

د . محمود الإمام



رؤية ناصرية في
المسألة الاقتصادية

رؤية ناصرية في المسألة الاقتصادية

د . محمود الإمام



دار المستقبل العربي

الغلاف يوسف شاكر

الطبعة الأولى ١٩٨٩

دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

كلمة المؤلف

حينما شرفنى الزملاء أعضاء الأمانة العامة للحزب الإشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) بأن أسهم فى صياغة برنامج الحزب ، أشفقت من عظم المهمة ، لاننى وجدتنى مواجها بمسؤولية التعبير عن آمال شعب وطموحات أمة ... فالحزب ليس مجرد حركة سياسية تريد شق طريقها إلى ساحة العمل الوطنى ، بل هو بحكم التعريف التعبير الصادق عما يجمع أفراد وجماعات الأدة العربية ، والمترجم الدقيق لرؤياتهم المختلفة لأسلوب العمل القومى فى مرحلة لعلها من أخطر مراحل حياة الأمة العربية ، لأنها فى جوهرها مرحلة تحول حاسم فى حياة البشرية جمعاء ، فنحن نواجه الآن قدرا هائلا من المتغيرات لم تتبلور كل ملامحها بعد ، وإن بدأت هذه الملامح ترسم أطرا عامة لما سيكون عليه العالم ، بل الكون فى القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا منه قاب قوسين أو أدنى . وكان السؤال الذى يطرح نفسه على الذهن هو بالضرورة : هل تظل الناصرية هى السبيل إلى التعامل مع عالم الغد ، أم انها كما أراد البعض أن يصورها كانت مجرد تعبير عن مرحلة انقضى عهدها وولى ، بل إنها كانت كما يزعم آخرون تجربة لها ما للتجارب البشرية من جوانب الصواب وجوانب الخطأ وكفة الأخطاء فيها هى الأرجح ؟!

وقادنى هذا التساؤل إلى تساؤل آخر ، هو كيف أصبحتُ ولِم ظللت ناصريا وأى شىء فى الفكر الناصرى جعلنى ، كمواطن عربى يعمل فى حقلى التنمية والتكامل الاقتصادى أشد إليه ، وجعلنى من منطلق النظرية والتطبيق أؤمن به إيمانا مطلقا ؟ ما الذى جعلنى وأنا أتحدث عن اقتصاديات الحرب فى يوم الثامن من يونيو ١٩٦٧ أصف تلك الحرب بأنها « ليست حربا حول قطعة أرض بل على نمط متحرر للتنمية » وأستخدم اصطلاحا كان له شأن فى الفكر العلمى فيما بعد وهو « التنمية المستقلة » ؟ ما الذى جعلنى بعد أن عملت فى حقل التنمية فى دول عربية مشرقية ومغربية أؤمن بالتكامل الإقتصادى العربى وبالوحدة العربية كضرورات موضوعية ، يعززها الفكر القومى العربى دون أن يكون السند الوحيد لها ؟ ما الذى جعلنى خلال عملى فى مجالات التنمية فى أعماق القارة السوداء ، أفريقيا ، أشارك أبناء تلك القارة فى القول بأن عبد الناصر هو أسد أفريقيا وأسطورتها ، وأشعر بمدى

ماغرسته ثورة يوليو الخالدة فى نفوسهم من آمال بقرب تحرر كامل شامل من استعباد قهر إرادات شعوب القارة العامرة بالخيرات قرونا طويلة لتذهب حصيلة تلك الخيرات إلى مستعمر بنى ثراءه على إفقار الآخرين ، وبنى مايدعيه من حريات وما يصفه بحقوق الانسان على استلاب الحريات والحقوق ، وأدركت عندئذ مغزى الصيحة التى أطلقها الزعيم الخالد :

ارفع راسك يا أخى ... فقد مضى عهد الاستعباد ..

ووجدتنى أعجب بعد ذلك للإستكانة إلى صيحة أطلقتها قوى الردة ... أن امدد يدك يا ولدى ... فقد حان أوان الاستجداء ، رباه ... كيف كنا وماذا أصبحنا ، وكيف تضاعف عدد الدول العربية المستقلة من سبعة إلى ثلاثة أمثال هذا العدد ، فإذا شعوب الأمة العربية تنتقل ، فى عصر الردة ، من الإستقلال إلى التبعية ، ومن الوحدة إلى التشرذم ، ومن العزة مع الفقر إلى الذلة مع الغنى ؟ وهكذا سقطت بالدليل الدامغ كل الدعاوى التى زينت البحث عن المال كمفتاح للنهضة ، والتى أحيت مقولة الخديوى الماجن إسماعيل بجعل مصر او كل أقطار الأمة العربية ، ملحقات بالغرب (الأوروبى الأصل) كالسبيل الأقصر إلى التقدم ... ويقودنا هذا إلى إدراك أن عظمة الناصرية تكمن فى صدق ما أتت به من **ثوابت** تظل راسخة الأسس رغم عاديات الزمن ...

ولم يكن غريبا ان يهتدى زعيم الأمة العربية الخالد إلى تلك الثوابت التى حولتها دراسات الباحثين العلميين فى مختلف أرجاء العالم الثالث إلى نظريات أجدر مما حفلت به الأدبيات الغربية الرأسمالية من دعاوى استهدفت تكريس التبعية وإجهاض جهود التكامل والتنمية ، لقد كان عبد الناصر أستاذا فى الإستراتيجية ، التى تقود الإنسان إلى رؤية شاملة لأبعاد الحياة الانسانية ، ليس فقط فى النطاق المحدود الذى يعمل فيه والذى هو مسؤول عنه ، بل تمتد عبر المكان لتتجاوز الحيز الجغرافى المحدود ، وعبر الزمان لتنهل من تجارب الماضى بكل مافيها من دروس وعبر ، ولترنوا إلى المستقبل المنظور بكل ما ينطوى عليه من تحديات وآمال . ولو أن مقولات إعلاء النزعات الفردية وترك الحرية المزعومة لترسم طريق التقدم كانت جديرة بالاعتبار ، فلماذا هذه الدعوات إلى التكتل وإلى إثبات ضرورة إقامة الكيانات الكبيرة بين دول قطعت أشواطا طويلة على طريق القوة الإقتصادية ؟ ولماذا هذه المحاولات البائسة لتفتيت وحدة الأمة العربية وللفتّ فى عضد التعاون على نطاق العالم الثالث ، وهو التعاون الذى أخذ شكل حركة عارمة تحت راية عدم الإنحياز التى رفعها عبد الناصر مع رفاق له أرادوا انتشال الدول النامية من الوهدة التى ألقاها فيها الاستعمار قديمة وحديثه ؟ .

كان إذن البحث عن الثوابت فى الفكر الناصرى هو الخطوة الأولى التى لابد منها ، والتى لم يكن من العسير تلمسها لأنها انطلقت من فهم صحيح لقضايا التنمية ومتطلباتها ، ومن وضعها فى موضعها الصحيح من قلب النضال من اجل الإستقلال والتحرر ، فالإستقلال كل لايتجزأ ، وهو يجمع تحرر المواطن وتحرير الوطن ، ومن هنا كانت الحرية ، الحرية الحقة ، هى الركن الأول من أركان الفكر الناصرى ،

وكان من الطبيعى لذلك أن تنحاز ثورة يوليو إلى الجماهير صانعة التنمية وصاحبة الحق فى ثمارها ، وأن تجاهد من أجل تحقيق السيادة لها بعد تحريرها من كل شبهات الإستغلال ، وكان من الطبيعى أيضا أن يكون اختيار هذه الجماهير هو طريق الإشتراكية ، فالرأسمالية تقيم دعواها على الحرية ، ولكنها تجعلها من نصيب السوق وقواها ، تسلطها على العاملين والمستهلكين الذين علهم ان يخضعوا لما تفرضه عليهم ، أما الاشتراكية فترد الحرية إلى أصحابها الحقيقيين وهم قوى الشعب العاملة .

وحينما جاء الميثاق بمبدأ مجتمع الكفاية والعدل ، كان سبّاقا الى المفهوم السليم للتنمية المتجاوز لمجرد إنشاء الأساس الإقتصادى للنمو إلى ضرورة رعاية قضايا التوزيع العادل ، حيث أثبت التحليل العلمى بعد ذلك أنه لايجوز الفصل بين البعدين الإقتصادى والإجتماعى للتنمية ، غير أن لفظ الكفاية نشأ أصلا بمفهوم اتساع نطاق القاعدة الإنتاجية التى يتم التوزيع على أساسها إذ بدون ذلك لاتتحقق العدالة بمضمونها الصحيح . ولذلك فان مصطلح الكفاية اختلط أحيانا بمصطلح الكفاءة ، وأصبح من الضرورى الفصل الواضح بين الاثنين ، خاصة بعد أن عمدت قوى الردة إلى التضليل بالقول بأن العدالة تنطوى ضمنا على تغليب لها على عامل الكفاءة ، وهو ما لم يدر فى خلد واضعى الميثاق . بل إن الدعوة مثلا إلى جعل القطاع العام أساسا لاقتصاد الكفاية والعدل ليس مرجعه الدور الذى لامراء فيه لهذا القطاع فى مجال تحقيق العدالة — وهو أمر يكفى ، بحد ذاته ، لاثبات ضرورته ، بل إن الحجة الحقيقية لاعتباره محور الجهد الفعال من أجل التنمية هى فى أنه الأكفأ ، فى ظل التشوهات التى تتصف بها هياكل الاقتصادات المختلفة والتى تتسم بها علاقاتها الخارجية التى يفرضها عليها النظام الرأسمالى العالمى . غير أن القطاع العام تنظيم اقتصادى لابد من وضعه فى إطاره الاجتماعى السليم وهو مايؤكد حتمية الحل الإشتراكى كحقيقة موضوعية أخرى ، ومن هذا المنطلق يتحدد الإطار الذى يمكن فيه السماح للقطاع الخاص بالعمل ، إن المعيار الذى يتم به تحديد دور هذا القطاع هو معيار منع الإستغلال : إستغلال القوى العاملة المنتجة ، واستغلال جمهور المستهلكين من خلال الإحتكار الذى يتمكن من تهيئة ظروفه عن طريق سيطرته على مقاليد الحكم ، منحيا عنها قوى الشعب العاملة .

وإذا كانت وقائع العصر تشير إلى أن عالم اليوم هو عالم الكيانات الكبيرة ، فان قضية الوحدة العربية تصبح حقيقة موضوعية أخرى ، لا تنطلق من فكرة القومية العربية كمنظور عرقى أو عاطفى ، بل تفرضه حقائق التطور التاريخى والمستقبلى فى آن واحد . ويظل من المنطقى ، ومما تمليه حصيلة التجارب الأخرى فى أقاليم العالم المختلفة ، أن تكون الوحدة هى الركن الثالث الذى يتلو فى ترتيب الأمور بعد تحقيق كل من الحرية والإشتراكية على الصعيد القومى العربى ، وإلى ان يتم ذلك يبقى التكامل الإقتصادى هو السبيل إلى تصعيد قدرات دول الوطن العربى على تحقيق التنمية الحقة الجديرة بالإعتبار ، وإلى السير على درب الوحدة الإقتصادية فالسياسية . ولعل ابلغ دليل على ذلك سقوط المشروع القطرى بعد أن فشل فى تحقيق أى تنمية جديرة بالاعتبار ، بل بعد أن قاد إلى ارتهان الإقتصادات العربية ، منفردة ومجتمعة ، إلى القوى الرأسمالية الكبرى ، وانتهى إلى تضييع كل فرصة لاحداث قدر أكبر من التكافؤ فى التعامل على

المستوى الدولى ، على أن اخطر مايصيب العمل القومى حاليا هو ذلك النوع من التكتلات الإقليمية التى تقوم على ادعاء بوحدة المصالح والمشاكل على الصعيد الجزئى ، مع تباينها على المستوى القومى . إن مايبدو من تعارض فى المصالح إن هو إلا تعبير عن أن القاسم المشترك هو الطرف الآخر من المواجهة ، ونعنى به النظام الرأسمالى الدولى ، الذى يستغل هذه النظرة القاصرة لكى ينفرد بكل تجمع إقليمى على حدة ، ليدفع كل منها ثمن تخليه عن المكاسب التى كان فى الإمكان تحقيقها من خلال توحيد الصف العربى .

وتبقى القضية التى تحتاج إلى مزيد من التعمق هى ماهية **المتغيرات** التى أصابت المجتمع المصرى خاصة والعربى عامة منذ بداية السبعينات وتلك التى شملت العالم أجمع ، والتى أبرزت حقيقة الاستعمار الحديث وما خلقه من آليات لم تكن بنفس الوضوح خلال عقدى الخمسينات والستينات ، ولقد أدى التأمل فى كنه هذه المتغيرات إلى وضوح حقيقة لامراء فيها : أن الثوابت التى أرساها الفكر الناصرى جديرة بتسميتها ، لأنها تظل هى الوحيدة القادرة على التعامل الفعال مع تلك المتغيرات عن طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ؛ وهكذا تظل الناصرية هى الحل ...

فى ضوء كل هذا كان لابد من التحليل التالى الذى عالجنا به القضايا الإقتصادية التى تواجه قوى الشعب العاملة فى محاولة استرجاع حقوقها التى أضاعتها قوى الردة ، والذى اتضح منه أن ما نعيشه اليوم مجاف فى كلياته وجزئياته للدستور رغم أنه صيغ بعد انقلاب مايو ١٩٧١ . إن الحزب الإشتراكى العربى الناصرى يستمد شرعيته ليس فقط من إيمانه بالمبادىء التى أرستها ثورة ٢٣ يوليو ، ومن أن هذه المبادىء هى الكفيلة بمواجهة مجمل المتغيرات التى أصابت العالم أجمع ، والتى ابتلى بها المجتمع العربى فى مصر وفى دول الوطن العربى جميعا ، بل وايضا من أنه الوحيد الذى يطرح فكرا يرد للدستور هيبته .

لكل هذا وجدت أنه لايحق لفرد أو جماعة أن تنفرد بوضع مشروع لبرنامج الحزب قبل أن نتدارس سويا الثوابت فى الفكر الناصرى ، والمتغيرات التى أصبحت تواجهنا فى المرحلة المقبلة من حياة أمتنا العربية . وإذا أسهم الجهد المتواضع الذى أطرحه فى هذا الكتيب فى إذكاء حوار ديمقراطى حول المسألة الاقتصادية ، فإنه يكون قد حقق الهدف منه وهو رسم برنامج الحزب على أساس من المشاركة الجماعية من كل الفصائل التى تؤمن بحق هذه الأمة وتحالف قواها العاملة فى البقاء والارتقاء .

مقدمــة

١ ـــ ان الفكر الناصرى ينطلق فى نظرته الى الجانب الاقتصادى من القواعد الثابتة التى أرستها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ، والتى أثبتت صحتها المتغيرات التى استجدت على الساحات المحلية والقومية والدولية خلال العقدين السابقين مؤكدة صواب المنهج الذى اتبعته الثورة منذ لحظة قيامها ، بل وادراكها لحقيقة تلك المتغيرات قبل أن تأخذ الشكل الواضح الصريح الذى بدأت تتبلور معالمه خلال السبعينات فى شكل انهيار للنظام الاقتصادى العالمى وللنظام النقدى العالمى نتيجة بسط الرأسمالية العالمية المريضة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكى المتهالك لنفوذها على العالم أجمع مكتسحة فى طريقها جميع الجهود التى بذلتها دول العالم الثالث ، بما فيها الدول العربية ، من أجل تحقيق تنمية تسترد بها جانبا مما فقدته نتيجة استلاب الاستعمار ـــ قديمه وجديده ـــ لخيراتها ، وعاملة على ربط هذه الدول بصورة نهائية إلى إسار التبعية الذى فرضته عليها ، وقد اتضحت معالم هذا التحول فى أوضاع العالم ومجموعات دوله خلال الثمانينات على النحو الذى يفصح عنه بجلاء تراجع التنمية فى معظم دول العالم الثالث وتراكم المديونيات عليها إلى الحد الذى رهن اقتصاداتها إلى المراكز المالية فى العالم الرأسمالى وسلبها إرادتها السياسية المتحررة وأشاع الصراعات المدمرة بينها وفى داخلها . والأخطر من ذلك ان الممارسات التى اتبعت فى مصر خلال السبعينات والتى ترسخت معالمها فى الثمانينات ، بدلا من ان تتعامل مع تلك المتغيرات بالمنطق الذى استنته الثورة ، راحت تتكامل معها وتسهم فى تعظيم آثارها السلبية على الاقتصاد المصرى ومن ثم على الاقتصاد العربى فى جملته . ان هذا يفرض واجبا أساسيا وضخما على جماهير الشعب المصرى وتحالف قواه العاملة لكى تملى ارادة التغيير من اجل اعلاء شأن المبادىء والمثل التى بشرت بها ثورة يوليو المجيدة ، ومن أجل هذا كانت ضرورة الدعوة لقيام الحزب الاشتراكى العربى الناصرى .

٢ ـــ إن أول درس اتت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل على دولة أن تمضى فى طريق التحرر السياسى والاقتصادى مستبقية التركيبة الطبقية التى أسهمت فى الماضى فى ربط مصيرها إلى

الاستعمار وفى العمل على تعزيز قبضته عليها ، لقد كانت هذه التركيبة تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التى جمعت فى قبضتها فائض النشاط الاقتصادى الذى تبنيه سواعد قوى الشعب العاملة تاركة لها «الفقر والجوع والمرض» . لقد كانت هذه الثلاثية التى رددتها الحكومات التى تعاقبت على الحكم قبل الثورة دون ان تعمل فعلا على مواجهتها بحكم سيطرة تلك الفئات على نصيب الأسد من دخل قومى محدود ، وتمكنها بالتالى من السيطرة على الحياة السياسية وتسخيرها لصالحها الخاص على حساب الصالح العام للجماهير الكادحة التى قامت الثورة من أجل رد حقوقها المسلوبة اليها . ولقد كانت خطورة سيطرة تلك الطبقات تكمن فى ان مصالحها تتكامل مع مصالح الاستعمار تكاملا وثيقا . فالاقتصاد الزراعى ، المتمحور انتاجا وتجارة حول القطن ، كان فى خدمة بريطانيا مركز الرأسمالية العالمية والمتحكمة فى السياسة المصرية رغم « معاهدة الشرف والاستقلال » . وحصيلة التصدير تذهب إلى استيراد مطالب الفئات المميزة لتغذى مرة أخرى خزائن المستعمر . بل ان تلك الفئات بحكم قوتها الاقتصادية استطاعت ان تغتال كفاح الشعب المصرى من اجل الاستقلال وان تهدر مابذله الشعب فى سبيله من دماء لتفرغ الاستقلال من مضمونه ، وتقدم للمستعمر ماكان يسعى اليه دون ان يتجشم نفقات الاحتلال . ان هذه الرابطة العضوية بين استغلال قوى الاقطاع والرأسمالية للشعب فى الداخل ، وبين الاستغلال الذى يمارسه الاستعمار من الخارج ، اصبحت هى القاعدة المميزة للاستعمار الجديد الذى انسحبت جيوشه لتجند تلك القوى نفسها فى خدمته ، ولقد أدت الانحرافات التى ارتكبت فى السبعينات إلى عودة تلك القوى مرة أخرى لاقتحام مجال العمل السياسى فى مصر تحت ستار الديمقراطية ، وأصبح واجبا على تحالف قوى الشعب العاملة ان ينظم صفوفه لكى يعيد إعمال المادة الأولى من الدستور التى تنص على ان نظام الدولة « يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . ومن هذا النص تستمد الناصرية شرعيتها .

٣ ــ وقد كان أمام الثورة ، بعد ان أعادت تنظيم قواعد الملكية ، طريقان من أجل تنظيم اسلوب ادارة شؤون الدولة : الأول هو رأسمالية الدولة على النحو الذى شهدته فى مطلع القرن التاسع عشر ؛ والثانى هو الاشتراكية . وقد رفضت الثورة رأسمالية الدولة لأنها تحل إرادة فئة حاكمة محدودة الحجم ومنبتة الصلة بالقوى العاملة صاحبة الحق الأول والأخير فى تسيير شؤون الدولة محل تلك القوى . ومن هنا كان تأكيد الميثاق حتمية الحل الاشتراكى لأن الاشتراكية « بما تضمنه من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج ، تفتح الفرصة أمامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، فى سبيل زيادة الدخل ، وعدالة توزيعه فى النهاية بين المواطنين » . ان هذا يعنى أن يكون لقوى الشعب العاملة القول الفصل فى تسيير دفة الاقتصاد ، وذلك على كل من المستوى الكلى والمستويات الجزئية . والسبل إلى تحقيق ذلك على المستوى الكلى متعددة يأتى فى مقدمتها ان يكون التنظيم النيابى ممثلا تمثيلا عادلا لتلك القوى . وعلى الرغم من أن تحالف قوى الشعب العاملة يضم شرائح عديدة ، فإن الثورة

حرصت على ألا تطغى تلك الشرائح المصنفة « كفئات » بأن تحصل على تمثيل يفوق وزنها الحقيقى بما لها من ، مكانة علمية وأدبية تؤهلها لذلك ؛ فحددت نصيب العمال والفلاحين بما لايقل عن نصف عدد المقاعد . ثم أعطت للعاملين صوتا فى الادارة والرقابة فى جميع المستويات . وقد أكد الدستور هذه المبادىء بأن حدد (فى المادتين الأولى والرابعة) نظام الدولة بأنه نظام اشتراكى ، وأكد (فى المادة الرابعة والعشرين) سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، كما نص (فى المادة ٢٦) على نصيب العاملين فى ادارة المشروعات وفى أرباحها . غير أن القواعد التى أرسيت معالمها منذ بداية السبعينات جردت هذه المبادىء الدستورية من مضمونها ؛ وأصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل على رد الأمور إلى نصابها .

٤ ـــ ولا يقف المنهج الاشتراكى عند حد وضع القواعد المنظمة للملكية وتوزيع الثروة ، إذ أن سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج تفرض عليه أن يتبع فى إدارتها أسلوبا يكفل استمرارية هذه السيطرة من جهة ، وتعظيم العائد منها من جهة ثانية ، وعدالة توزيع هذا العائد من جهة ثالثة . وقد ثبت من التجارب العديدة التى مر بها العالم فى مختلف المراحل وفى ظل أنظمة متباينة ، أن دعاوى اعلاء شأن القوى الغيبية للسوق قد انتهت جميعها الى مآزق جعلت غلاة المطالبين بها فى الدول العريقة فى الرأسمالية يعزفون عنها ولو على استحياء . إن قوى السوق لايمكن أن تكون معيارا صحيحا فى ظل التباين الحاد فى توزيع الدخول ؛ ذلك أن من يملكون الحصة الأكبر من الدخل يكونون أوفر حظا فى تسخير الاقتصاد لتحقيق مطالبهم مهما كانت درجة السفاهة والبذخ فيها . وإذا كانت الدول الرأسمالية الغنية تطلق تلك القوى فى مراحل الانتاج ، فإنها تعود فتقتص من الأغنياء قدرا كبيرا من دخوهلم حرصا منها على أن توفر للمحرومين دخولا إضافية تسهم فى تغذية دورة الإنفاق حتى يتوفر المعين الذى يتحدد بموجبه الطلب اللازم لاستمرار عجلة الإنتاج وتوليد الدخول التى بدونها يفقد الأغنياء مصدر غناهم . ويعنى هذا أن النظام القائم على قوى السوق هو نظام يأكل نفسه بنفسه ما لم تتدخل الدولة لتقويم اعوجاجه . والمشكلة أشد فى الدول النامية حيث الدخل القومى منخفض مما يجعل استحواذ فئة محدودة على دخول مرتفعة مؤديا إلى إفقار المجموع ، وانخفاض القدرة الكلية على الإنفاق وتوليد الطلب اللازم لدفع عجلة الإنتاج الموفر للحاجات الأساسية للجميع . ويزيد من صعوبة المشكلة أن الشرط الأساسى لقيام سوق سليمة وهو توفر المعرفة لدى جميع المتعاملين لايتحقق فى الدول النامية بحكم ضعف قاعدة المعلومات ومحدودية وسائل نشرها وانخفاض المستوى الثقافى العام . واذا كان ما حققته الدول الغنية من تقدم قد سمح لمواطنيها ببلوغ مستويات مرتفعة للمعيشة بما يجعل طلبهم على السلع والخدمات معبرا إلى حد كبير عن احتياجات يمكن تصورها ولا تشكل إلا إضافات يسيرة تدخل فى عداد مايعتبر كماليات فإن الوضع يختلف فى الدول النامية ، حيث هيكل الطلب الذى يتحدد فى إطار التخلف لايصف من قريب أو بعيد ما تتطلع اليه الشعوب فى سعيها إلى تنمية طال أمد انتظارها . ولعل من أبرز الأمثلة على خطورة

الانقياد إلى قوى السوق ما أفرزته السبعينات فى قضايا حيوية كالإسكان والتعليم والصحة ، وجميعها من الأساسيات ، حيث انحرفت بها إلى صالح الطبقات القادرة على حساب الطبقات الكادحة . والأخطر من ذلك أن انحرافات الأسعار تحوّل بصورة نهائية جانبا من الدخل إلى الفئات المستغلة لارتفاعات الأسعار وتزيد من حدة تباين توزيع الدخل . ولذلك فإن الأمر يقتضى من الدولة المسيرة من قبل قوى الشعب العاملة أن تسيطر سيطرة تامة على الأسعار ، ليس فقط من منظور تحقيق العدالة فى التوزيع ، بل وأيضا من منطلق رفع كفاءة أداء الاقتصاد وزيادة قدرته على النماء والارتقاء . ولا يعنى هذا تجاهل قواعد العرض والطلب ، بل ان الأمر يقتضى تطويعها لمتطلبات التنمية لا الخضوع السلبى لها . ولقد طبقت الدول الرأسمالية هذه السيطرة على الأسعار وعلى قوى العرض والطلب عندما تعرضت إلى نقص فى الموارد مصحوب بتزايد فى الاحتياجات خلال الحرب العالمية الثانية وفى فترة إعادة التعمير التى تلتها ، وهى الفترة التى تماثل ماتواجهه الدول النامية فى كفاحها من أجل إعادة تعمير اقتصاداتها التى استنزفتها قوى الإستعمار . وعلى المؤمنين بالفكر الناصرى ان يجاهدوا من أجل استعادة هذ السيطرة التى أدى فقدها إلى تزايد معاناة الفئات الكادحة الشريفة ، وإلى ظهور عناصر انحراف فى سلوكيات فئات عديدة وهو أمر دخيل على الشعب المصرى الأصيل ، يتنافى مع التعاليم السماوية ، ويتعارض مع القواعد الخلقية التى يلتزم بها المجتمع بنص الدستور (المادة ١٢) .

٥ ـــ وتتضح مخاطر الإعتماد على قوى السوق من مدى التشوه الذى تتعرض له العلاقات الاقتصادية الدولية الخاضعة لتحكم الرأسمالية العالمية . ففى ظل دعوى تغليب مايطلق عليه الحرية الاقتصادية اختارت الدول الصناعية لنفسها النشاطات التى تتحكم فى انتاجها بينما يشتد طلب الدول النامية عليها ، مما يسمح لها بممارسة احتكارات لها ومن ثم فرض ماتحدده لها من أسعار ، بينما تترك للدول نشاطات أولية لايسهل التحكم فى المعروض منها ، فتضطر إلى قبول تحكم الدول الصناعية فى أسعارها بفضل سيطرتها على جانب الطلب . وتزداد قدرة الدول الصناعية على هذا التحكم بسبب ماتلجأ إليه من تطوير للمعرفة الفنية يزيد من قدرتها على إحلال مواد تخليقية محل المواد التى تتخصص فى انتاجها الدول النامية . وقد شهد العقدان الأخيران تحولات هامة فى هذا الاتجاه ، حيث أصبحت الدول الصناعية متحكمة فى الغذاء الذى تزايدت حاجة كثير من الدول النامية إليه ، وفى السلع الإنتاجية التى تعقدت صورها مع التطور التكنولوجى الذى تزايدت سرعته . بل ان الدول الصناعية تقوم بتقديم اعانات إلى منتجى السلع التى يصعب التحكم فى المعروض منها ومن ثم فى سعرها ، وهو مامكنها من أن تفرض أسعارا شديدة الارتفاع لصادراتها من الغذاء ، لاسيما القمح . وهى قد تقبلت ماحدث فى السبعينات من رفع أسعار الطاقة لكى تزيد من ربحية المنتجات الجديدة التى توفر فى استخدام الطاقة وترفع فى الوقت نفسه من كلفة التصنيع الذى تزايد توجه العالم الثالث إليه . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان تلك الدول بدأت تفرض حماية لأسواقها تجاه

المنتجات الصناعية الواردة من دول نامية . ويكفى أن نشير هنا إلى ماتواجهه صادرات البتروكيماويات العربية من تعنت دول السوق الأوروبية المشتركة نتيجة ارتباط تلك المنتجات بسوق العالم الرأسمالى بدلا من أن توجه نحو أسواق الدول النامية وإلى دعم التكامل الاقتصادى العربى . وأخيرا فإن الشهادة التى تقدمها أسواق صرف العملات الرأسمالية والتى قدمتها أخيرا أسواق المال فى شكل كارثة تماثل تلك التى أطاحت بالاقتصاد العالمى فى الثلاثينات ، هى شهادة بحجم الخسائر التى يمكن ان تترتب على ترك قوى العرض والطلب تتحكم فى مصير المتغيرات الاقتصادية . فأسواق المال هى نموذج للأسواق الكبيرة التى تتعامل فى أشياء سهلة الإنتقال والتداول وتوجد لها مئات بيوت الخبرة التى توفر المعلومات والتحليلات التفصيلية عنها ، فضلا عن تحصينها بضوابط تؤمنها من احتيالات التلاعب . من جهة أخرى فإن تدخل السلطات النقدية للدول الرأسمالية فى أسواق الصرف بالشراء والبيع ، وقيامها بالاتفاق فيما بينها على تعديل أسعار الفائده وعلى السياسات الاقتصادية التى يتبعها كل منها ، إن هو الا دليل على اقتناعها بضرورة التدخل الحكومى لحصر التقلبات التى تترتب على سيادة قوى السوق . إن هذه الشواهد جميعا تؤكد صواب مادعت إليه ثورة يوليو من ضرورة التخلص من هيمنة الأسواق العالمية التى تتحكم فيها قوى الرأسمالية ، ومن وجوب احداث توازن وتكافؤ فى العلاقات الإقتصادية الدولية وتعميق للتعاون مع دول عدم الانحياز وتعزيز للتكامل الإقتصادى العربى ؛ وفوق هذا وذاك ضرورة تحقيق التنمية القائمة على الإعتماد على النفس ، وعلى التحرر من قبضة النظام الإقتصادى الدولى بتوجه قوى نحو التصنيع الذى أقام الإستعمار الجديد كل العراقيل فى سبيله . وقد أدى التخلى عن هذه المبادىء منذ بداية السبعينات إلى وقوع الإقتصاد المصرى فى إسار التبعية للرأسمالية العالمية ، فاختل التوازن نتيجة تراجع العلاقات مع الدول الإشتراكية ومع دول العالم الثالث وتردى العلاقات مع الدول العربية بما ساعد على انهيار التكامل الإقتصادى العربى وضمور السوق العربية المشتركة . إن كل مؤمن بالفكر الناصرى عليه أن يعيد توجيه الإقتصاد المصرى ليخلصه من ميراث التبعية الذى أثقل كاهله . وعليه أن يسترد لمصر دورها الريادي فى تلك المجموعة من دول عدم الإنحياز التى لا تزال تؤمن بالمنهج المستقل فى التنمية لتقود بها حركة جادة نحو اعادة بناء نظام اقتصادى عالمى سليم يقف فى وجه مطامع الإستعمار الجديد . وعليه أيضا أن يقود أمته العربية إلى تكامل اقتصادى فعال يعوضها عن العثرات التى دفعت ثمنها الشعوب العربية المغلوبة على أمرها . ان القضية ليست مجرد عودة علاقات انقطعت نتيجة تخلى مصر عن مسؤولياتها القومية ، بل هى التحمل الكامل لتلك المسؤوليات .

٦ ـــ إن الإختيارات التى يتيحها الحل الإشتراكى من خلال سيطرة تحالف قوى الشعب العاملة على المسارات الإقتصادية هى وحدها الكفيلة بإطلاق القدرات الكامنة للوطن والمجتمع من أجل تعظيم الإنتاج على نحو يلبى الحاجات الأساسية للمواطنين ويكفل للعاملين فى الوقت نفسه عائدا يتناسب مع ما يبذلونه من جهد . غير أن التوزيع الذى يفرضه التنظيم الأمثل للعمليات الإنتاجية فى لحظة معينة

لايحقق بالضرورة فرصا متكافئة للجميع لكى يحصل كلّ على نصيب عادل من تلك الحاجات . ومن هنا تأتى أهمية دور الدولة فى اعادة التوزيع عن طريق مايفرض من ضرائب وما يقدم من اعانات وخدمات يسهم الجميع فى انتاجها . وبناء عليه كانت السمة الأساسية للنظام الذى ارست معالمه الثورة وبلوره الميثاق وأكد عليه الدستور (فى المادة ٤) هى انه « النظام الإشتراكى القائم على الكفاية والعدل » . وقد أوضح الميثاق أن الكفاية ضرورية لكى يتمكن المجتمع من أن ينتج مايكفى احتياجاته الإستهلاكية الآنية ، وأن يقوم فى الوقت نفسه بزيادة الطاقات الإنتاجية اللازمة للاستهلاك فى المستقبل ؛ وبهذا فقط تتحقق العدالة بين الأجيال بحيث لايبدد الجيل الحالى موارد هى من حق الأجيال المقبلة . إن قدرة المجتمع على تحقيق الكفاية تشترط أمرين : الأول هو أن يحصل كل فرد على فرصة مناسبة لكى يسهم فى الإنتاج ، لأن المجتمع الإشتراكى لا مكان فيه للبطالة ، لا بالوراثة ولا بالقسر ؛ والأمر الثانى هو ألا يترك الحبل على الغارب لتوزيع الدخل بما يسمح لفئة أن تملك من القدرات مايمكنها من أن تفرط فى استهلاكها على حساب المجموع معيدة بذلك مجتمع النصف فى المائة الذى طحن الشعب قبل الثورة . وعلى المؤمنين بالفكر الناصرى أن يسعوا إلى تصحيح ماحدث منذ بداية السبعينات من انحرافات سمحت لما يسمى بالفئات الطفيلية أن تثرى على حساب الشعب وأن تبتعد بالنشاط الإقتصادى عن الإنتاج الحقيقى المحقق للكفاية من خلال عمليات المتاجرة والمضاربة ، مشكّلة بذلك انتهاكات صارخة للدستور . وليس أدل على خطورة هذا الطريق الضال من أن المديونية قد أمسكت بتلابيبنا وكادت تقضى على كل فرص التقدم . إن المديونية التى بلغت فى ١٩٧١ ـــ وقت أن كانت الدولة قد قطعت شوطا طويلا فى حرب الإستنزاف وأعدت العدة لحرب أكتوبر ـــ ١,٤ مليار دولار ، قد تجاوزت الآن ٤٠ مليار دولار رغم إعلان انتهاء الحروب ورغم ماتوفر من موارد استثنائية من إعادة فتح قناة السويس ومن البترول ومن تحويلات العاملين بالخارج . ولا يجوز التعلل بأن أزمة المديونية حلت بدول أخرى ، لأن المديونيات الكبيرة كانت من نصيب الدول الآخذة بسياسات انفتاح شجعت الأسواق المالية على اقراضها بهذه الحدود الكبيرة . وإذا كانت الدولة قد اتهمت مايطلق عليه « الإنفتاح » بأنه حاد عن مساره حيث تحول إلى انفتاح استهلاكى ، ونادت بأن يكون الإنفتاح إنتاجيا ، فانها عادت فأدركت أن هذا بدوره غير مجد ، فبدأت تدعو إلى الإنتاج للتصدير . ولن يقدر لهذه الدعوة النجاح إلا بالعودة إلى الأسس التى أرستها الثورة وما تفرضه من اعادة تنظيم علاقات الإنتاج على النحو الذى يكفل الكفاية والعدل معا .

٧ ـــ إن تحقيق الكفاية يتطلب بدوره التزام **الكفاءة** فى الإنتاج ، وهو ما يقضى بالإيمان بما نص عليه الميثاق (الباب الثامن) من « إن العمل الإنسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه » ومن ان « العلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى ... إن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف » . ولقد ادرك الميثاق اننا قد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعصر الكهرباء ، واننا بصدد فجر عهد جديد ، ونحن « مطالبون الآن ـــ وعصر

الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه » . إن التطورات العلمية التى شهدها العالم خلال ربع القرن الماضى قد أوضحت بجلاء . أن المعرفة العلمية قد مكنت البشر من أن يجوسوا داخل الذرة ليبدأوا ثورة تكنولوجية ثالثة بكل ماتحمله كلمة الثوة من معان . بل انها اثبتت بما لايدع مجالا لأى شك أن السباق العلمي هذه المرة هو سباق فائق السرعة غير متروك للصدف أو للاجتهادات الفردية ، بل إنه أجبر الدول التى تنادى بإعلاء النزعات الفردية بدعوى أنها المحفزة للهمم على أن تمسك فى يديها بمقاليد خطى التقدم العلمي . والأمر الذى يدعو للعجب أن تضعف الثقة بقدرات الشعب المصرى الذى صنع الإنتصار وهو فى اشد مشاعر المرارة بالهزيمة ، ويترك أمر تطوير الإنتاج المصرى إلى الأجانب بدءا بالزراعة التى أقامها الإنسان المصرى منذ آلاف السنين وإنتهاء بصناعة السلاح التى مكنت ذلك الإنسان من أن يتحدى الدول العظمى فى بداية القرن التاسع عشر . إن نماذج الدول التى ارتضت مثل هذا الأسلوب تحت دعوى التقدم قد ضربت مثلا واضحا على ما ينطوى عليه من تبعية ومن سيطرة الإحتكارات الدولية على شؤونها ، محولة فائض العملية الإنتاجية إليها . وعلى كل مؤمن بالناصرية أن يعمل على تصحيح ما اختل من أوضاع ليقيم مجتمع الكفاية والعدل ويرد للانسان المصرى اعتباره من حيث قدرته على بناء وطنه وفرض مكانته على خريطة تقدم البشرية .

٨ — إن الثورة حينما آمنت بقدرات الإنسان العربى فى مصر على أن يعيد بناء الحضارة وبحقه فى أن يستمتع بثمارها ، كل حسب عمله ، قد انطلقت فى ذلك من التعاليم السماوية السامية . لقد كرم الله الإنسان بأن خلقه فى أحسن تقويم (سورة التين ، آية ٤) وصوره فأحسن صورته ليجعل منه خليفة فى الأرض (سورة البقرة ، آية ٣٠) ، خليقا بأن يحمل الأمانة التى أشفقت السماوات والأرض والجبال من حملها (سورة الأحزاب ، آية ٧٢) ، وأشفع الخلق بالرزق فهو جل شأنه « الله الذى خلقكم ثم رزقكم » (سورة الروم ، آية ٤٠) « وصوركم فأحسن صوركم ورزقكم من الطيبات » (سورة غافر ، آية ٦٤) . ومن أجل هذا أمر الناس بإعمار الأرض « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » (سورة هود ، آية ١١) . ثم أوضح الرابطة بين الأمن والرزق على لسان ابراهيم عليه السلام « وإذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات » (سورة البقرة ، آية ١٢٦) . ومن أجل أن يكون الإنسان جديرا بأن يؤدى رسالته فى الأرض « خلق الإنسان ، علمه البيان » (سورة الرحمن ، آية ٥٥) . ولهذا كان بدء الرسالة إلى خاتم النبيين أن « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان مالم يعلم » (سورة العلق ، الآيات ١ إلى ٥) . وحث الإنسان على العلم « وهل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون » (سورة الزمر ، آية ٩) ورفع قدر العلم بقوله جل وعلا « إنما يخشى الله من عباده العلماء » (سورة فاطر ، آية ٢٨) . ومن العلم يأتى التكليف بالعمل : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (سورة التوبة ، آية ١٠٥) ، وبكفاءة الأداء فى العمل التى أمر بها الحديث الشريف « إن الله يحب اذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » ، وحتى يفيض الله بنعمه على عباده أوجب عليهم أن يغيروا ما بأنفسهم

« ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (سورة الأنفال ، آية ٥٣) .

٩ ـــ إن هذه القيم السماوية تفرض منهجا قويما لابد من اتباعه حتى يصلح حال البشر :

★ بدءا من القراءة والكتابة باعتبارهما السبيل إلى ما اختص الله به الإنسان من قدرة على البيان ؛
★ وبهما يتمكن الناس من تحصيل العلم الذى تعلو مكانتهم بقدر استزادتهم منه ؛
★ وبقدر العلم تتحدد القدرة على العمل الذى جعله الله معيارا يقاس به صلاح البشر ؛
★ وهو عمل يهدف إلى التنمية وإعمار الأرض ، ومن ثم فهو جدير بالإتقان ؛
★ وبقدر العمل والإعمار يتوفر الأمن للعباد ؛
★ وحتى يعين الله الناس على تحقيق ذلك ، عليهم أن يبدأوا بتغيير ما بأنفسهم .

هذه هى القيم التى إنطلقت منها ثورة يوليو ، فقد قامت من أجل تغيير شامل فى أوضاع مصر وأمتها العربية ، بدءا بتحرير الإنسان العربى فى مصر من قبضة الإستعمار وربقة الإستغلال ، موقنة بقدرة هذا الإنسان على بناء حضارة تصل حاضره الكريم بمجده القديم ، وبحقه فى أن يحيا الحياة الرغدة التى اختص بها الله العالمين والعاملين من بنى البشر . ولذلك جعلت حق التعليم فرضا على الدولة للجميع ، وهو ما أكده الدستور (مادة ١٨) . وأعلت شأن العلم بما أقامت له من مؤسسات وبما وفرته من امكانات وما قدمته من حوافز . كما قررت أن « العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة » ، وهو ما أقره الدستور (مادة ١٢) . وبحكم ايمان الثورة بأهمية العمل كان من المنطقى أن تسلم القياد لقوى الشعب العاملة . ويصبح من حق كل مواطن أن يؤهل للانضمام إلى هذه القوى حتى يبنى ويجدد ويجنى ويحصد . ومن هذا المنطلق فإن الحزب الإشتراكى العربى الناصرى يسعى إلى أن يتيح لكل مواطن فرصة للانضمام إلى هذه القوى حتى لايجد فرد نفسه خارجها ، اما لأنه لايجد الفرصة ، أو لأنه إندفع إلى الإنتماء إلى فئات تتعارض أهدافها مع مصالح هذه القوى . ويتطلب هذا بوجه خاص أن تقوم الدولة بواجبها نحو توفير فرص العمل للجميع ، وأن تضع من التشريعات والتنظيمات مايحول دون إنقياد أحد إلى ممارسات تضعه فى موقف تضاد مع قوى الشعب العاملة ، وذلك حرصا على سلامة الوحدة الوطنية وعلى أسس التضامن الإجتماعى التى نص عليها الدستور (المواد ٣ ، ٧ ، ٦٠) . إن هذا يفرض على الحزب الإشتراكى العربى الناصرى أن يناضل من أجل تقويم التركيب الطبقى الذى اختلَّ نتيجة الممارسات التى اتبعت منذ بداية السبعينات وباتت تهدد بعودة إلى صراع طبقى متعدد الأوجه يعصف بالوحدة الوطنية ، وتغذيه فوارق الدخل التى تزايدت على نحو أخل بعدالة التوزيع وبالمكاسب الإشتراكية التى جعل الدستور (مادة ٥٩) من حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا .

١٠ ـــ ولقد كان أخطر ما تعرضت له مصر نتيجة ممارسات السبعينات التكالب على المال من أى طريق ، باستثناء صنعه بسواعد أبناء الشعب . لقد زينت السلطة حقا فى المال العربى بدعوى أن الانتصار هو الذى فتح آفاق تصحيح أسعار النفط . وفى هذا الاطار توارى الثمن الحقيقى للانتصار وهو الحل الحاسم والنهائى للقضية القومية الكبرى التى بذلت الشعوب العربية فى سبيلها كل رخيص وغال . وفى السعى وراء المال ، خاصة اذا كان دولارا ، حدث تمييز صارخ بين ابناء الشعب الواحد ؛ فالمهاجر هو الذى يستطيع أن يجد لنفسه فرصة للعمل وإن كانت فى الخارج ، وهو الذى يحصل على أجر يتمكن من أن يدخر منه ، وهو الذى يحصل مقابل دولاراته على قيمة تفوق مايحققه المنتج فى الداخل ، سواء بسعر تشجيعى أو غير رسمى تعلم به الدولة ولكنها تتغاضى عنه فإذا به يقفز بالدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ محدثا موجات متتالية من ارتفاعات فى الأسعار تحملها المهاجرون ، وبدرجة أكبر غير المهاجرين . ثم إنه هو الذى يعطى أولوية فى الحصول على منتجات مصرية صنعتها سواعد مصرية لاتملك مثل فرصته لأنها رضيت بالجنيه بدلا من الدولار ، كما أنه هو الذى يستطيع تجاوز القيود التى يخضع لها المنتجون فى الداخل حيث فتحت أمامه أبواب الاستيراد بدون تحويل عملة . وأخيرا فهو الذى يستطيع حل مشاكله فى الاسكان والخدمات وفى تكاليف المعيشة التي تصاعدت فوق كل احتمال . ثم اذا به يتهم بأنه المسؤول عن ارتفاع التكاليف لأنه يمثل عنصرا فنيا يصعب تعويضه فيحل محله من هو أقل خبرة وأعلى أجرا ، وهذا بدوره يتحين الفرصة للهجرة . إن الفلسفة التى قامت عليها هذه الخطوات كان يمكن تلمس بعض العذر لها لو أنها رسمت خطى دقيقة لاستخدام هذه الحصيلة من العملات الأجنبية لتمويل الانتاج لا الإسراف فى الإنفاق ، وهو ماكان يقتضى استبقاء الصفة الادخارية لتلك المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تزيد الانتاج . وفى ظل تقاعس الدولة عن خلق الأوعية الادخارية التى تستقطبها قفزت شركات توظيف الأموال إلى الساحة لتحيل تلك الأموال إلى توظيفات قصيرة الأجل مساهمة مرة أخرى فى افقادها صفتها الادخارية الاستثمارية ، أو لتعيدها إلى الخارج لأغراض المضاربة سعيا إلى ربح سريع يحتوى على مخاطر إنتهت بأن عصفت برؤوس الأموال ذاتها . وهى بذلك قد أضعفت من فرص الاستثمار الانتاجى الذى لايحقق بطبيعته مثل تلك الأرباح التى ثبتت عدم مصداقيتها ومدى وهميتها . وقد تكاملت مع تلك الفلسفة رغبة بعض الأنظمة العربية فى تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ، وإنشاء تطلعات لدى فئات منها إلى التحول إلى بورجوازية صغيرة حتى توقف المد التقدمى الذى صنعته الثورة ، والذى رأت أنه يثير لدى شعوبها توجهات قد تعصف بها فى النهاية . ومن منطلق نفس الفلسفة أيضا زينت عملية فتح الأبواب أمام البنوك الأجنبية بدعوى رفع كفاءة الجهاز المصرفى من خلال المنافسة وبحجة جذب أموال للاستثمار فى الداخل ، فإذا المنافسة تتحول إلى صراع لاسترضاء العملاء على حساب سلامة العمل المصرفى ، وإذا الاجتذاب يتحول إلى طرد تتسرب به المدخرات المحلية إلى مراكز المال فى العالم الرأسمالى وينشىء فوارق فى أجور العاملين أفقدت الجهاز المصرفى الوطنى خيرة العاملين فيه . إن هذه الممارسات تتناقض ليس فقط مع ما نص عليه الدستور من ضرورة دعم النظام

الاشتراكى والحفاظ على مكاسبه ، بل إنها تتعارض أيضا مع الهدف غير المعلن وهو إقامة اقتصاد رأسمالى يعتمد على حافز الربح الفردى السريع لا النفع الاجتماعى المستمر . وقد أشرنا إلى أن الدول العريقة فى الرأسمانية تتخذ من أجهزتها المصرفية الوطنية أداة لتخطيط سياساتها الاقتصادية وهو مالا يمكن فى حالتنا الا اذا كانت تلك الأجهزة فى يد الدولة توجهها الوجهة التى تريد . فإذا كانت الدولة تؤمن بالتخطيط القومى الشامل كنص الدستور (المادة ٢٣) فإن أمرها لن يستقيم ما لم تسيطر على توأم التخطيط وهو الأوعية المصرفية فيها . ويصبح لزاما على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من خلال حزبه الاشتراكى العربى الناصرى على استعادة تلك السيطرة. أم هل نسينا الدرس الذى لقنتنا اياه البنوك الأجنبية فى ١٩٥٦ حينما أغضبتها ارادة التحرر التى أعادت للشعب المصرى حقه فى القناة ، فتوقفت عن تمويل محصول القطن تنفيذا لأوامر الاستعمار بفرض حصار اقتصادى علينا يشل ارادتنا ؟

١١ ــ ويمضى مسلسل فقد الثقة بقدرة الاقتصاد المصرى على بناء نفسه بنفسه ليضيف حلقة جديدة هى المعونات . لقد ادعى السادات إن تقريرا وقع فى يده سنة ١٩٧٠ يشير إلى أن الاقتصاد المصرى سيكون قد « وصل إلى مرحلة الصفر فى ١٩٧٢ » وأنه ذكر لمجلس الأمن القومى عشية حرب ١٩٧٣ « إن اقتصادنا تحت الصفر » وظل يردد هذه المقولة التى اتخذ منها ذريعة لكثير من التغييرات التى استحدثها على الاقتصاد المصرى ، ووقف فى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ ، ذكرى طرد الثورة للملك الفاسد ، يقول « للأخوة العرب ... احنا كل اللى بنطلبه حوالى ١٠ أو ١٢ مليار دولار على خمس سنين مش ٢ مليار دولار على خمس سنين . وبرضه بأقول أنه محناش حنموت ابدا ... أقول أن مش المبالغ اللى حيدفعوها هى اللى حتنقذ اقتصادنا .. لا .. أولا احنا » . لقد كان يعد العدة لا من أجل الاعتماد على النفس ، بل لتتحول من معونات العرب وقضاياهم إلى ارضاء أمريكا واستدرار معوناتها ، ودفع ثمنا باهظا من تحرر هذا الشعب ، بدءا من طرد الخبراء الروس وإلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية وصولا إلى توقيع معاهدات خطط لها « الصديق العزيز هنرى » وهى المعروفة فى المغرب العربى باسم « اتفاقيات اصطبل داود » . ومنذ ذلك الحين اصبحت كفاءة المسؤولين تقدر بمدى ماتحققه مصر بالقياس إلى ما تحصل عليه اسرائيل . ومن المفهوم أن يجرى القياس فى أمر كالسلاح لأنه قياس يقوم على معيار الأمن ؛ اما أن يجرى فى مجال قوامه التبعية التى هى من خصائص الكيان الصهيونى بحكم انتمائه إلى معسكر الاستعمار فهو النقيض الذى لايجوز حتى مجرد التفكير فيه ناهيك عن قبوله واعتباره قضية مسلم بها . واذا كان المجتمع الدولى قد اتفق فى السبعينات على أن تقوم الدول الغنية بتقديم معونات إلى الدول النامية كمحاولة لانقاذها من الضائقة الاقتصادية التى تعرضت لها بسبب تدهور النظام الاقتصادى العالمى ، فإن هذا اقترن بعدد من الشروط اللازمة لكى تنجح المعونات فى تحقيق الهدف منها :

★ أن يتم تقديم المعونات ــ أو الجزء الأكبر منها على الأقل ــ من خلال القنوات متعددة الأطراف ، حتى تكون خالية من الشروط المجحفة التى تخضع لها عادة المعونات الثنائية .

★ أن تكون المعونة ميسرة الشروط وألا تربط بضرورة الإستيراد من الجهة التى تقدمها ، علما بأن تلك الجهات هى المرشحة الأولى لأن يتجه إنفاق المعونات اليها .
★ أن تبلغ المعونات نسبة لاتقل عن ١ ٪ من دخول الدول الغنية ، وذلك فى ضوء تقديرات الإحتياجات التى كانت قائمة آنذاك .
★ أن تسهم تلك المعونات فى تنشيط حركة التنمية فى الدول المتلقية لها بحيث تستطيع أن تقلص تدريجيا من الإعتماد عليها ، وهو مايعنى توجيه المعونات إلى الإحتياجات الضرورية للتنمية .

إن تقاعس الدول الغنية عن تحقيق ثلث الهدف المحدد دوليا واصرارها على التعامل الثنائى إنما ينهض دليلا على عزمها على استغلال سلاح المعونة والتقتير فيما تقدمه من أجل املاء الشروط . والغريب أن السادات ذكر فى خطابه فى ٢٦ يوليو ١٩٧٦ « إنه يوم ما جونسون فى سنة ١٩٦٥ قطع المعونة عنا ، لما بعت .. فى مارس ٦٥ إلى جمال وطلب أنه يكون لهم حق التفتيش على الجيش المصرى ، وعلى المؤسسات الذرية عندنا ، والنشاط الذرى ، وأن يحدد الجيش المصرى بأعداد كذا .. كان نوع من جر الشكل ، لأنه مفهوم إن ده كله حيرفض ، وفعلا رفضه جمال رفضا قاطعا ، لما قطع جونسون المعونة فى ١٩٦٥ ووجهنا بموقف فى غاية الخطورة .. ولولا أن القطاع العام برغم كل ماشاب التخطيط وغيره ، بدأ بعد الهزيمة فى ٦٧ يعطى من العائد لهذا البلد ، لما استطعنا أن نصل إلى سنة ١٩٧٣ اطلاقا » . لقد كانت هذه قولة حق أريد بها باطل ؛ لكنها تصف خطورة المعونات وصفا واقعيا دقيقا وتضع فى الوقت نفسه الحل : الإعتماد على النفس ، وهو ممكن حتى ولو كنا تحت الصفر وبفضل القطاع العام على وجه التحديد فهو الوحيد القادر على العمل « تحت الصفر وفوقه » ، وهو الوحيد الذى ينضبط فى اطار الأهداف القومية العليا . إن المعونات سلاح ذو حدين والعبرة فيها ليست فى الإلحاف عليها واعتبار التوسع فيها دليل نجاح فى توثيق العلاقات !! ، بل بوضعها ضمن مفهوم واضح يقوم على الإعتماد على النفس والعمل على التخلص منها فى أجل منظور . وعلى مصر بحكم موقفها القيادى فى العالم الثالث ، وفى افريقيا والوطن العربى بوجه خاص ، أن تعمل على حصول تلك الدول على أنصبة عادلة من المعونات غير المشروطه ، خاصة وقد تزايدت مديونيات الكثير من تلك الدول إلى حد التعجيز .

١٢ ــ على أن الوجه الأخطر فى المعونة الأجنبية هو تعدد جوانب الإنكشاف التى تتعرض لها الدولة نتيجة لها . الوجه الأول هو الإنكشاف الغذائى الذى تزايدت حدته وتزايد الإعتماد فيه على المعونات الأمريكية حيث أن الولايات المتحدة هى المتحكم فى سوق الحبوب العالمى ، وبالأخص القمح ، ترفع سعره كيفما تشاء ولو بتقديم مليارات الدولارات لمزارعيها لكى تبقى لها السيطرة الإحتكارية على الأسواق ، وقد ارتفعت الفجوة الغذائية من ١,٧ مليون طن فى ١٩٧١ إلى ٧,٤ مليون طن فى ١٩٨١ ، أى أكثر من أربعة أمثال ، وازدادت الواردات من الحبوب من ٣,٩ مليون طن فى ١٩٧٤ إلى ما يزيد عن الضعف فى ١٩٨٦ لتبلغ ٨,٨ مليون طن وارتفعت معونات الحبوب فى الوقت نفسه من ٠,٦ مليون طن

إلى ١,٨ مليون طن . وتمتد المعونات إلى عدد من المشروعات الحيوية والمرافق الأساسية ؛ ومن خلالها تفرض مواصفات تثير العديد من التساؤلات وتحدد أجور للخبرات وأسعار للمواد تعيد ما يقدم من معونات إلى الخزانة الأمريكية ، وفى الوقت نفسه يجمع قدر من المعلومات يكشف أخص خصائص الدولة . ولا تقل المعونات العسكرية خطورة ، إن لم تزد ، وهى تتم تحت راية « تنويع مصادر السلاح » فإذا بالسلاح صنعا واستيرادا يقع فى قبضة المعسكر الذى يساند العدو الرئيسى الذى يتحدى وجوده الوجود العربى كله . وهكذا يمضى الإختراق لأمن الدولة ليغطى كلا من الغذاء والإقتصاد والجانب العسكرى ، إن هذا يفرض واجبا وطنيا على تحالف قوى الشعب العاملة ، المؤمنة بقدرة هذا الشعب على بناء وطنه بنفسه ، أن تتصدى لذلك الإختراق بأن تتمسك بمنهج الثورة القائم على الإعتماد على النفس ، وعلى اعتبار أن الإستقلال الإقتصادى هو القاعدة الصلبة التى يقوم عليها الأمن القومى .

١٣ — ومما يثير العجب أن يوصف الإستقلال الإقتصادى بأنه « إنغلاق » . يقول السادات — رحمه الله وغفر له — « العيب الأول : إن إحنا توهمنا إن إحنا نستطيع أن ننعزل عن هذا العالم ونبنى اقتصادنا بعيدا عن هذا العالم ... دى كانت أول غلطة ، لاموارد عندنا ، لاتراكم رأسمالى موجود علشان نقدر نبتدى نشتغل به ويعوضنا عن استيراد لرأس المال من الخارج » . كان هذا هو العيب الأول فى نظره ، أما العيب الثانى فهو تخبط التخطيط الذى لم يراعى عدم توفر الموارد ذلك أن جونسون حجب المعونة عن مصر على نحو ما استشهدنا به فى الفقرة السابقة . إن معنى ذلك هو عكس ماذهب اليه حيث لم يكن هناك إنغلاق أو قفل على النفس كما ادعى ، بل كانت مقاطعة اقتصادية فرضتها امريكا التى خافت مغبة مضى عبد الناصر فى طريق التحول الإشتراكى ليضرب بذلك مثلا حيا أمام دول العالم الثالث يقودها إلى طريق التنمية المستقلة التى تجعلها تفلت من قبضتها إلى الأبد . بل إنها لم تقف عند هذا الحد بل دبرت لحرب ١٩٦٧ حتى تجهز على التجربة فى مهدها . إن هذا يوضح بجلاء أن الطريق إلى الإستقلال الإقتصادى يضع الدول الساعية اليه فى موقف تناقض مع الإستعمار الرأسمالى ، وهو مايثبت تلازم ثلاثية الأمن السياسى والأمن الإقتصادى والأمن العسكرى ، ويؤكد أن صلابة القاعدة الإقتصادية هى التى تحمى كلا من الإستقلال السياسى والأمن العسكرى بقدر ما تثير غضب الإستعمار الذى يتحرك من منطق ربط الدول النامية بأسار تبعية تسخر مقدراتها لصالحه ، وهو ماشهد به السادات نفسه : « و الإقتصاد هو عصب السياسة .. مافيش النهاردة استقلال بدون اقتصاد » . غير أن مادبره كان أمرا آخر حيث « اتخذت قرارا آخر تاريخيا واستراتيجيا وهو الإنفتاح الإقتصادى ، والإنفتاح معناه ببساطة تحرير الطاقات الإنتاجية المصرية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص المصرى من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات العربية والأجنبية بكل الضمانات والإلتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجيا ممكنة فى العالم وقد جاءت حرب أكتوبر والنصر العظيم الذى حققناه فيها ليعطى هذا الإتجاه دفعة كبيرة كان لابد من استثماره ، ... فلقد زالت مخاطر سيطرة رأس المال الأجنبى على مقدرات البلاد ، زالت بسبب حركات التحرر التى استقل بها معظم أطراف الأرض وزالت لأن حق الدولة فى

السيطرة على مواردها لم يعد محل نزاع ولم تعد دولة تبعث بأساطيلها لفرض مصالحها وكنا نحن الذين حطمنا هذا يوم أممنا قناة السويس ويوم هزمنا عدوان ٥٦ الثلاثى ، آخر عدوان استعمارى سافر . بهذا المعنى القديم وفى حالة مصر بالذات لم يعد لدينا مانخافه » (من خطابه فى ٢٢ يوليو ١٩٧٦) . هكذا مضى التناقض : فعدوان ١٩٦٧ لم يكن عدوانا استعماريا سافر ؛ ولا خوف على الإستقلال السياسى لأن عصر الأساطيل إنتهى ومع ذلك فإن الدعامة الأساسية لذلك الإستقلال هو الإقتصاد . وحتى نحمى ذلك الإقتصاد علينا أن نسلمه إلى رأس المال الأجنبى الذى لايتمنى الإستعمار الجديد إلا أن تتاح له الفرصة ليسيطر ! لقد أدرك الميثاق مايتضمنه رأس المال الأجنبى من محاذير ، ولذلك وضع أولويات لقبوله بدءا بالمعونات الأجنبية غير المشروطة ، تليها القروض غير المشروطة التى يمكن الوفاء بها دون عنت او ارهاق ، وتنتهى مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد مايستحق عليها ، ويأتى فى المرتبة الثالثة رأس المال الأجنبى ، على أن يكون ذلك فقط فى العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى . « إن قبول استثمارات أجنبية معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا وإلى غير حد إلى المستثمرين ، وذلك أمر يجب ألا يترك على اطلاقه » . إن هذه النظرة ، التى كانت تبدو منطقية آنذاك ، تحتاج إلى مراجعة فى ضوء المتغيرات التى استجدت خلال ربع القرن الماضى :

★ ماسبق ايضاحه بشأن المعونات وما يتطلبه تحصيل معونات غير مشروطة من جهد .
★ أزمة المديونية التى استفحلت واستحكمت حلقاتها فى كثير من الدول النامية ومنها مصر .
★ الدور الواضح لرؤوس الأموال الأجنبية فى ظل سيطرة الشركات عابرة الجنسية على حركة رؤوس الأموال وعلى التطور التكنولوجى الذى جعله الميثاق معيارا لاستقدام رأس المال .
★ التطور الذى حدث فى الدول العربية التى إنتقل فيها جانب هام من الأموال من أيدى الحكومات إلى أيدى الأفراد وأصبحت تفضل تقديم رؤوس الأموال عن طريق الأفراد ، وهى غير مصحوبة بالمعرفة التكنولوجية التى تبرر اللجوء إلى رأسمال خارجى .

إن هذه المراجعة يجب أن تتم وفق منظور دقيق يوازن بين متطلبات تخليص مصر من فخاخ المديونية والتبعية التى اقتيد اقتصادها اليها وبين توفير التمويل اللازم للتنمية من جهة ، وبين التحرر من قبضة رأس المال الأجنبى وبين مقتضيات التكامل الإقتصادى العربى وما يعنيه من إفساح دور مناسب لرأس المال العربى من جهة أخرى . إن هذا يفرض على الفكر الناصرى أن يعيد تقويم المسيرة ويقدم الحلول للأجلين القريب والبعيد معا .

١٤ ــ وفى ظل تلك النظرة القاصرة وفى ظل الإستسلام للتبعية ، تحول جهاز الحكم إلى جهاز عاجز ، بل وعازف ، عن أداء أبسط الواجبات التى هى من صميم اختصاصه أيا كان النظام الإقتصادى الذى يراد اقامته ؛ بل لقد أفقد مصر الخاصية الرئيسية التى ميزتها منذ وحد مينا أراضيها ، وهى وجود حكومة

مركزية قوية ترعى شؤون الدولة جميعا ولا تتوقف عند انشاء دولة بوليسية تبدد الأمن ثم تستبد بإسم المحافظة على الإستقرار . فى ظل هذا التراجع فى دور الدولة بدأت تعلو صيحات تدعى أن « إلقاء كل شيء على الحكومة » قد أشاع روح التواكل والتراخى ، وأنه قد آن الأوان لأن يتولى الأفراد عنها المسؤولية ، خاصة وقد شاعت فى الخارج « موضة المخاصة » أى تحويل مزيد من النشاطات إلى القطاع الخاص . وامتد هذا إلى الخدمات الأساسية التى لم تستطع أن تتخلى عنها حتى السيدة تاتشر التى أصبحت فجأة مضرب الأمثال ، فتحولت مسؤوليات التعليم والصحة والإسكان إلى قطاع خاص مستغل ، يقدس اللغات عدا اللغة العربية ، ليس لتزداد قدرة الشباب على الإطلاع على البحوث العلمية والتزود بما يفيد الدخول فى عصر التكنولوجيا ، بل لطمس الهوية وإخماد الحمية حتى يتهيأ الشباب للجرى وراء العمل فى النشاطات التى يتولاها رأس المال الأجنبى الذى يترفع عن اللغة العربية ؛ ويعلى من شأن الطب التخصصى بدلا من أن يوفر العلاج العام المجانى للشعب الذى تثقل كاهله أعباء الحياة وسوء التغذية وتردى أوضاع السكن ؛ ويقيم الإسكان الفاخر الذى يبدد موارد التشييد ، ويحابى القادرين على حساب الكادحين . وفى الوقت نفسه تخلت الدولة عن القطاع الإنتاجى بدعوى التركيز على مشاريع البنية الأساسية — وليتها قضت على مشاكلها — وعلى مجرد الإحلال والتجديد فى القطاع العام ؛ ثم هى تمضى فى التحلل من مسؤولياتها بالنسبة للدعم . ورغم كل ذلك فالميزانية تعانى من عجز أدى إلى تراكم المديونية وصحبه تراجع فى معدلات النمو . اين اذن تذهب حصيلة الضرائب التى يدفعها العاملون الشرفاء ؟ وفى إطار إزاحة المسؤوليات بدأت الدولة تتخلى عن التزاماتها تجاه الشباب الذى أصبح لايجد العمل فضلا عن السكن ، ثم ظهرت بدعة جديدة تطلب منهم تعمير الصحراء دون أن يضمهم اطار مؤسسى يوجههم ويقيهم من مخاطر استثمار عجزت أمامه أجهزة الدولة ... وعلى من يفشل تقع تبعة فشله : لقد كانت أمامه الفرصة ولم ينجح ؛ ثم يظهر من ينادى بأن « الإفلاس هو الحل » ! فالإفلاس ليس نقمة اذ أنه ينقذ المجتمع من أعباء الخسائر المتكررة ولا ضير من تبعته فهى تقع على من أخطأ ، وكأن هذا لايبدد موارد هى من حق المجتمع بأسره ولا يشرد عمالا تخلت الدولة عن مسئولياتها تجاههم . وفى ظل هذا التهرب وتحت وطأة تزايد أعباء الحياة بدأت تنتشر فى صفوف العاملين فى أجهزة الدولة روح التسيب واللامبالاة بل والتطلع إلى مايحظى به القادرون . إن تحالف قوى الشعب العاملة عليه أن يسعى إلى تقويم الإعوجاج وإلى رد هيبة الدولة اليها .

١٥ — إن الإعتبارات السابقة تؤكد جميعا على أهمية الأخذ بمنهج التخطيط العلمى فى كل شؤون الحياة ، وعلى ضرورة أن يحتل التخطيط موقعه المناسب من إدارة الإقتصاد والمجتمع . لقد أكد الميثاق (الباب السادس) حتمية الحل الإشتراكى ، و « أن التخطيط الإشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ، المادية والطبيعية والبشرية ، بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية » . و « التخطيط ... ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس عملية حساب الممكن ،

لكنه عملية تحقيق الأمل » . « إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده » . ويفرض كل هذا « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » ، وقد اعتمد الدستور هذا المبدأ (مادة ٣٤) . وبينما ذهب الميثاق إلى « وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج « فإنه راعى ناحية عدالة التوزيع عن طريق « وضع برامج شاملة للعمل الإجتماعى تعود بخيرات العمل الإقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة » . وإذا كان الميثاق قد إنطلق فى هذا من الإطمئنان إلى صلابة القاعدة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع الإشتراكى ، ومن الثقة بالقيادة السياسية التى رفعت شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة ، فإن التجربة قد أثبتت أن التخطيط تحول إلى شعارات ترددها التيارات الفكرية المختلفة من أجل الإلتفاف على القواعد التى أرستها ثورة يوليو وثبتها الدستور . من جهة أخرى فالمتغيرات التى استجدت خلال ربع القرن الأخيرة أثبتت أن الإستعمار الحديث ، الذى قويت شوكته واتضحت معالمه خلال تلك الفترة ، يمضى فى سبيله وفقا لخطط بعيدة المدى يتم بموجبها استغلال الرغبة الملحة لدى دول العالم الثالث فى الإسراع بالتنمية فى التمكن من اختراق أمنها الإقتصادى ، ويعمل باليد الأخرى على تهديد الأمن القومى لكى يستعيد بذلك السيطرة السياسية التى فقدها مع تداعى أساليب الإستعمار المباشر القديم ، مفرغا الإستقلال الوطنى من مضمونه مقتصدا فى الوقت نفسه فى الموارد التى كان يضطر إلى تخصيصها لاستبقاء قوات الإحتلال السافر ولحماية مصالحه الإقتصادية بالقوة العسكرية . واستبدل بهذه القوات فئات من داخل تلك الدول تشدها اليه الصلة الوثيقة بين مصالحها الخاصة وبين تعاظم سطوته على حساب الجماهير العريضة وآمالها فى التنمية . ويفرض كل ذلك ضرورة تبنى منهج تخطيطى أكثر شمولا وأوسع ادراكا لحقائق العصر ، وعلى الحزب الإشتراكى العربى الناصرى أن يرسى دعائم تخطيط شامل لكل جوانب الحياة قادر على تحقيق الأهداف وعلى مواجهة الأطماع .

١٦ ـــ إن مايجرى العمل به من إنفراد الأجهزة السياسية بالقرار السياسى أفرز ثلاث نتائج أدت كلها إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى كيان الدولة بوجه عام وإلى التنمية على وجه الخصوص . أولها هو عدم إنتظام الجانب السياسى نتيجة لعدم الإتفاق على خطوط محددة له وفق منظور تخطيطى شامل ، محدد الأهداف واضح المعالم . الأمر الثانى أن غياب الربط المخطط للعلاقات بين الجوانب المختلفة جعل التنمية تصبح الضحية الأولى للتخبط فى القرارات السياسية . أما الأمر الثالث والأخطر فهو تمكن العمل السياسى ، المتستر وراء دعاوى ضرورة التكتم والحرص على امتلاك زمام المبادرة ، من تحقيق إنقلاب فى مسيرة المجتمع ومن الإنقضاض فى هدوء تام على منجزات التنمية وتحويلها لصالح قوى الثورة المضادة . لقد أخضعت الدولة خلال السبعينات لمخطط جهنمى يرمى إلى إيقاظ القوى المضادة للثورة وتمكينها من تشويه المكاسب الإشتراكية التى حققتها الثورة . ففى ظل الدستور الذى يؤكد ضرورة حفظ تلك المكاسب وتعزيزها يهاجم كل ماحققته الثورة ، سواء فى ذلك السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد إنضمت إلى قائمة دول المجاعة ، أو مجانية التعليم التى صنعت فى شعب مصر قدرة مواجهة الهزيمة وإحالتها إلى نصر

أسهمت فى صنعة الإبداعات الهندسية قبل معدات الحرب المتطورة . وعوضا عن استرداد سيطرة الشعب على موارده المغتصبة بفضل الجهود التى بذلتها قيادته المتحررة والتى عبر الشعب عن تقديره لها بموقفه الرائع وراء تلك القيادة ، بدأت أصوات تنادى ببيع أصول الدولة وفتح اقتصادها أمام كل راغب فى الربح السريع . إن هذا كله يفرض ضرورة شمول التخطيط للأبعاد السياسية وعدم اقتصاره على النواحى الإقتصادية بدعوى إن تخطيط التنمية له مجالات محددة بينما السياسة لها أبعاد أوسع نطاقا . ويعنى هذا ضرورة تعديل أساليب التخطيط وفقا لهذا المفهوم الشامل ؛ كما أنه يتطلب قدرا أكبر من المشاركة الشعبية فى العمل التخطيطى تأمينا له من الإنحراف بمضمونه إلى مايتعارض ومصالح الجماهير الكادحة بل وإلى الحد من وجودها الإجتماعى والسياسى . وعلى تحالف قوى الشعب العاملة باعتباره الوحيد الذى يسهر على مصالح هذه القوى ، أن يناضل من أجل إحداث هذا التغيير فى أسلوب التخطيط .

١٧ ــ بالمثل فإن العلاقة بين جانبى الأمن والتنمية أصبحت من القواعد الثابتة فى العصر الحالى . إن معظم الحروب التى تشتعل فى أرجاء الوطن العربى إنما تستهدف أمورا ثلاثة تنطوى على تهديد كيان هذا الوطن ، وشل قدرته على النمو ، وهى القدرة التى تهيأت لنجاحها مقومات قل أن تتوفر لمنطقة من مناطق العالم الثالث . فهى أولا تركز على الدول التى تعظم فيها امكانات توفير متطلبات الأمن الغذائى العربى ، الذى تفاقمت مشاكله فى العالم العربى بوجه عام وفى مصر بوجه كخاص . وهى ثانيا تسعى إلى إجهاض تجارب عربية واعدة للتنمية وإضعافها إلى الحد الذى يجعلها تخضع للمواصفات التى يفرضها الإستعمار الحديث فى محاولته افساح المجال لنفسه لكى يرتع كيفما شاء ، وتتحول الأنظمة العربية نتيجة لذلك من تحقيق مقومات الإستقلال إلى تكريس شروط التبعية . ثم هى ثالثا تعمل على استنزاف الموارد الإضافية التى توفرت لفترة طارئة على اثر استرداد الدول العربية سيطرتها على ثرواتها ، بدءا باستعادة الثورة المصرية لقناة السويس التى استلبها الإستعمار ، ومرورا بتلبية الصيحة التى أطلقها قائد تلك الثورة بأن يكون بترول العرب للعرب ، وإنتهاء بما يزين لها من خلال دعاوى مشبوهة باسم الإنفتاح تستهدف عودة رأس المال الأجنبى لتملك الأصول الإنتاجية التى بناها العرب بجهودهم وبالموارد التى إنتزعت من براثن الإستعمار ، بما فى ذلك الموارد المالية التى تيسرت للدول التى استعادت حقوقها فى بترولها . وبدلا من أتصبح الموارد المالية الطارئة ، والتى نالت منها مصر قدرا غير يسير ، رافدا للتنمية وضامنا لاستمرارها ، إذا بتلك الموارد تتبخر ثم تتحول إلى مديونيات تعوق التنمية وتعزز الإدعاء بأنه لايتم تجاوزها إلا بمزيد من تغلغل الإستعمار الحديث . ولقد أثبتت الأحداث إن نجاح الثورة فى شق طريقها إلى التنمية المستقلة فى الستينات كان هو الدافع إلى فرض الحصار الإقتصادى على مصر ثم ضرب التجربة بالهزيمة العسكرية التى دبرت من أجلها حرب ١٩٦٧ ، وهى الحرب التى كان يمكن أن تتكرر لو أن الهزيمة لم تتحقق فى تلك الجولة . ومع ذلك فإن حصاد التنمية التى حققتها الثورة كان هو الذى صنع الصمود وقاد حرب الإستنزاف وحقق النصر فى ١٩٧٣ . إن هذه العلاقة بين الأمن والتنمية ، على الصعيدين

المحلى والعربى ، إنما تؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة إسمها الإستقلال . ولابد إذن أن يخطط لهما معا لكى يتأكد تعزيز كل منهما للآخر . بل إن هذا يفرض أن يتم ذلك على المستوى العربى فى مجموعه بحكم أن الأمن العربى كل لايتجزأ ، وهو ماتأكد مؤخرا حتى لدى تلك الدول التى تخيلت أنها تستطيع أن تبالغ فى قطريتها لتحتفظ لنفسها بمواردها الذاتية متجاهلة كون تعاظم هذه الموارد تحقق فى الأصل من خلال عمل عربى مشترك ؛ وكذلك بحكم أن محاولات التنمية التى أجريت بمناهج قطرية غير تكاملية قد إنتهت جميعا إلى مآزق لامخرج منها إلا بالعودة إلى تغليب المنظور القومى الذى بلورته الثورة بإيمانها المطلق بضرورة الوحدة العربية . وتتأكد هذه الحقيقة أيضا بتحليل صادق لحقيقة الصراع العربى الإسرائيلى ولمتطلبات إنهاء هذا الصراع لصالح استبقاء الوجود العربى واسترداد حقوق الشعب العربى الفلسطينى . وينطوى هذا على ضرورة أن يتخذ من التخطيط درعا يواجه التخطيط الإستعمارى الذى حقق نجاحه من إدراكه الصلة الوثيقة بين الإقتصاد والسياسة والأمن ومن استخدام البعد الإقتصادى البحت لكى يحقق قدراته على تحقيق الإختراق الإقتصادى فالأمنى فالسياسى . كذلك فإن البعد التكاملى القومى لابد أن يكون جزءا لايتجزأ من العمل التخطيطى بحكم كونه ركنا هاما للتنمية والأمن معا . وتقع على الحزب الإشتراكى العربى الناصرى مسؤولية وضع أسس هذا النوع الشامل من التخطيط لكى يكون أداة تخرج الدولة من براثن قوى الردة ، ولكى تعيد إلى مصر موقعها القيادى بالنسبة إلى أمن الوطن العربى وتكامله الإقتصادى .

١٨ — إن تزاحم القضايا المختلفة على موارد الدولة — وهى محدودة — يفرض على الدولة أن ترسم استراتيجية شاملة تعظم بمقتضاها قدرتها على تحقيق أهدافها تجاه تلك القضايا ، وفى مقدمتها الأمن والتنمية . وتتضح أهمية هذه الإستراتيجية من التجربة التى مازالت تخوضها مصر بعد حرب ١٩٦٧ . فعندما تزايدت المخاطر الأمنية بعد تلك الحرب أعلن الرئيس جمال عبد الناصر أنه لاصوت يعلو على صوت المعركة ، حيث أصبح الأمن يأتى فى المقام الأول من الأهمية ، ورسم له مسارا محددا : البدء بالدفاع ، والإنتقال إلى الردع من خلال حرب الإستنزاف والإنتهاء بالتحرير وإزالة كل آثار العدوان . وقامت الإستراتيجية التى تحكم مسيرة الدولة على مبدأ المضى فى التنمية والأمن بخطين متوازيين : « يد تبنى ويد تحمل السلاح » ، من أجل تحقيق الصمود الإقتصادى والصمود العسكرى ، ثم حدد فى بيان ٣٠ مارس هدفين للمرحلة التالية هما تحرير الأرض المحتلة من أوطاننا ، والبقاع المقدسة وتحقيق النصر للأمة العربية ؛ وتدعيم تحرير الإنسان العربى بالتمكين لقيم الثورة لكى تسود الحرية السياسية والإجتماعية . ومن أجل ذلك كان لابد من الجمع بين واجبى بناء القوة العسكرية وإعادة بناء النظام السياسى بتصفية مراكز القوى ، وتأكيد سلطة قوى الشعب العاملة وتجسيدها فى الإتحاد الإشتراكى بإعادة بنائه من القاعدة إلى القمة . وأكد أن القوة العسكرية يجب أن تعزز بحشد كل الطاقات العربية الرسمية والشعبية لصالح المعركة ، والقيام بجهود سياسية واسعة على جبهات عريضة ، عربية ودولية ، من أجل تعزيز المقدرة السياسية والمقدرة الإعلامية لاكتساب الرأى العام العالمى الذى يلعب دورا كبيرا فى قضايا السلام

والحرب . إن هذه الإستراتيجية المتكاملة ، التى ربطت بين الجوانب المختلفة كانت حرّية بأن تؤتى نتائجها لو قيض لها الإستمرار . غير أن أركانها تقوضت فى السبعينات ، وكانت النتيجة خسائر على جميع الجبهات : فالتحرير أخلى السبيل إلى مزيد من العدوان الإسرائيلى ؛ والنصر العسكرى اتخذ ذريعة لأن تكون حرب ١٩٧٣ آخر الحروب ؛ وأقحمت ورقة أكتوبر كاستراتيجية بديلة تعلن الإنتقال من « معركة العبور إلى مرحلة التقدم والبناء » ، فكانت بمثابة اعلان من طرف واحد بإنهاء حالة الحرب وكإعلان مستتر بأنهاء صراع الوجود إلى صراع على الحدود . ومن العجيب أن استراتيجية توضع فى ظل احتلال للأرض وفى ظل بقاء العدو الإسرائيلى مجسدا للاستعمار الصهيونى وممثلا للاستعمار الإمبريالى جاءت نقاطها العشر خلوا من أية اشارة إلى متطلبات الأمن ، رغم أن المتغيرات الدولية ، ناهيك عن المتغيرات الإقليمية ، تؤكد كلها ضرورة وضع كل من الأمن والتنمية على رأس الأهداف الإستراتيجية لأى دولة تسعى إلى التنمية . وقد ترتب على ذلك إن مااقتيدت الدولة اليه فى كامب ديفيد لم يحقق مادعته من استرداد السيادة على التراب الوطنى : فأية سيادة هذه التى تشل الإرادة بالإعلان الصريح بأننا لانستطيع المساس بتلك الإتفاقيات المشؤومة بحجة أننا لو فعلنا ذلك لعادت اسرائيل إلى احتلال سيناء !! وبدعوى توفير « كل الضمانات للأموال التى تستثمر فى التنمية » أعلن عن « الإنفتاح الإقتصادى فى الداخل والخارج » كبديل للصمود الإقتصادى . وهكذا اتسقت عناصر الإستراتيجية الجديدة مع بعضها البعض لتأكيد عدم قدرة مصر على المضى فى طريق التحرير والتنمية بقواها الذاتية .

وحتى تكتمل الصورة كان لابد من ضرب تحالف قوى الشعب العاملة ، واتخذ ذلك الأسلوب الكيسنجرى الشهير « الخطوة خطوة » فأعلن السادات فى ختام ورقة أكتوبر « ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل إطارا لحياته السياسية . وإننا فى معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فإننى أرفض الدعوة إلى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الأحزاب . ولكننى أيضا لا أقبل نظرية الحزب الواحد » . وكانت الخطوة الأولى هى تكوين ما أسمى بالمنابر . ثم تحولت هذه التنظيمات المستأنسة فى نوفمبر ١٩٧٦ إلى أحزاب بحكم « الأمر الواقع » . وأنتهز السادات ثورة الشعب عليه فى يناير ١٩٧٧ ليصدر القرار الذى أدعى أنه من أجل حماية الوحدة الوطنية وجعل أول مواده « حرية تكوين الأحزاب » التى ادعى من قبل أن فى قيامها تفتيت للوحدة الوطنية . الذى تغير هو أن الإنفتاح كان قد حقق نتائجه الأولى المتوخاة وهى تمكين القوى التى قامت الثورة من أجل تخليص البلاد من شرورها من العودة إلى مسرح العمل السياسى . ولم تكن الحرية المزعومة إلا دعوى زائفة تستهدف تفتيت وحدة قوى الشعب العاملة ومنعها من تأكيد سيطرتها على النحو الذى استهدفه بيان ٣٠ مارس . إن هذا التحول الخطير لم يكن ليتم لو أن الشعب أعطى حقه فى إقرار استراتيجية شاملة متكاملة متمسة بالثبات والإستقرار ، الأمر الذى يحتم على تحالف قوى الشعب العاملة أن يعمل من أجل صياغة استراتيجية جديدة تواجه المخاطر التى تعرضت لها الدولة منذ أواخر الستينات وتعمل على تخليصها مما اقتيدت اليه من مآزق اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية بفعل قوى الثورة المضادة .

١٩ ــ إن سلامة العملّ التخطيطى تقتضى الإهتمام بالنظره بعيدة المدى على نحو يزيل العشوائية التى أحالته إلى نوع من « الإدارة بالأزمات » وهو مايتناقض تناقضا تاما مع منهج التخطيط . إن التوقف الذى تشهده خطة خمسية من أجل اعادة بناء المرافق الأساسية بعد تعرضها لاختناقات تهدد بشل الجهاز الإنتاجى ثم اتضاح أن هذا التوقف اسهم فى تحجيم الإنتاج وفى تزايد المديونية ولم يحقق ماكان مرغوبا من ازالة مايعترض المرافق من مشاكل ، وقيام الدولة فى الوقت نفسه بالتنازل عن مواردها السيادية الضريبية بدعوى حفز الإستثمار المنتج بينما المفروض أن تتنامى هذه الموارد بحكم كونها الممول الطبيعى للمرافق الأساسية ، فضلا عما يعنيه هذا من تحول الهيكل الضريبى إلى ضرائب تناقصية بينما المفترض فيها أن تكون تصاعدية ، ليس فقط من أجل تحقيق عدالة التوزيع كاعتبار اجتماعى اقتصادى ، بل وأيضا للحد من العوامل التضخمية التى تصاحب فترات تباطؤ الإنتاج لإفساح المجال أمام بناء المرافق التى لاتؤدى إلى زيادة مباشرة فى الإنتاج ، ثم الإدعاء بأن موارد الدولة لاتكفى لتمكينها من العمل فى جميع الجبهات فى آن واحد فبتراجع القطاع الحكومى عن دوره التقليدى فى تحمل أعباء الخدمات كما يتوقف القطاع العام عند حدود الإحلال والتجديد ويتخذ من هذا وذاك مبررا للدعوة إلى مزيد من مساهمات القطاع الخاص وإلى استكمال نقص الموارد المالية والمعرفة التكنولوجية عن طريق دعوة رأس المال الأجنبى دون عمل حساب دقيق لما يعنيه ذلك من تزايد هيمنة هذا المال على الإقتصاد الوطنى وعلى قطاعه المتطور بوجه خاص فى الأجل الطويل ؛ إن كل هذا يشير بجلاء إلى خطورة إهمال التخطيط بعيد المدى ، فهو الوحيد القادر على حساب الآثار الكلية لما يتبع الآن من خطط سنوية وخمسية ، وعلى بيان كيفية استعادة الإقتصاد الوطنى لتوازن طال افتقاده . ثم هو الذى يمكنه أن يعالج القضايا التى لاتتضح أبعادها إلا فى الأجل الطويل ، وبوجه خاص القضايا الإجتماعية وفى مقدمتها مشكلة السكان التى كثر الحديث عنها ، وأزمات الإسكان التى استحكمت حلقاتها ومشاكل اعداد القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها وتنمية الزراعة وزيادة رقعة المساحة المزروعة مع العناية برفع مستويات الحياة فى الريف . إن ما تشير اليه كتب الخطة حاليا من أنها تمثل خططا خمسية من خطة طويلة الأجل تمتد إلى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، لايعنى أن الدولة قد أقرت منهجا تخطيطيا سليما للأجل الطويل . فالخطة المذكورة لاتعدو أن تكون مجموعة من الأرقام التى ترسم صورة توازنية لبعض متغيرات الإقتصادى الوطنى دون تحليل متعمق للتحولات الإجتماعية والإقتصادية التى يمكن أن تترتب عليها . وهى لاتعالج مشاكل الفترة المقبلة المثقلة بكل ماتمخضت عنه السياسات الإقتصادية الخاطئة من أعباء تنوء بها موارد الدولة ، سواء لتحميل تلك الفترة بما يترتب على مايجرى حاليا من تأجيل للديون تحت عنوان اعادة الجدولة ، أو ماتتمخض عنه برامج صندوق النقد الدولى من آثار تصيب الإقتصاد الوطنى بالتضخم والركود فى آن واحد ، أو تعرض الموارد الإستثنائية من البترول المحدود ومن تحويلات العاملين فى الخارج إلى التناقص ، ثم ما يتطلبه رأس المال الأجنبى من تحويلات لعائداته المعفاة من الضرائب ، وما يصحب كل ذلك من تراجع دور القطاع العام وبالتالى الإيرادات العامة منه ومن

تحميل قوى الشعب العاملة بنتائج هذه العوامل اقتصاديا واجتماعيا . إن هذا يلقى على تحالف قوى الشعب العاملة مسؤوليتين : أولاهما أن يعمل على إرساء الأسس السليمة للتخطيط طويل الأجل ؛ والثانية أن يوجه هذا التخطيط إلى مايصحح الخلل الذى أصاب التركيبة الإجتماعية ، وإلى ما يقيل الإقتصاد الوطنى من عثرته .

٢٠ ــ ويشهد كل ذلك بعجز التخطيط الذى لم يبق منه سوى الإسم . إن التخطيط يجب أن يكون هو القائد لحركة على جميع الجبهات ، لا أن يقف عند حد اصدار وثائق رقمية ينطق مضمونها بعكس ماتردده من أهداف ، أو يقتصر على مايسمى تنمية اقتصادية واجتماعية ــ وإن كان فى واقعه مجرد نمو اقتصادى يفتقد البعد الإجتماعى ، بل ويعمل على تشويهه ــ دون أن يربط بينها وبين الأبعاد السياسية والأمنية التى يجرى العمل فيها بعيدا عن التخطيط الشامل للدولة . بل أن الخطة الخمسية الحالية ــ لو تم تنفيذها ــ سوف تؤدى إلى إحداث إنقلاب فى تركيبة المجتمع . فبينما تؤكد السلطة عزمها على تعزيز الدور الريادى للقطاع العام نجدها تترك تنمية الصناعة ــ التى هى المجال الطبيعى للقطاع العام ــ إلى القطاع الخاص ، وهى تفعل ذلك دون أن تبين الحدود التى يقتضيها إعمال مانص عليه الدستور (المادة ٣٢) من أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل » . والقضية ليست مجرد اختيار طالما أن ماتؤدى اليه الخطة يتنافى مع ماذهب اليه الدستور (المادة ٣٠) من أن « يقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » ، ولا يحتاج الأمر إلى جهد كثير فى التحليل ليتضح أن الخطة تمضى فى الطريق الذى رسمته الثورة المضادة ، وهو تعميق فوارق الدخل بين فئات الشعب الواحد ، مما يعنى مزيدا من تحويل فائض القيمة التى يضيفها إنتاج قوى الشعب العاملة إلى فئات يراد لها أن تسيطر على مصادر الدخل والثروة لتزدادا هيمنتها على النظام السياسى ، متضامنة فى ذلك مع قوى الإستعمار الحديث . وهى بذلك تتناقض مع نص المادة ٢٤ من الدستور التى تكفل للشعب السيطرة على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه الفائض . وتقف الخطة عاجزة عن التعامل مع المتغيرات المستجدة ، وفى مقدمتها المتغيرات المالية والنقدية وإنعكاساتها على قدرة الدولة على تصحيح أوضاعها الخارجية لكى تنجو من فخ المديونية التى أصبحت تلتهم حصيلتها من العملات الأجنبية ، وعلى ارتفاعات الأسعار وما تعنيه من إضرار بدخول العاملين محدودى الدخل . وقد كان نتيجة ذلك كله أن وقعت الدولة فريسة سهلة لصندوق النقد الدولى ، وأصبحت ــ فى ظل إدراكها لما تنطوى عليه برامج الصندوق من دفع الأسعار إلى ارتفاع كبير ومستمر ــ تتحدث عن ربط الأجور بالأسعار وليس بالإنتاج وفق ما ينص عليه الدستور (المادة ٢٣) . إن معنى هذا ببساطة أن الأمور قد عكست ؛ فبدلا من أن يربط الأجر بالإنتاج وأن تربط الأسعار بالأجور إذا بالأسعار تترك فى مهب الريح العاصفة للدولار ثم تمنى الفئات الكادحة بأمل أن تلاحق الأجور الأسعار ، وهو أمر لو تحقق فعلا لهدم الركن الأساسى لسياسات الصندوق الذى ينادى بضرورة خفض الطلب عن طريق تخفيض الدخول الحقيقية للعاملين . وهى لهذا تقف مترددة حتى أمام هذه الخطوة القاصرة لأنها لاتريد أن تمس المزايا التى تحققت

للفئات التى تم التحول الإجتماعى لصالحها . إن كل هذا ينطق بقصور شديد فى التخطيط الذى تتبعه الدولة ويشير بجلاء إلى أن بداية الإصلاح تكون فى تطوير ذلك التخطيط لكى يحرر ارادة الدولة ويرد اليها سيادتها على اقتصادها . إن هذا هو التحدى الأكبر الذى يواجه الشعب وقواه العاملة ، إذ يفرض عليه أن يقدم حلولا لقضية هى من صنع تخلى الدولة عن المبادىء التى يؤمن بها ، والتى أرست معالمها الثورة فى نضالها من أجل التنمية وفى سبيل تحقيق الأهداف الكبرى التى قامت من أجل تحقيقها .

٢١ ـــ ولقد إنعكست هذه السياسات القاصرة وتلك الهادفة إلى اعادة تشكيل التركيبة الإجتماعية لصالح الفئات الجديدة (والتى نعتت أحيانا بأنها طفيلية ، وإن كان هذا المصطلح قد توارى مؤخرا ليس لاختفائها بل لكونها أصبحت هى المسيطرة) أن اختلت علاقات الإنتاج وكذلك العلاقات بين المنتج والمستهلك . وبدلا من القضاء على المسببات الحقيقية لهذه الإختلالات ، إذا بأصوات تعلو باتهام القواعد التى أرستها الثورة من أجل تأكيد حقوق الفئات الكادحة فى الحد الأدنى من العيش الكريم . فقوانين الإيجارات هى المسؤولة عن مشاكل العلاقة بين المالك والمستأجر ، سواء فى الإسكان أو فى الأراضى الزراعية التى يعيش عليها ٤٢,٥ ٪ من السكان . اما تخلى الدولة عن مسؤولياتها عن الإسكان وفتحها الباب للاسكان الفاخر للتمليك وتركها الإحتكارات الرأسمالية تتحكم فى أسعار مواد البناء ، وأما تخبط السياسات الزراعية والسعرية فهى من ذلك براء . وفى ظل هذه السياسات تعرضت الحركة التعاونية للتراجع . بل إن التعاون اصبح ينافس شركات توظيف الأموال فى محاولة الإستيلاء على أموال العاملين فى الخارج ويجارى المتاجرين بالإسكان فى توجيه أموالهم بعيدا عن الأولويات التى يفرضها القصور الواضح فى الإسكان الشعبى ونحو اقتناء مساكن للمصايف ، مع ما صحب ذلك من إنحرافات ولدتها الرغبة الملحة فى الإثراء السريع بأى طريق . وبدلا من أن تسيطر الدولة على الأسعار وعلى سلامة العلاقات بين المواطنين وفقا لأول المقومات الأساسية للمجتمع التى نص عليها الدستور (مادة ٧) « يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعى » سادت فلسفة غريبة تقوم على أساس أن ارتفاع الأسعار دليل على ارتفاع شأن الدولة ، فلندع من يسرقون البلد برفع الأسعار يمضون فى طريقهم ثم لتشاطرهم الدولة حصتهم من السرقة بأن تقتص نصيبا لها عن طريق الضرائب .. وليتها أفلحت حتى فى هذا . يقول السادات ـــ رحمه الله ـــ فى خطابه الذى ألقاه فى ٣ فبراير عقب ما أسماه « إنتفاضة الحرامية » والتى كانت ثورة الجياع ضد مزيد من الفقر والجوع « الفضل للدولة اللى علت السعر ... اللى خلت للبلد سعر ... وعلت ثمن الأرض وكل شىء بقى له قيمة ... البلد بقى لها قيمه فأرتفعت الحاجات دى ... اللى اشترى شقه أو عنده شقه من زمان جنب سعر مصر ماغلى غليت برضه ، وبقت الشقة اللى هوه شاريها مثلا بعشرة آلاف جنيه بـ ١٥ تساوى النهاردة ٦٠ أو ٧٠ . والناس مش لاقيه مساكن و ... و .... اللى بيشكى من هذا ييص يلاقى فى قانون الإسكان اللى أنا طالب إخراجه على وجه السرعة ... الدولة بتيجى تقول لى ارتفعت شقته من ١٠ أو ١٥ لـ ١٠٠ تقول له تعالى حاسبنى لأن أنت مالكش

فضل فى هذا ... الفضل للدولة اللى علت السعر هذا » !! هكذا تكون مسؤولية الدولة ... بحل مشكلة السكن بأن ترفع سعر القائم منه ، والذى يتملكه من استطاع أن يدفع ١٠ أو ١٥ ألف جنيه وقت أن كان متوسط دخل الفرد لايتجاوز ١٤٠ جنيها فى السنة (أى أن ثمن الشقة يعادل دخل مايفوق مائة سنة ترتفع إلى ألف سنة بفضل الدولة التى رفعت الأسعار دون زيادة فى حجم الإسكان) ثم تشاطر ذلك المالك زيادة قيمة ملكه بدعوى أنها هى التى وفرت له تلك الزيادة لأنها لم تقم بإضافة إسكان جديد؛ ثم هى تعتبر التمليك هو القاعدة اما الإيجار الذى يرتبط بالضرورة بالقيمة الرأسمالية للسكن فليذهب هو والمتعاملون به إلى الجحيم . والأدهى من ذلك أن يوجه هذا الحديث إلى الشعب الثائر على رفع أسعار الأساسيات الأخرى وعلى رأسها لقمة العيش بناء على نصائح صندوق النقد الدولى الذى أسعده أخيرا أن يرى الدولة تصغى اليه ، ثم يتمخض الفكر عن قرار لرئيس الجمهورية يعرض لاستفتاء عام تمرر من خلاله حلقة جديدة من سلسلة التحولات المدبرة تبيح حرية تكوين الأحزاب وتحظر التجمهر والإضراب . أى إدخال تعديل على نصوص الدستور إستنادا إلى المادة ٧٤ من الدستور التى تحدد أسلوب الإستفتاء على اجراءات سريعة يتخذها رئيس الجمهورية فى مواجهة خطر يهدد سلامة الوطن وبالمخالفة للمادة ١٨٩ التى تنظم أسلوب تعديل الدستور . إن هذا يفرض على تحالف قوى الشعب العاملة أن يتصدى لأمور ثلاثة : أولها تصحيح مسيرة الحركة التعاونية باعتبارها القاعدة للقطاع الذى يلى القطاع العام فى الأهمية ؛ والثانى السيطرة على الأسعار باعتبارها المؤشر الذى يؤثر على هيكل الإنتاج من جهة وعلى قواعد توزيع الدخل من جهة أخرى ؛ وثالثها ضبط العلاقات الإنتاجية والعلاقات بين المنتجين والمستهلكين بما يقضى على الخلل فى الهيكل الإقتصادى ويحقق تلبية الحاجات الأساسية لجموع الشعب .

٢٢ ـــ وإذا كان قياس التغيرات الحقيقية يقتضى التعبير عن متغيرات الخطة بالأسعار الثابتة ، فإن هذا لايعفى الخطة من معالجة الأسعار الفعلية نظرا لأهميتها فى عدد من النواحى الهامة . فالإيرادات والنفقات الحكومية التى تمثل عناصر الميزانية العامة تفقد الكثير من مغزاها إذا لم تحسب بالأسعار الجارية . بالمثل فإن الصادرات والواردات يعبر عنها بالأسعار الثابتة كوسيلة لقياس التغيرات فى أحجامها ؛ غير أنه يلزم أيضا قياسها بالأسعار الجارية حيث أن هذه هى التى تحدد الموقف الفعلى لرصيدها من العملات الأجنبية ، إذ قد ترتفع الصادرات من حيث الحجم (أى بالأسعار الثابتة) ولكن حصيلتها قد تنقص إذا تعرضت لانخفاض فى الأسعار يفوق الزيادة فى الحجم . والمشاهد أن الخطط الحالية تخلط خلطا معيبا بين قاعدتى قياس الأسعار حيث تعبر عن بعض المتغيرات بأسعار ثابتة وعن أخرى بأسعار جارية حتى بالنسبة لمتابعة نتائج تنفيذ الخطط السابقة . والمتتبع لما يحتويه كتاب الخطة الخمسية الحالية من أسعار لعدد من المتغيرات المتحققة خلال الخطة الخمسية السابقة (يمكن حسابها من معلومات متناثرة حيث لم تذكر صراحة) يلاحظ أمرين جديرين بالإعتبار : الأول أن بعض المتغيرات التى ذكر أنها مقاسة بالأسعار الثابتة (أسعار ٨١ / ١٩٨٢ وهى سنة أساس الخطة السابقة) قد وردت فى مواضع أخرى على

أنها هى بذاتها القيم بالأسعار الجارية مما يعطى إنطباعا خاطئا بأنها لم تتعرض لأى تغير فى السعر وهو غير صحيح. والثانى أن التغيرات فى الأسعار للمتغيرات التى جرى التعبير عنها بما يفيد تغير أسعارها تظهر تغيرات أقل بكثير مما تشير اليه الإحصاءات الرسمية للأسعار ، وإن كانت هذه أحيانا تقل عن الواقع الذى يلمسه الجمهور فى حياته اليومية . فالإستثمارات والصادرات خلال الخطة الخمسية السابقة ٨٢ /١٩٨٣ — ٨٦ /١٩٨٧ افترض ضمنا ثبات أسعارها مما بالغ فى القيم المنفذة بالقياس إلى المستهدف بأسعار الأساس ٨١ /١٩٨٢ . وبينما تشير بيانات الخطة ذاتها إلى أن الواردات ارتفعت أسعارها خلال السنوات الخمس للخطة السابقة بما يوازى ٣١,٣ ٪ نجدها تشير إلى ارتفاع أسعار الناتج المحلى بنسبة ٤٦,١ ٪ وإلى ارتفاع أسعار الإستهلاك بنسبة ٧٨ ٪ . ألم يكن ذلك جديرا بلفت نظر المخطط إلى مغزى ذلك بالنسبة إلى ارتفاع أعباء المعيشة على أفراد الشعب بالنسبة إلى مايبرره ارتفاع مصادر هذا الإستهلاك سواء من الإنتاج المحلى أو من الواردات ؟ إن هذه المفارقات تشير إلى أحد أمرين أو كليهما : فإما أن جهاز التخطيط يعجز عن تحليل أرقام هى تحت ناظريه إذ هو الذى أوردها فى معرض تقييمه لانجازات الخطة السابقة ؛ أو أنه أدرك خطورة هذه النتائج فشاء أن يخفيها وإن لم يفلح فى طمس الحقيقة تماما . وإذا كان هذا هو الموقف من قضية خطيرة كالأسعار التى أصبحت الشغل الشاغل للجماهير المكتوية بنيرانها ، إلى حد جعل رئيس الدولة يتحدث عنها يوم الإستفتاء على إعادة إنتخابه للرئاسة ، فهل يمكن بعد ذلك أن يقال أن الدولة تتبع الأسلوب العلمى وإنها أمينة فى عرض الحقائق على الشعب وعلى ممثليه ؟ إن قضية الأسعار ليست قضية فنية فحسب ، بل هى تتصدر قائمة السياسات التى تسأل عنها الدولة . وإذا كان التخطيط يعامل هذه القضية على النحو سالف الذكر فإن معنى ذلك أن الدولة قد تخلت عن ركن هام من أركان مسؤوليتها . ولو أنها قامت بذلك لما واجهت الموقف الذى يدفعها إلى الحديث عن ربط الأجور بالأسعار ، وكأنها بذلك قد اعترفت اعترافا نهائيا وصريحا بعجزها عن التحكم فى حركة الأسعار . وعلى كل مؤمن بالفكر الناصرى أن يسعى لتوضيح الحقائق أمام الشعب الذى تطحنه أعباء الحياة وتؤرقه الإرتفاعات بل القفزات المتتالية للأسعار ، وأن يدفع جهاز التخطيط إلى القيام بما هو مسؤول عنه من السيطرة على الأسعار وإستخدامها كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادى الوجهات السليمة .

الفصل الأول
التخطيط العلمى الشامل

أولا ــ التخطيط كمنهج للحياة :

١ / ١ / ١ ــ يؤمن الفكر الإشتراكى الناصرى بالتخطيط العلمى ، كمنهج للحياة ، وكأسلوب يؤمن المجتمع من أن يتحول إلى حقل للتجارب ، ويقيه من مضار التخبط فى السياسات والتشريعات ، ويحميه من التناقضات التى تترتب على اخضاع القرارات فيه لقوى سوق لاتتوفر فيه شروط التكافوء بين أطرافه . إن التخطيط العلمى المسبق هو وحده الكفيل بأن تعبأ كل قوى المجتمع من أجل حسم معركة التنمية لصالح الجماهير الكادحة المنتجة ، وهو السبيل إلى الحل السليم والسلمى للتناقضات التى يمكن أن تنشأ إذا أفسح المجتمع المجال أمام الصراع الطبقى لكى تكون الغلبة فيه للأقوى ، بدعوى أن الأقوى هو دائما الأصلح ، أو إذا عمد المجتمع إلى تغليب طبقة على أخرى ، فتفوت عليه فرصة حشد كل امكانياته من أجل تحقيق الأهداف العامة . كما أنه المدخل الصحيح للتعبير عن هذه الأهداف على نحو يتفق مع الوزن المناسب لكل فئة من الفئات المساهمة فى الإنتاج بما يطور هذه الأوزان وفق متطلبات تحقيق مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وتحالف قوى الشعب المنتجة هو الأقدر على توفير فرص النجاح لهذا التخطيط العلمى .

١ / ١ / ٢ ــ والتخطيط بهذا المعنى لايقتصر على جانب واحد دون الآخر من جوانب حياة المجتمع ، ولا على مستوى بعينه دون غيره . والشائع حتى الآن هو أن التخطيط له وظيفة محدودة بما يطلق عليه التنمية . غير أن التنمية ذاتها لاتنفصل عن باقى مجالات العمل الإنسانى . وقد ترتب على حصر التنمية حتى الآن فى البعد الإقتصادى ، وإلى حد ما فى بعض الجوانب الإجتماعية ، أن غابت الجوانب السياسية والأبعاد الأمنية عن نطاق التخطيط ، مما أدى إلى تناقضات بينها وبين متطلبات التنمية أثرت على حصيلة الجهود التى بذلت من أجلها ، وأسهمت فى احداث تطورات اجتماعية أخلت بالأسس

التى يعلن عن توجيه التنمية بمقتضاها . إن الأمن يوفر الفرصة أمام التنمية المستقلة المتسارعة ، تماما كما توفر التنمية قدرة أكبر على تحقيق الأمن . والعمل السياسى ، سواء فى المجال الداخلى أو على المستوى الخارجى ، لايستقيم إلا إذا إنسجم مع الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية التى ترعاها التنمية . وبدون هذا التوافق فى جميع نواحى الحياة تتحول الدولة إلى جزر منعزلة يعمل كل منها فى واد دون أن يستفيد الواحد من جهود الآخرين أو يتفاعل معهم على نحو يرفع من كفاءة أداء المجتمع . بل أن هذه العزلة كانت هى المنفذ الذى تسللت منه قوى الردة ونجحت فى حرمان جموع الشعب من معظم المكاسب الإشتراكية التى حققتها لها ثورتها المجيدة . ومن أجل هذا لا بد من العمل على أن يكون التخطيط العلمى شاملا بهذا المعنى الواسع .

١ / ١ / ٣ ــ وكما أن الدولة فى مجموعها يجب أن تسير وفق تخطيط دقيق ، فإن وحداتها تحتاج هى الأخرى إلى اتباع منهج التخطيط فى أعمالها ، بحيث تكون قادرة على تحديد أهدافها وعلى رسم برامج التنفيذ التى تعظم القدرة على تحقيق الأهداف . وهنا أيضا لابد من تنسيق بين أهداف ووسائل وخطط الوحدات حتى لاينشأ تضارب يؤدى إلى اهدار موارد المجتمع واضعاف قدراته . وعلى الدولة واجب فى هذا المجال لأنها وحدها القادرة على بلورة الأسس التى يتم بمقتضاها تحديد الأهداف ، وعلى وضع الحدود للوسائل التى يمكن اتباعها على نحو يتفق والخطة العامة ويوفق بين خطط الوحدات . ولا يعنى هذا أن تتحكم البيروقراطية فى تصرفات الوحدات إلى الحد الذى يشل ارادتها ويقتل لديها روح الإبداع والقدرة على المبادرة . إن التخطيط الذى ننادى به يوازن مابين الإعتبارات الثلاثة الأساسية : الشمول ــ التفصيل ــ حرية الحركة . ومن هنا تأتى أهمية وضوح الأهداف وتناسقها ، ووضع حدود للوسائل التى يمكن اتباعها لا فرض هذه الوسائل فرضا .

١ / ١ / ٤ ــ وباعتبار التخطيط منهجا عاما للحياة فإنه لابد من العمل على أن يأخذ به الجميع ، بما فى ذلك الأفراد فى تنظيم شؤونهم كمنتجين وكمستهلكين . ويتطلب هذا جهدا فى تثقيف الجماهير من أجل غرس عادة اتباع هذا النمط السلوكى وتطبيقه على أسس سليمة من المعرفة . كما أنه ينطوى على ضرورة توفير قاعدة واسعة ومنتظمة من المعلومات وعلى ايجاد المعرفة بكيفية التعامل معها تعاملا ذكيا . والتخطيط بهذا المعنى يلعب دورا أساسيا فى حل مشاكل عديدة واستئصال أمراض مزمنة يشكو منها المجتمع . فهو يساعد على حل مشاكل الزيادات السكانية غير المخططة وعلى تطوير الأنماط الغذائية وعلى ملاءمة التشريعات والإجراءات التى يتقرر الأخذ بها مما يكفل لها قدرا عاليا من الإستقرار ويزيل عنها الإرتجال الذى أصبح أشبه بالقاعدة الثابتة رغم مايتردد من إنتقادات للعشوائية فى القرارات ، لاسيما فى النواحى الإقتصادية ، وعلى التعود على احترام النظم والقوانين . كما أن غرسه فى نفوس البشر منذ الصغر هو الكفيل بتحويلهم إلى قوى منتجة ، قادرة على المشاركة الإيجابية فى تطوير شئون المجتمع وفى رسم خططه .

ثانيا ــ ضرورة الإستراتيجية العامة :

١ / ٢ / ١ ــ إن القاعدة الأولى فى العمل التخطيطى هى وضع استراتيجية بعيدة المدى ، وبحكم شمولية التخطيط لمختلف نواحى الحياة فإن الإستراتيجية بدورها لابد أن تكون شاملة . ولذلك فإن الأمر يقتضى تجاوز ما اصطلح على تسميته باستراتيجية التنمية ، حتى وإن امتد مفهوم التنمية إلى الأبعاد الإجتماعية إلى جانب النواحى الإقتصادية التى يجرى التركيز عليها عادة . ويتطلب هذا أن تقوم الدولة بوضع استراتيجيتها العامة وأن تضع فى نفس الوقت استراتيجيات لمختلف أوجه الحياة ، السياسية والأمنية والإنمائية ، بحيث تتوافق مع بعضها البعض وتترابط فى اطار واحد هو الإستراتيجية العامة . ثم عليها أن تلتزم بهذه الإستراتيجيات جميعا حتى تستقيم جميع أمورها . إن الشمول والإتساق والإلتزام هى الكفيلة بتجنب الإستمرار فى التحول عن النهج الإشتراكى للدولة ، والحيلولة دون استخدام الساسة لحريتهم المطلقة فى إتخاذ القرارات السياسية على نحو قد يؤدى إلى إنحراف المتغيرات الإقتصادية عن مساراتها المخططة وإلى التأثير فى العوامل الإجتماعية بما يمكن قوى الثورة المضادة من العودة إلى ممارسة سيطرتها .

١ / ٢ / ٢ ــ ويعنى هذا انه لايجوز ان ينظر الى الاستراتيجية على أنها أداة لتبرير سياسات واجراءات وقتية ، فتعدل من آن لآخر على نحو يقود المجتمع الى التخبط فى أموره ، ويفقد وحداته وأجهزته وضوح الرؤية . وحتى تستقر الاستراتيجية العامة لابد من نظرة واعية للمستقبل البعيد بتغيراته الداخلية والخارجية المتوقعة ، والاتفاق على أهداف لها الطابع الاستراتيجيى واختيار المسارات التى تحقق للمجتمع بلوغ تلك الأهداف الرئيسية بأقل كلفة اجتماعية ممكنة . ان هذا وحده هو الكفيل بأن تقبل الجماهير ما قد تتطلبه المسيرة من تضحيات فى الأجل القصير طالما انها متيقنة من ضرورتها لتحقيق الأهداف البعيدة ، وطالما أنها مطمئنة الى استقرار الاستراتيجية بحيث لاتخشى أن يطالها الغرم دون أن يتحقق لها الغنم . ولا يجب أن تستأثر قطاعات معينة باستراتيجيتها بدعوى أنها من الشؤون العليا ذات طابع يقتضى الكتمان . فما يجوز كتمانه ــ الى حين ــ هو الخطوات التى تتبع فى مواقف معينة ولاعتبارات تمس الأمن القومى ويتطلبها حسن التنفيذ ، على أن تجرى المحاسبة بشأنها حالما تزول مسببات الكتمان ، وذلك وفق معايير مستمدة من الاستراتيجية ذاتها .

١ / ٢ / ٣ ــ وواضح ان الاستراتيجية لاتقف عند تحديد غايات بعيدة المدى يسعى المجتمع الى تحقيقها وترك الطريق لبلوغها الى الخطط التى توضع وفقا لتلك الغايات . بالمثل فانها لاتقتصر على منهج عام يتبع لتحقيقها ، مثل النهج المعروف بالاحلال محل الواردات ، وهو المنهج الذى ساد فى الماضى والذى أثيرت حوله الكثير من الانتقادات . فالاستراتيجية هى المسار الذى يلتزم المجتمع باتباعه فى حركته عبر الزمن من أجل تحقيق الغايات التى يقرر المجتمع السعى الى بلوغها فى المستقبل . وترجع أهمية رسم المسار

الزمنى الى كون الاستراتيجية تشمل مختلف جوانب الحياة ، حيث يوضح هذا المسار المهام التى يتولاها كل جانب فى مرحلة معينة من أجل زيادة فاعلية الخطوات التى يرسمها للمراحل التالية . ونظرا لأن التركيز على جانب معين فى مرحلة ما يلقى أعباء على موارد الدولة بما قد يؤثر على مايمكن توجيهه الى التنمية ، بينما تؤدى التنمية نفسها الى تزويد الدولة بقدرات أكبر على السيطرة على النواحى الأخرى ، فان صياغة الاستراتيجية فى شكل مسار زمنى يحدد مهام كل جانب فى كل من المراحل المتتالية وليس كمجرد غايات بعيدة المدى ، يصبح أمرا ضروريا من أجل ضمان ألا يطغى جانب على باقى الجوانب على نحو يجعل من الصعب التحرك فيما بعد بالسرعات الواجبة لتحقيق جميع الغايات الاستراتيجية فى الوقت المحدد لها . وتزداد أهمية صياغة استراتيجية جديدة واضحة المعالم ثابتة الأركان بسبب ماتعرضت له مسيرة الثورة بفعل الثورة المضادة التى مازالت ماضية فى طريقها .

١ / ٢ / ٤ ــ ومن البديهى ان تكون الاستراتيجية مستندة الى الدستور وما قد يدخل عليه من تعديلات يراها الشعب لازمة . فالدستور يعبر عن الغايات الأساسية التى يرتضيها المجتمع ، بينما الاستراتيجية تمثل مسارات يتفق على اتباعها من أجل تحقيق تلك الغايات وفق أولويات يضعها المجتمع لمرحلة طويلة مقبلة فى ضوء المتغيرات المتوقع ان تحيط بالمجتمع خلالها ، وفى غيبة هذه الاستراتيجية يتعرض الدستور نفسه إلى تجاوزات تخل بالغايات التى استقرت فى ضمير المجتمع . فالدستور حينما تنص مادته الأولى على أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة » ، فإنه يفرض على الإستراتيجية ان تترجم ذلك الى مسارات من أجل تحقيق الديمقراطية والاشتراكية ، وتمكين قوى الشعب العاملة من تحقيق تحالفها ، وتعزيز الخطى اللازمة لتحقيق الوحدة الشاملة للأمة العربية . ومن هذا المنطلق أيضا فإن كل نمط للتصرف يؤدى الى الاخلال بهذه الأسس المبدئية يكون باطلا بحكم مخالفته للدستور . وبدون وضوح الاستراتيجية التى تضع الخطوات الحاكمة للمسيرة يمكن ان تندس على الشعب اجراءات هى فى صميمها مخالفة صريحة للدستور . وقد بات من الواضح أن كثيرا من الممارسات التى اتبعت منذ اقرار الدستور فى ١١ / ٩ / ١٩٧١ تنطوى على مجافاة له نصا وروحا ، ولابد من الاسراع بتقويمها بإقرار استراتيجية جديدة ترد للدستور هيبته وتعيد للشعب حقوقه .

١ / ٢ / ٥ ــ والأمر الذى لا جدال فيه أن وضع هذه الاستراتيجية يقتضى مشاركة جميع فئات قوى الشعب العاملة فى صياغتها واقرارها . ويتطلب هذا تنظيما واضحا ومستقرا يكفل تحقيق المشاركة المطلوبة ، تجرى بمقتضاه مناقشة عناصر الاستراتيجية العامة وما يتفرع عنها من استراتيجيات جزئية على المستويات المحلية والقطاعية والفئوية ، واتاحة الفرصة لاستخدام أدوات الاعلام فى نشر وتوضيح الرؤى المختلفة بشأنها . ثم يختتم العمل بمؤتمر قومى تمثل فيه جميع تلك المستويات تمثيلا سليما

يتولى الصياغة النهائية التى تعرض للاستفتاء الشعبى لاقرارها . وتصبح الاستراتيجية بذلك معلومة وملزمة للجميع . ولا يجب ان تتعرض للمخالفة أو التعديل مالم تستجد متغيرات جوهرية جديدة تجعل التغيير ضرورة ملحة ، وفى هذه الحالة يتم التغيير مرورا بنفس الخطوات السابقة .

ثالثا ــ التخطيط للمدى البعيد :

١ / ٣ / ١ ــ لقد أدى الأخذ بمفهوم ضيق للتخطيط يقتصر على بعد واحد هو التنمية ويحصر هذه التنمية فى نطاق محدود هو المشروعات الاستثمارية حيث تحتاج كثير من المشروعات الى بضعة سنوات حتى تبلغ مرحلة الاكتمال وتحقيق ما يرجى منها من عائدات ، الى تعرض مسيرة التنمية الى العديد من الاحباطات والعثرات ، والى تمكين قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب فى الآجال القصيرة والمتوسطة تجمعت فى شكل تحول اجتماعى مضاد على المدى الطويل . فحتى لو ارتضينا المفهوم الضيق للتخطيط لوجدنا ان المخطط حينما يقنع بالتخطيط متوسط الأجل (لخمس سنوات مثلا) يواجه احدى حالتين كلتاهما تحد من قدرته على ربط الخطة بأهدافها : فهو إما أن يجد ان العديد من المشروعات ــ خاصة تلك التى يبدأ تنفيذها فى السنوات الأخيرة للخطة ــ يمتد الى ما بعد نهاية الخطة ، فيحتجز جانبا من مواردها دون ان يسهم بعائدات تحسب ضمن أهدافها ؛ أو انه نتيجة لما سبق يجد المخطط نفسه مضطرا الى المضى فى استكمال عدد كبير من المشروعات التى بدأ الالتزام بها فى خطط سابقة مما لايترك له حرية كبيرة فى الاختيار للخطة الجديدة . وقد يترتب على الرغبة فى اضافة مشروعات جديدة الى ماهو مرتبط به فعلا ، تزاحم عدد كبير من المشروعات على موارد محدودة وطاقة تنفيذية عاجزة عن الوفاء بمتطلبات هذه المشاريع جميعا ، الأمر الذى يؤدى الى تباطؤ فى التنفيذ وارتفاع فى التكاليف وعجز عن تحقيق الأهداف . من جهة أخرى فان التركيز على منظور المشروعات كمعيار لتحديد آجال الخطط المتوسطة بخمس سنوات من أجل افساح الفرصة لحساب الكلفة والعائد للاستثمارات يترتب عليه ان ينظر الى الخطط السنوية على انها مسؤولة فى المقام الأول عن تنفيذ ما يخصها من استثمارات اعتمدتها الخطة الخمسية وبالتالى قصور تلك الخطط عن تحقيق وظيفتها الأساسية وهى « ادارة شؤون المجتمع » فى مختلف جوانبها والتى لاتشكل الاستثمارات الا نذرا يسيرا منها ، ان هذا يتطلب اعادة النظر فى مفهوم البعد الزمنى فى التخطيط .

١ / ٣ / ٢ ــ وإذا كان العرف قد استقر على أن هناك آجالا ثلاثة للتخطيط : الأجل الطويل ، والأجل المتوسط ، والأجل القصير ، فإن هذا لايعنى الاقتصار على اعتبار الأجل المتوسط جزءا من الأجل الطويل ، والأجل القصير جزءا من الأجل المتوسط ، بحيث يلتزم فى الآجال المختلفة بهيكل متشابه للخطة وإن سمح بزيادة فى التفصيل كلما انتقلنا من الأجل الأطول الى الأجل الأقصر . ان لكل من هذه الآجال

الثلاثة وظيفة خاصة تميزه عما عداه من آجال فالأجل الطويل يسمح بإحداث تطور جوهرى فى مستويات المعيشة وفى كل من البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية على نحو لاتتضح معالمه بدقة إذا ما أكتفى بالنظر إلى الأجل المتوسط. والأهم من هذا أن ذلك الأجل يسمح أيضا باتخاذ مايلزم « لتنمية الموارد » طبيعية كانت أم بشرية أم مالية فلو أن الثورة اكتفت فى نظرتها للتخطيط بالأجل المتوسط دون ان تبنيه ضمن منظور بعيد المدى لما تسنى لها ان تتبنى مشروعا ضخما كالسد العالى استغرق تنفيذه فترة خطتين متوسطتين ، واستهدف تنمية الموارد المائية للدولة وبالتالى تنمية الموارد الزراعية ومصادر الطاقة اللازمة للتصنيع ولرفع مستوى المعيشة بوجه عام . وتصبح مهمة التخطيط متوسط الأجل مزدوجة ، حيث يكون مسؤولا عن تنفيذ ماتقرره الخطة طويلة الأجل بشأن تنمية الموارد ، وفى الوقت نفسه تحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد تمت تنميتها من قبل أما التخطيط قصير الأجل (السنوى) فهو الذى تتم من خلاله ادارة شؤون المجتمع ، وهو بذلك يحتوى فى جانب منه فقط على مايخصه مما تحدده الخطة متوسطة الأجل . وبعبارة أخرى فإن لكل بعد زمنى نصيبه مما يتعين بالأبعاد الأطول ولكن له جانبه الخاص الذى يضيفه الى ذلك .

١ / ٣ / ٣ ــ ونظرا للطبيعة الفنية المتخصصة لعمليات تنمية الموارد فإن الأمر يقتضى إجراء دراسات علمية متعمقة لكل نوع من أنواع الموارد ، وهو ما يلقى على القطاعات المختلفة مسؤولية وضع برامج بعيدة المدى لهذا الغرض وبيان مايلزم لتنفيذ هذه البرامج وتشمل هذه البرامج المسوح الفنية والاحصائية اللازمة للتعرف على الثروات الطبيعية الكامنة وعلى تطورات الموارد البشرية والقوى العاملة ومصادر الطاقة وبدائلها ومجالات ترشيد استخداماتها والهياكل الأساسية وعلاقاتها بإمكانات إعادة توزيع الانتشار السكانى وما يترتب عليها من آثار على توزيع الدخل وكذلك المعرفة الفنية ودورها فى استيعاب التكنولوجيا . من جهة أخرى فإن النظرة بعيدة المدى هى الكفيلة بحساب الآثار الكلية المترتبة على سياسات الإعتماد على الخارج فى التمويل والتبادل التجارى والمعرفة التكنولوجية ، كما انها تتيح امكانية تقدير الآثار الاجتماعية التى تترتب على الاستراتيجيات البديلة للتنمية . ومؤدى كل هذا ان تتبنى الدولة وقطاعاتها نشاطا تخطيطيا بعيد المدى يتم بموجبه وضع برامج طويلة الأجل للقطاعات الرئيسية وقيام الجهاز المركزى للتخطيط بإعداد بدائل للاستراتيجية وما يترتب عليها كخطط طويلة الأجل ليتم الاختيار بينها وفقا للغايات الأساسية للدولة . وبهذا يتحول العمل التخطيطى الى معالجة علمية للتنمية لامجرد رسم صورة رقمية لها .

١ / ٣ / ٤ ــ ان الربط بين الاستراتيجية بالمعنى الشامل الذى جرى توضيحه أعلاه والتخطيط طويل الأجل والبرامج القطاعية ، وتحقيق المشاركة الشعبية فى مناقشة الاستراتيجية واقرارها ، هى الضمانات الحقيقية لفاعلية التخطيط وتجنيبه التخبط الذى ساده حتى الآن ولتولى قوى الشعب العاملة ممارسة حقوقها بل واجبها فى أهم القرارات التى تمس حياتها وتقرر مصيرها . ان حق العاملين فى المشاركة فى الادارة لايتوقف عند حد المشاركة فى ادارة المشروعات على النحو الذى حدده الدستور (مادة ٢٦) بل

يتعدى ذلك الى تمكين الشعب من ممارسة السلطة التى خوله اياها الدستور (مادة ٢٤) فى السيطرة على كل أدوات الانتاج وتوجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة . وهذه الممارسة هى التى تمكن الشعب من ممارسة الجانب الآخر من حقوقه وهو المتعلق بالرقابة على تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها .

١ / ٣ / ٥ ــ والتخطيط طويل الأجل يحتاج الى موازنة دقيقة بين صفتين هامتين ، الواقعية والثبات . فبحكم امتداد الخطة الطويلة الأجل لفترة طويلة من الزمن فانها تتضمن فروضا عديدة حول متغيرات لايتحكم فيها المخطط ولا يسهل عليه اجراء تنبؤ دقيق بشأنها . ولذلك فإنها تحتاج الى مراجعة من وقت لآخر فى ضوء ماتم انجازه فعلا منها خلال الخطط المتوسطة المتعاقبة وما يتضح بشأن المتغيرات الخارجية وما قد يستجد من متغيرات أخرى لم تكن مأخوذة فى الحسبان . يضاف إلى ذلك أن البرامج طويلة الأجل للقطاعات والابعاد المختلفة للخطة تنطوى بحكم التعريف على مسوح ودراسات تخصص موارد للقيام بها خلال فترة تنفيذ الخطة ؛ وقد تؤدى هذه الدراسات والمسوح الى تغيير صورة الموارد المتاحة عما كان يمكن التعرف عليه عند وضع الخطة . وطالما يبقى تأثير هذه المتغيرات على الاستراتيجية السابق اقرارها محدودا ، فإنه يمكن تعديل الخطة طويلة الأجل دون الخروج عن الاستراتيجية . اما اذا اقتضى الأمر تعديل الاستراتيجية ، فإن هذا التعديل يتم وفق الأسلوب السابق ذكره من قبل ويجرى معه ادخال التعديلات على الخطة طويلة الأجل .

رابعا ــ زيادة فاعلية التخطيط للأجلين المتوسط والقصير :

١ / ٤ / ١ ــ لقد تعرض التخطيط للتنمية الى العديد من العثرات منذ الستينات واتخذ من الظروف الاستثنائية التى مرت بها الدولة بسبب الحروب المتعاقبة التى خاضتها الدولة حتى ١٩٧٣ ثم ماتلاها من محاولة تغيير نظام الدولة من النظام الاشتراكى الذى حدد معالمه الدستور الى نظام مغاير بدعوى ما اطلق عليه الانفتاح . وعندما استعاد جانبا من وجوده عاد هزيلا محدود الفاعلية ؛ وليس أدل على ذلك من أنه عندما اتضحت مساوىء الانفتاح اتهم التطبيق بأنه انحاز الى الاستهلاك لا الانتاج ، ثم اتضح ان ما أسمى بالانفتاح الانتاجى لم يتمكن من معالجة التردى الذى أصاب الاقتصاد الوطنى ، فبدأت الدولة تطالب بالبحث فى كيفية زيادة الانتاج لاسيما الموجه منه الى التصدير . وقد حدث هذا التوجه ولما تمضى سنةعلى الخطة الخمسية الجديدة التى تمثل الخطة الثانية من خطة طويلة الأجل . ان هذا ينطق بعدم قدرة التخطيط على التصدى للمشاكل الحقيقية التى تواجه الاقتصاد المصرى ، وهو مايدعو الى تصحيح مسيرة التخطيط . والخطوة الأولى هى صياغة استراتيجية جديدة على النحو الذى سبق ذكره ، ووضع خطة طويلة الأجل تستند اليها .

١ / ٤ / ٢ ــ ولما كانت الخطة متوسطة الأجل (الخمسية) هى الخطة التى تتضمن التخصيصات والأهداف والسياسات التى يجرى الالتزام بها تنفيذا للاستراتيجية وترجمة لمرحلة معينة من مراحل الخطة طويلة الأجل ، فإنها جديرة بأن تلقى العناية الواجبة . وهى لابد من أن تخضع للنقاش الشعبى الذى يعتبر الضمان لأن تخرج الخطة معبرة عن تطلعات الشعب وممثلة لارداته ، كما أنه السبيل الى تحقيق مشاركة فعالة وواعية لتنفيذها . ولقد ضربت الثورة مثلا فى أول خطة وضعتها حينما حققت المشاركة على خطوتين . كانت الأولى فى مرحلة الاعداد حيث حشدت كل الخبرات المتخصصة فى عدد كبير من اللجان الرئيسية والفرعية لتضيف بخبراتها وعلمها الى امكانيات جهاز التخطيط وتتيح لها الفرصة للاسهام فى بناء الوطن . أما الثانية فكانت فى مرحلة الاقرار حيث عرضت على مؤتمر قومى (للاتحاد القومى الذى كان قائما آنذاك) مثلت فيه جميع المستويات الاقليمية والفئوية لتناقش وتضيف وتعدل تعبيرا عن مشاركة شعبية صادقة . ان هذا الأسلوب يجب أن يصبح سنة يسير عليها العمل عند اعداد الخطط الخمسية ، حتى لاتقف هذه الخطط عند حدود العمل المكتبى الفنى ، ولكى تتحول ــ كما يجب أن تكون ــ الى وثيقة سياسية شعبية .

١ / ٤ / ٣ ــ من جهة أخرى فإن الخطة السنوية لايجب ان تعتبر مجرد شريحة سنوية من الخطة الخمسية ، مركزة بذلك على التخصيصات الاستثمارية التى لايلتزم بها الا القطاع العام ، وتاركة كل أدوات تسيير الاقتصاد الى قرارات تتخذ خارج نطاق الخطة ، سواء فى الميزانية العامة التى تحكم الاستثمارات الحكومية ، أو للقرارات الاقتصادية التى تتم خارج نطاق كل من الميزانية والخطة معا . ان الخطة السنوية للدولة يجب ان تكون هى الأساس الذى يحدد كلا من الميزانية والسياسات الاقتصادية التى يتم اتباعها خلال فترة الخطة بالمثل فإن الخطة السنوية يجب ان تتحول من مجرد موازنات تخطيطية وبيان بالأهداف التى تحدد للوحدات الاقتصادية وللاقتصاد الوطنى ولمستوياته المختلفة ، الى برامج تنفيذية للنشاطات الأساسية على مدار السنة . فلا يكفى مثلا أن تحدد طاقات كلية لقطاع التشييد ولمواد البناء ، ولوسائل نقل هذه المواد اذا لم يتم التأكد من ان الاضافات الى هذه الطاقات ستتم فى الوقت الملائم ، وفى المواقع المناسبة ، لاستخدامها فيما هى مطلوبة من أجل تحقيقه كأهداف فى الخطة . وبدون ذلك فإن تنفيذ الخطة سوف يتعرض الى اختناقات تعوق تحقيق بعض أهدافها ، بسبب عدم ملاءمة توقيت تحقيق الأهداف الأخرى اللازمة لها .

١ / ٤ / ٤ ــ ونظرا لأن الأسعار تلعب دورا رئيسيا فى توجيه النشاطات الاقتصادية من ناحية ، وفى تحديد أعباء المعيشة على المواطنين من ناحية أخرى ، فإن على التخطيط أن يولى الأسعار عناية خاصة فى ضوء مايعيشه الاقتصاد المصرى حاليا من انفلات فى الأسعار يسيىء الى معايير تقييم المشروعات والى ربحية وحدات الانتاج لاسيما فى القطاع العام ، ويلقى على جماهير الشعب أعباء متزايدة لاتتحملها

الدخول النقدية المحدودة . وفى هذا الصدد يكون من الضرورى أن يصبح التخطيط السعرى جزءا لا يتجزأ من العمل التخطيطى بحيث تتضمن الخطط المتوسطة معايير و ضوابط للأسعار تتخذ كأدوات لتحقيق أهداف الخطة ؛ وعلى الخطط قصيرة الأجل أن تترجم هذه المعايير الى سياسات يراعى فى رسمها ان تصحح ما قد يكون قد حدث من انحرافات وان تعالج ما يستجد من متغيرات تخرج عن سيطرة المخطط . ولا يقتصر الأمر على أسعار السلع والخدمات ، بل يجب أن يمتد الى باق الأسعار بما فى ذلك الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

١ / ٤ / ٥ ــ ونظرا لأن السياسات النقدية والائتمانية تلعب دورا رئيسيا فى تسيير دفة الانتاج وفى إمكان السيطرة على الأسعار ، فإن الجهازالمصرفى يتحمل مسئولية كبيرة فى هذا الصدد . ويتطلب هذا تمكين البنك المركزى من القيام بدوره كاملا فى السيطرة على هذه السياسات وفق المعايير التى تحددها الخطة . وحتى يتيسر ذلك فإن الأمر يقتضى انتظام العمل فى ذلك الجهاز واستبعاد الشوائب التى علقت به من جراء التغاضى أحيانا والتشجيع فى أحيان أخرى ، لظهور مؤسسات غير نظامية تقوم بأعمال مصرفية ، سواء كان ذلك فى مجال أعمال البنوك التجارية أو البنوك التخصصية الاستثمارية أو فى التعامل بالنقد الأجنبى . ان ماحدث من فتح المجال أمام مايسمى ببنوك الانفتاح وأمام شركات توظيف الأموال أو تجار العملة وما كان يمكن لأى اقتصادى أن يتوقعه سلفا ، بل وحذر منه بعض الاقتصاديين فعلا ، كان يمكن تجنبه لو أن الدولة سعت الى المحافظة على كيان جهازها المصرف ومكنته من أداء وظيفته وفقا للتقاليد المصرفية السليمة . ويتطلب الأمر متابعة دقيقة لمثل هذه الظواهر والعمل السريع على تفادى تغلغلها الى الحد الذى يفرض على الاقتصاد الوطنى قيودا هو فى غنى عنها . ولذلك فإن للبنك المركزى دورا رئيسيا فى التخطيط قصير الأجل يعظم شأنه بحكم أنه يملك الأدوات التى تستطيع توجيه القطاع الخاص نحو الدور المحدد له فى الخطة والتى تؤثر فى أداء القطاع العام . كما أن هذه الأدوات هى التى تتحكم بقدر كبير فى حركة الأسعار وهو مايجب ان تحدد أبعاده الخطة .

خامسا ــ تعزيز عملية المتابعة :

١ / ٥ / ١ ــ ان المتابعة تمثل حلقة أساسية من حلقات التخطيط العلمى . وتتخذ المتابعة صورا مختلفة وفقا للمستويات المسؤولة عن اتخاذ القرارات ، ووفقا لطبيعة القرارات التى تتخذها تلك المستويات . فعلى مستوى الوحدات تتم المتابعة لأغراض الادارة اليومية حتى يتضح مدى الالتزام بالأساليب المقررة للأداء ومدى تمشى الانجاز الفعلى مع الخطط المعتمدة ، وأسباب الانحراف ان وجدت مع تحليل العوامل المؤدية اليها والتمييز بين العوامل الداخلية التى تكون من مسؤولية ادارة الوحدة والعوامل الخارجية التى ترجع الى اعتبارات خارج نطاق تلك المسؤولية وعلى مستوى الدولة فإن المتابعة تنقسم الى نوعين : الأول هو متابعة السياسات والاجراءات التى تكون أجهزة الدولة مسؤولة عن اتخاذها من أجل تنفيذ الخطة وتحقيق

أهدافها ؛ والثانى هو متابعة تنفيذ الأهداف المقررة ذاتها . وفى جميع الأحوال تكون العبرة هى بتحقيق الأهداف العامة للدولة ، وليس فقط بالأهداف الجزئية التى تسأل عنها الأجهزة فى حدود تخصصاتها الضيقة . فقد تعمد بعض الأجهزة الى اتباع سياسات أو اتخاذ اجراءات تبرىء بها ذمتها بالنسبة الى ما يعهد اليها به من موارد عامة أو ما يحدد لها من تخصصات دقيقة ، ولكنها فى سبيل ذلك تقوم بأعمال من شأنها تعويق أهداف عامة للدولة . فقد تسعى الى زيادة ربحية الوحدات العاملة تحت اشرافها باتخاذ اجراءات تمس بما تستهدفه الدولة بالنسبة الى حقوق العاملين أو تمشى الأسعار مع متطلبات المحافظة على حدود دنيا لمستويات معيشة جماهير الشعب . ولذلك فإن أولى قواعد المتابعة هى أن تكون بالأهداف العامة للدولة ، ولا تتوقف مسؤولية الأجهزة المختلفة بابراء ذمتها فى التصرف فيما تحت يديها من موارد عامة بالتأكد من سلامة الاجراءات فقط .

١ / ٥ / ٢ ــ ويترتب على ذلك ان يتم التنسيق الكامل بين السياسات المختلفة التى تتخذها الأجهزة المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن الأمر يقتضى تقييم السياسات المستهدفة والمنفذة والعمل على تلافى الأخطاء فى كل منها حتى لاتصبح السياسات موضعا للتجربة والخطأ أو محلا لتناقضات بين الأجهزة المختلفة المسؤولة عن اتخاذ القرارات . ان تكرار انفراد جهات معينة بقرارات تناقض ماتعلنه الحكومة من سياسات عامة ، وتحميل وزراء بتبعة بعض السياسات التى تتضح لها آثار تخشى الحكومة بوادر ردود الفعل لها ، انما يشير الى فقدان الوضوح فى الأهداف وغيبة الاستعداد لتحمل المسؤولية بصورة جماعية كما هو مفروض فى أى حكومة تتولى السلطة المركزية . ولذلك فإنه يتوجب على الجهاز المركزى للتخطيط القيام بدور أكثر فاعلية فى تنسيق السياسات ومتابعة تنفيذها وإجراء تقييم مسبق ولاحق لها ، حتى تزول عنها صفة عدم الاستقرار التى أصبحت ملاصقة لها .

١ / ٥ / ٣ ــ القاعدة الثالثة هى أن يقوم الجهاز التخطيطى بواجبه كاملا بالنسبة لمتابعة تنفيذ أهداف الخطة وتقييم مايترتب على التنفيذ من آثار وذلك لتحقيق ثلاثة أغراض : الأول هو التأكد من سلامة مسار التنفيذ واكتشاف ما قد يعترضه من عقبات وتقديم الحلول لها ؛ ويتطلب هذا متابعة مستمرة على مختلف المستويات ، شريطة أن تربط بالمتابعة العامة على المستوى الكلى التى هى مسؤولية جهاز التخطيط المركزى . والثانى هو تمكين جهاز التخطيط من استكمال بعض الجوانب التخطيطية التى قد يفضل عدم ادراجها فى الخطة لكى يأتى الحكم بشأنها متمشيا مع التطور الفعلى للأوضاع وما قد يستجد من متغيرات تمشيا مع مبدأ المرونة فى التخطيط . والثالث هو توفير المعلومات اللازمة لوضع الخطط التالية ومراعاة تضمينها مايصحح من آثار أى انحرافات يتمخض عنها التنفيذ. ولذلك فإن شمولية المتابعة وسرعتها من أهم مقومات نجاح العمل التخطيطى . ومع تزايد الدور الذى أعطى للقطاع

الخاص تزداد أهمية المتابعة ولا تقل بدعوى أن لهذا القطاع حرية تحول دون كشفه عن كل المعلومات المطلوبة . ان حرية القطاع الخاص لاتعنى انفراده بادارة شؤونه ومن ثم شؤون الدولة . فالمتابعة ضرورية فى هذه الحالة حتى تتوفر السرعة فى تعديل السياسات بما يمكن هذا القطاع من القيام بدوره المخطط له ، والعمل على توفير متطلباته فى التوقيت المناسب . وعلينا أن نتذكر أن أشد الدول تمسكا بما يسمى الإقتصاد الحر تلزم القطاع الخاص بنشر قدر كبير من المعلومات ، لتمكين الجمهور من التعرف على حقيقة أوضاع المنشآت الاقتصادية ، كما تتولى أجهزة تحليلية ـــ خاصة ـــ القيام بتقييم مستمر لأداء تلك المنشآت ، وإجراء تنبؤات عن حركتها المستقبلة ، وماتتعرض له تلك الحركة من تغيرات نتيجة عوامل إقتصادية متعددة . كذلك فإن القطاع الخاص يلزم بتقديم معلومات مفصلة للسلطات المعنية ، قد يحتفظ بسرية بعضها ، لكن الإلتزام بالأمانة فيها واجب حتى تتمكن تلك السلطات من القيام بدورها لصالح المجتمع . ويدخل فى ذلك تحديد الضرائب المقررة ، وجميع الاحصاءات التى يتم نشرها بأقصى سرعة وبأكبر قدر ممكن من التفصيل .

١ / ٥ / ٤ ـــ بالرغم من ان الاستثمار يشكل عنصرا رئيسيا فى الخطة فإن المتابعة تتوقف فى الغالب عند مستوى الصرف المالى ، وهو لايمثل عادة حقيقة التكوين الرأسمالى الذى يتم . بل ان ما اتضح من ان الانفاق يقدر بالأسعار الجارية يؤكد انه لاتحدث محاولة جادة لتقييم قيمة هذا الانفاق بنفس الأسعار التى حددت بها أهداف الاستثمار . ولا يتوقف الأمر عند محاولة استبعاد تأثير تغير الأسعار من أجل تبين معدلات الانجاز الفعلى ، بل يقتضى الأمر تحليل الأسباب التى أدت الى الانحرافات ، عند حدوثها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجتها . ان جهاز التخطيط الذى تجاوز عمره الثلاثين عاما كان يجب أن يكون قادرا على تطوير أدواته الفنية ليقوم بمتابعة ذات دلالة لواحد من أهم عناصر الخطة وهو الاستثمار ، تنفيذا ونتيجة . كما أن العمل لا يتوقف عند حد تخطيط الأسعار ووضع معايير يتم رسم السياسات السعرية بموجبها ، بل انه يشمل ، وبصفة أساسية ، رقابة دقيقة وشاملة على حركات الأسعار حتى يمكن السيطرة عليها وحمايتها من التقلبات العشوائية التى تتصف بها القوى المجردة للسوق .

□ □ □

الفصل الثانى
التنمية الإقتصادية الإجتماعية

أولا ـــ التنمية المستقلة :

٢ / ١/١ ـــ أصبح من الحقائق المسلم بها منذ إنتصاف القرن الحالى أن على دول العالم الثالث أن تسعى إلى احداث تنمية لمقدراتها الإقتصادية والإجتماعية تعويضا عن تخلف فرضه على معظمها استعمار استنزف خيراتها وأورث شعوبها التخلف ، وتحميها من تبعية يفرضها الإستعمار الحديث الذي تمارسه الدول التى بنت تقدمها فى السابق على أنقاض مستعمراتها وتسعى حاليا من خلال تفوقها النسبى إلى شد تلك المستعمرات السابقة إلى عجلة اقتصاداتها مستغلة حتى جهودها من أجل التنمية ، وتحت دعوى أن تحرير التبادل التجارى الدولى يؤدى إلى تقسيم عمل كفء ، يحقق لكل دولة فرصة للتخصص فيما تمتلك فيه ميزة نسبية سعى العالم الصناعى إلى السيطرة على ناصية الصناعة المتطورة ثم على الخدمات الحديثة وترك للدول النامية إنتاج المواد الأولية التى يتم استخراجها وإنتاجها بوسائل صناعية يتحكم هو فيها ثم يعود فيصنع موادا بديلة لها حتى يعرضها إلى منافسة غير عادلة تتدهور بموجبها أسعار المواد الأولية . وهكذا وبفضل الإحتكارات العالمية التى يمارسها العالم المتقدم فى مجالات التصنيع ذهبت ثمار التنمية اليه ، وأصبح العالم الثالث أشد فقرا وأكثر تبعية مما كان ، بل وتراكمت ديونه إلى حد ارتهان اقتصاداته للدول الصناعية الدائنة ، وأصبح من الحقائق الثابتة أن التنمية تمر بأزمة ، ويصدق هذا بوجه خاص على مصر وعلى الدول العربية بوجه عام ، وأصبح من الضرورى اجراء إعادة نظر شاملة للموقف من قضيةالتنمية التى تعتبر قضية مصير لشعوب العالم الثالث ودوله .

٢ / ٢/١ ـــ وإذا كان العالم المتقدم قد حارب تصنيع الدول النامية ، فإنه فى الوقت نفسه ، وبفضل

تفوقه الصناعى ، قد أحرز تفوقا فى مجال الإنتاج الزراعى مكنه من السيطرة على إنتاج الغذاء ، وأصبح العالم الثالث يعتمد عليه ليس فقط فى إمداده بأدوات الإنتاج وبسلع الإستهلاك الصناعية ، بل وأيضا باحتياجاته من مواد غذائية أساسية . وقد سمحت الدول الصناعية ، من خلال شركاتها عابرة الجنسيات ، لبعض دول العالم الثالث بأن تتحول إلى بؤر صناعية تنفذ من خلالها إلى أسواق الدول المجاورة لها ، وأصبحت بعض هذه الدول ، خاصة فى جنوب شرقي آسيا مثل كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أو ما يسمى أحيانا بعصابة الأربعة ، مضرب الأمثال كنماذج للنمو التبعى الذي يتم في اطار من التبعية للنظام الرأسمالى العالمى . ولم يعد خافيا أن ما أحرزته تلك الدول من نمو اقتصادى قد دفعت ثمنا باهظا له اجتماعيا وسياسيا . وهكذا تحولت قضية التنمية من مجرد احراز تطور فى الأبعاد الإقتصادية التى تنسب عادة إلى نمو الدخل القومى ونصيب الفرد منه إلى نو ع التنمية الجديرة بالإعتبار . وقد أجمع مفكرو العالم الثالث على أنه لا بديل عن التنمية المستقلة التى تقطع أوصال تبعية دوله إلى الرأسمالية العالمية وتضع دول ذلك العالم على طريق صحيح بوقف نزيف الموارد منها إلى الدول الصناعية المستغلة .

٢ / ١ / ٣ ــ وقد أدركت ثورة يوليو وقائدها الزعيم جمال عبد الناصر هذه الحقيقة منذ البداية وقبل أن تنتهى اليها الدراسات العلمية التى ناقشت ما تمخضت عنه تجارب التنمية المختلفة . وتعتبر جميع المعارك التى خاضتها الثورة مع قوى الإستعمار معارك من أجل تحقيق التنمية المستقلة . ولقد كانت المكيدة التى دبرت فى عام ١٩٦٧ تستهدف أساسا تحطيم النموذج المصري للتنمية المستقلة باعتباره نموذجا يهدد ، اذا ما إنتشر فى دول العالم الثالث ، الإستعمار الحديث الذى يسعى إلى تكريس التبعية . ومن سخرية القدر أن هزيمة ١٩٦٧ لم تفت فى عضد الثورة بقدر ما نجحت قوى الثورة المضادة ، تحت ستار إنتصار ١٩٧٣ ، فى تحويل المسار إلى تبعية تدفع مصر ثمنا باهظا لها دون أن تحقق حتى مجرد التنمية الإقتصادية التابعة التى آدعت قوى الثورة المضادة أنها ستنقل مصر فى الثمانينات إلى رخاء ينعم به الجميع ، بل لقد جاءت الثمانينات بتركة مثقلة من المشاكل والديون التى تهدد بايقاف مسيرة التنمية بالكامل . ولذلك فإن الفكر الإشتراكى الناصري حينما يؤكد على ضرورة العودة إلى طريق التنمية المستقلة فإنه يدرك ما ينطوي عليه هذا الأسلوب من تحديات وما يتطلبه من تضحيات . وهو يعمل من أجله بعد أن اتضح فشل منهج التنمية التابعة الذى أفرزته السبعينات وعمقت الثمانينات جذوره دون أن تحصد منه سوى فقد السيطرة على المسار الإقتصادى والإضطرار فى النهاية للخضوع للوصفات الرديئة لصندوق النقد الدولى . إن التنمية المستقلة هى التجسيد الحى للاستقلال السياسى الذي بذلت من أجله الدماء ، وللتطوير الإجتماعى الذي إعاد لقوى الشعب العاملة مكانتها فى الخريطة الإجتماعية التى أريد تشويهها بإعادة السيطرة فيها إلى فئات مستغلة مستحدثة ترتبط مصالحها بمصالح الإستعمار الحديث دون أن تدرك أنها بهذا تقضى على فرصها هى فى البقاء على المدى الطويل . إن الإستقلال ليس نوعا من أحلام اليقظة وليس ترفا تزين به الشعوب أنظمتها السياسية الوطنية ، بل هو مطلب جوهرى لابد من

تحقيقه لكى تمارس ارادتها فى تسيير شؤونها السياسية والإجتماعية والإقتصادية . وإذا كانت نماذج الدول المتقدمة جديرة بالإقتداء ، فإن أهم ما توحى به تجاربها هو تعظيم قواها الإقتصادية الذاتية من أجل فرض ارادتها على الصعيدين الداخلى والخارجى فى كافة الأمور .

٢ / ١/٤ ــ والتنمية المستقلة لا تعنى إنغلاقا عن العالم الخارجى وإنعزالا عن حضارته ، وإلا لاتهمت الدول المتقدمة بالإنغلاق . إن التنمية المستقلة تعنى سيطرة قوى الشعب العاملة على القرار الإقتصادى والقرار الإجتماعى ومن ثم على القرار السياسى لكى تتوفر لها حرية اختيار الأهداف وحرية استخدام الوسائل التى تنتهجها من أجل تحقيق تلك الأهداف دون أن تبقى أسيرة للقيود التى تفرضها الرأسمالية العالمية على النظام الإقتصادى العالمى من خلال هيمنتها على شبكة العلاقات الإقتصادية الدولية وتملكها ناصية التطور التكنولوجى معتمدة على رفع قدرات البشر فيها وتنمية ما يتوفر لهم من أسباب المعرفة . ولذلك فإن التنمية المستقلة إنما تعنى أمرين جوهريين :

الأول هو القدرة على التعامل المتكافىء على المستوى الدولى ، وهو ما يتطلب انسلاخا واعيا من القيود التى تسعى قوى الاستعمار الحديث الى فرضها على الأطراف المتعاملة معها . ولا يمكن أن يتحقق هذا التكافؤ بين دول تضع نفسها دائما فى موقف الأخذ دون ان تملك ما يجعلها فى موقف عطاء ، ومن هنا تأتى أهمية البعد الآخر وهو أن تتوفر للعنصر البشري فى الدولة قدرات الابداع والابتكار والمبادرة ، وهو ما يعنى ضرورة تعديل النظرة الى هذا العنصر وعدم اعتباره مجرد كم يمثل عبئا يلقى اليه بما لا يكاد يسد الكفاف من أجل تكديس الأرباح للفئات المميزة ، بل العمل على النهوض بمستواه وإتاحة الفرص له لكى يشارك فى صنع التنمية قرارا وأداء ، واستفادة . لذلك فإن التنمية المستقلة تتطلب تحقيق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ، اذ بدونهما تهدر امكانات المجتمع وتنحرف أهدافه عن التعبير عن متطلبات قواه المنتجة وتتحول الى تلبية مطامع الفئات المستغلة وقوى الاستعمار . ومؤدى ذلك ان تتوجه التنمية المستقلة بأهدافها الى توفير الحاجات الأساسية لجماهير الشعب باعتبار ان هذا هو الطريق الوحيد للانتقال بهذه الجماهير الى المستوى الذى يكفل مشاركتها الفعالة فى بناء التنمية والاستمتاع بثمارها . ان تخلى الدولة عن مسؤوليتها عن توفير الخدمات الأساسية للفئات الكادحة ، وعن دورها الرئيسى فى تحقيق مستوى العيش اللائق بها إنما يأتى كانعكاس لتغليب مصالح طبقية محدودة وإهدار المكاسب الاشتراكية التى نص الدستور على اعتبار حمايتها ودعمها والحفاظ عليها واجبا وطنيا ، تأكيدا منه لسلطة تحالف قوى الشعب العاملة ولحقوقها المشروعة . ولذلك فإن مطلب تحقيق تنمية مستقلة إنما هو مطلب دستورى فضلا عن كونه مطلب جماهيرى ، يلتزم كل مؤمن بالفكر الناصرى بالعمل من أجله ، بحكم انتمائه الصادق للجماهير المنتجة صانعة التنمية وصاحبة الحق فى توجيه مسيرتها .

٢ / ١/٥ — وحتى تتوفر العناصر الكفيلة بتحقيق التنمية المستقلة ، فإن الأمر يقتضى التحكم فى شبكة العلاقات الخارجية على النحو الذى يتفق معها ويساعد على توفير متطلباتها . من جهة أخرى فإن الجهد الانمائى يتطلب توظيف عناصر الانتاج الرئيسية على النحو الذى ترسمه الفلسفة الانمائية المتبعة . وهنا نجد أن التنمية المستقلة تفرض مناهج محددة بالنسبة للموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية ودور الموارد الأجنبية على وجه الخصوص . كذلك فإنها تولى عناية خاصة بالعنصر البشرى بحكم دوره المحورى في التنمية ، خاصة بالنسبة لما يمتلكه من معرفة تقنية ومدى اعتماده على النفس أو على الغير فى التطوير التكنولوجى الذى أصبح هو عماد أي تقدم يمكن احرازه فى أي مجال من مجالات الانتاج . وتمتد العناية بالعنصر البشري الى الأبعاد المختلفة لحياة المجتمع . وتأتي فى المقدمة الأبعاد الاجتماعية التى ترسم الخريطة الاجتماعية على نحو يزيد قدرات المجتمع على الانتاج والاستهلاك تحقيقا لمجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ونظرا لما تعانيه مصر من تفاوت فى مناطق التركز السكانى وفيما نالته أقاليمها المختلفة من تنمية فى الماضى فإن البعد الاقليمى يجب أن يلقى عناية خاصة من الجانبين الاقتصادي والاجتماعى .

ثانيا — الإعتماد الجماعى على النفس :

٢ / ٢/١ — وإذا كانت التنمية المستقلة تعنى فى الواقع الإعتماد على النفس فإن القدرة على تحقيقها تتوقف على مدى ما تملكه الدولة من إمكانيات . غير أن العالم اليوم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة ، كما أن طبيعة ثورة الإتصالات الحالية تجعل من المستحيل على أي مجتمع أن ينعزل عما يجري حوله فى باقى العالم . من جهة أخرى فإن التنمية المستقلة تعنى ، كما سبق ذكره ، إقامة علاقات دولية متكافئة . ومن البديهى أن التكافؤ لا يكون إلا بين أنداد ، ولذلك فإن فرصته تعظم بين الدول المتقاربة فى مستويات النمو ، لا سيما اذا كانت هذه الدول ذات روابط تاريخية وجغرافية قوية ، تسهم فى تقريب التطلعات السياسية والإجتماعية للدول المعنية . ولذلك فإن الآراء الحديثة حول التنمية تنادي بأن تكون التنمية مستقلة فى اطار من الإعتماد الجماعى على النفس . ان هذا الأسلوب كفيل بأن يعزز جهود الدول المشاركة فيه ، وبأن يمكنها مجتمعة ومنفردة من تحسين شروط التعامل مع باقى القوى الإقتصادية فى العالم . ولذلك فإن الإعتماد الجماعى على النفس هو السبيل الوحيد المتاح أمام الدول النامية الساعية الى التحرر من روابط التبعية التى تفرضها الرأسمالية العالمية والى المضى فى نفس الوقت نحو تنمية جادة تكسبها قدرة أكبر على تحقيق مزيد من التكافؤ في معاملاتها الدولية .

٢ / ٢/٢ — وفى هذا الاطار يكتسب البعد القومى العربى مكانة خاصة باعتبار أن المجتمع العربى ترشحه ظروفه التاريخية والجغرافية الى تحقيق اعتماد جماعى على النفس يكتسب فاعليته من قوة الأواصر الإجتماعية التى تربط شعوبه ودوله والتى تسهم فى تقارب مستويات نموها وتطلعاتها . وهكذا فإن هدف

الوحدة العربية الذى يؤمن به الفكر الناصري هو هدف يكتسب مشروعيته ليس فقط من منطلق قومى يفسره البعض على أنه ينطوي على شبهة تغليب نزعة عرقية ، متجاهلين ما تنطوى عليه القومية العربية من جذور ترسخ فى ضمير كل عربى مؤكدة وحدة الهدف ووحدة المصير ، بل انه يستمد سندا موضوعيا من حقائق العصر ومن ضرورات التنمية التى أصبحت الهاجس الأول لدى كل من الدول العربية منفردة ومجتمعة . وعلى مصر بطبيعة موقعها فى صدر الدول العربية أن تقود حركة الاعتماد العربى على النفس ، ليس فقط بحكم حاجتها الخاصة الى هذه الحركة ، بل وأيضا بحكم مسؤوليتها التاريخية تجاه أمتها العربية ان مايحدث فى مصر له صدى بعيد فى جميع الدول العربية شاءت أم أبت . ولقد كان توجه مصر فى السبعينات نحو التبعية هو المسؤول عن تفتت الوطن العربى وتحول دوله الى مجموعة من الدمى التى تعبث بها قوى الرأسمالية وتحركها كيف شاءت ، بل ان هذا التحول الذى قادته قوى الردة كان هو التجسيد العملى لهدف غرس اسرائيل فى قلب الوطن العربى؛ فما الذى كان يبغيه الاستعمار من هذا التحدى السافر للوجود العربى سوى أن تأتى اليه دول المنطقة صاغرة مسلمة له القياد ؟ ان التحليل الدقيق لما حدث هو أن هذا التحول هو الذى أفرز استسلامات كامب ديفيد وأحدث الانقسامات العربية التى هللت لازاحة مصر من صدارة أمتها العربية ليفقد الوطن العربى مركز ثقله ويتحول الى جسيمات مبعثرة لا رابط بينها . ان القضية ليست هى الغاء أو إبقاء كامب ديفيد ، بل هى فى واقع الأمر الرجوع عن الفلسفة التى جاءت تلك الاتفاقيات المشؤومة نتاجا طبيعا لها ، ولن يكون ذلك الا بانتهاج اسلوب الاعتماد العربى على النفس ، وهو اسلوب لن يجد له سندا الا من خلال قيام مصر بالايمان به والعمل الجاد من أجله .

٢ / ٢ / ٣ — واذا كان الوطن العربى يشغل بدوره موقع القلب من المجتمع الاسلامى فان عليه مسؤولية تاريخية تجاه هذا المجتمع الذى يشكل العمق الاستراتيجى له ، لقد لعب المال العربى دورا هاما فى مد يد المعونة الى العديد من الدول الإسلامية التى تعرضت قرونا عديدة للاستعمار الغربى الغاشم فأنهك قواها الاقتصادية وسلبها القدرة على تعزيز تحررها السياسى بجهد انمائى يرد اليها حقوقها فى حياة كريمة تؤهلها لها مواردها الهائلة . ولن تجد تلك الدول مخرجا من نسيج التبعية الذى تلفها به قوى الاستعمار الا من خلال اعتماد جماعى على النفس تتناغم خطواته مع ما يحدث فى الوطن العربى الذى يمتلك من المقومات ما لا يتيسر للمنظومة الاسلامية . ان هذه المنظومة لاتمتلك من مقومات التفاعل الديناميكى ما يتميز به العالم العربى . فإذا كانت وحدة الدين تجمعها فانها تتفاوت فى اللغة والعادات وفى مدى عمق العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التى تربط بين وحداتها والدعوة الاسلامية فى جوهرها هى دعوة الى هداية بنى آدم أجمعين ، وبالتالى فهى لاتشكل ، ولا يجب أن تشكل ، كيانا اقليميا قائما بذاته لأن هذا يتنافى مع طبيعتها العالمية . ولذلك فإن الفكر الاشتراكى الناصري حينما يؤكد إيمانه الراسخ بالوحدة العربية لايضعها فى موضع مفاضلة مع ما ينادي به البعض من وحدة اسلامية ، بل انه على العكس يدرك

الحقائق الموضوعية التى تدعو الى اقامة تجمعات اقليمية داخل المنظومة الاسلامية تستند الى واقع اقتصادى فعال ، والى تحقيق تعاون نشط بين التجمعات التى تربط بينها وشائج صلات لها أسس قوية من الجوانب الاجتماعية والسياسية تجعل من هذا التعاون قاعدة صلبة لتطوير شبكة العلاقات الدولية على نحو يجتث جذور التبعية ويقضى على احتمال غرسها ويحل محلها قاعدة أعرض للتعامل الدولى المتكافىء ، مهيئا بذلك الفرص لاحداث تنميات مستقلة تعيد الى النظام الدولي جانبا من توازنه المفقود . وبعبارة أخرى فان الاعتماد الجماعى على النفس يتطلب اقامة « تكامل اقتصادى » تام بين دول الوطن العربى ، يسانده « تعاون » نشط مع دول المنظومة الاسلامية التى تدعى إلى تشكيل تجمعاتها الاقليمية التكاملية كلما توفرت الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية لقيامها .

٢ / ٢ / ٤ — والشق الأفريقى من العالم العربى ، وعلى رأسه مصر ، عليه مسؤولية خاصة عن مصير شعوب القارة الأفريقية التى تلقفتها أيدى الاستعمار الأوروبى قرونا طويلة وأسلمتها الى أدنى مستويات العيش التى لايتخيل أن يحياها أبناء القرن العشرين وتركتها الى مجاعات تقضى على أبنائها ليهلكوا بين تلال من الثروات الطبيعية التى جلبت عليهم الاستعمار . لقد أدرك الزعيم الخالد عبد الناصر بثاقب نظره أن ثالثة الدوائر التى تشغل منها مصر مركز القلب ، بعد الدائرتين العربية والاسلامية ، هى الدائرة الأفريقية . وهى دائرة تتحمل مصر تجاهها مسؤولية خاصة لتقودها من حالة التخلف الشديد التى تعيشها الى مستوى التقدم الذى هى جديرة به . وهنا أيضا تتضح أهمية مبدأ الاعتماد الجماعى على النفس ، اذ أن ضعف القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية يجعلها ضحية لظاهرة عدم التكافؤ التى تفرضها الرأسمالية العالمية على نظام التبادل الدولى ، كما ان شدة ما تعانيه من تخلف يجعلها بأمس الحاجة الى أن تتلقى النصح والارشاد من دول سبقتها على طريق النمو . ان هذا الدور القيادى الذى يجب على مصر أن تتولاه تجاه جاراتها الأفريقيات لايقتصر عائده على الجانب الاقتصادى التنموى فقط ، بل انه يمتد الى النواحى السياسية أيضا . ان تعزيز موقف مصر وشقيقاتها الدول العربية فى المجتمع الدولى يقتضى تحرير ارادة الدول الأفريقية حتى تستطيع ان تساندها فى مواقفها من القضايا القومية ومن المعارك المصيرية التى تخوضها مع قوى الاستعمار . وتعظم أهمية هذه الأبعاد فى ضوء تطورات الصراع العربى الصهيونى ، والمحاولات الدائبة للكيان الصهيونى لتأمين عمق استراتيجى لوجوده من خلال التغلغل فى أفريقيا ، والانتقال بمخططاته الاستعمارية من الأراضى العربية الى القارة السوداء بما تحتويه من موارد هائلة ، وبما يعنيه تغلغله فيها من احكام للحصار الذي يسعى الى فرضه على الوطن العربى .

٢ / ٢ / ٥ — وتمتد هذه المسؤولية القيادية من افريقيا الى باقى دول العالم الثالث المتطلعة الى التحرر والمتشوقة الى التنمية . وينبع هذا الدور من المركز القيادى الذى تبوأته مصر الناصرية فى حركة عدم الانحياز وهو مركز تخلت عنه فى السبعينات بحكم انحيازها الى المعسكر الأمريكى ونتيجة تحولها من

النضال من أجل التحرر الى الركض وراء التبعية . ولقد ترتب على ذلك ان مصر بدلا من ان تقود حملة فى مجموعة عدم الانحياز من أجل تنقيتها من نماذج التنمية التابعة المشوهة ، اذا بأصوات تعلو فيها تمجد تلك النماذج وتنعى على مصر انها تخلفت عن ملاحقتها . ان علينا ان نتذكر أن حرب ١٩٦٧ قد خططت لها الولايات المتحدة ليس فقط من أجل تثبيت اقدام ربيبتها اسرائيل ، ومن أجل محاولة تحطيم البناء الاشتراكى الذى أقامته مصر الناصرية ، بل انها استهدفت ايضا التخلص من النموذج المصرى المتحرر الذى بات الاقتداء به خليقا بأن يخرج العالم الثالث من قبضة الاستعمار الحديث الى الأبد . ولذلك لم يكن من قبيل الصدف أن تلى تلك الحرب مباشرة المحاولات المتعددة لإنشاء توابع الرأسمالية الدولية فى العالم الثالث كمشروع مضاد للمشروع التحررى الذي جسدته فلسفة حركة عدم الانحياز . وعلى مصر أن تعود ثانية الى قيادة تلك الحركة وأن تدعو الى ماقامت من أجله ، فهذا هو السبيل الوحيد أمامها لكى تحقق ما تنشده من تنمية مستقلة ومن إحداث تعديل فى النظام الاقتصادى الدولى على نحو يحمى مصالحها ومصالح غيرها من دول العالم الثالث .

ثالثا ــ تمويل التنمية :

٢ / ٣ / ١ ــ منذ باشرت مصر الناصرية عملية التنمية أدركت حقيقة ما ذهب اليه علماء الإقتصاد من أن الدول النامية ، بحكم إنخفاض دخولها ، لاتستطيع أن تحتجز من هذه الدخول مدخرات تكفى لتمويل الإستثمارات الضخمة التى تتطلبها أي تنمية تسعى إلى تحقيق ارتفاع ملموس فى تلك الدخول . ولقد تعرض الباب السادس من الميثاق لهذه الحقيقة التى أطلق عليها اسم « المعادلة الصعبة » ، ورسم لها حلا من خلال ايجاد تنظيم ذي كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج . ولقد دلت معركة السد العالى وقناة السويس على أن جانبا هاما من ضعف الموارد المالية للدول النامية لا يرجع إلى محدودية الدخل بقدر ماهو ناتج النظام الإقتصادى الدولى الذى تتحكم فيه قوى الرأسمالية الدولية وتستلب من خلاله ثروات الشعوب المستضعفة . كذلك أثبتت معركة النفط التى خاضتها الدول النفطية فى ظل الإنتصار العربى فى حرب ١٩٧٣ ، مستجيبة لصيحة عبد الناصر : « بترول العرب للعرب » أمرين : أولهما أن عالم اليوم لايستمع إلا لصوت القوة ، ولا يتراجع إلا أمام بريق الإنتصار ؛ والثانى أن التعاون الصادق وفق ما تؤكده قاعدة الإعتماد الجماعى على النفس هو الكفيل بتصحيح الخلل فى العلاقات الإقتصادية الدولية وبإستعادة الدول النامية لحقوقها المستلبة ومن ثم توظيف هذه الموارد فى الإسراع بمعدلات التنمية . يشهد على ذلك أن بعض الدول العربية النفطية لم تكن قد حققت استقلالها إلا قبل عدد محدود من السنوات ولكنها ، بفضل استردادها ذلك الإستقلال واستعادة السيطرة على ثرواتها ، استطاعت أن تقدم نماذج للتقدم السريع الذى طوت به قرونا طويلة من التخلف فى اقل من عقد من الزمان . إن هذه الدروس التى ينطق بها التاريخ العربى الحديث تشير إلى

أن القاعدة الأولى فى تدبير الموارد المالية اللازمة للتنمية تكمن فى سيطرةالدول النامية على حقوقها فى مواردها الذاتية . وحتى يمكن توظيف هذه الموارد توظيفا سليما لأغراض التنمية التى تعود على الجماهير الكادحة بالعائد المرجو لابد من سيطرة قوى الشعب العاملة عليها ، الأمر الذى يؤكد حتمية الحل الإشتراكى .

٢/٣/١ ــ وتحت تأثير المجتمع الإستهلاكى الذى أقامته الحضارة الصناعية الحديثة تعرضت التنمية فى العالم الثالث لثلاثة ضغوط : الأول هو تثبيت أقدام فئات محدودة تنتمى فكريا إلى الرأسمالية الدولية وتتطلع إلى حق مزعوم بمستويات استهلاك لاتتفق مع مستويات الدخل السائدة فى دولها ومن ثم تنحرف بأهداف التنمية بعيدا عن الحاجات الأساسية للجماهير الكادحة بدعوى أن هذا هو الطريق للحاق بركب التقدم . الثانى هو نجاح هذه الفئات فى السيطرة على الفائض الإقتصادى وحجبه عن التوجه نحو التنمية وبالتالى فى تخفيض معدلات الإدخار، لاسيما الإدخار الحكومى نتيجة تمكنها من تخفيض الضرائب والموارد السيادية بوجه عام ، نافية بذلك الزعم بأن سوء توزيع الدخل بتخصيص نسبة عالية منه للفئات مرتفعة الدخل يؤدى إلى رفع معدل الإدخار ومن ثم توفير مدخرات تكفى للنهوض بالتنمية . أما الثالث فهو الإدعاء بأن محدودية موارد الدول النامية تبرر التجاءها إلى موارد من الخارج تأتى فى شكل معونات أو قروض أو مساهمات رأسمالية أجنبية ، وبذا تتحول التنمية من اعتماد على النفس إلى عملية استجداء للموارد الخارجية لا تلبث أن تغرق الدولة فى المديونية وترهن اقتصادها بل وارادتها السياسية للرأسمالية العالمية . وهكذا تراجعت القيم الأصيلة التى دفعت الشعوب إلى خوض معارك الشرف من أجل التحرر والإستقلال لتخلى سبيلها لقيم مشوهة تزين الخنوع وتفتح الطريق أمام الإستغلال . والقاسم المشترك فى الظواهر سالفةالذكر هو سوء توزيع الدخل وتوجيه النسبة الغالبة منه إلى فئة محظوظة ، تستنفد موارد الدولة فى استهلاك بذخى وتحجب عن الحكومة موارد كان يمكن توجيهها إلى تنمية تتفق واحتياجات الجماهير وتنحرف بأهداف التنمية عن وجهتها السليمة . وقد كان هذا بالضبط مافعلته قوى الثورة المضادة بالشعب المصرى لتورثه مديونية يتحمل عبأها دون ثمرة جناها . لذلك فإن أول خطوة على طريق الإصلاح هى تصحيح توزيع الدخل وتمكين الدولة من تعظيم الفائض الإقتصادى وتحقيق السيطرة عليه وهو ما لايتحقق إلا برد السيطرة إلى تحالف قوى الشعب العاملة وازاحة الفئات التى سلطتها قوى الردة عليها من المواقع التى احتلتها فى ادارة شؤون الدولة . ويؤكد هذه كله أهمية ما أجرته ثورة يوليو على تركيبة المجتمع المصرى من خلال القضاء على الإقطاع وعلى الرأسمالية المستغلة وبناء قطاع عام قوى وضمان حد أدنى من حقوق لفئات قوى الشعب العاملة فى المشاركة فى الإدارة بدءا من وحدات الإنتاج ووصولا إلى السلطة التشريعية العليا .

٢/٣/٣ ــ وحتى تستقيم الأبعاد المختلفة للتنمية الواجب الأخذ بها وتكتسب بحق صفة الإستقلالية

فإن الموارد الأساسية للتمويل يجب أن تتم بالإعتماد على النفس ، مما يضع فى المقدمة استقطاب المدخرات الوطنية . إن القول بأن الدول النامية يجب أن تستسلم لضرورة الإعتماد على موارد خارجية بصورة شبه أبدية إنما هو بمثابة اصدار حكم بالتبعية الدائمة وبفقدان الثقة بالنفس ؛ فالحاجة إلى تلك الموارد يجب أن تكون فى أضيق الحدود التى تتبقى بعد استقطاب أقصى قدر ممكن من المدخرات المحلية ، كما أنها تحدد فى اطار منظور يضع لها حدا نهائيا خلال ما لا يتجاوز حياة جيل على الأكثر وإلا كان معناها أن جيلا يسمح لنفسه بالتوسع فى الإستهلاك على حساب جيل يليه يرث منه عبء مديونية يضطر إلى سدادها بالإقتطاع مما يحق له من استهلاك . ويفرض هذا الإستقطاب عددا من الإجراءات لا مناص من اتباعها :

- الحد من الإستهلاك البذخى مع التأكيد فى الوقت نفسه على ضرورة توفير الحاجات الأساسية لجماهير الشعب الكادحة .
- وحتى يتحقق ذلك لابد من سد جميع المنافذ التى يتسرب من خلالها سوء توزيع الدخل . فلا عودة إلى مجتمع النصف فى المائة ، كما أنه من غير المعقول أن تنمو هذه الفئة لكى تصبح خمسة فى المائة لأن هذا يعنى أن يزداد فقر الشرائح الدنيا العريضة لانتقاص ما يخصها من دخل يتراجع نموه بسبب حجب تلك الفئة للفائض الإقتصادى عن التنمية .
- السيطرة على الأسعار المحلية على نحو يمكن الفئات المنتجة من تدبير حاجاتها الأساسية عن طريق التناسب بين معدلات الأجور النقدية وبين قيم تلك الحاجات ، فيما يتجاوز ما تتولى الدولة توفيره بشكل مباشر ، ويعمل فى الوقت نفسه على تعظيم العائد مما قد يتاح لأغراض استهلاكية أخرى وتعبئته فى فائض تسيطر عليه الدولة وتوجهه إلى التنمية .
- إعادة تنظيم الجهاز المصرفى لكى يصبح قادرا على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الإستثمار المنتج . ويعنى هذا على وجه الخصوص القضاء على عدد من الظواهر التى أدت إلى تبديد تلك المدخرات ، ويتضمن هذا ايقاف تيار المضاربات العقارية والتجارية ، والعودة إلى تمصير الجهاز المصرفي لسد الثغرة التى نفذت من خلالها إلى الإقتصاد المصرى بنوك أجنبية تستنزف مدخراته ومعها ما يوازيها من العملات الأجنبية التى تشتد حاجة الدولة إليها ، ثم اتخاذ موقف حاسم من احتمال تكرار ظاهرة تأخذ ثوب شركات توظيف الأموال التى لعبت دورا خطيرا فى « إسالة المدخرات » بقيامها بتحويلها عن الغرض الأساسى لها وهو بناء أصول رأسمالية إنتاجية وتوجيهها إلى استخدامات قصيرة الأجل سريعة الربح بدعوى المشاركة « الحلال » وسعيا إلى استدراج صغار المدخرين بل وكبارهم ايضا . بالمقابل تجرى إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على نحو يعيد هذه العمليات ذات الطبيعة الجارية إلى البنوك التجارية حيث تخضع لتوجيهات البنك المركزى المسؤول عن الإشراف على تنفيذ السياسة الإئتمانية التى تحددها الخطة ؛ وتقوم الدولة فى الوقت نفسه بتطوير الأوعية الإدخارية القادرة

على تعبئة المدخرات ، وبتطوير الأجهزة المصرفية التخصصية التى تتسلم تلك المدخرات ثم توجهها إلى الإستخدامات الإستثمارية المقررة فى الخطة .

- إتباع سياسة مالية فعالية يتم بموجبها توفير القدر الكافى من الموارد السيادية لمواجهة متطلبات الإنفاق على الخدمات العامة وتوفير قدر من المدخرات يكفى لتمويل الإستثمارات الضرورية لتسريع التنمية دون الوقوع فى فخ المديونية الذى تزايدت خطورته خاصة بعد أن فتح الباب أمام صندوق النقد الدولى لكى يفرض وصفاته الرديئة ويحد من سيادة الدولة على اقتصادها ومن قدرتها على المضى فى طريق التنمية . ومن خلال هذه السياسة يتحقق ايضا تعديل توزيع الدخل على النحو المطلوب .

- إنشاء قطاع عام قوى ، يؤدى دوره المزدوج فى تحقيق التنمية واستقطاب الفائض الإقتصادى وتوجيهه إلى تلك التنمية .

- تعظيم العائد من التبادل الدولى وذلك من خلال رفع موارد الدولة من عائداتها التصديرية وتقليص ما تتحمله من أجل استيراد احتياجاتها ليس فقط بتعديل كميات التصدير والإستيراد ، بل وأيضا السعى إلى تصحيح أسعارهما . إن الخلل فى هيكل العلاقات الإقتصادية الدولية هو الذى سمح للرأسمالية الصناعية بأن تستنزف موارد العالم الثالث وتمتص فائضه الإقتصادي لتعيده إليه فى شكل قروض تستولى من خلالها على مزيد من ذلك الفائض ، وما درس النفط ببعيد . إن هذا يؤكد أهمية الدور الذى ذكرناه أعلاه عند الحديث عن أبعاد الإعتماد الجماعى على النفس والذى يجب أن تؤديه مصر بالنسبة للوطن العربى بوجه خاص وللعالم الثالث بوجه عام . إن أهم أركان الإعتماد على النفس هو قدرة الدولة على تعظيم فائضها الإقتصادي وعلى توجيهه إلى التنمية .

٢/٣/٤ ــ فإذا قامت الدولة بتعبئة المدخرات المحلية فمن المحتمل أن تبقى هناك حاجة إلى مزيد من الموارد التى يلزم توفيرها من الخارج ، ويتوقف حجم هذه الموارد على مدى تجاوز حجم الإستثمارات التى تستهدفها الخطة بالقياس إلى الحد الأقصى للمدخرات التى يمكن تعبئتها والذى يصعب تجاوزه دون النزول بالإستهلاك الحالى عن المستوى الذى يمثل نصيبا عادلا للجماهير فى التمتع بثمار التنمية والشعور بعائد لمساهمتهم فيها دون اسراف أو بذخ . وبهذا يتم حل الشق الأول من المعادلة الصعبة وهو التوفيق بين احتياجات الإستهلاك الحالى وضرورة تعظيم القدرة على الإدخار الموجه إلى زيادة الدخل عن طريق الإستثمار . أما الشق الثانى الذى يقضي ببلوغ الإستثمار حدا يساعد على تسريع النمو ورفع الدخل المستقبل فإنه يجرى التعامل معه على أساس تعظيم معدلات النمو على الأجل الطويل لا القصير ، فقد ثبت أن العمل على رفع معدلات النمو فى الأجل القصير يمكن أن يتحقق بإعتماد كبير على الموارد الخارجية التى قد تفد فى البداية حينما لاتكون مديونية الدولة كبيرة إلى حد يضعف جدارتها الإئتمانية . غير أن الإستمرار فى هذا الأسلوب بعض الوقت يترتب عليه أمران : الأول أن تزايد المديونية الخارجية يضعف

الثقة فى قدرة الدولة على السداد وبالتالى يجعل رأس المال الخارجى يحجم عن الإستمرار فى التدفق بالمعدلات اللازمة للمحافظة على معدلات النمو المرغوبة وهو ما يعزز مشاعر التخوف لديه . الأمر الثانى هو أن إرتفاع معدلات المديونية نتيجة تراكمها سنة بعد أخرى ينشىء قدرا متزايدا من التزامات خدمتها ، وهو ما يتطلب إقتطاع قدر أكبر من مدخرات الدولة لخدمة المديونية وحجبها بالتالى عن الإستثمار وهو مايؤدى ايضا إلى تراجع معدلات النمو على الأجل الطويل . إن مشكلة المديونية تكمن فى أن الدول المستدينة تنظر إلى الموارد الخارجية على أنها معين لاينضب ولا يجب أن ينقطع ، دون إعتبار لما يترتب على تراكمها من حد لامكان استمرار الإعتماد عليها . والأخطر من ذلك أن الجهود التى تبذل للوصول إلى حل لهذه المشكلة تقوم على منطق تعديل الظروف بما يساعد على الإستمرار فى الإستدانة وليس على التخلص من ضرورة الإعتماد عليها ، ولو فى أجل منظور . وقد استغلت الدول الدائنة هذه النظرة القاصرة لتشتط فى فرض شروط الإقراض والإستثمار المباشر وهو ما عجل بتصعيد مشكلة المديونية وزيادة حدتها . من جهة أخرى تساق دعوة مضللة يبرر من خلالها تزايد الإعتماد على التمويل الخارجى وهى أن الموارد الخارجية يجب قصرها على ما يلزم لتمويل مشروعات محددة تثبت قدرتها على سداد مايترتب على ذلك التمويل من أعباء خارجية . إن هذا قد يبدو مقبولا بمعنى تجنب استخدام الموارد الخارجية مباشرة لأغراض الإستهلاك لا الإستثمار . غير أن المحصلة النهائية واحدة فى الحالتين من حيث التأثير على الإقتصاد الوطنى بمعنى أن الموارد الخارجية هى فى الحالتين بديل للادخار المحلى . فإذ أدت قدرة المشروعات المذكورة على اجتذاب موارد خارجية إلى تراخ فى جهود تعبئة المدخرات المحلية – وهو مايحدث فى معظم الأحوال – فإن أثرها يعادل فى الواقع تأثير الإستدانة من أجل تمويل الإستهلاك مباشرة .

٥/٣/٢ ـــ إن الإعتبارات السابقة تشير إلى ضرورة الحذر فى الإعتماد على الموارد الخارجية بحجة استكمال الأموال اللازمة لتغطية الإستثمارات التى تحتاجها التنمية . وهى توضح المنهج الواجب اتباعه :

- تحديد حجم الموارد الخارجية اللازمة على مدى حياة جيل (٢٥ سنة) بحيث تصل الدولة إلى نقطة تستطيع بعدها الإعتماد على مواردها الذاتية مع توفير القدرة على خدمة أعباء موارد خارجية اضافية تحتاجها لأغراض محدودة .
- اعطاء الأولوية للموارد غير المشروطة ، وهو مايعنى تفضيل الموارد التى تأتى من مصادر متعددة الأطراف ، نظرا لأن المصادر الثنائية – لا سيما تلك التى تنتمى إلى الدول الرأسمالية المستغلة – تكون عادة مصحوبة بضغوط سياسية . وتلى هذه المصادر فى الأولوية تلك التى ترد من دول صديقة بشروط خالية من الإستغلال ، ويدخل فى هذا ماتقدمه الدول العربية والإشتراكية خالية من شروط تمس سيادة الدولة .
- العمل قدر الإمكان على الإستفادة من الموارد الأكثر تيسيرا من حيث شروطها الإقتصادية ؛ وتأتى

فى مقدمتها الإعانات غير واجبة الرد يليها القروض الميسرة ، لاسيما من حيث سعر الفائدة وفترات السماح . وفى كل الأحوال تراعى الشروط السابقة ، بمعنى ألا يصاحب ذلك تراخى فى تعبئة المدخرات المحلية أو فى العمل على تقليص الإعتماد على هذه الموارد فى أجل منظور ، وأن تعطى الأولوية للمصادر متعددة الأطراف والثنائية غير المشروطة .

- قصر الإعتماد على رأس المال الأجنبى فى أضيق الحدود الممكنة . ونظرا لما يحيط به من اعتبارات خاصة فإننا نفرد له بندا خاصا .

٢ / ٣ / ٦ ــ إن **رأس المال الأجنبى** يتستر تحت دعوى ضرورة توفير ما يسمى بـــ «المناخ الإستثمارى الملائم» للمطالبة باجراء تعديلات جوهرية على النظام الإقتصادى للدولة على نحو يغلب سلطات الفئات الرأسمالية ويعطيها حق معاملة الفئات العاملة الوطنية على نحو يؤدى إلى استغلالها من أجل تعظيم ربحية رأس المال . وحتى لو تمت الإستجابة لهذه المطالب المجحفة فإن رأس المال الأجنبى لا يفد بالأحجام التى يؤمل فيها . وهو حين يرد فإنه يضع شروطا تذهب بجدواه وتحيله إلى أعباء تأكل ثمار التنمية بدلا من أن تضيف إليها . فهو عادة يطالب باعفاءات ضريبية تاركا الأعباء الضريبية لتقع على كاهل القوى العاملة وعلى المشروعات الوطنية بينما يطالب بتحسين المرافق التى لا بد أن تنشئها الدولة وتمولها من الموارد السيادية التى لا يسهم فيها . وهو عادة يحتفظ لنفسه بحق اختيار المشروعات التى يقبل على الإستثمار فيها وبالتالى فإنه ينتقى المشروعات الأعلى ربحية تاركا ما عداها إلى رأس المال الوطنى ، عاما كان أم خاصا . ويعنى هذا تقليص الفائض الإقتصادى المحلى وضعف القدرة الذاتية على تمويل التنمية ، ومما يزيد من الصعوبات التى تترتب على وفود رأس المال الأجنبى إنه يسعى فى الغالب إلى الإستفادة من الإمكانيات التى يوفرها السوق المحلى ، ولذلك فانه قلما يعنى بزيادة القدرة التصديرية للدولة إذ يتعارض هذا مع مصالح أصحابه لأنه يعرض مشاريعهم الخارجية لمنافسة لا يرغبون فيها ، كما أنه يعنى ضرورة الإهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية وهو مايرفضوه . فهم يؤيدون اقامة مشروعات تنطلق من مبدأ الإحلال محل الواردات ، وهو المبدأ الذى أثبتت تجارب الدول النامية المختلفة أنه يؤدى إلى طريق مسدود . فضلا عن ذلك فإن التركيز على معدلات الربحية العالية يعنى فى الغالب توجيه الإستثمارات بعيدا عن متطلبات توفير الحاجات الأساسية للجماهير التى لا تتميز بارتفاع ربحيتها ، ولذلك فان إعطاء وزن كبير لرأس المال الأجنبى ينحرف بأهداف التنمية عن وجهتها الصحيحة . ثم إن تركيز أصحابه على الربحية عن طريق رفع السعر لا رفع الإنتاجية يدفعهم إلى المطالبة باحتكار السوق المحلى ، ليضيفوا بذلك عنصرا آخر من عناصر الإستغلال يؤدى إلى استنزاف من الموارد المحلية وتخفيض للدخول الحقيقية للمستهلكين . وإذا كانت القروض الأجنبية قد ثبتت خطورتها عندما تقترن بأسعار فائدة مرتفعة ، فإن خطورة رأس المال الأجنبى تكون مضاعفة لأنها تطالب بعائد يفوق تلك الفائدة . قد يقال أن رأس المال يتميز عن القروض بأنه لا يتطلب تحمل أعباء سداد أصله فى الأجل المتوسط على عكس القروض . غير أن فارق

العائد قد يفوق فى أثره قيمة الأقساط التى يتوجب سدادها فى حالة الإقتراض ، ثم هو يستحق تدفقا مستمرا من العائدات يتعرض للتزايد بتحسين الربحية – كما هو مفروض – لا التناقص على نحو ما يحدث بالنسبة للقروض التى تتناقص خدمتها مع سداد جانب منها إلى أن ينتهى عبؤها فى أجل محدود . أما رأس المال الأجنبى فيظل عبؤه قائما طالما بقى ؛ فإن قرر إنهاء نشاطه طالب بالخروج بكامل قيمته فى لحظة معينة وهو مايحدث ضغطا مفاجئا على موارد الدولة من العملات الأجنبية . إن مساهمة فى مشروع عمره الانتاجى عشرين سنة مثلا وعائده السنوى يبلغ ٢٠ ٪ تؤدى الى سداد قيمتها خمس مرات ، مرة كل خمس سنوات ثم مرة خامسة عند تصفية المشروع . ولو أن المشروع جرى تمويله بقرض تبلغ فائدته (جدلا) ٢٠ ٪ بفترة سماح خمس سنوات لتم تسديد القرض وفوائده بأقل من ثلاث مرات ونصف المرة على مدى العشرين عاما . وتقترن عملية سداد استحقاقات رأس المال الأجنبى بشروط على حرية التحويل الى نقد أجنبى تضع قيودا على سياسة سعر الصرف . ان هذه الأعباء جميعا توضح حجم المحاذير التى تحيط بافساح المجال لرأس المال الأجنبى ومدى خطورة الدعوى التى تقيس جدارة السياسات الاقتصادية بقدرتها على تهيئة الظروف المناسبة لاجتذاب رأس المال الأجنبى . يبقى هناك بعدان آخران هما الموقف من رأس المال العربى ، وما ينسب الى رأس المال الأجنبى من قدرته على نقل التكنولوجيات المتطورة التى يتعذر الحصول عليها بدونه . وسوف نعالج هذين البعدين فى الفقرة التالية .

رابعا ـــ البعد التكنولوجى :

٢ / ٤ / ١ ـــ أصبح من الأمور الثابتة أن مايميز عصرنا الحالى هو كونه يشهد ثورة تكنولوجية جديدة مازالت فى مراحلها الأولى ؛ ويعنى هذا أنها سوف تعيش معنا بالضرورة على مدى حياة أكثر من جيل ، وسوف تصحبها تطورات كبيرة فى مختلف جوانب الحياة تتجاوز الأبعاد المادية التى تتجسد فيها مبتكرات العصر لتتحول الى نوع جديد من الحضارة لم تشهد له البشرية مثيلا من قبل . وخلال العقدين السابقين اهتمت أطراف عديدة ، خاصة المنظمات الدولية ، بما يسمى « قضية نقل التكنولوجيا » ، وهى قضية اختلطت فيها المفاهيم وتفاوتت حولها الآراء ، الى أن بدأت تتبلور أخيرا فى عدد من المسلمات :

- أن القضية الأساسية ليست هى المنتجات المادية التى تتمخض عنها التطورات التكنولوجية ، أو ما يسمى بـ « التكنولوجيا الصلبة » ، إنما هى « التكنولوجيا الطرية » أى القدرات المعرفية البشرية التى توصلت الى انتاج تلك المنتجات المادية .

- ان التطور التكنولوجى يتأثر بالبيئة التى يحدث فيها ولذا فهو يسعى إلى توجيه اهتماماته نحو ما يتفق وتركيبة الموارد المتاحة وإلى ما يتناسب مع المستويات الثقافية السائدة . وبالتالى فإن ما يصلح فى

مجتمع معين لا تمتد صلاحيته تلقائيا الى ما عداه ، ومن هنا ظهر مصطلح آخر هو « التكنولوجيا الملائمة » . وبالتالى فان النقل لا يجب أن يكون آليا ، بل يحتاج الى تصرف بما يعنى « تطويع التكنولوجيا » لتلائم الظروف البيئية الجديدة التى يراد النقل اليها .

- ومحصلة الأمرين السابقين ان ما يجب تحقيقه هو « استيعاب التكنولوجيا » أى توفير ذلك القدر من المعرفة الذى يستطيع تفهم ما يجرى في باقى العالم ثم التوصل إلى نظير له يلائم البيئة المحلية .

- ونظرا لأن التطور التكنولوجى لا يزال فى حركة مستمرة فان استيعاب ما تم ومحاولة تطويعه محليا يعنى الوقوف عند نقطة سرعان ما يتجاوزها العالم الخارجي مما يعنى الاستمرار فى حالة تخلف من نوع جديد تأخذ شكل بقاء المجتمع متأخرا عن المراحل الأولى للتطور وعاجزا بالتالى عن الاسهام بنصيب فى التطور يؤهله لمرحلة تبادل المعرفة التكنولوجية مع الآخرين ، والفرصة تظل قائمة للوصول إلى هذا المستوى نظرا لأن كثيرا من الفروع المستحدثة لا تزال فى بدايتها وتحتمل الكثير من الاضافات ، بل ان التطور بطبيعته يفتح آفاقا واسعة أمام طرق أبواب جديدة لم يجتزها آخرون بعد .

- وحتى يتحقق ذلك لابد من تغيير جذرى فى مناهج التعليم وسياساته . فالوصول الى قدرات ابداعية يحتاج الى تطوير التعليم فى اتجاهين : أحدهما هو تطوير العلوم الأساسية ، والثانى هو التركيز على فروع معينة من العلوم التطبيقية التى يخطط للإستفادة من المتخصصين فيها فى عدد من المجالات التى تتجه التنمية إليها .

- والمشاهد كذلك ان دور الدولة فى الدول الرأسمالية يتزايد رغم قيام القطاع الخاص ، خاصة الشركات عابرة الجنسية ، بدور هام فى البحوث المؤدية للتطوير . فالتوجه نحو التسليح المتطور ، بما فى ذلك الصواريخ والأسلحة النووية ، ونحو غزو الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية ، وما تبع ذلك من تطورات لا حصر لها فى كثير من الفروع المدنية ، والجهود التى تبذل من أجل ترشيد استخدام الطاقة والبحث عن بدائل للطاقة ، انما تمت بتدخل حكومى مباشر وبتمويل من الموارد العامة ، الى حد أصاب ميزانيات عدد من الدول ، فى مقدمتها الولايات المتحدة ، بعجز كبير تقبلته شعوبها وعملت على تحميل باقى العالم نتائجه لكيلا تفقد قصب السبق الذي يكاد يفلت منها . ولم نسمع عن صوت واحد فى تلك الدول المنادية بالحرية الاقتصادية يطالب بتحويل محطة أبحاث هيوستون مثلا الى القطاع الخاص بدعوى ان القطاع العام هو قطاع فاشل بطبيعته !

- وهكذا تحول التطور التكنولوجى الحديث الى جهد مجتمعي منظم ، ولم تعد آفاقه قاصرة على تنمية بعض فروع النشاط الاقتصادى . بل لعل أهم ما يميزه انه تجاوز الحدود التقليدية التى تميزت بها الثورات التكنولوجية التى كانت توصف بأنها «ثورات صناعية » لكى تغزو كافة القطاعات ، بما فى ذلك الزراعة التى تقف اليوم على أعتاب آفاق جديدة ، والخدمات التى كانت تعتبر الملاذ الأخير لمن لا يجد له مكانا فى الصناعة أو حتى فى الزراعة التقليدية .

لم تعد التكنولوجيا اذن ظاهرة جزئية تصنف بها الدول بين آخذة بالحديث وأخرى قانعة بالقديم ، ولم يعد مقياس النموالمادي هو عملية التحديث التى وصفها البعض بأنها دعوة الى التغريب ، تورث التبعية الفكرية وتطمس الهوية الذاتية ، بل أصبحت ضرورة بقاء ومقياس ارتقاء . وهى بهذا تمثل تحديا حضاريا يؤكد صدق مقولة ان « التنمية للناس وبالناس » ، فهى لا تكون الا بمقدار مايتاح للبشر لكى يبدعوا ويعملوا الفكر من أجل رسم مستقبل حياتهم ، لكى يعيشوا مستقبلا هو من صنع أيديهم . وهكذا فإن الهدف الذي يجب على الدولة ان تضعه نصب عينيها فى هذا المجال ليس هو التهافت على نتاج فكر الآخرين سعيا للحصول على ما طوروه وفقا لاختياراتهم هم ، بل هو ان تتخذ من الإجراءات وتتبع من السبل ما يجعلها تسهم بصورة ايجابية فى بناء مستقبل البشرية .

٢/٤/٢ ـــ من هذا المنطلق فان القضية التى تثار دائما فى مجال اختيار الفن الانتاجى الملائم عند مناقشة استراتيجية التنمية لا يجب أن تتوقف عند مفاضلة بين فنون تختلف فى نسب استخدامها لعوامل الانتاج الرئيسية وهى العمل ورأس المال وإنتقاء تلك التى تكثف من استخدام العنصر الأكثر وفرة وتقتصد فى الحاجة إلى العنصر الأكثر ندرة ، وإستخلاص النتيجة التى تعمم على معظم الدول النامية وهى أن عليها أن تنتقى الأساليب الانتاجية الأكثر اعتمادا على العمل والأقل احتياجا لرأس المال ، إن هذه النظرة قد تبدو واقعية فى لحظة معينة ؛ غير أن الوقوف عندها يمكن أن يؤدى إلى استنتاجات لها دلالات خطيرة بالنسبة لمستقبل التنمية ، فصندوق النقد الدولى مثلا يسوقها على سبيل التدليل على ضرورة تعديل الأسعار النسبية لكل من العنصرين برفع سعر العنصر الأكثر ندرة لتقليل الاعتماد عليه ، وخفض سعر العنصر الأكثر وفرة لترتفع معدلات استخدامه . ويعنى هذا العمل على رفع سعر الفائدة على رأس المال وخفض الأجر الحقيقى للعمل ، ومن هذا تتلو النصائح الأخرى التى تشمل الغاء دعم السلع الأساسية وتخفيض سعر الصرف وهو ما يؤدى – مع غيره من الاجراءات الأخرى التى ينادي الصندوق بها – إلى رفع الأسعار المحلية مضيفا بذلك مزيدا من الانخفاض فى الأجور الحقيقية ، حتى ولو ارتفعت قيمها النقدية طالما أن الارتفاع لا يلاحق ارتفاع الأسعار . ورفع سعر الفائدة ينطوى ضمنا على رفع لمعدلات الأرباح التى تحدد بالمقارنة بأسعار الفائدة وهو ما يعنى الدعوة ضمنا إلى اعادة توزيع الدخل فى غير صالح العمل . إن الموقف من هذه القضية يجب أن يقوم على أساس ما أشرنا إليه من ضرورة معالجة التنمية من منظور بعيد المدى ومن ادخال جانب تنمية الموارد فى ذلك المنظور . ففى المدى البعيد لابد من العمل على زيادة رأسمال الدولة لأن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه عن طريق الاستعاضة بالعمل عن رأس المال ولا بد فى النهاية من زيادة هذا الأخير لكى يفتح فرصا أكبر لتوظيف اليد العاملة المتزايدة . غير أن الأهم من ذلك أنه فى الأجل الطويل سوف يشهد العالم تغيرات جذرية فى الأبعاد التكنولوجية ترسم حدودا جديدة لكل من التخلف والتقدم . إن التأكيد على ضرورة اختيار الفنون الانتاجية المعظمة لفرص العمل لا يعنى أن تستبعد الأساليب التكنولوجية المتطورة بدعوى إنها أكثر

اعتمادا على رأس المال . إن هذه الأساليب تضيف إلى فرص العمل من عدة نواحي . فهي تضيف إلى قاعدة الموارد مزيلة بذلك واحدا من أهم عوائق التنمية ، وترفع إنتاجيتها بما يسهم بطريق غير مباشر فى رفع إنتاجية العمل ومن ثم أجره الحقيقى . وبحكم شمولها لمختلف فروع الانتاج فإنها ليست بالضرورة قاصرة على الأساليب كثيفة الاستخدام لرأس المال ؛ فكثير من الفروع التى جرى توطينها فى جنوب شرق آسيا إنما قامت هناك على أساس توفر اليد العاملة الرخيصة . ويؤكد هذا ما سبق ذكره من أن المهم فى معالجة التكنولوجيا هو تطويعها لظروف البيئة الخاصة وهو مايقضى بالاسهام المباشر فى تطويرها وإستيعاب مايلزم لها من معرفة . ومما يضيف إلى أهمية هذه الاعتبارات أن هذا التطوير ضرورى من اجل اكتساب القدرة على إنتاج المعدات الرأسمالية إذ بدونها تظل الدولة تحت رحمة الدول الصناعية التى تحتكر إنتاجها ، والتى تفرض أنواعا من المعدات لاتتلاءم بالضرورة مع الظروف المحلية .

٢/٤/٣ ـــ من كل ماتقدم فإن الموقف من قضية التكنولوجيا يتحدد فى الآتى :

- إن التكنولوجيا ليست مجرد سلعا تشترى ممن أعملوا فكرهم فى إنتاجها وإنما هى الفكر والمعرفة القادران على إنتاج تلك السلع وغيرها .
- والمرحلة المقبلة ستظل تشهد تطورات عديدة فى مختلف الفروع ، وهو ما يفسح المجال أمام كل من يجتهد فى إعمال الفكر وإكتساب المعرفة لكى يشارك بنصيب فيها .
- هذه المشاركة لا تعنى أن تسأل كل دولة عن المشاركة فى جميع الفروع فى وقت واحد ، بل عليها إن تختار تلك المجالات التى تتفق مع بيئتها والتى تستطيع أن تبدع فيها . فهى بهذا تنشىء قاعدة تستطيع منها أن تحصل على شروط أفضل لتبادل ما تنتجه مع ما تحتاجه .
- ولتعزيز هذه القدرة التبادلية فإن المشاركة المذكورة يجب أن تكون أحد أركان الاعتماد الجماعى على النفس ، وهو مايفرض على العالم العربى تخطيطا مشتركا من أجل الاتفاق على قواعد لتقسيم العمل فى هذا المجال بما يزيد قدرته وقدرات دوله على تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات بجهود ذاتية . ويحدد هذا دورا خاصا لمصر تجاه شعبها وتجاه أمتها العربية .
- وحتى تتوفر المعرفة اللازمة يجب اتاحة الفرص أمام كل شعوب المنطقة لنيل الحظ الكافى من التعليم لتتمكن من الاسهام فى بناء تكنولوجيا ملائمة وإحسان إستخدامها . ويعنى هذا أن قضية مجانية التعليم ليست مجرد قضية اجتماعية تنفى عن الانسان حرمانا من حق له بسبب الفقر ، بل هى ضرورة موضوعية تفرضها حاجة المجتمع . وعلينا أن نتذكر درس حرب ١٩٦٧ وما أعقبها من اهتمام برفع المستوى التعليمى للمجندين لكى يتحقق بهم نصر ١٩٧٣ الذى لعب فيه سلاح المهندسين دورا لا يقل أهمية عن الدور الذي قام به المقاتلون . ويترتب على هذا رفض المحاولات التى تنادى بتخلى الدولة عن مسؤوليتها عن التعليم العالى عامة ، والتعليم التكنولوجى بوجه خاص وتركه لمن

يستغل ليقدمه إلى من يستطيع أن يدفع الثمن .

- ومن نفس المنطلق فإن قضية التعليم لا يجب أن يتمحور النقاش بشأنها حول المجانية، فهذا أمر محسوم بالضرورة التى أوضحناها أعلاه . والقضية الجوهرية هى محتوى التعليم وأسلوبه . فالمحتوى يجب أن يهتم فيه برفع مستوى العلوم الأساسية والتعمق فى العلوم التطبيقية خاصة تلك التى تتعلق بالمجالات التى تتجه إليها التنمية . من جهة أخرى فإن هذا يتطلب توجيه عناية خاصة للمعلم وتطوير قدراته بصورة مستمرة . إن مشكلة استمرار التطور التكنولوجى فى العصر الحالى تكمن فى « سرعة تقادم » العنصر البشرى بمعنى أن ما يكون الفرد قد حصّله من معرفة خلال مرحلة التعليم سرعان ما يصبح متخلفا وهو بعد فى منتصف حياته العملية . وأخطر صور هذا التقادم هو ما يتعرض له المعلمون ، وما لم تجر اعادة تأهيلهم فسوف يصبحوا عاجزين عن تلقين تلاميذهم ما يستجد فى المعرفة العلمية .

- ونفس الأمر ينطبق على القيادات الوسطى التى تمثل عنصرا حاكما فى عملية التنمية . فهذه القيادات هى المسؤولة عن توجيه الدفعات الجديدة من الشباب الذي يلتحق بالعمل ، وما لم تكن مستوعبة لما حصله هؤلاء الشباب من علوم حديثة وتوجيههم بمقتضاها فلن تكون قادرة على أداء ما تتطلبه مواقعها من مسؤولية ، ويقضى هذا بالأخذ بأسلوب التعليم المستمر حتى يتمكن العاملون من التدرج فى الوظائف مع المحافظة على مستوى كفاءة مرتفع يسمح لهم بالتعامل الواعى مع الإيقاع السريع للتغير التكنولوجى .

٢ / ٤ / ٤ ـــ إن الدور الخطير للتطور التكنولوجى الحديث قد تضاعف منذ أن تحول إلى أداة فاعلة فى التحول الإجتماعى الذى سهرت على تحقيقه قوى الردة فى مصر ، والقوى الرأسمالية الناشئة التى تسعى إلى التسلل إلى مواقع القيادة ، وهو ما حدث فى دول العالم الثالث بوجه عام . فتحت ستار البعدين الماديين لعملية التنمية : التمويل والتكنولوجيا ، بدأت حملة الترويج لوفود رؤوس الأموال الأجنبية . فالتكنولوجيا طلسم لا يفك اسراره إلا من صنعوه ، وحتى تكون التنمية جديرة بالإعتبار فإن الساعين اليها عليهم أن يسلموا لهؤلاء قيادها ليوجهوها إلى الأخذ بالحديث الذى لا سبيل إلى بلوغه بجهد ذاتى لأن تكلفة البحث والتطوير باهظة ، ولا داعى لإضاعة مال محدود لا يكاد يفى بحاجة الإستثمار على أمر لا تتوفر له القدرات البشرية المحلية طالما أن هناك من هو مستعد لأن يأتى بثمار معرفته بل وبأن يشارك فى رأس المال الذي هو عزيز المنال ، وهكذا يضرب عصفوران بحجر كواحد : مزيد من التمويل ومزيد من المعرفة التكنولوجية . غير أن الحجر لا يصيب العصافير بل يجعلها تفر ، فلا يجد أمامه ما يصيبه سوى رأس صاحبه . فالمسلسل يمضى كالآتى :

- حتى يتم « اجتذاب » (!) رأس المال الخارجى والمصحوب بتكنولوجيا مرغوبة لابد من توفير المناخ

الإستثمارى الملائم . وأحد أعمدة هذا المناخ رأس المال المحلى الخاص الذى يقبل ذاك التعامل معه .

- وطالما أن الأجنبى هو الذى يأتى بالمعرفة فإنه هو الذي يتحكم فى وضع المواصفات : للمشروع ، وللتكنولوجيا التى يسمح بنقلها ، ولتقدير حجم وقيمة الإسهام الأجنبى بما فى ذلك تقديره الخاص لما يتفضل به من معرفة تظل أسرارها فى يديه ، ومن أجور للخبرات التى تتولى الإدارة والتى تسير الإنتاج ، ومن عائد مقابل هذه « الخدمات » ومقابل ما يقدره لمشاركته كقيمة رأسمالية ، وشروط تحويل هذه العائدات اليه بغض النظر عما تأخذ به الدولة من إجراءات لحماية اقتصادها الهش وللمحافظة على وضع عملتها الخارجى . وهو الذي له حق الإشراف على عملية التسويق ، وهو فى الغالب تسويق داخلى مما يعنى المطالبة بميزة احتكارية يتحمل عبأها المواطنون . وهو يطالب كذلك بحق تعيين وفصل الأيدى العاملة الوطنية وتحديد أجورها والإشراف على تدريبها ومن ثم تحويل ولائها له ، محدثا إنقساما بينها وبين باقى القوى العاملة الوطنية .

- وفى الغالب تكون التكنولوجيات المطلوبة من نتاج الشركات الضخمة عابرة الجنسيات لأنها التى تهيمن فى عصرنا الحالى على مقاليد التطور التكنولوجى . وقد أتقنت تلك الشركات وسائل السيطرة على أنظمة الحكم وأساليب شراء الذمم ، حتى فى الدول المتقدمة ذاتها ، وهو ما تنطق به سلسلة الفضائح التى تنشر كل يوم حول ممارساتها السيئة .

- وبعد اقامة المشروع تتوالى موجات من الإستنزاف ، تبدأ فى شكل ظهور الحاجة إلى استيراد مستلزمات إنتاج يحتكر رأس المال الأجنبى إنتاجها ويفرض استخدامها وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لاستيرادها لتحصل بذلك على أولوية تتقدم على الإحتياجات الأساسية وألا تعطل الإنتاج وتحققت خسائر يتنصل رأس المال الأجنبى من تبعتها . ثم هناك أيضا قطع الغيار التى تتزايد الحاجة اليها مع مرور الوقت ، وهو ما يفرض على الدولة المحافظة على علاقات خاصة مع مصادر رأس المال الأجنبى وإلا تعرضت قطاعاتها الأكثر تطورا إلى التوقف .

وهكذا يبدو « كشف الحساب » مثقلا فى جميع جوانبه : الإقتصادية والمالية والسياسية والإجتماعية :

- فعلى الجانب الإقتصادي تتزايد التبعية للنظام الرأسمالى العالمى عند قمته وهى عابرات الجنسيات .

- وتعجز المتغيرات الإقتصادية عن اظهار نمو حقيقى لأن المحصلة مدينة فى معظم جوانبها ، والفروع التى يفد اليها رأس المال الأجنبى وما يصحبه من تكنولوجيا تضعف روابطها مع الإقتصاد الوطنى اللهم من حيث استغلال بعض العناصر المحلية الرخيصة (مواد أولية أو عمالة) .

- وعلى الجانب المالى تتزايد الأعباء التى يتوجب تدبيرها بعملات أجنبية فتتفاقم مشكلة ميزان المدفوعات بدلا من أن تحل . وقد بات من المؤكد أن صور الإستنزاف التى يمارسها الإستعمار

الحديث قد تطورت من مجرد الإعتماد عليه فى استيراد الإحتياجات السلعية المتزايدة إلى حاجة متنامية إلى مايقدمه من « خدمات » تحت ستار التكالب على ما يحتكره من معرفة تكنولوجية .

- وعلينا أن نتذكر «النموذج البرازيلي» الذي ابتداع الإنفتاح على التكنولوجيا لينشئ اقتصادا حديثا ، بل وعاصمة جديدة (برازيليا) بأموال وتكنولوجيات أجنبية ؛ فإذا المعين ينضب بعد حين لتبتلع عائدات المساهمات الرأسمالية الأجنبية كل تدفق جديد لرأس المال الأجنبى فلا تجد البرازيل أمامها سوى الإستسلام للمديونية الأجنبية وتصبح أكبر مدين بين دول العالم الثالث .

- وعلى الجانب السياسى يصبح على الدولة أن تراجع مواقفها من الدول مالكة المال والتكنولوجيا حتى لا تفقد رضاها ، ولو اقتضى الأمر الرضوخ لما تتخذه من مواقف معادية للقضايا القومية أو ما تشترطه من تأييد لها فى المواقف من قضايا عامة ودولية على نحو قد يتعارض مع الإرداة الحرة للدولة ومع مصالحها الذاتية .

- وشيئا فشيئا تفقد الدولة سلطتها على سياستها الاقتصادية وتعطى مزيدا من الأولوية لمصالح رأس المال الأجنبى على مصالحها الاقتصادية الكلية خاصة اذا أدت المشاكل الاقتصادية المتفاقمة الى اطلاق صندوق النقد الدولى برأسه حاشرا أنفه فى كل صغيرة وكبيرة من شؤون الدولة ، لينفذ مخططات قوى الاستعمار الحديث التى تهيمن على أموره وعجبا لدولة يعلن تحالف رجال الأعمال من المواطنين والأجانب جهارا مطالبه ويقرر فى وقاحة بالغة مدى رضائه عن أو اعتراضه على ما تتخذه الدولة من سياسات .

- وعلى الصعيد الاجتماعى تقوى شوكة الفئات التى تهلل لاستدعاء رأس المال الأجنبى وتمجد ما يأتى به من تكنولوجيات ، ويزداد التضاد بين مصالحها ومصالح المجتمع وتنجح فى السيطرة على زمام الأمور فيه ، منشئة تحالفا بينها وبين الرأسمالية العالمية لتحتمى بسلطانها . وفى سبيل المحافظة على هذا التحالف غير المشروع تتخذ الرأسمالية المحلية موقفا مناهضا لكل ما يساعد على انشاء قاعدة تكنولوجية محلية . وما الموقف المعارض لمجانية التعليم والساعى إلى سيطرة القطاع الخاص عليه ، لاسيما فى جوانبه التكنولوجية المتقدمة ، الا تعبيرا صريحا عن مدى الروابط التى تشد الرأسمالية المحلية الى كل ما من شأنه الحد من سلطة قوى الشعب العاملة .

٢/٤/٥ ـــ فى ضوء ماتقدم نجد ان الميثاق كان محقا عندما قرر ان « يأتى دور القبول بالاستثارات الأجنبية فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبولها فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة » . وحتى يتحقق هذا الشرط يجب على الدولة ان تكون قد استنفذت قدراتها الذاتية فى المجالات التى تقرر الاعتماد على نفسها فيها حتى يكون الالتجاء إلى الخبرات الأجنبية امرا « لا مفر منه » . وعند ذاك يجب عليها ان تكون قد انشأت قاعدة محلية تمكنها من الوقوف موقف الند فى التفاوض مع المصادر

الخارجية . وهنا ايضا تتضح اهمية الاعتماد الجماعى على النفس على مستوى الوطن العربى . فقد أوضحت الحقائق ان غياب القاعدة الذاتية المشار اليها سواء على المستوى القطري أو المستوى القومى أدى الى أن تتحمل كل دولة كلفا مضاعفة للحصول على نفس التكنولوجيات عدة مرات ، بل انها تتحمل كلفا باهظة لمجرد اجراء دراسات جدوى يتكرر طلبها ويتكرر تقديمها دون تغيير فى الجوهر الذي يوجه القرار نحو مصدر خارجي بعينه . ومن هنا تتضح أهمية قيام الدولة بتخصيص نسبة مهمة من الدخل القومى من أجل النهوض بالبحث العلمى وتوفير القدرات اللازمة لاعداد دراسات المشروعات وتجنب الأساليب التى تنشأ فيها مكاتب استشارية محلية لتعمل ستارا تابعا لمراكز أجنبية تحافظ لها على مصالحها مندفعة فى ذلك بما ترميه اليها تلك المراكز من فتات الأرباح : واذا كان هذا هو حال رأس المال الأجنبى المصحوب بتكنولوجيات متطورة ، فإن التساؤل يطرح نفسه حول دور رأس المال العربى وهو عادة غير مصحوب بمثل تلك المعرفة التكنولوجية . وهنا لابد ان نسجل عددا من الحقائق :

- ان السياسات التى اتبعتها معظم الدول العربية كانت تقوم على ما يسمى بأسلوب «تسليم المفتاح» حيث يتولى الطرف الأجنبى عملية انشاء المشروع دون ان يتلقى الطرف الوطنى أى خبرة منه . بل ان هذا يمتد غالبا الى مراحل التشغيل ، وهو ماينطبق على جميع الفروع بما فى ذلك الخدمات المألوفة . ويكفى أن العالم العربى الذى عج بالفنادق خاصة بعد الفورة النفطية ، ما زال يتباهى بالتسابق على الادارات الأجنبية لتديرها له ؛ ويظهر فى مصر من يتهم الادارة المصرية بالقصور ويطالب بإدخال الادارةا لأجنبية ومن خلال القطاع الخاص . ان هذا النوع من فقدان الثقة بالنفس هو من أخطر مظاهر الانحطاط الاجتماعى ودواعى التخلف الاقتصادى .

- اذا استثنينا جانب الاستنزاف المترتب على المبالغة فى قيمة المكوّن التكنولوجى المصاحب لرأس المال الأجنبى ، فان الاعتماد على رأسمال خارجى أيا كان مصدره يترتب عليه نزيف مستمر لعائدات يفوق مجملها فى النهاية أضعاف ما يراد استجلابه من أموال ، يستوى فى ذلك مال عربى وآخر غير عربى ، ولذلك فما لم توضع حركة رؤوس الأموال فى إطار تخطيط عام يحقق منافع متبادلة لجميع الأطراف المعنية ، فان جانبا كبيرا من مخاطر الاعتماد على رأس المال الأجنبى ينسحب على رأس المال العربى .

- ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أنه خلال الفورة النفطية تراكمت ثروات خاصة لدى مواطنين عرب من غير المنافذ الانتاجية ، سواء نتيجة قيام حكومات الدول النفطية بإعادة توزيع الثروة النفطية أو من خلال توجه أولئك المواطنين نحو المضاربات والنشاطات العقارية والتجارية ذات العائد السريع ، أو من خلال توكيلات لعابرات الجنسية تنفذ من خلالها الى الأسواق المحلية . ومع تراجع موارد النفط وضيق فرص الاستثمار المحلى بدأت تلك الحكومات تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الخارج بما فى ذلك الاستثمار فى الدول العربية . وبحكم الخبرة السابقة فان تفضيلات رأس المال العربى تتجه نحو نفس القنوات ؛ فإذا حاولت دخول مجالات الانتاج فانها عادة تطالب بمشاركة أجنبية تأتى

بالمعرفة التكنولوجية المفتقدة ، الأمر الذى ينشىء تبعية من الدرجة الثانية . ومن الغريب ان فتح الباب للاستثمار العربى ينطوى على رغبة فى توفير موارد مالية بالنقد الأجنبى تسهل استقدام الشركاء الأجانب ، الأمر الذى يجعل رأس المال العربى يلعب دورا فى تحقيق التكامل مع الرأسمالية العالمية لا مع الوطن العربى .

وحتى تنتفى هذه الشبهة عن رأس المال العربى يجب أن يسعى التخطيط على المستوى العربى الى وضع حركته فى اطار تكامل حقيقى يقوى من الاعتماد الجماعى على الذات . وعلى مصر ان تقود هذا التوجه لا من منطلق مصلحتها الخاصة فقط ، بل وسعيا الى تعزيز القدرات الاقتصادية للدول العربية الأخرى وإحداث تشابك بين الاقتصاديات العربية على نحو يعجل بتحقيق وحدة اقتصادية تقود الى وحدة عربية شاملة . وأحد السبل التى يمكن تعزيزها هو العمل على اقامة مشروعات مشتركه ، لا تستهدف مجرد استقطاب الأموال العربية كمصدر للتمويل ، بل تعمل على تعزيز الاقتصاد العربى وتحقيق أسباب الأمن له فى مختلف الجوانب : الغذائية والتكنولوجية والعسكرية . ان المشروعات العربية المشتركة الجديرة بالاعتبار هى تلك التى تحقق تعظيم الاستفادة من جميع الموارد العربية ، مادية كانت أم معرفية أم بشرية ، والتى تحقق فى الوقت نفسه أهدافا مشتركة تتصدر قائمة الأولويات السليمة للمجتمع العربى .

الفصل الثالث
الأبعاد القطاعية للتنمية

أولا : الاعتبارات العامة :

٣/١/١ ـــ ان الأخذ بالمفهوم سابق الذكر للتنمية يفرض نمطا واضحا للسير فى القطاعات المختلفة على نحو يحقق تصحيحا للهيكل الاقتصادى للدولة ، وتقويما لبنيانها الاجتماعى ، يعزز متطلبات الاستقلال ويزيد من القدرة على التعامل الدولى المتكافىء ويوفر مقومات الكفاءة والكفاية والعدل ، القادر على الإسهام فى تطوير المعرفة التكنولوجية وفى ارتقاء الحضارة الانسانية . ويتحدد ذلك النمط بموجب الاستراتيجية التى يقرها المجتمع وفقاً للخطوات السابق ذكرها . واذا كانت الاستراتيجية التى توضع لفترة زمنية معينة تراعى متطلبات المراحل التى تشملها تلك الفترة وتأخذ فى الاعتبار المتغيرات الرئيسية التى تحكم الحركة خلالها ، فان ما تنطوى عليه الاستراتيجية من ضرورة استقرار النهج الذى يسير عليه المجتمع من أجل تحقيق غاياته ومراميه فى التطور والتقدم تفرض الانطلاق من قواعد ثابتة تحكم عملية وضع الإستراتيجية . و الفكر الإشتراكى الناصري يرى أن تؤسس تلك القواعد على المبادىء التى قامت وعملت من أجلها ثورة يوليو ، وان يوضع من الضوابط ما يحول دون تكرار ما حدث من تمكن قوى الثورة المضادة من تحقيق مكاسب من خلال التنمية ساعدتها علىٰ السطو على مقاليد النظام السياسى لتوظفه فى ضرب مكتسبات قوى الشعب العاملة ، واجهاض كفاحها من أجل الاستقلال واغتيال ما حققته وما تستحقه من تنمية . ويتطلب هذا الاستفادة من دروس التجربة السابقة واستيعاب مغزى التغيرات التى يمر بها العالم والتى يتوقع ان تسوده فى المستقبل المنظور . ان القواعد الواجب اتباعها تستند الى مبدأ عام هو ان التنمية ليست مجرد تطوير اقتصادي ، بل هى عملية تغيير مجتمعى شامل والاختيارات التى يتم تبنيها لا يجب ان تعامل فى حدود آثارها الاقتصادية قصيرة الأجل فقط ، بل لا بد من التمعن فيما تنطوى عليه من تغيير نسبى للقوى الأقتصادية للفئات الاجتماعية المختلفة يؤدى الى تغيير

فى أوضاعها الاجتماعية وفى مكاناتها السياسية . لقد أدركت الثورة المضادة هذه الحقيقة فاتخذتها منفذا إلى تحقيق ما استهدفته من تحولات ، وقد دفع الشعب ثمنا لذلك من مكتسباته فى التنمية المستقلة ومن استقراره السياسى والاجتماعى . ولذلك فإن الفكر الناصري ينطلق فى اختياراته التنموية من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو التى أثبتت أنها تتوافق مع صالح جماهير الشعب فى مختلف أوجه الحياة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٣/١/٢ ـــ ان اولى **القواعد** الجديرة بالاعتبار – فى ضوء ما أصاب الاقتصاد المصرى من تشوهات منذ بداية السبعينات – هى **ضرورة اعادة مصادر الحركة فى ذلك الاقتصاد الى قطاعاته المحلية** . لقد أدى تسلط مفاهيم الثورة المضادة الى تسليم مقاليد حركة الاقتصاد الوطنى لقطاعات تتحدد الحركة فيها من خارجه : فالقطاعات التى أصبحت تتحكم فى مصيره هى قطاعات قناة السويس والبترول والسياحة باعتبارها المصادر الرئيسية للعملات الأجنبية التى تلزم لتوفير الاحتياجات المحلية من سلع الاستهلاك والانتاج والاستثمار بينما تراجع دور القطاعات المحلية المنتجة سواء فى تدبير ما يلزم للسوق المحلى أو فى توفير متطلبات التصدير . كذلك عجز الاقتصاد عن توفير فرص العمل للمواطنين وأصبحت هذه الفرص خاضعة لما تمليه الأوضاع المتغيرة للدول النفطية ، تفتحها عندما تشعر بالحاجة الى عمالة اضافية ثم تعود لتغلقها بعد أن تكون قد أنهت مراحل التشييد التى جددت بها مرافقها وبعد أن تراجعت مواردها المالية . اضافة الى ذلك فإن الثورة المضادة ، فى سعيها الى انشاء فئة اجتماعية جديدة منبتة الصلة بالجهاز الانتاجى المحلى فتحت فرص التجارة الخارجية والمضاربات العقارية والتعامل المصرفى الأجنبي بحيث اصبحت الرغبة فى الثراء السريع تقضى على أي توجه جاد لتحمل مخاطر الاستثمار المنتج وبعد ان اطمأنت تلك الثورة الى امتلاء الطبقة الجديدة ونجاحها فى السيطرة على مسرح الحياة السياسية ، بدأت فى توجيهها بعيدا عن الانتاج بتسهيل امكانيات الدخول فى الخدمات لتجنى مزيدا من الأرباح ، سواء كان ذلك فى مجالات الخدمات الأساسية (الاسكان والتعليم والصحة) لتثري على حساب باقى فئات المجتمع ، او فى مجالات الخدمات الأخرى (كقطاعات المال والسياحة) . وهكذا تراجعت القيمة الاجتماعية للاستثمار المنتج وتحول المجتمع من مجتمع انتاج الى مجتمع خدمى استهلاكى ، فلم يكن غريبا اذن ان ترزح الدولة تحت وطأة الديون وان تنتبه – بعد فوات الأوان – الى وجوب العودة إلى الانتاج. لقد قامت توجهات الثورة المضادة على أساس الابتعاد عن النشاطات التى تساعد على نمو القوى العاملة المنتجة وزيادة تماسكها ؛ فكانت بذلك حربا معلنة على التنظيم الاجتماعى الذي يعطي تلك القوى دورها القيادي ، ومدخلا لإحلال نظام بديل يرد لرأس المال المتعاون مع الاستعمار الحديث سطوته حتى يتولى الإجهاز على منجزات ثورة الشعب ؛ ويفرض هذا على كل مؤمن بالفكر الناصري أن يصحح أوضاع البنيان الاقتصادى لكى يساند التشكيل الاجتماعى الذي استهدفته الثورة ونص عليه الدستور .

٣/١/٣ ــ **القاعدة الثانية** التى يجب مراعاتها هى ان هناك حدا أدنى لا يجوز النزول عنه فى **تكامل حلقات الانتاج داخليا** لقد أثبتت التجربة المرة ان اقامة قطاعات محلية تعتمد فى مستلزمات انتاجها الأساسية على العالم الخارجى تنطوى على خطورة بالغة وتعرض الانتاج المحلى للتوقف عند أول بادرة لندرة العملات الأجنبية ، كما تدفع الأسعار المحلية للارتفاع مع تدهور سعر الصرف الذي يأتى كنتيجة حتمية لتلك السياسة الخاطئة . وهى أسرع الطرق لتحقيق اندماج الاقتصاد الوطنى فى النظام الرأسمالى العالمى فى اطار من التبعية التى يصعب الخلاص منها . ان التكامل الانتاجى المحلى هو من أهم مقومات التنمية المعتمدة على الذات وهو الذي يفتح الطريق واضحا أمام تكامل اقتصادى عربى يكسب الاعتماد على الذات بعده الجماعى . وهو المحك الحقيقى لمدى امكانية المشاركة الايجابية فى التطوير التكنولوجى . ان التقدم الحقيقى ليس فى الدخول فى عمليات انتاج السلع النهائية : فقد بات من السهل على أي فرد ان يقوم بتركيب أى جهاز معقد (كمبيوتر أو تليفزيون مثلا) باستخدام أدوات بسيطة اذا ماحصل على قطعه الأساسية . غير ان انتاج هذه القطع هو من التعقيد بما يجعلها بعيدة عن متناول معظم أجهزة الانتاج العادية . ان طبيعة التكنولوجيا الحديثة قد نقلت المشكلة الانتاجية من مرحلة صنع السلع النهائية الى مراحل تصنيع المواد الأولية والوسيطة ، وأصبح التحكم فى الأسواق الدولية يتم من خلال احتكار فنون انتاج هذه الأخيرة ، بما فى ذلك انتاج البذور المحسنة وأصول السلالات الحيوانية المرتفعة الانتاجية التى تحدث ثورات متلاحقة فى قطاع الزراعة . والدخول فى هذه المراحل هو وحده الكفيل بوضع الاقتصاد على أولى مراحل التقدم .

٤/١/٣ ــ **القاعدة الثالثة** تنشأ عن الملاحظة الأخيرة ، التى تشير الى أن عصب الاقتصاد الحديث هو الصناعة المتطورة . والى جانب ما يعنيه ذلك من ضرورة التدقيق فى اختيار الفروع الصناعية الجديرة بالحصول على أولوية متقدمة ، فإنه يضع **العلاقة بين الصناعة والزراعة** فى إطارها الصحيح . فلقد أصبح التقدم الزراعى وليدا للتقدم الصناعى بحيث يمكن القول بأن المنهج الانتاجى الصناعى الحديث يسيطر على جميع فروع الانتاج بما فى ذلك الزراعة . فالقضية التى تثار أحيانا من أن الزراعة أهملت لحساب الصناعة هى قضية مغلوطة ، لأن ما أهمل فى كل من الزراعة والصناعة هو النهج الانتاجى المتطور الذى يعطى للتقدم العلمى دورا بارزا فى كل من القطاعين ، وقد تحقق هذا النهج فى العالم المتقدم نتيجة للتقدم الصناعى ذاته . ولقد أصبحت الزراعة تعتمد على الصناعة بدرجة أكبر مما كانت الصناعة تتوقف تاريخيا على الزراعة . ان هذا البعد لا يجب أن يغيب عن الاذهان فيما يتم من تخطيط بعيد المدى حيث انه هو الذى جعل الدول المتقدمة صناعية دولا صناعية/ زراعية ، لا تتحكم فقط فى الإنتاج الصناعى بل وايضا فى الانتاج الزراعى وفى الفائض العالمى منه . ان الحملة على الصناعة هى من صنع القوى الرأسمالية العالمية التى أزعجتها توجهات العالم الثالث نحو التصنيع ، وما نجح فى اتخاذه من قرارات فى مؤتمرات ليما بهذا الشأن . غير أن مواجهة تلك الحملة لا يعنى التضحية بالزراعة من أجل

التصنيع ، أو اللهث وراء الصناعة بأى ثمن ولو كان هو التبعية على نحو ما حدث فى عدد من الدول حديثة التصنيع ، بل لابد من مراعاة أمرين :

- الأول هو الابتعاد عن الأنماط المشوهة التى انشأت تصنيعا تابعا فى عدد من دول العالم الثالث أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية فيها .
- الثانى هو تحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة بحيث تتولى الصناعة أداء الدور الجديد الذي اكتسبته حديثاً فى تطوير الزراعة .

٣ / ١ / ٥ ــ **القاعدة الرابعة** هى ان اختيارات التنمية لا تقف عند حد تقرير « ماذا ننتج ؟ » بل ان الأهم من ذلك هو « **كيف ننتج ؟** » . ان الاجابة على هذا السؤال الأخير هى التى تقود الى تحقيق مجتمع الكفاءة ، حيث الكفاءة هى الشرط اللازم للوصول الى ما ينشده المجتمع من كفاية وعدل . ولقد كان اهمال الاجابة على هذا السؤال الهام هو المسؤول عن الكثير من الانحرافات التى أصابت التنمية فى كثير من الدول النامية وعن تعثر مسيرة التنمية فى مصر . ففى ظل التوجه الى فروع انتاجية حديثة ومتطورة ومحاولة تنشيط قطاعات قادرة على التنافس فى السوق العالمية من أجل التصدير ، وقعت كثير من الدول النامية فريسة للشركات عابرة الجنسية ، حيث ترك القرار بشأن كيفية الانتاج الى تلك الشركات باعتبار انها تملك ناصية المعرفة التكنولوجية المتطورة . وحينما جرى التوجه الى الصناعات التى تحل محل الواردات حدث تركيز على تلك المنتجات التى ابتكرتها الحضارة الغربية لاشباع الاحتياجات المحلية بوسائل تتفق وتركيبة الموارد والأذواق فى الخارج دون مراعاة لمتطلبات اكتساب القدرة الذاتية على تطوير المنتجات وأساليب الانتاج بما يتفق والامكانات والاحتياجات المحلية . ولقد كانت ثورة ٢٣ يوليو متنبهة لهذا البعد ، ولذلك اهتمت بتطوير كل من التعليم والبحث العلمى باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتلك القدرة . غير أن العدول عن هذه القاعدة فتح الباب أمام عابرات الجنسية للنفاذ الى الجهاز الانتاجى الوطنى وأمام رأس المال الأجنبى ليوجه قرارات الاستثمار والانتاج ، وهو أوسع الأبواب الى التبعية الاقتصادية . بل لعل الأخطر من ذلك هو نفاذ تلك القوى الى أجهزة التعليم والبحث العلمى ، ليس فقط لاستكمال التحول الاجتماعى ، بل وأيضا لاتمام اختراق الأمن القومى .

٣ / ١ / ٦ ــ القاعدة الخامسة تكمل القاعدة السابقة ولا تقل عنها فى الأهمية اذا كانت الدولة جادة فى السعى إلى جعل التنمية تتجه الى فئات الشعب الكادحة من أجل اشباع حاجاتها الأساسية واذا كانت هذه القاعدة تدخل فى مجال ماذا ننتج ، فإن وضعها تالية لقاعدة كيف ننتج انما يقصد به ان يتم **انتاج مايلزم لاشباع الحاجات الأساسية بقدرات انتاجية تحقق الاعتماد على النفس** . فليس أخطر من الابتعاد عن اشباع تلك الحاجات الا انتاجها بالاعتماد على الغير ، الذي يمتلك بذلك مفاتيح الأمن القومى . ولذلك يحق لنا القول ان الحاجات الأساسية قسمان : الأول هو حاجة الإنسان إلى اكتساب

قدرة على الإبداع والاسهام لكى يكون منتجا يستفيد مما ميزه به الله جل شأنه من عقل وما علمه اياه من بيان ؛ والقسم الثانى ان يحيا الحياة الكريمة الجديرة باستخلافه فى الأرض . وإذا كان القرار بشأن كيف ننتج هو المدخل لتحقيق الكفاءة ، فإن القرار بشأن ماذا ننتج هو المحدد لما يمكن ان يحققه المجتمع من كفاية للحاجات الأساسية بنوعيها التى هى حق كل فرد عامل تجاه المجتمع المستفيد من انتاجه .

٣/١/٧ — **القاعدة السادسة** ترمى الى تأكيد البعد الثالث للمجتمع الذى ننشده ، ونقصد بذلك **العدل من خلال حسن توزيع الدخل** ، دون ارجاء لمبدأ العدل الى مرحلة اعادة التوزيع . ان المجتمعات التى تقوم على اعلاء شأن الحافز الفردى للربح تعتقد أن هذا الحافز هو الذى يحقق الكفاية ، بدعوى أنه يعظم الانتاج أياً كان توجهه ويعظم الدخل أياً كان توزيعه . وهكذا يتجه النشاط الاقتصادى إلى ما يحقق المزايا النسبية التى تنعكس فى شكل ربح يعود على المستثمر الفرد ، وفق مقولة تدعى بأن ما يزيد من أرباح المنتج هو مايترتب على حسن استخدام المزايا المتوفرة للمجتمع . والمعنى الكامن وراء هذه الدعاوى هو توافق مصالح رأس المال مع مصالح المجتمع ، ومن ثم فإن مصالح العمال ليست هى الموجه الأول للنشاط الاقتصادى ، بل هي تتحقق بطريق غير مباشر من خلال ما يؤدي اليه الاستثمار من زيادة فى حجم النشاط الاقتصادى ، ولو تم ذلك بتخفيض الأجور سعيا إلى زيادة الربحية فإذا أدى هذا الى توجه الانتاج بعيدا عن حاجات العاملين الأساسية فإنه يمكن تعويض ذلك من خلال تصدير ما تكفى قيمته لاستيراد تلك الحاجات التى لا تنتج محليا لانخفاض ربحيتها واذا ترتب على ذلك أيضا توزيع للدخل فى غير صالح العمل فان على الدولة ان تتدخل بسياستها المالية من أجل اعادة توزيع الدخل لتأخذ من الغنى وتعطى الفقير . ان هذه السياسة تعجز عن تحقيق أهدافها المعلنة ، وبوجه خاص فى الدول النامية ذات القاعدة الانتاجية المحدودة ، نظرا لأن معظم الحاجات الأساسية يصعب توفيرها من خلال الاستيراد ، إذ أن أكثرها خدمات يجب توفيرها محليا . وقد ثبت ان الاعتماد على الاستيراد من أجل توفير الحاجات الغذائية يعصف بالأمن القومى اذ أن الانكشاف الغذائى أصبح من أخطر الأمور التى تهدد ذلك الأمن . من جهة أخرى فإن تسلط رأس المال على الاقتصاد الوطنى يحد من فاعلية السياسات المالية التى هى المصدر الذي يتم من خلاله اعادة توزيع الدخل ، حيث يؤدى الى تهربه من الضرائب ، كما أن قوى عديدة (لاسيما صندوق النقد الدولى) تعارض الأساليب التى يمكن استخدامها من أجل إعادة توزيع الدخل ، سواء كانت السيطرة على الأسعار المحلية أو تقديم الاعانات لدعم السلع والخدمات الأساسية . ولذلك فإن اختيار القطاعات التى تعطى أولوية فى خطة التنمية يجب ان يتم بالاسترشاد بمدى قدرتها على تحقيق شرطى توفير أكبر قدر من الحاجات الأساسية وحسن توزيع الدخل بحيث يجرى الاعتماد على الخارج وعلى عمليات اعادة التوزيع فى أضيق الحدود .

ثانيا – القطاع الزراعى :

٣/٢/١ – يشغل القطاع الزراعى مكانة هامة فى مختلف أوجه الحياة فى مصر : السياسية والإقتصادية والاجتماعية ؛ ولذلك فان تخطيط نمو هذا القطاع لا يجب أن يقف عند اعتماد عدد من المشروعات الاستثمارية المتناثرة ، بل لابد من وضعه فى اطار استراتيجية متكاملة ثابتة ، تأخذ فى الاعتبار أبعاد هذا القطاع :

- انه أساس الأمن الغذائى الذى أصبح يشغل مكانة رئيسية فى عالم اليوم .

- وقد كان القطاع الزراعى تاريخيا هو عماد الإقتصاد المصرى . ، من حيث توليد الجانب الأكبر من الدخل القومى وتوفير النسبة الأعلى من فرص العمل وخلق قدر هام من الفائض الاقتصادى الذى يمكن توجيهه الى أغراض التنمية وقد كانت هذه الاعتبارات هى التى حكمت الخطة الزراعية ضمن الخطة القومية منذ أن بدأت الثورة عصر التخطيط فى مصر واذا كانت اسهامات الزراعة قد تراجعت نتيجة نمو القطاعات الأخرى ، فإن ما يجب عمله الآن هو ايقاف التراجع الناجم عن تدهور أوضاع القطاع الزراعى ذاته ، ودفع التنمية الزراعية لكى تكون رافدا قوياً للتنمية الشاملة .

- ونظرا للدور الهام الذى تلعبه الموارد الطبيعية فى تحديد الامكانيات الزراعية ، فان تخطيط القطاع الزراعى يجب أن يأخذ فى الاعتبار طبيعة التفاوت فى متطلبات الأراضى داخل الوادى وخارجه ، وضرورة التحكم فى الموارد المائية واستخداماتها حيث تشكل هذه الموارد قيدا رئيسيا على حركة الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى وعلى الأجل الطويل .

- ان الزراعة هى عصب الحياة فى المجتمع الريفى ، وبالتالى فإن تنمية الزراعة يجب ان تصاغ فى اطار تنمية ريفية متكاملة . وبهذا المعنى فان الزراعة لا يجب ان تعامل على أنها مجرد قطاع إنتاج اقتصادى ، بل يجب ان تعامل كقطاع اقتصادى/اجتماعى .

- ان علاقات الملكية تلعب دورا رئيسيا فى العلاقات الاجتماعية والسياسية ومن هنا كان القضاء على الاقطاع مدخلا جوهريا للاصلاح الذي حققته ثورة ٢٣ يوليو ، بينما عمدت الثورة المضادة الى تغليب النمط الرأسمالى كوريث للاقطاع . وبالتالى فإن أى أهداف أخرى لهذا القطاع يجب ان توضع من منظور محاربة الأنماط الاقطاعية والرأسمالية التى تعمل على تحويل أعداد متزايدة من المزارعين الى فئة المعدمين .

- إن علاقات الانتاج تؤثر فى مصير نسبة كبيرة من السكان ، ولابد من وضعها فى اطار حركة تعاونية سليمة تشمل مختلف نواحى الانتاج والخدمات .

- ان العلاقات السعرية تؤثر فى كل من هيكل الانتاج والدخل ، وعليها تتوقف قدرة القطاع على تحقيق

أهداف الخطة وعلى إيجاد توازن اقليمى يراعى العدالة بين الريف والحضر مثلما يعمل على تحقيق توازن قطاعى . ويستدعى هذا اتباع سياسة مالية ترعى مصالح كل من المنتج والمستهلك ، وتعمل على تلافى ما قد يحدث من ضغوط نقدية تنعكس على ميزان المدفوعات .

- ويرتبط بقضيتى الأمن الغذائى والتوازن السعري بعد آخر هو سلامة قائمة غذاء الفرد المصرى . ولذلك فان التخطيط الزراعى لا يقتصر على الجانب الانتاجى فقط ، بل يجب ان يصحبه تخطيط غذائى يصحح الأنماط الاستهلاكية التى تخلف آثارا ضارة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية معا .

٢/٢/٣ ــ ترتبط **قضية الأمن الغذائى** بمدى قدرة الانتاج المحلى على الوفاء باحتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية ، وفى مقدمتها القمح والذرة . ولذلك فان القول بأن هدف الخطة الزراعية تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية عدا القمح والذرة يعتبر بمثابة تأكيد للاستسلام الى الإنكشاف الغذائى . وفى ظل هذه المقولة أعطيت تسهيلات لتركيبة محصولية تستقطب الموارد الموجهة للزراعة إلى منتجات عالية الربحية كتأكيد للنمط الرأسمالى المستحدث وما يعنيه من تسخير الانتاج الزراعى لتلبية احتياجات أصحاب الدخول المرتفعة ، وأهمل تطوير الأساليب الانتاجية القادرة على زيادة الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية حيث ترك تدبير الحاجة منها الى الاستيراد الذى تتحكم فيه بوجه خاص الولايات المتحدة . والأخطر من ذلك أن هذا الاستيراد يصحبه دعم مرتفع تتزايد وطأته كلما اتجه سعر الصرف الى التدهور نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها الدولة والتى أوقعت الاقتصاد المصرى فى مأزق يصعب الافلات منه . ان هذا الدعم هو فى الواقع بمثابة ضريبة يدفعها المجتمع المصرى للمحافظة على مستوى حياة مرتفع للفلاح الأمريكى الذى تسانده دولته من أجل رفع أسعار منتجاته عما كان يمكن أن يكون عليه السعر لو ترك الانتاج دون قيود . ان هذا يفرض علينا ان نضع برنامجا متكاملا لمواجهة شاملة لقضية الأمن الغذائى :

- توفير عوامل الانتاج التى تؤدى الى استخدام الأصناف عالية الإنتاجية لكل من القمح والذرة والأرز والتى ثبتت ملاءمتها للزراعة المصرية فى التجارب التى أجراها مؤخرا مجلس بحوث الزراعة والغذاء بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

- التركيز على الأنواع المقاومة للجفاف ، خاصة من محصول الأرز ، والتى توصلت دول جنوب شرق آسيا الى تطويرها على نحو مكنها من تحقيق وفرة فى محاصيلها الغذائية الرئيسية . ولهذا الأمر أهميته فى مواجهة مشكلة المياه التى استفحلت أبعادها فى الآونة الأخيرة .

- تعديل الدورة الزراعية على النحو الذى يحقق مضاعفة الانتاج من تلك الحاصلات الرئيسية ، والقبول بتضحية بعض المحاصيل البديلة كالبرسيم وفقا لما ينصح به خبراء الزراعة فى هذا الصدد . ويتطلب ذلك اتخاذ الاجراءات التى تساعد صغار الفلاحين على اتباع أساليب الانتاج المتطورة التى تسهم فى

رفع انتاجيتهم بما يضمن لهم حصة عادلة من الدخل .

- ايلاء اهتمام خاص بالبحوث العلمية المتطورة ، لا سيما فى مجال الهندسة الوراثية التى مازالت فى بداياتها الواعدة ، والاستفادة من نتائجها خاصة فى رفع انتاجية محاصيل الخضر والفاكهة ، والاستفادة مما يترتب على ذلك من توفير مساحات تستغل فى حاصلات أخرى .

- تصحيح سياسات الأسعار والإعانات على النحو الذى يعزز متطلبات الأمن الغذائى ويحقق عدالة بين المنتج والمستهلك . ويقتضى الأمر اعادة حساب العائد والتكلفة لسياسة الاعانات الحالية بحيث تتحول أوضاع كل من الانتاج والاستهلاك بما يحقق معدلا مرتفعا من الأمن الغذائى وينفى الحاجة الى الاعانات مستقبلا .

- تعزيز خطوات التكامل الاقتصادى العربى ، ودعم الجهود التى اتجهت اليها مؤخرا المنظمات العربية ، خاصة المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، من أجل تحقيق أمن غذائى عربى .

- الاهتمام ببحوث التغذية وبتطبيق نتائجها على نحو يساعد على تعديل أنماط الاستهلاك ، والعمل على تقليل الفاقد فى كل من الانتاج والاستهلاك .

٣/٢/٣ – استهدفت ثورة يوليو من **القوانين والاجراءات والسياسات** التى اتبعت فى القطاع الزراعى ، وفى مقدمتها قوانين الاصلاح الزارعى ، أمرين جوهريين : الأول هو القضاء على الاقطاع كجزء من عملية التغيير السياسى والاجتماعى اللازمة لتمكين قوى الشعب العاملة من السيطرة على أدوات الانتاج ولكسر تحالف الاقطاع والرأسمالية الذى سخر النظام السياسى لخدمة الاستعمار . والثانى هو تصحيح قواعد توزيع كل من الثروة والدخل وأسس توجيه الانتاج على نحو يعيد للغالبية المعدمة حقها فى الحياة الكريمة . غير أن ما حدث فى السبعينات كان بمثابة تفريغ للاصلاح الزراعى من مضمونه ، اذ بدا نمط رأسمالى يسود القطاع الزراعى ويهدد استقرار المجتمع على المدى الطويل لأنه يؤدى الى الانحراف بالانتاج والدخل عما يدعى له : فهو يؤدى الى تقليص الانتاج والى الابتعاد بالتركيب المحصولى عن الاحتياجات الأساسية وعن الأولويات التى يفرضها الأمن الغذائى ، ثم هو ينخفض بالدخل الكلى للفئات الكادحة ، وهو الدخل الذى تسعى الرأسمالية المستغلة إلى اقتطاع نصيب الأسد منه. فهو باختصار ينتهى الى افقار المجموع بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى تطمع فى الثراء عن طريق الاستغلال ، والى الاطاحة بالاستقلال الاقتصادى بحكم التباين بين حافز الربح الفردى المباشر ودافع النفع الاجتماعى الذى هو أساس تعظيم الدخل القومى على المدى الطويل ، بما فى ذلك الربح الفردى نفسه . ويترتب على ذلك عدد من الآثار الخطيرة التى بات من الواجب العمل على ازالتها :

- تحول العلاقات الزراعية الى علاقات رأسمالية تتركز القوى الرئيسية فيها فى الملكيات المتوسطة وفى

الحيازات المتوسطة والكبيرة التى تستر وراءها الاقطاع وانضمت اليه الفئة الجديدة التى تشكل السند الرئيسى للثورة المضادة . وبتفاوت القدرة على استخدام الأساليب الانتاجية المتطورة تزايدت الفجوة بين دخول المزارعين فى المزارع المتوسطة والكبيرة ودخول صغار الفلاحين . كذلك لم تعد الملكية بحد ذاتها هى العنصر الحاسم فى تحديد الفواصل بين الفئات الاجتماعية ، بل دخلت معدات الانتاج المتطور كمصدر لتفاوت الدخل حيث تستولى من خلالها فئة بورجوازية جديدة على حصة كبيرة من الدخل الزراعى عن طريق تأجير الآلات الزراعية والتحكم فى مستلزمات الانتاج المتطور .

- تحول الانخفاض الذى أحدثه الاصلاح الزراعى فى القيم الايجارية لصالح الفئات القائمة بالإنتاج فعلا ، الى مضاربات فى الأراضى أعادت توزيع الثروة من الفئات المنتجة الى فئات طفيلية ، وأدت فى الوقت نفسه الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج الزراعى اضر بصالح كل من المزارع والمستهلك فى آن واحد .

- تزايد نسبة المعدمين الذين لا يملكون ارضا حيث ارتفعت نسبتهم الى ٦٠ ٪ من جملة السكان الريفيين بعد ان كانت قد انخفضت الى ٤٠ ٪ فى ١٩٦٥ ، كذلك ارتفعت أعداد الذين يعيشون تحت خط الفقر فى الريف لتتجاوز ٦ مليون نسمة ، وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التى يعانى منها الريف المصرى . واذا كان جانب من المشكلة قد توارى فى ظل الهجرة الى الحضر وإلى الدول النفطية ، فإن هذا الباب المؤقت قد بدأ يغلق تدريجيا مما يؤكد ضرورة مواجهة المشكلة بشكل حاسم ومباشر .

- وفى ظل الشعور المتزايد بخطورة الانكشاف الغذائى تتصاعد الدعاوى من أجل اقامة انظمة زراعية حديثة تتسرب من خلالها ايدى أمريكية وصهيونية بأشكال مختلفة . وهكذا تتحول دعاوى مواجهة الانكشاف الغذائى الى تغلغل أجنبى والى اعادة تشكيل القطاع الزراعى واخضاعه للقوى التى تعتبر الطرف المضاد فى قضية الأمن الغذائى بوجه خاص وقضايا الأمن القومى والاستقلال بوجه عام .

ان تردى علاقات الملكية والانتاج فى قطاع الزراعة وتزايد حدة التباين فى توزيع الثروة والدخل الزراعيين ، تدعو الى اعادة النظر فى قوانين الاصلاح الزراعى والقوانين الأخرى المنظمة لعلاقات الانتاج فى قطاع الزراعة لتحقيق الأهداف الرئيسية التى توختها الثورة من تلك القوانين ، ولتلافى الثغرات التى ترتب عليها تحول السيطرة على قطاع الزراعة تدريجيا من أيدى صغار الفلاحين أصحاب المصلحة الحقيقية فى الثورة الى أيدى انصار الثورة المضادة . ويعنى هذا ان يعاد تنظيم قطاع الزراعة وفقا لمبدأين أساسيين :

أ) المحافظة على مكتسبات صغار الفلاحين وسد المنافذ التى تؤدى الى الاساءة الى توزيع كل من الثروة والدخل الزراعيين ، سواء كانت هذه المنافذ تقع فى نطاق ملكية الأرض أو فى الحيازات أو فى ملكية وتأجير أدوات الانتاج . وإذا كانت الثورة قد أحرزت نجاحا فى القضاء على الاقطاع

فإن التحدى المستقبل هو تصفية التحول الرأسمالى للزراعة الذى تحالف مع الفئات الطفيلية الأخرى من أجل تكريس نظام مضاد لتحالف قوى الشعب العاملة . والمسؤولية هنا مزدوجة لانها مسؤولية قطرية تنبع من طبيعة تطور المشكلة الزراعية فى مصر ، وهى مسؤولية قومية أيضا اذ ان كثيرا من الأقطار العربية الزراعية قد أصبحت هى الأخرى مهددة بتحولات مماثلة تحت وطأة المشاكل التى تواجهها نتيجة للمخططات التى ترسمها قوى الرجعية بالتحالف مع الرأسمالية العالمية .

ب) تنظيم القطاع على النحو الذى يحقق ارتفاع كفاءة الانتاج ومتطلبات الأمن الغذائى مع المحافظة على الاطار الاجتماعى المشار إليه اعلاه ، بما يحقق متطلبات اقامة مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . ان هذا الترابط بين الأركان الثلاثة للاشتراكية العربية ينفى الدعاوى التى يرددها أنصار الثورة المضادة بالتناقض بين سيطرة الفئات المنتجة وبين رفع الانتاجية . ان هذه السيطرة هى التى تكفل المشاركة الفعالة للفئات صاحبة المصلحة فى التنمية الشاملة فى التخطيط والتنفيذ وفى اتباع السياسات اللازمة لاحداث التوازن بين القطاع الزراعى وباقى الاقتصاد الوطنى وبين المنتجين والمستهلكين .

٣/٢/٤ ــ تلعب **علاقات الملكية والحيازة** دورا هاما فى التحولات التى تعرض لها قطاع الزراعة خلال مرحلتى الثورة والثورة المضادة . فبينما سعت الثورة الى الجمع بين صغر الملكية والحيازة ومزايا الانتاج الكبير من خلال التنظيم التعاونى ، عمدت الثورة المضادة الى تبرير التحول الرأسمالى للزراعة المصرية بما أصاب الحيازات من تفتت اسلمها إلى مزارعين صغار تضعف قدارتهم عن استيعاب الأساليب الانتاجية الحديثة وعن توفير ما يلزم لها من استثمارات . وتساق مثل هذه الدعاوى بالنسبة للتوسع الافقى حيث يتطلب من الاستثمارات ما يفوق امكانات المزارع الصغير . وهنا نجد الدولة تتبع منهجين متناقضين : فهى من جهة تروج للمشاريع الرأسمالية المجمعة ، التى يعمل فيها المزارعون كاجراء . وهى تعزز هذا التوجه بدعوة الاستثمار العربى ، متعللة بان الاقتصاد الوطنى لا يتحمل توفير المدخرات اللازمة . واذا كان ظاهر هذه الدعوى هو تعزيز التكامل العربى ، فان السؤال الذى لا يزال بحاجة الى اجابة هو : اذا كان رأس المال العربى قادرا على توفير متطلبات استصلاح وتعمير الصحراء فلماذا لم يقم بذلك فى دول الموطن حيث تسود ظروف طبيعية مماثلة ؟ من جهة أخرى فان الدولة ، فى تحركها المستمر للتخلى عن مسؤولياتها عن خلق فرص العمل للشباب وفى سعيها الى اشاعة نزعة المبادرة الفردية من أجل تعزيز أسس المجتمع الرأسمالى الذى ارست قواعده قوى الثورة المضادة كبديل للنهج الإشتراكى المعتمد على القطاعين العام والتعاونى ، لجأت إلى أسلوب توزيع الأراضى الجديدة على الشباب محدودى الخبرة وتركهم يواجهون المشاكل التى تعترض استصلاح تلك الأراضى . ان ترك الشباب لمصير مجهول فى الأراضى الصحراوية استغلالا لروح المغامرة التى يتمتع بها الشباب وسعيا الى تأكيد النزعة الفردية كأساس للاقتصاد ، ليس

فى صالح الجيل الجديد الذى تسعى الدولة الى التخلى تدريجيا عن مسؤولياتها تجاهه . كما أنه لا يسهم بشكل فعال فى حل المشكلة الجوهرية وهى مشكلة التوسع الأفقى كأحد الحلول للتنمية الزراعية وما يرتبط بها من توفير جانب من متطلبات الأمن الغذائى . والأخطر من ذلك استخدام هذه الرغبة لدى الشباب لفرض شرط الانضمام القسرى الى الحزب الحاكم وهو ما يجافى نصوص الدستور الذى يكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (مادة ٨) والذى يؤكد تساويهم فى الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بسبب العقيدة (مادة ٤٠) . ان المطلوب هو اتخاذ مايلزم لتفادى المشاكل التى تترتب على تفتت الحيازات ، والعمل فى الوقت نفسه على رفع القدرات الانتاجية لصغار المزارعين وتمكينهم من المشاركة الفعالة فى التنمية الزراعية تخطيطا وتنفيذا . بالمثل يحتاج الشباب الى تنظيم يوفر لهم المعرفة اللازمة للقيام بعمليات الاستصلاح التى عجزت عنها الدولة ، ويمدهم بالامكانات التى تصل بتلك العمليات الى مرحلة الاستزراع فى إطار أهداف خطة الانتاج الزراعى . وفى كل هذا تكتسب التعاونيات الزراعية أهمية خاصة .

٣ / ٢ / ٥ — والمشاهد أن **دور الحركة التعاونية** بدأ يعانى من التراجع فى ظل التحول الرأسمالى للزراعة . ويدعو هذا إلى اعادة نظر شاملة لتنظيم تلك الحركة بحيث تتولى الإسهام فى تطوير مختلف أوجه الخدمات والانتاج . ففى جانب الانتاج تقوم الجمعيات التعاونية بالآتى :

- تجميع الاستغلال الزراعى على نحو يحقق مزايا الإنتاج الكبير دون مساس بالملكيات والحيازات الصغيرة ، لتنتفى بذلك الحجج التى تساق من أجل تغليب النمطين الاقطاعى والرأسمالى .
- رفع الانتاجية على طريق توفير وادارة المعدات الرأسمالية والامداد بمستلزمات الانتاج والتعريف بأساليب استخدام الحديث منها .
- ومن خلال رفع الانتاجية يمكن تحقيق دخل مناسب لصغار المزارعين وهو ما يستهدفه الاصلاح الزراعى . فالقضية ليست مجرد القضاء على الاقطاع وتحكمه فى الحياة الاجتماعية والسياسية ولو على حساب الكفاءة الاقتصادية ، بل هى تمكين قوى الشعب المنتجة من تحقيق هذه الكفاءة عن طريق سيطرتها على أدوات الانتاج ، والحصول من ذلك على نصيب عادل من الدخل القومى .
- توجيه الانتاج إلى ما يلبى الحاجات الأساسية لجماهير الشعب المنتجة ، وهو ما يتفق بالضرورة مع الأهداف الوطنية الأخرى ، وفى مقدمتها تحقيق الأمن الغذائى كأحد اركان التنمية المستقلة .
- وعلى الدولة أن تعيد النظر فى أساليب التعامل مع الشباب الذين توزع عليهم الأراضى الجديدة بحيث تشاطرهم مسؤولية الوصول بها إلى الحدية الانتاجية ، وتؤازر جمعيات تعاونية تضمهم وتكون على المستوى الذى يكفل امدادهم بالخدمات اللازمة لمواجهة التحديات التى تفرضها المشاكل التى تثيرها المراحل المختلفة للاستصلاح والاستزراع .

على أن المسؤولية لا تقع بأكملها على التعاونيات ، اذ على الدولة ان تقوم أيضا بتقوية الأجهزة الخدمية الريفية لا سيما أجهزة الارشاد الزراعى وما يلزم للنهوض بمستوى هذه الأجهزة من مؤسسات ونشاطات بحثية وتدريبية .

٣/٢/٦ ــ من جهة أخرى فإن النهوض بمستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية فى الريف يتطلب الأخذ بمنهج **التنمية الريفية المتكاملة**. لقد ترتب على عصر الانفتاح تحول فى القرية المصرية من قرية منتجة الى مجتمع تتفشى فيه أنماط استهلاكية دخيلة بسبب ما تعرض له المجتمع الريفى من تشوهات خلال السبعينات . ويتطلب هذا حدوث أمرين : الأول ان تقوم الدولة بوضع برنامج محدد الأجل لتطوير الخدمات الانتاجية والإجتماعية الأساسية للنهوض بالريف . ويشمل هذا بوجه خاص خدمات المياه النقية وخدمات الصرف الصحى الذى يقضى على تلوث البيئة ، وشبكة الكهرباء شريطة أن تكون مصحوبة بترشيد لاستخدامها فى أغراض الاستهلاك المتناسب مع مستويات الدخل وتعظيم توجيهها لأغراض الانتاج . الأمر الثانى هو أن يرفد النشاط الزراعى بانشطة انتاجية متكاملة معه بحيث يتحول الريف تدريجيا من مجتمع زراعى إلى مجتمع زراعى صناعى ؛ وذلك لتحقيق عدة أهداف :

- مساعدة سكان الريف على رفع دخولهم ، بما يعود عليهم من النشاطات الاضافية ، وعن طريق تحسين اقتصاديات انتاجهم الزراعى ، بما فى ذلك غرس أسلوب الانتاج المنظم الذى ينعكس بالضرورة على ارتفاع الانتاجية الزراعية .

- الاستفادة من الوفورات التى تترتب على قرب مواقع المواد الأولية والسوق بما يحسن من اقتصاديات الأنشطة الانتاجية الأضافية ويضيف إلى كل من الدخل الزراعى والدخل القومى .

- تحقيق قدر أكبر من الاستقرار فى دخل سكان الريف وتأمينهم من التقلبات الحادة فى الدخل الراجعة إلى تقلب الانتاج الزراعى . ويقتضى هذا ان تختار الأنشطة الصناعية بعناية وان يصحبها برنامج لتوفير الخامات الزراعية فى الحالات التى تتعرض فيها المنتجات الزراعية المحلية لنقص بسبب عوامل جوية غير متوقعة .

- توفير فرص عمل كافية للاعداد المتزايدة من المعدمين الذين باتت الأرض الزراعية تضيق بهم ، ومعالجة ظاهرة الموسمية التى تؤثر على استقرار الأجور فى الريف والاسهام فى حل مشكلة عمال التراحيل الذين يتحملون احداث موازنات لأوضاع الاقتصاد القومى من تقلب أحوالهم المعيشية .

- وبالتالى تخفيف حدة عوامل الطرد من الريف التى تؤدى إلى تكدس الحضر وما يصحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية لكل من الريف والحضر ، وهى المشاكل التى ينتظر ان تتزايد مع تراجع معدلات الهجرة الخارجية .

وفى هذا المجال يمكن للتعاونيات أن تؤدى دورا هاما بالنسبة للنشاطات الانتاجية الأخرى ، كما ان هذا الامتداد يساعد على تطوير الحركة التعاونية نفسها وعلى تعزيز مواردها المالية فى الوقت نفسه .

٣/٢/٧ ــ ويمتد النشاط التعاونى الى جوانب أخرى فى مقدمتها **التمويل** الذى كان قبل الثورة مصدرا لنهب الفلاح وابتزاز دخله لينتهى باستلاب ثروته بدءا بأدوات الانتاج المحدودة التى يمتلكها وانتهاء برقعة الأرض الصغيرة التى لا تكاد تكفيه ضرورات الحياة . وفى ١٩٧٦ اقحمت ظاهرة بنك القرية الذى أريد من ورائه تقليص دور التعاونيات . وبدلا من أن يصبح هذا البنك اداة لتعزيز الموارد المالية التى يوفرها بنك الائتمان الزراعى والتعاونى ، تحول الى الاتجار فى السلع الصناعية خاصة السلع المعمرة . ان تنظيم عملية التمويل يتطلب عددا من الاصلاحات الجوهرية التى ترعى مصالح صغار المزارعين وتزيد من قدراتهم الإنتاجية :

- تنظيم العلاقة بين بنك القرية والتعاونيات لكى تعود إلى هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية فى اعادة الإقراض لصغار الفلاحين بوجه خاص ، وقصر نشاط بنك القرية على العمليات التمويلية اللازمة للتنمية الزراعية .

- تحقيق التناسب بين احتياجات فئات المزارعين المختلفة لكيلا يستمر استقطاب الموارد المالية لصالح كبار المزارعين .

- الاهتمام بالاقراض طويل الأجل اللازم لتمويل الاستثمارات التى يتطلبها كل من التوسع الأفقى والتوسع الرأسى ، والابتعاد عن العمليات التى لا توجه لأغراض التنمية الزراعية ، وتعديل الضمانات المرتبطة بالملكية والتى تنشىء تحيزا ضد الملكيات الصغيرة .

- التوسع فى الأقراض متوسط الأجل المتعلق بالثروة الحيوانية وبالآلات الزراعية واتاحته بشروط مناسبة لصغار الزراع .

- مراعاة الظروف الطبيعية والاقتصادية الآنية عند تقديم القروض العينية للزراعات ، بحيث تؤخذ اختلافات خصوبة التربة والعوامل الأخرى المؤثرة فى الانتاج الزراعى ، بما فى ذلك تغيرات التكاليف والأسعار ، فى الاعتبار ؛ وعدم قصر هذه القروض على عدد محدود من الزراعات دون مراعاة لغيرها من الزراعات التى تتضمنها خطة الانتاج الزراعى .

- القضاء على التفاوت الذى ترتب على شروط الحصول على المستلزمات التى تدعمها الدولة وهى الشروط التى انحازت الى كبار الملاك لا صغارهم .

- رفع كفاءة اجهزة التمويل ، عن طريق تدريب العاملين فيها ، وبوجه خاص العاملين فى بنك القرية ، وتطوير أساليب العمل بحيث يوجه التمويل الى التنمية الزراعية ، وتوفير الموارد المالية اللازمة ، واحكام

العلاقة بين هذه الاجهزة وبين التعاونيات الزراعية .

٨/٢/٣ ــ تحتل **قضية التسويق والتسعير** موقعا هاما من المسألة الزراعية . فهى تمس العلاقات بين قطاع الزراعة وباقى قطاعات الاقتصاد الوطنى ؛ وهى تحدد نصيب المزارعين من الدخل المحلى وكذلك ما تحصل عليه الدولة من ذلك الدخل . فضلا عن ذلك فهى عامل حاسم فى توجيه النشاط الانتاجى نحو تحقيق الأهداف الانتاجية للخطة الزراعية . وباختصار فهى تتعلق بالجوانب الثلاثة للعملية الاقتصادية الاجتماعية وهى :

- الإنتاج ومدى توافقه مع احتياجات المجتمع ورغبات الأفراد ؛
- توزيع الدخل المترتب على هذا الانتاج ، وفقا لقواعد المشاركة فى الجهد الانتاجى ولأسلوب اتخاذ القرارات بشأنه .
- إعادة توزيع الدخل من خلال تدخل الدولة فى هيكل الأسعار والقيام بتوجيه جانب من الدخل لأغراض الاستخدامات الجارية والاستثمارية .

وبحكم تداخل هذه الابعاد وامكان تضارب بعضها مع البعض الآخر ، فان معالجة هذه القضية يجب أن تتم فى اطار فلسفة اقتصادية اجتماعية متكاملة . وفى الستينات كانت الفلسفة التى انتهجتها الثورة تقوم على تحقيق استقرار فى الأسعار المحلية وفى سعر الصرف ومن ثم الأسعار الخارجية ، والعمل فى الوقت نفسه على السيطرة على الفائض الاقتصادى فى مختلف القطاعات ، بدءا بقطاع الزراعة الذى كانت له مكانة متقدمة فى الناتج المحلى ، وتوجيه هذا الفائض لاغراض التنمية ، مع مراعاة استيفاء حصص عادلة من الدخل للفئات المنتجة تحقق لها مستوى مناسبا للمعيشة يكفل الموازنة بين الأجيال المتعاقبة فيما يحصل عليه كل منها من ثمار التنمية . غير أن السبعينات احدثت تحولا جذريا فى الأسس التى تقوم عليها السياسة الاقتصادية . فقد تخلت الدولة تدريجيا عن سيطرتها على الأسعار وعن تحديد العلاقات بينها على النحو الذى يكفل العدالة بين فئات المجتمع ، وتركت التضخم يعصف بأى زيادة فى الدخول النقدية التى لم تستطع ملاحقة الارتفاع المتسارع فى الأسعار ، كما تركت سعر الصرف فى مهب الريح ليضاعف من آثار التضخم العالمى على الاقتصاد المحلى . وخلال ذلك فتحت الدولة الباب على مصراعيه أمام الربح الخاص لتنتقل السيطرة على الفائض الاقتصادى من قوى الشعب العاملة الى الفئات ذات المصلحة فى الثورة المضادة ، بما فى ذلك الفئات الرأسمالية التى احتلت مواقع متقدمة فى القطاع الزراعى . واستكملت حلقات التحول بادخال عناصر جديدة الى قطاع التجارة والمال تستقطب مدخرات الأفراد لتنشىء قوى اقتصادية جديدة انحرفت بالفائض الاقتصادى بعيدا عن متطلبات التنمية واصبحت تفرض شروطها فيما يتفق مع مصالحها من سياسات . ومنذ ١٩٧٦ حل بنك القرية محل الجمعيات التعاونية الزراعية فى تسويق الحاصلات الزراعية اضافة الى دوره فى التمويل . وتأرجحت

السياسات السعرية الزراعية بين التحيز للمستهلكين والتخفيف عن القطاع الزراعى ، واستخدمت أساليب التوريد الاجبارى والتوريد الاختيارى المصحوبة بفروق أسعار بين سعر المنتج وسعر المستهلك ، بينما تعرض تحديد سعر المنتج إلى عدد من المآخذ التى كان من أهمها عدم أخذ التغيرات فى التكاليف فى الأعتبار . وأدت محاولات التحكم فى أسعار السلع الرئيسية الى محاولات للتهرب من انتاجها والتوجه بدلا منها إلى سلع قادرة على تحقيق عائد أكبر فى ظل تغليب قوى السوق وخضوع هذه القوى لاصحاب الدخول المرتفعة بسبب التباين المتزايد لتوزيع الدخل . وسمح هذا فى الوقت نفسه لفئة الوسطاء باقتطاع نسبة متزايدة من الدخل الزراعى على حساب كل من المنتج والمستهلك . والأخطر من ذلك أن الحصيلة التى تقتطعها الدولة لا توجه الى تنمية مستقلة ، بل تسخر لتوفير المرافق التى يستفيد منها المستثمر مصريا كان أو أجنبيا دون أن يسهم فى تمويل تلك المرافق . ويقتضى الأمر اجراء اعادة نظر شاملة لنظم التسويق وسياسات الأسعار فى الاقتصاد الوطنى فى مجمله حتى لا يقع العبء كله على المزارعين . ويعنى هذا :

- رفع إنتاجية الحاصلات الرئيسية التى تتطلب سلامة الإقتصاد الوطنى تحقيق استقرار فى أسعارها مع ضمان دخل مجز لمنتجيها ، عند مستويات الإنتاج التى تفرضها اختيارات المجتمع .
- الإرتقاء بأساليب الإدارة المزرعية وتنسيق قراراتها من خلال قنوات تجميع الإستغلال الزراعى ، على نحو يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع العائد ، حتى لا يكون السبيل إلى زيادة الدخل الزراعى هو رفع الأسعار بهامش يضاف إلى تكاليف تتحدد عند مستوى منخفض للاداء ، مما يؤدى إلى تحميل المستهلك عبء ارتفاع فى تكلفة معيشته .
- السيطرة على أسعار الحاصلات الأخرى حماية للمستهلك من ناحية ، وحرصا على عدم إجتذابها لموارد زراعية تفوق اهميتها للاقتصاد الوطنى ، خاصة وأن المستفيد من ذلك هو الفئة الرأسمالية والوسطاء المستغلون .
- تعزيز دور التعاونيات فى توفير مستلزمات الإنتاج وفقا لأهداف الخطة حرصا على تفادى التناقض الذى ينشئه الخضوع لقوى السوق المطلقة ، وسعيا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مما يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك .
- التدقيق فى حساب تكاليف الإنتاج وفى تحديد العلاقة بينها وبين الأسعار بحيث تنعكس جهود تخفيض تكاليف الإنتاج على الأسعار الزراعية وعلى نصيب المزارعين من الدخل . ويتطلب هذا توجيه اهتمام خاص إلى عنصر الإيجار فى التكاليف .
- التحكم فى الأسعار الزراعية فى اطار تخطيط شامل للأسعار ، وذلك بتحديد أسعار منتجات أساسية بصورة مباشرة ، وتوجيه أسعار المنتجات الأخرى عن طريق التأثير فى قوى السوق . ويعنى

هذا تحريك الأسعار وفق الظروف التى تحيط بالإقتصاد الوطنى وحسب أهداف خطة التنمية .

٩/٢/٣ ـــ ولعل أهم الجوانب التى يثور حولها الجدل والتى تطرح فيها حلول تهدف إلى تدعيم التحولات الإجتماعية التى بدأت فى السبعينات ما يثار حول **إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر** . ويستند كثير من هذه الدعاوى إلى ما أصاب باقى جوانب الإقتصاد الوطنى من تشوهات . فيذهب بعضها إلى تقسيم عائدات الحيازات الإيجارية مناصفة بين المالك والمستأجر ، ويذهب البعض الآخر إلى زيادة القيمة الإيجارية النقدية بصفة دورية ، أو التوسع فى نظام الإيجار بالمشاركة بدلا من الإيجار النقدى . على أن اخطر ما يرد فى هذا الشأن العودة إلى أسلوب المزارعة الذى كان سائدا قبل الثورة ، والذى يحيل المزارعين إلى أجراء ، يعملون لدى الملاك مقابل حصة عينية من المحصول . ومع تزايد أهمية الآلات الزراعية ودخول كثير من هذه الآلات الإقتصاد المصرى من قنوات الإستيراد بدون تحويل عملة الذى اوجد منفذا للالتفاف حول سعر الصرف الرسمى ، إنضمت العلاقة الإيجارية لها إلى العلاقة الخاصة بملكية الأرض وايجارها . إن استقرار العلاقة بين المالك والمستأجر يتطلب تحقيق عدة أمور :

أ) تصحيح النظام الإقتصادى فى مجمله بما يزيل التناقضات التى سادت شبكة العلاقات الإجتماعية بما فى ذلك علاقات الملاك بالمستأجرين فى الإقتصاد الوطنى بوجه عام وفى القطاع الزراعى بوجه خاص .

ب) تحديد هذه العلاقات على النحو الذى يحافظ على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لقوى الشعب العاملة . ويعنى هذا رفض الحلول التى تقوم على التمييز الطبقى الذى يعلى شأن الفئات المالكة (التى يجيز المجتمع بقاءها) على حساب الفئات المنتجة .

جـ) القضاء على العوامل والممارسات التى أدت إلى احالة سوق الأراضى إلى سوق للمضاربة ، يجعلها بعيدة عن متناول المزارع المنشغل أساسا بالإنتاج ، ويرفع من تكاليف الإنتاج ومن العبء على الإقتصاد الوطنى فى مجمله .

د) وفى هذا الإطار فإن ما اتجهت اليه الدولة مؤخرا من تملك الأراضى لغير المصريين يجب أن يطرح فى اطاره الصحيح دون مزايدة على تكامل عربى . إن التكامل يعنى فى حقيقته تكامل الموارد وتوجيهها مجتمعة إلى مشروعات ذات أهداف مشتركة . إن إنتقال الملكية من يد مصرية إلى يد اخرى ـــ عربية كانت أم غير عربية ـــ يعنى التنازل عن المورد المصرى ليبقى الإسهام المصرى محصورا فى عمالة أجيرة ، تمهيدا لاشاعة مبدأ تحول المزارع المصرى إلى أجير . والمفروض أن تدخل مصر بما لديها من موارد (أرض ومياه وخبرة فنية) تتضافر مع الموارد التى تتوفر حاليا لدى

الأشقاء العرب وأهمها رأس المال ، وأن تتجه الحصيلة إلى مشروعات تحقق الأمن الغذائى العربى متضمنا الأمن المصرى . إن جوهر تلك الدعوة ليس تكاملا بمعناه الدقيق ، بل هو وهم بأن هذا قد يفتح بابا ترد منه عملات أجنبية تساعد مصر على الخروج من الأزمة الإقتصادية التى ترتبت على السياسات الخاطئة التى اتبعت تحت مظلة ما يسمى بالإنفتاح . وحتى لو تحقق هذا فى الوقت الحاضر فإن عواقبه يمكن أن تكون وبالا على مصر وعلى قضية التكامل فى المستقبل . فهو سوف يعزز المضاربات على الأراضى خاصة وأنه يقترن بالسماح بتملك أراضى البناء ؛ ثم هو ينشىء تيارا من الإلتزامات بسداد عائد الإستثمار بعملات أجنبية ، الأمر الذى يجعل الإستثمارات تتجه إلى محاصيل ليست لها بالضرورة الأولوية فى الخطة الزراعية المصرية أو بالنسبة لما يتطلبه الأمن الغذائى العربى . ولن يكون بعيدا اليوم الذى تتضح فيه هذه الحقائق ، وعندذاك يكون على متخذ القرار أن يتحمل الإنعكاسات الخطيرة التى يمكن أن تترتب على قراره بالنسبة للتكامل العربى .

٣ / ٢ / ١٠ ــ إن **التكامل الإقتصادى العربى فى قطاع الزراعة** يجب أن يأخذ أربعة أبعاد :

- الإتفاق على **أهداف مشتركة فى اطار الإعتماد الجماعى على النفس** . واذا كان التكامل بين دول نامية يهدف إلى تعزيز التنمية المستقلة لجميع الأطراف الأعضاء فى التجمع التكاملى ، فإن أول هدف يسعى إليه التكامل العربى هو تحقيق الأمن الغذائى العربى . والمعيار فى هذا الصدد ليس هو معيار الربحية الفردية بل النفع الإجتماعى للأمة العربية فى مجموعها مع التوزيع العادل للاعباء والمنافع بين الدول العربية . وهذا المعيار يقتضى عملا يتجاوز الحركة الإختيارية لرؤوس الأموال الخاصة نحو مشاريع تتيحها دولة واحدة ، حتى ولو كانت هذه المشاريع تنتقى على أساس ما تعتقد هذه الدولة أنه يلبى امنها الخاص . بل إن المشاريع يمكن أن تفتقد جانبا مهما من جدواها لو وضعت من منظور تكامل اقليمى محدود لا يتسع لمتطلبات الأمن العربى الكلى . ومن هذا المنطلق فإن ما تقوم به السعودية لتحقيق أمن جزئى لها يهدر ركنا هاما ما من الإمكانات العربية خاصة وأنه ينطوى على ثمن باهظ من الإيرادات النفطية التى قد لا تكون متاحة بنفس القدر مستقبلا عندما تشتد اهمية صيانة اعتبار الأمن ؛ كما أنه لا يعطى نموذجا يمكن تكراره فى حالات أخرى تختلف فيها الموارد عما هو متاح حاليا للسعودية . فضلا عن ذلك فإن ما حققته السعودية من اكتفاء جزئى كان مصحوبا باستيراد متزايد من مجموعة الحبوب (خاصة الأرز) ، فقد ارتفع ما تستورده من الحبوب من ٤٨٢ ألف طن فى ١٩٧٤ إلى ٧٦٤٣ ألف طن فى ١٩٨٤ مقابل ٨٦١٦ استوردتها مصر فى تلك السنة ، مع فارق عدد السكان . كذلك فإن ما تسعى إليه مصر من تكامل مع السودان يمكن أن يتعاظم مغزاه لو أنه صيغ ضمن منظور قومى . وفى جميع الأحوال لا يعتبر الربح الخاص هو المؤشر الموجه لحسن اختيار المشاريع ؛ فالقطاع الخاص السعودى لا يمكن أن يقدم منفردا على مشروعات الإكتفاء الذاتى لو لم تكن الدولة تمده بالإعانات الضخمة التى تترك له عائدا مغريا بعد تغطية الخسائر الكبيرة

الراجعة إلى الفروق بين الأسعار العالمية والتكلفة المحلية الباهظة . وهو فى حركته فى المنطقة العربية ـ إذا رغب فى ذلك ـ سوف يتطلع إلى معدلات ربحية أعلى مما يحققه محليا مما قد تعجز الدول الزراعية المستضيفة عن توفيره له ؛ وحتى إذا أمكنها ذلك فإن معناه رفع تكلفة تحقيق الأمن الغذائى ، الأمر الذى يضعف من أولويته ويزيد من عبئه . ويشير هذا ضمنا إلى أن مشروعات الأمن الغذائى العربى قد تكون محتاجة إلى دعم مشترك من مجموع الدول العربية ، وهو ما يتطلب أسلوبا تكامليا يختلف عما اتبعته الدول العربية حتى الآن من خلال تيسير إنتقال السلع وعوامل الإنتاج اعتمادا على قوى السوق .

- الجانب الثانى يترتب على ما سبق ويؤكد على ضرورة **تكامل الموارد** بين الدول العربية . فمن ناحية نجد الوطن العربى يزخر بموارد تجعل نصيب الفرد يعادل أو يفوق المتوسطات العالمية ، وإن كان العائق الأساسى هو التباين الحاد فى توزيع هذه الموارد بين دوله . فمتوسط نصيب الفرد العربى من الأرض الصالحة للزراعة يعادل المتوسط على المستوى العالمى . بالمثل فإن نصيب الفرد من الموارد المالية يفوق مثيله فى كثير من مناطق العالم الثالث . من جهة أخرى فإن الدول العربية تواجه مشاكل متماثلة فى بعض الجوانب ، فى مقدمتها المياه التى تتصف بشدة التقلب بسبب العوامل الجوية ، كما أنها تتعرض لمطامع دول الجوار مما يفرض عملا مشتركا جادا ، ليس فقط لتحقيق متطلبات الأمن الغذائى العربى ، بل وايضا لتحقيق الإستقرار فى المناطق الزراعية وتحقيق قدر أكبر من التقارب بين دخل الفرد المشتغل بالزراعة ودخل المشتغل فى القطاعات الأخرى . ولا يتيسر تكامل الموارد فى القطاع الزراعى بمجرد اطلاق قوى السوق وفقا لما تمليه قواعد الحركة التلقائية لرأس المال الخاص . فالموارد الطبيعية (الأرض والمياه) لا تقبل الإنتقال ، مما يتطلب اعادة توزيع الموارد الأخرى وفقا لتركيبة الموارد الطبيعية . غير أن كفاءة استخدام هذه الأخيرة يتطلب توفير البنية الأساسية المناسبة ، سواء ما يلزم منها لأغراض الإنتاج أو ما تحتاجه المجتمعات الريفية لكى تستقر حيث يراد استثمار الموارد الطبيعية وتحصل على مقومات مستوى معيشى مناسب . وقد كان لهذا العامل مغزاه بالنسبة لما عقدت عليه الآمال من تحويل السودان إلى مركز رئيسى للأمن الغذائى العربى ، حيث أدت النظرة القاصرة لتحقيق الربح المباشر إلى عرقلة أعمال الهيئة العربية للتنمية الزراعية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية هذه الهيئة أن تعمل على تقويم مسيرتها من خلال تبنى منهج قويم للتكامل الزراعى .

- الجانب الثالث يتعلق بالمشكلة العربية المشتركة وهى الحاجة الماسة إلى **تنمية الموارد** وتوفير ما يتطلبه ذلك من عمل مشترك للنهوض ببحث علمى يدخل به الوطن العربى عصر التطور الذى تشهده الزراعة الحديثة . ويشهد تاريخ الزراعة فى مصر على أهمية هذا البعد حيث قامت زراعة القطن فيها على عملية البحث الضرورية لتطوير الأصناف المزروعة واكسابها خصائص ضمنت للقطن المصرى موقعا متميزا بين أقطان العالم . ولم يقف ما يوصم به الفلاح المصرى من « جهل ورجعية » حائلا

دون التعامل بكفاءة مع الأصناف الجديدة أو الإستجابة لما وجه إليه من ارشاد زراعى . غير أن الإعتبار الذى لايمكن تجاهله هو أن متطلبات دخول عصر التكنولوجيا الحديثة فى القطاع الزراعى تفوق إمكانيات أية دولة نامية منفردة . والقضية لاتتعلق فقط بحجم الإستثمارات الواجب تخصيصها ، بل الأهم من ذلك ضرورة توفير الخبرات الفنية الذاتية والقدرات البحثية المحلية وهو مايتجاوز الإمكانات القطرية المحدودة . من جهة أخرى فإن تنمية الموارد الزراعية يعتبر من أهم الأسس التى يمكن أن يتم بموجبها حل مشاكل الغالبية المعدمة من سكان الريف .

- الجانب الرابع يرتبط بالجانبين السابقين ونقصد به **صيانة الموارد** . ان الزراعة العربية تشكو من مشاكل عديدة تأتى فى مقدمتها مشكلتان : المشكلة الأولى هى مشكلة تراجع خصائص الأراضى القابلة للزراعة لأسباب عديدة أهمها ظاهرة التصحر ، التى ترتبط بالمشكلة الثانية وهى مشكلة المياه . وهذه المشكلة الأخيرة لها شقان : الأول يتعلق بموارد الرى السطحى وأهمها الأنهار التى تتميز بأن معظم مصادرها تقع خارج الوطن العربى مما يجعل لدول الجوار (لا سيما تركيا والحبشة) دورا حاسما فى تحديد نصيب الأقطار العربية من مياهها ، سواء من حيث مدى استقرار ما يسقط على تلك الدول من أمطار أو ما تقوم به من مشروعات للسيطرة على حصيلة تلك الأمطار وبالتالى على الرصيد الذى يتبقى للأقطار المعنية . أما النسبة الغالبة من الأقطار العربية فتظل معرضة لتقلبات كبيرة فيما يسقط عليها من أمطار . والمشاهد أن العقدين الأخيرين ، خاصة عقد الثمانينات قد تعرض لموجات جفاف أكثر تكررا وأطول امدا مما ساد فى الماضى . والأخطر من ذلك أن الحبشة تعرضت لأكبر موجة جفاف فى التاريخ الحديث جعلتها فريسة للمجاعة التى امتدت أنيابها إلى السودان الذى كان يعتبر صمام الأمن الغذائى للوطن العربى ، وتمتد هذه الأنياب حاليا إلى مصر ، خاصة وإن كل التوقعات تشير إلى أن موجة جفاف هضبة الحبشة لا ينتظر لها تراجعا مستمرا فى المستقبل القريب .

من كل ما تقدم يتضح أن البعد القومى يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لقطاع الزراعة ، سواء فى أهدافه الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية . والأهم من ذلك أنه يفرض أسسا للتكامل تختلف إختلافا جذريا عما إنتهجته جامعة الدول العربية ومنظماتها من أساليب تقوم على فكرة اتساع السوق وازالة العوائق الجمركية أمام إنسياب التجارة بين الأقطار العربية ، وهو ما أمكن تحقيقه منذ منتصف الخمسينات بالنسبة للسلع الزراعية التى كان الإتفاق حولها أسهل من الإتفاق حول السلع الصناعية التى تحكمت فيها اعتبارات حماية الصناعات القطرية الناشئة (ربما باستثناء بعض السلع الزراعية التى تشكل موردا ماليا هاما مثل التبغ بالنسبة للإيرادات الجمركية فى مصر) . ومن هذا المنطلق نجد أنه لابد من التصدى بحزم للمحاولات التى تجرى فى الوقت الحالى والتى تتزعمها القوى الرأسمالية العربية من أجل تقليص دور المؤسسات الرسمية للتكامل الإقتصادى العربى ، ومن أجل تغليب آليات السوق

لتحريك السلع وعوامل الإنتاج ، ومن السعى لإعادة تشكيل النظم الإقتصادية للاقطار العربية لكى تسمح لرأس المال الخاص بحرية الحركة التلقائية ومن الإبتعاد ببعض المؤسسات المالية كصندوق النقد العربى عن أهدافه التكاملية للتركيز على تمويل التجارة البينية التى تترتب على تلك الحركة . إن آليات التكامل السليم ، لاسيما فى قطاع الزراعة ، تفرض إعادة النظر فى اسلوب عمل تلك المؤسسات ، وبوجه خاص أسلوب عمل مجلس الوحدة الإقتصادية العربية الذى تتربص له ايدى عربية يسوؤها التوجهات التكاملية التى تمليها مصالح قوى الشعب العاملة فى الوطن العربى . وإذا كانت دعاوى رفع كفاءة الأداء قد إتخذت كمبرر لإقتراح إدماج عدد من مؤسسات العمل المشترك فى القطاع الزراعى فى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، فإن هذا لا يجب أن يؤدى إلى تقليص العناية بمجال عمل الأجهزة المدمجة فيها ، لاسيما مجال عمل « المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة » الذى تقرر إنشاؤه فى ١٩٦٨ لإجراء دراسات إقليمية تهدف إلى النهوض بهذه الأراضى التى تشكل حوالى ٩٧٪ من مساحة الأراضى العربية .

٣ / ٢ / ١١ — إن تنمية الموارد الزراعيه وصيانة القائم منها تشكل محورا رئيسيا من محاور أى خطة جادة للتنمية الزراعية ، اضافة لما هو مطلوب على المستوى القومى . لكننا نجد العكس هو الحادث ؛ فبدلا من أن تولى الحكومة المصرية عنايتها لمشاكل التجريف التى أدت إلى تآكل الأراضى الخصبة ، وإلى مشكلة المياه رغم تصاعد أصوات تحذر منها منذ عدة سنوات ، تركت ابواقها تنفث السموم حول السد العالى الذى لولاه لكانت مصر قد إنضمت إلى دول المجاعة منذ عدة سنوات . لقد ضربت حكومة الثورة مثلا لما يمكن أن تقوم به سلطة وطنية تقدر المسؤولية عندما اتجهت مباشرة إلى مشروعات تنمية الموارد من الأرض والمياه . بل لعلنا لا ننسى ما فعله محمد على حينما أقام فى وقت كانت فيه مصر افقر ، واقل سكانا ومعرفة فنية عما هى عليه الآن ، مشروعات صانت الموارد المائية التى كانت تهدر فى البحر واضافت إلى أراضيها الخصبة المزروعة . إن مسؤولية مصر فى هذا المجال مزدوجة لأنها تتعلق بمصيرها الذاتى ، وبمستقبل الوطن العربى فى مجموعه . وعليه فإن خطتها الزراعية يجب أن تتضمن الآتى :-

- وقف كل صور الإعتداء على الأراضى الزراعية واستلابها بتحويلها لإستخدامات أخرى ، سواء بتجريفها أو بإفساد خصائصها نتيجة اتباع أساليب رى غير ملائمة او عدم مراعاة التناسب بين أساليب الإنتاج المطبقة وبين نظم الصرف ، أو إنتزاع أراض من الإنتاج النباتى لأغراض مشاريع حيوانية كمشروعات الدواجن وتربية الماشية .

- الحد من المضاربات على الأراضى بما لها من إنعكاسات خطيرة على دور الأرض كعنصر إنتاجى يستمد خصائصه من الإسهام الفعال فى الإنتاج القومى ، لتحيلها إلى أداة لتحويل الثروة إلى فئات تسعى إلى الإثراء على حساب إفقار المجتمع ، وللإخلال بالعلاقة بين المالك والمستأجر . فضلا عن ذلك فإن ضخامة الأرباح الرأسمالية تؤدى إلى هروب الأموال من الإستثمار فى النشاط الإنتاجى الذى

لا يستطيع ملاحقة المضاربات فى ارتفاع ارباحها .

- وضع برنامج ثابت متكامل طويل الأجل للتوسع الأفقى ، يرتبط ببرنامج آخر للتوسع العمرانى خارج الوادى ، بحيث تتحدد ملامح كل من الإمتداد الريفى والحضرى للمجتمع المصرى ، ويقضى على الإهدار الذى يصحب عادة النظرات الجزئية لمشروعات التوسع الأفقى والتى يترتب عليها إختلال فى التوسع السكانى واستنفاد سريع للموارد .

- وضع برنامج للسيطرة على المياه لتأكيد إنتظام مصادرها من ناحية ، ولترشيد استخداماتها من ناحية أخرى ، دون الوقوف عند حد فرض ما يسمى بالسعر الإقتصادى للمياه على نحو يجعل الإقتصاد فى مجموعه يتحمل تكلفة الترشيد بالحد من الطاقة الإنتاجية بدلا من زيادتها .

- تنشيط برامج ومراكز البحوث من أجل تحسين البذور والتقاوى والسلالات الحيوانية ، وتطوير الأنواع التى تتلاءم مع البيئة المحلية وتجنب جلب أنواع ظهرت فى مناطق أخرى لمجرد أنها مناطق متقدمة بغض النظر عن مدى إختلاف الظروف البيئية ؛ والعناية بالأصناف التى تحسن خصائص التربة .

- وضع برنامج مستقر للتطور فى اعتماد الميكنة كأسلوب فى الإنتاج ، يراعى فيه التوازن بين متطلبات تطوير الإنتاج وبين احتياجات الأيدى العاملة إلى فرص جديدة للعمل اللائق . إن التوجه غير المخطط إلى الميكنة الذى استهدف التوسع فى إحلال الآلة محل العمل فى فترة اختلت فيها مؤشرات الأداء الاقتصادى يجب أن يتوقف ويستعاض عنه بتوجه آخر نحو زيادة فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحديد ما يناسب ذلك من أدوات ومعدات تتفق وتطوير الإنتاجية لا أن تصبح الآلة بديلا كاملا للعمل تنشر البطالة وتفتح بابا جديدا لاستنزاف موارد الدولة من العملات الأجنبية . ويجب أن يصحب ذلك تنظيم تشغيل هذه المعدات لتفادى ما تتعرض له من نقص فى معدلات التشغيل يزيد من أعباء الاقتصاد القومى .

٣/٢/١٢ — يعتبر **نشاط الصيد** (فى البر وفى الماء) من الأنشطة الأولية التى تصنف مع قطاع الزراعة بسبب التقارب بين طبيعة الأنشطة ، والترابط بين استخدامات المنتجات ، حيث يضيف ناتج نشاط الصيد إلى المتاح من الأغذية البروتينية ، سواء بطريق مباشر ، أو من خلال توفير احتياجات صناعة الأعلاف الحيوانية . ويعتبر نشاط الصيد من الأنشطة مهضومة الحق ، ليس فى مصر فقط ، بل وفى الوطن العربى فى مجموعه . فالتخلف الذى يعانيه الصيد وما يرتبط به من أنشطة التبريد والحفظ والنقل والتوزيع للأسواق المحلية والخارجية ، يترتب عليه عدد من الآثار الضارة بالاقتصادات والمجتمعات العربية :

- فقدان مصدر هام من مصادر الدخل القومى وتعزيز إمكانيات التصدير .

- اختلال هيكل أسعار حصيلة القطاع من الصيد ، حيث يتراوح ما بين التدنى فى مواقع النشاط بسبب تخلف أساليب الانتاج وقصور الانشطة المكملة ، والإرتفاع فى أسواق الاستهلاك نتيجة نقص المعروض عن الإحتياجات .

- تدنى الدخول التى يحصل عليها المشتغلون بالصيد ، وتعرضها للتقلبات الشديدة ، نتيجة تخلف أساليب الصيد وضعف الإستثمارات الموجهة لتنمية مصادر الثروة السمكية ولتطوير فنون الانتاج وتنظيم النشاط فى وحدات قادرة على الانتاج الكبير وتوفير ما يتصل به من أنشطة مكملة .

- تعرض مصادر الثروة السمكية للتبديد ، إما نتيجة إساءة الاستخدام أو قصور معدلات الإستغلال ، أو عدم العناية بحماية الموارد المائية من التلوث ، أو لدخول قوى أجنبية فى عمليات الصيد داخل المياه الأقليمية العربية وفى أعالى البحار بشروط تعسفية ، تستولى من خلالها على جانب هام من عائدات الإنتاج والتصدير التى هى حق للدول العربية المعنية ، وهو ما تعانى منه بوجه خاص الدول الأقل نموا كالصومال وموريتانيا .

- أهمال هذا النشاط الذى كان فيما مضى يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل فى عدد من الدول العربية ، حيث أدى تدفق النفط وتصاعد عائداته إلى عزوف أبناء الخليج عما تخصصوا فيه سابقا من فنون الصيد ، وبالتالى إلى اهدار هذا المصدر من مصادر الثروة ، رغم استمرار عادة استهلاك منتجاتها .

لذلك فإن تطوير هذا النشاط يعتبر من أهم الأمور التى يجب أن تحظى بقدر بالغ من العناية على كل من المستويين القطرى والقومى . ويقتضى هذا :

- تخصيص استثمارات كافية لتطوير مصادر الثروة السمكية .

- تزويد المشتغلين بنشاط الصيد بالتمويل والخبرة اللازمين لتطوير هذا النشاط ورفع معدلات الانتاجية فيه بما يحقق ارتفاعا فى مستويات دخول المشتغلين به ، ويضمن فى الوقت نفسه وصول المحاصيل السمكية للمستهلكين بالكميات والأسعار المناسبة .

- النهوض بالجهود البحثية التى تساعد فى المحافظة على مصادر الثروة السمكية وتنميتها ، وبتطوير فنون الانتاج بما يلائم الإمكانات المحلية .

- تعديل التشريعات الخاصة بنشاط الصيد على نحو يكفل إعادة تنظيم القطاع بما يرفع الإنتاجية فيه ، ويراعى التوفيق بين مصالح كل من المنتج والمستهلك .

- إقامة أنشطة مكملة ومرتبطة بالصيد ، بما فى ذلك صناعات الأدوات والمعدات المتطورة للصيد ، وأنشطة التبريد والحفظ والنقل .

- إقامة أنشطة صناعية على منتجات هذا القطاع لتلبية احتياجات المجتمع العربى كصناعة الأعلاف التى تسهم فى تنمية المنتجات الحيوانية اللازمة لتحسين مستويات استهلاك البروتينات وكذلك فى حل جانب من مشكلة الأمن الغذائى العربى .

- إعادة تنظيم حركة صادرات منتجات القطاع على نحو يساعد على تعزيز التبادل التجارى العربى ، ويحقق للوطن العربى نصيبا عادلا من التجارة العالمية ، ويقضى على الإستغلال الذى تتعرض له الدول ذات الامكانيات التصديرية الكبيرة .

- وتعتبر المشروعات العربية المشتركة ، بما توفره من تعبئة القدرات العربية ، المالية والفنية ، وتطويرها من أنجح الوسائل للنهوض بالجوانب السابقة . كما أن هذه الجوانب تمثل واحدا من المجالات الواعدة بإنجاح مدخل المشروعات العربية المشتركة . ويتطلب الأمر إخضاعها لتخطيط قومى وتوفير التنظيم المؤسسى الذى يضمن لهذه المشروعات كفاءة القرارات الإستثمارية والإنتاجية .

ثالثا ـ الصناعات الإستخراجية :-

٣/٣/١ ـ يعتبر قطاع الصناعات الإستخراجية ، إلى جانب قطاع الزراعة ، القاعدة الأساسية التى يعتمد عليها النشاط الإنتاجى فى الحصول على حاجته من الخامات . وتعظم أهمية هذا القطاع كنتيجة للبطء الذى يعانى منه قطاع الزراعة فى معدلات نموه بالقياس إلى المعدلات المنشودة لنمو الاقتصاد القومى ، وكنتيجة لاتجاه الصناعات الحديثة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المواد التعدينية منها على المواد الزراعية . من جهة أخرى فان هذا القطاع يختلف عن الزراعة فى عدد من النواحى :

- إلى جانب ما يتوفر من المواد التعدينية على سطح الأرض وما أمكن التعرف عليه فى باطنها ، يظل المزيد من موارد هذا القطاع كامنا فى جوف الأرض ينتظر البحث والتنقيب والكشف عنه .
- وكما أسهمت الثورة التكنولوجية الحديثة فى فتح آفاق جديدة لاستخدام منتجات هذا القطاع ، فإنها أمدته أيضا بوسائل جديدة للكشف عن مكامنه وتقدير احتياطياته واقتصاديات مواقعه المختلفة . غير أن هذه الوسائل تكاد تكون حكرا على الدول المتقدمة .

- ونظرا لما تحتاجه عمليات استخراج جانب هام من موارد هذا القطاع من إمكانيات رأسمالية متطورة ، تتحكم فيها الشركات عابرة الجنسية ، فقد ارتبط تطوير هذا القطاع فى العالم الثالث باختيارات تلك الشركات وتعرض العائد منه للنهب فى مراحل الإستخراج والنقل والإستخدام ، بحيث أحال موارد العالم الثالث إلى أداة للتبعية بدلا من أن تكون دافعا للنمو .

- ومن خلال سيطرة تلك الشركات على أسواق تلك المواد أصبحت أسعارها فى الأسواق العالمية تتعرض لعاملين كلاهما يضر باقتصادات الدول المنتجة : فالأسعار شديدة التقلب مما يهدد استقرار إيرادات الدول المنتجة التى تعتمد على حصيلة تصدير هذه المواد فى تدبير احتياجاتها من العملات الأجنبية .

- كما أن الأسعار تتجه إلى الإنخفاض المستمر بالنسبة لأسعار السلع الصناعية مما يؤدى إلى تحويل مستمر لثروات الدول النامية إلى الدول الصناعية وتعرضها بالتالى إلى مديونية متزايدة نتيجة هذا التقسيم غير العادل للعمل الدولى . وعلينا أن نتذكر دعوة الرئيس هوارى بو مدين خلال عقد السبعينات إلى اعادة النظر فى هذه الأوضاع كشرط لإصلاح النظام الاقتصادى الدولى ، وهو ما لم يمكن تحقيقه نتيجة تحايل الدول الصناعية على ما دار من حوار بين الشمال والجنوب ، خاصة وأن الجنوب لم يستطع توحيد صفوفه على نحو مافعل الشمال .

- والواقع أن الدول النامية ، بدلا من أن تزيد من قواها بالتعاون فيما بينها ، تبدد قواها بالتنافس غير المجدى فيما بينها . فنجد مثلا أن الدول العربية رغم تملكها نسبة هامة من مادة رئيسية كالفوسفات قد فشلت فى الإستفادة من هذه الخاصية لتحقق عائدا مناسبا لها من تصدير هذه المادة ، وهكذا أهدرت فرصة للقوة لكى تتحول إلى أحد منافذ التبعية للنظام الاقتصادى الدولى . كما أنها قنعت بأن تكون مصدرا لمادة أمدتها بها الطبيعة دون أن تجمع صفوفها لكى تستغلها وتضيف بذلك لدخولها .

- كذلك فإن الكثير من المواد الإستخراجية يتعرض إلى النفاذ فى آجال محدودة ، أو إلى تصاعد تكاليف المتبقى منه ، خاصة بالمقارنة بأسعاره المتجهة الى التدهور . وهذا يثير مشكلة إعادة تكييف مسار التنمية لكى تصبح أقل اعتمادا على مزايا مؤقتة ، والعمل على خلق بديل مناسب لما يتم استنفاده من المواد الإستخراجية .

- وبحكم اتجاه الثورة التكنولوجية الحالية إلى تصنيع مواد تخليقية من المواد الأكثر توفرا (خاصة فى الدول الصناعية ذاتها) فإن الكثير من المواد الإستخراجية التى تمثل ثروات محتملة لدول نامية ، لاسيما فى افريقيا ، بدأت تفقد أهميتها الاقتصادية مما يزيد من صعوبة تنمية هذه الدول التى كانت خيراتها هى الأساس المادى الذى قام عليه ازدهار دول الشمال .

٢/٣/٣ ـــ بناء عليه فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحظى بأولوية متقدمة فى خطط التنمية ، وأن ترتبط بالأبعاد المختلفة لهذه الخطط :

- فالتخطيط لهذا القطاع يجب أن يكون جزءا محوريا من أجزاء التخطيط بعيد المدى الذى يعنى فى المقام الأول بتنمية قاعدة الموارد . ويهدف هذا التخطيط إلى توزيع استخراج المواد التعدينية على أطول مدى ممكن بحيث تتم المحافظة على ثروات الدولة وتنميتها بما يكفل العدالة بين الأجيال المتعاقبة ويحقق

الكفاءة فى الإستخراج والإستخدام عبر الزمن .

- مراعاة البعد الاقليمى بحيث تنظم العمليات الاستخراجية على نحو يعجل بتقارب المستويات الاقتصادية للأقاليم المختلفة ، بما فى ذلك التعجيل بنمو المناطق العمرانية الجديدة وتوفير الأساس الاقتصادى لإقامة نشاط إنتاجى مربح إقليميا وقوميا .

- تطوير أساليب الكشف والتنقيب والإستخراج بالقدرات الذاتية ، عملا على التخلص من سيطرة عابرات الجنسية . ومن المهم فى هذا المجال استغلال الوفورات التى تترتب على تعاون عربى فعال فى تنمية هذه القدرات وفى السعى إلى كسر حلقات الإستغلال الدولى ، وهو ما يدعو إلى توجيه المنظمات الدولية إلى معاونة الدول العربية ، ودول العالم الثالث عامة ، فى التخلص من سيطرة الشركات الدولية المستغلة وزيارة التعاون فيما بين هذه الدول .

- توجيه هذه القدرات العربية ، على وجه الخصوص ، إلى الإسهام فى تطوير القواعد المادية للدول الافريقية التى تتعرض لضغوط القوى العالمية المستغلة ، وإنشاء قاعدة أوسع للتعامل الاقتصادى المتكافىء بين الوطن العربى والقارة الأفريقية .

- تنظيم الأسواق الدولية للمواد الإستخراجية على نحو يحقق لها سعرا عادلا فى التبادل الدولى ويوقف نزيف الثروات من العالم الثالث إلى العالم الصناعى . ويعنى هذا إقامة ودعم التنظيمات التى تتولى تنظيم المعروض من تلك المواد وتعديل أسعارها لصالح الدول المنتجة لها .

- السعى إلى الحصول على حصة عادلة من عمليات نقل وتسويق هذه المواد . إن جانبا هاما من عائدات التبادل الدولى تتسرب إلى قنوات التوزيع التى تسيطر عليها الدول المتقدمة . ورغم أن المنطقة العربية استمدت اهميتها الاستراتيجية من موقعها المتميز على طرق المواصلات العالمية إلا انها لم تحاول الحصول لنفسها على نصيب مواز لاهميتها هذه .

- العمل على إقامة صناعات محلية وعربية لاستغلال المتاح للوطن العربى من المواد الإستخراجية ، حتى تتحقق إضافات هامة إلى الدخل القومى من ثروات تعظم جدواها من خلال عمليات التصنيع التى تعتبر من أهم محاور الثورة التكنولوجية الحديثة . ويجب أن توجه هذه الصناعات إلى المواد الوسيطة اللازمة لتوسيع القاعدة الصناعية العربية وزيادة ترابطها .

٣/٣/٣ ــ ونظرا لأن المواد الاستخراجية تمثل ثروة قومية هى ملك للشعب بأجياله المتعاقبة فان استخراجها يجب أن يتم لحساب الشعب وليس لصالح فئة معينة تستحوذ على تلك الثروة . ولذلك فان النشاط فى هذا القطاع يجب أن يكون تحت السيطرة الكاملة للقطاع العام ، وأن يقصر إشراك رأس المال الخاص ــ لا سيما الأجنبى ــ على الحالات التى يضيف هذا الإشراك إلى القدرات الاستخراجية

وبالشروط التى تحفظ للدولة سيطرتها على ثرواتها . وعلينا ان نستوعب تجربة الدول النفطية العربية ، التى تميل إلى العمل بمقتضى قوى السوق ، حيث أدت سيطرة رأس المال الاجنبى على العمليات الإستخراجية إلى استنزاف ثروات تلك الدول ، حتى بدأت تعمل بنداء عبد الناصر بأن يكون « بترول العرب للعرب » . وكان من أول الدروس التى تعلمتها تلك الدول أنها يمكن أن تستفيد كثيرا لو أنها تبادلت الخبرة فيما بينها من أجل وضع الشروط المناسبة للتعامل مع رأس المال الأجنبى . كذلك أثبتت بعض التجارب أنه من الممكن للقدرات الوطنية أن تتولى بسهولة إقامة صناعات إستخراجية متطورة مستقلة عن المشاركة الأجنبية . من جهة أخرى فإن تلك الدول ، رغم توجهها إلى النظام الإقتصادى الفردى ، وجدت لزاما عليها أن تعتمد على قطاع عام قوى ، ليس فقط لاستخراج ثرواتها الطبيعية ، بل وأيضا لإقامة صناعات تحويلية أساسية على أساسها . وبناء عليه فإن هذه القطاعات تتيح فرصة للتعاون بين القطاعات العامة العربية ولخروج هذه إلى الإستثمار الخارجى .

رابعا ـ قطاع الصناعة :ـ

٣/٤/١ ـ تعتبر الصناعة هى عصب الإقتصاد الحديث ، حتى لقد أصبح يؤرخ للتطورات التى اجتازها العالم فى القرون الأخيرة بما يعرف بالثورات الصناعية ، بما فى ذلك الثورة الثالثة التى يمر بها عالم اليوم ، وإن كانت فى واقع الأمر أوسع نطاقا من الصناعة بمعناها التقليدى . وفى كل الأحوال يكون التطور الصناعى هو فى حقيقته تغير حضارى يهز مجموعة القيم التى تحدد معالم المجتمعات البشرية وتنظيم العلاقات التى تربطها ببعضها البعض . ولذلك فقد تداخلت قضيتا التصنيع والتقدم ، وثار لبعض الوقت جدل حول جدوى قيام الدول النامية بالتوجه نحو التصنيع رغم ما جلبه عليها من متاعب ، ليس أقلها شأنا تراجع أوضاع القطاعات الأولية التى كانت فى الماضى هى عماد اقتصاداتها . غير أن القضية حسمت فى المؤتمر الصناعى الدولى الذى عقد فى ليما عام ١٩٧٥ ، حيث طالبت الدول النامية المجتمع الدولى بأن يهيء لها ظروفا مواتية للنهوض بالقطاع الصناعى فيها بحيث يبلغ نصيبها فى سنة ٢٠٠٠ ما لا يقل عن ٢٥٪ من الإنتاج الصناعى العالمى . ورغم ذلك فقد عمدت الدول الرأسمالية إلى إقامة عراقيل أمام هذا الهدف متعللة تارة بمشاكل السكان والغذاء وأخرى بمخاطر التلوث ومحدودية مصادر الطاقة وثالثة بشحة المواد الأولية مما يهدد بتوقف نمو المجتمع العالمى وبارتفاع أسعار تلك المواد وهو ما يحيى ـ ضمنا ـ أمل تزايد العائد منها فلا تجد الدول النامية غضاضة فى التخصص فيها فى اطار ما يدعى إليه باسم الإعتماد المتبادل ، وهو التسمية المهذبة التى يطلقها الغرب على استمرار التبعية فى تقسيم العمل الدولى . وهكذا فإن القضية المطروحة ليست هى المفاضلة بين تخصص الدول النامية فى القطاعات الأولية وترك الصناعة للدول المتقدمة ؛ كما أنها لم تعد هى التوجه إلى التصنيع بأى شكل وبأى ثمن ولو كان هو التضحية بالقطاعات الأخرى ، خاصة القطاعات الأولية . إن العلاقة بين الاثنين هى علاقة

تبادلية : فتنمية القطاعات الأولية ضرورية لكى تؤدى دورها التقليدى بالنسبة للصناعة المحلية وليس لصالح القوى الصناعية الكبرى . والتنمية الصناعية يجب ان تتسارع لكى تنهض بالإقتصاد الوطنى وتساعد على تطوير العلاقات الإجتماعية وتقوم فى الوقت نفسه بالدور الذى أصبحت الصناعة تؤديه تجاه القطاعات الأخرى بما فى ذلك القطاعات الأولية ذاتها .

٣/٤/٢ ــ وباختصار فان الصناعة فى تطورها المستمر تمس أبعادا عديدة لعملية التنمية :ــ

- فهى تضيف اضافات غير محدودة لأدوات اشباع حاجات الانسان ، ولذلك فهى تكتسب فى تطورها علاقة طردية قوية مع ارتقاء مستوى المعيشة .

- وهى تبتعد فى ذلك بالمواد من صورتها الأولية إلى صورتها النهائية ، فاتحة بذلك مجالا واسعا لإبداع العقل البشرى ولقدرات الإنسان على الإنجاز ، وهو ما يتطلب تقدما مستمرا فى العلوم الأساسية وفى نواحى التطبيق .

- وبسبب طول المسافة وتعدد المراحل بين الصور الأولية والصور النهائية للمواد المصنعة بتراجع دور العوامل الطبيعية (القدرية) بينما تتزايد مسؤولية الانسان كما تزداد مخاطر عدم اتفاق ناتج جهده مع ما يطلبه المجتمع . ولذلك يمكن القول أن المنهج الصناعى فى الإنتاج يمثل تحولا حقيقيا فى السلوك الإنسانى يؤثر فى جميع نواحى الحياة ، بما فى ذلك دور الإنسان فى القطاعات الأولية التى تنتشر فيها النزعات القدرية .

- ولا يقتصر الناتج النهائى للصناعة على الاحتياجات المباشرة للمجتمع ، بل إن أهمية الصناعة تأتى من أنها فرع النشاط الذى ينتج أدوات الانتاج التى تمثل واحدا من أهم محددات النمو الإقتصادى . ولذلك توجد علاقة وثيقة بين التصنيع وبين عملية التراكم الرأسمالى .

- وقد أدت هذه العلاقة إلى تطورات هامة فى الهياكل الإجتماعية ، وبوجه خاص فى العلاقة بين عنصرى رأس المال والعمل ، ومدى دور كل منهما فى صياغة أدوات إشباع الحاجات الإنسانية وفى تجسيدها وفى النصيب الذى يناله كل من هذين العنصرين منها من خلال موقعه من السلطة السياسية التى شهدت تطورا كبيرا مع تطور الصناعة ذاتها .

- كذلك فإنها أدت إلى تغيرات كبيرة فى منظومة العلاقات الدولية ، حيث عمدت الدول الطامحة إلى التقدم الصناعى إلى تكييف هذه العلاقات على النحو الذى يتيح لها السيطرة على مصادر المواد الأولية وعلى اقتصادات الدول المنتجة لها . وهكذا ارتبط ظهور وتقدم الدول الصناعية بظاهرة الإستغلال من خلال الإستعمار القديم والحديث ، كما ارتبطت جهود الدول النامية من أجل الاستقلال بالتوجه نحو التصنيع . ويثير هذا تحديا قويا أمام الدول التى تسعى إلى التصنيع بعيدا عن

هذا النهج الإستغلالى .

- غير ان التطور الصناعى انتقل مؤخرا إلى مرحلة جديدة هى مرحلة تدويل العملية الإنتاجية التى قادتها الشركات عابرة الجنسية . وقد أدت سيطرة هذه الشركات إلى تدعيم أسس الإستعمار الحديث ، ونجحت فى غرس مفاهيم جديدة ساعدت على استقطاب حركة التصنيع فى العالم الثالث لصالح تلك الشركات .

- وقد ساعد على ذلك أمران . الأول هو سيطرة تلك الشركات على مقاليد تطور المعرفة التكنولوجية بقدرتها الهائلة على حشد الموارد اللازمة لذلك التطور . والثانى هو سيطرتها أيضا على أسواق المال التى جرى تدويلها هى الأخرى ، وأصبحت حركة الأموال أداة بيد تلك الشركات تحركها وفقا لأهوائها بعيدا عن الإعتبارات الإقتصادية البحتة . وهكذا فرضت عابرات الجنسية نفسها على المسرح الصناعى بذراعين قويتين : التمويل والمعرفة التكنولوجية ، وتحولت جهود التصنيع فى العالم الثالث إلى محاولة فرض الإستسلام لتلك الشركات .

- واستتبع ذلك بروز قضيتين هامتين . الأولى هى قضية النظام الاقتصادى الذى تدعو اليه هذه الشركات والذى يرتضى تشويها للتنمية ، يحيلها من قاعدة لدعم الإستقلال الاقتصادى إلى عملية استجداء عابرات الجنسية لتقديم ما يشد الاقتصاد الوطنى إليها . وهكذا يتحالف رأس المال المحلى مع الإستعمار الجديد من أجل تدعيم دور القطاع الخاص وتصفية القطاع العام ، وإفساح مجالات متزايدة لمشاركة رأس المال الأجنبى .

- أما القضية الثانية فهى إستراتيجية التصنيع . ففى ظل الانقياد لاختيارات عابرات الجنسية تتوجه جهود التصنيع نحو مزيد من الإندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، تارة من خلال الإحلال محل الواردات من السلع التى تحرص عابرات الجنسية على توجيه الاستهلاك إليها ، إعتمادا على ما تحتكر تلك الشركات إنتاجه من مستلزمات إنتاجها ؛ وتارة اخرى من خلال توجه إلى التصدير فى أسواق دولية تتحكم فيها تلك الشركات . بالمقابل بدأ الفكر التنموى يتوجه إلى تصنيع باعتماد جماعى على النفس موجه إلى اشباع الحاجات الأساسية .

٣/٤/٣ ــ فاذا كان التصنيع ضرورة لابد ان تأخذ موقعها المناسب من جهود التنمية فان القضية الأساسية تصبح : أى نوع من التصنيع نستهدف ؟ فى بداية العهد بالإستقلال كان المنهج المعروف باسم « **الإحلال محل الواردات** » يزكى نفسه باعتباره يمثل الخطوة الأولى لفصم العلاقات التى فرضتها قوى الاستعمار القديم للسيطرة على أسواق مستعمراتها . غير ان مضى الزمن أثبت ما تنطوى عليه النظرة القاصرة لهذا المنهج من عيوب :

- فالتوجه إلى صناعات استهلاكية ذات سوق محلى واسع حدث بالتركيز على عدد من الصناعات التقليدية ، كصناعات الغزل والنسيج ، التى تتوفر عادة موادها الأولية محليا ، ولكن فى إطار اختيارات تكنولوجية سريعة التقادم نظرا للتطور التكنولوجى الذى كانت الدول الصناعية بصدد إحداثه ، حيث رحبت بالتخلص من المعدات الرأسمالية القديمة بتقديمها للدول النامية الراغبة فى التصنيع ، وعملت فى الوقت نفسه على استبقاء التحكم فى بعض السلع الوسيطة (كالمواد الكيماوية لمراحل التبييض والاصباغ فى حالة المنسوجات) تمتص بها المزايا النسبية التى يحققها توفر المواد الأولية محليا .

- غير ان قائمة الواردات لم تكن تقتصر على النوع السابق من الصناعات بل كان جانب هام منها يمثل طلب الفئات ذات مستويات الدخل المرتفعة على سلع كمالية حيث نجحت تلك الفئات فى استقطاع قدر غير يسير من حصيلة الصادرات وتوجيهها لاستيراد تلك الكماليات لأغراضها الخاصة بحكم موقعها المتميز فى أجهزة اتخاذ القرارات ورسم السياسات . وقد استهوت هذه السلع مخططى الصناعة ، لأن كثيرا منها كان من نوع السلع المعمرة التى ظهرت فى مراحل متقدمة من التطور الصناعى ، فاعتقدوا أن الدخول فى هذه المجالات هو خطوة على طريق النمو وتأكيد القوة على استيعاب التقدم الصناعى .

ولقد أثبت هذا المنهج الذى ساد الفكر التنموى خلال الخمسينات والستينات فى معظم دول العالم الثالث انه يقصر على تحقيق الآمال الذى عقدت عليه ، بل لعله انتهى الى مأزق لعدد من الأسباب :

- انتقلت التبعية للنظام الرأسمالى العالمى من فرض التخصص فى إنتاج المواد الأولية على الدول النامية إلى تحكمه فى أدوات الانتاج وفى المستلزمات المتطورة للإنتاج مستغلا التوجه نحو التصنيع بالنمط سابق الذكر .

- وبدلا من أن يساعد التصنيع على تقليص الواردات تزايد الإستيراد نتيجة التزايد السريع فى الإحتياجات من السلع الرأسمالية والوسيطة ثم من السلع الإستهلاكية المستحدثة التى تسربت إلى أنماط الإستهلاك التى تنشرها أدوات الإعلان التى تسيطر عليها الدول الصناعية .

- بل ان الاستيراد تخطى السلع الصناعية إلى السلع الزراعية والغذائية التى قصر إنتاجها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة ، كنتيجة لعدم حصولها على أولوية مناسبة فى الاستثمار والإنتاج رغم ارتفاع الطلب عليها مع ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة بسبب التصنيع (إضافة الى تزايد السكان) .

- وهكذا فان منهج الإحلال محل الواردات انتهى إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات بدلا من أن يحلها كما كان مرجوا ، مما انعكس على معدلات النمو نظرا لما ترتب على ذلك من نقص الموارد التى يمكن

تخصيصها للاستثمار .

٣/٤/٤ ــ وقد ادى فشل المنهج السابق إلى **التوجه نحو التصدير** . واتبع فى هذا السبيل منهجان : الأول هو محاولة التوسع فى الصناعات القائمة لتصدير فائض إنتاجها . غير أن اقتصاديات تلك الصناعات أثبتت فى معظم الأحوال أنها غير قادرة على تحقيق شروط التنافس فى الأسواق العالمية . ولذلك سعت كثير من الدول النامية إلى الدخول فى تجمعات تكاملية على أمل ان يساعد اتساع السوق على فتح منافذ جديدة للتصدير . غير ان هذا المنهج أثبت بدوره عجزه عن حل مشاكل الدول الأعضاء فى التكامل . إذ أن فوائض الصناعات التى أقيمت وفق منهج الإحلال محل الواردات كان يعنى التعامل فى منتجات متشابهة ، مما يجعل المنافسة فى السوق التكاملى غير قادرة على توفير ظروف توسيع لصناعات تقع جذورها جميعا فى الخارج . ويشهد تعثر تجربة السوق العربية المشتركة ، ومن قبلها اتفاقيات تيسير التبادل التجارى بالنسبة للسلع الصناعية ، على محدودية الاعتماد على هذا الأسلوب . ولعل فى تجربة مجلس التعاون بين دول الخليج ما يشير إلى ان هذا الأسلوب قد يكون ضرره أكبر من نفعه . فالسوق الخليجية ، بدلا من أن تكون أداة للنهوض باقتصادات الدول الأصغر تحولت إلى أداة استقطاب لصالح الإقتصاد الأكبر وهو الاقتصاد السعودى بحكم تمتع صناعاته بوفورات أكبر حيث بنيت على أساس حجم أكبر للسوق وأقيمت بمعونات ضخمة من الميزانية السعودية أكسبتها مزايا غير حقيقية ؛ وهو ما يؤكد عدم واقعية التوجهات الاقليمية للتكامل التى تبنى بعيدا عن السوق العربية الكاملة ، والتى تعتمد على قوى السوق فى الوقت الذى تتبع فيه سياسات مبنية على اختيارات قطرية يغيب عنها المنظور القومى التكاملى . أما المنهج الثانى فيقوم على استثمار ما يكون متاحا من موارد طبيعية توفر مزايا نسبية فى التصنيع تعوض عن التكاليف الإضافية التى تترتب على الإعتماد على تكنولوجيات مستوردة وعلى ما يصحب ذلك عادة من تدنى الكفاءة الإنتاجية . من جهة أخرى فإن ناتج هذه الصناعات يوجه عادة إلى الأسواق العالمية التى تشتد فيها المنافسة . ولعل نموذج الصناعات البتروكيماوية العربية وما تبعه من اضطرار الدول الخليجية للدخول فى حوار منفصل مع دول الجماعة الأوروبية يوضح ميكانيكية التبعية الجديدة التى تتبعها الدول الصناعية لتطوير استغلالها لموارد الدول النامية . ففى مرحلة تشييد تلك الصناعات استطاعت الدول الرأسمالية أن تفرض شروطها بالنسبة لقيمة ما تقدمه من معدات رأسمالية ومن أساليب تكنولوجية . وفى مرحلة الإنتاج أصبحت الدول النفطية مرتبطة بمستويات إنتاج للمواد الأولية النفطية لمواجهة احتياجات تلك الصناعات بغض النظر عن مستويات أسعار تلك المواد مما يضعف قوتها التفاوضية على هذه الأسعار . غير أن محاولة التسويق فى أسواق الدول الصناعية تواجه بسياسات حمائية تتبعها هذه الدول التى تدعى تقديس الحرية الإقتصادية . وهكذا تتحول محاولات التصنيع من أجل التصدير لأسواق الدول الرأسمالية إلى اهدار موارد الدول النامية وربط اقتصاداتها إلى النظام الرأسمالى العالمى ليكون ذلك منفذا له ليعيد صياغة العلاقات السياسية معها لصالحه . ويوضح هذا خطورة المنهج القائم على محاولة التصنيع للتصدير بالإندماج فى النظام الرأسمالى

العالمى . فهو من ناحية يعجز عن حل المشكلة الاقتصادية الملحة وهى مشكلة تصحيح الخلل فى ميزان المدفوعات ، سواء بتخفيف الإعتماد على تصدير مادة أولية يتعرض سوقها إلى التدهور أو التقلب الشديد ، أو بمحاولة زيادة القدرة التصديرية عن طريق اضافة منتجات (صناعية) جديدة لتعوض عن الجمود الذى تتعرض له الصادرات من المواد الأولية . فإضافة إلى تزايد الإعتماد على الإستيراد للحصول على المعدات الرأسمالية وقطع غيارها ومستلزمات الإنتاج ، تتزايد الحاجة لاستيراد السلع الإستهلاكية حيث لا تحظى بنصيب مناسب من الاهتمام . والأخطر من ذلك أن هذا الإستيراد يمتد الى سلع أساسية كما فى حالة السلع الغذائية . ومن ناحية أخرى فإن التصنيع للتصدير يدفع بشدة فى اتجاه الاعتماد على عابرات الجنسية بدعوى الحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لضمان القدرة على التنافس فى السوق العالمية ، وهو ما يعزز روابط التبعية وما تنطوى عليه من محاذير اجتماعية وسياسية .

٣/٤/٥ — وتتمثل هذه المحاذير بصورة خاصة فى النماذج الجديدة لما يطلق عليه **الدول الصناعية الوسيطة** ، وهى مجموعة من الدول النامية استطاعت خلال العقدين الأخيرين تحقيق تقدم سريع فى صناعات تصديرية بدأت منتجاتها تغزو أسواق العالم الثالث بل والدول الصناعية ذاتها ، مما جعلها تصبح نماذج تغرى دولا نامية أخرى بتقليدها . وبدون الدخول فى تفاصيل ليس هنا مجال لها ، علينا أن نتذكر عددا من الحقائق :

- تقوم الصناعة فى تلك الدول على أساس رخص اليد العاملة ، فهى تتكامل مع الإطار الاستغلالى الذى ترسمه الرأسمالية العالمية بتحويل ناتج قدر معين من العمل فى الدول النامية مقابل ناتج قدر أقل من العمل فى الدول المتقدمة كاستمرار لعملية استنزاف موارد الدول النامية .

- وإذا تحدثنا عن رخص اليد العاملة فان هذا لا يعنى مجرد انخفاض أجر الفرد ، بل المقصود انخفاض الأجر الذى يحصل عليه عن قدر معين من الإنتاج نتيجة ارتفاع إنتاجيته .

- وقد تحقق الارتفاع فى الانتاجية نتيجة عملية مجتمعية استهدفت فى أغلب الأحوال محو الأمية وفرض درجة عالية من الإنضباط من خلال معسكرات للعمل ، كصورة حديثة لاستغلال القوى العاملة عن طريق تعظيم ناتج المجتمع على حساب نصيب القوى العاملة من هذا الناتج وهو ما يعنى ، فى ظل التنظيم الرأسمالى للانتاج ، استحواذ رأس المال على النصيب الأكبر . أى أن ما استهدفته العملية المجتمعية لم يكن هو رخاء البشر بل تحويل الفائض من ارتفاع الإنتاجية لصالح القوى الرأسمالية الداخلية المتواطئة مع الرأسمالية العالمية . وبموجب هذا المنطق تعمد السلطات العنصرية فى جنوب افريقيا ، مثلا ، إلى تزويد السود بخدمات تزيد من إنتاجيتهم بينما تحرمهم من أبسط حقوقهم كمواطنين .

- ولذلك فقد ادى هذا النمط الصناعى المشوه إلى تحقيق تفاهم تام بين القوى الرأسمالية المحلية وبين نظيراتها فى الخارج ، لاسيما عابرات الجنسية ، التى وجدت فى المراكز الصناعية الجديدة نقاط ارتكاز تقفز منها الى أسواق الدول المجاورة لها موفرة تكاليف النقل من مراكزها الاصلية . ولذلك فان تلك القوى تشجع حركات التكامل بين الدول النامية ليس لكى تزيد من درجة الاعتماد على النفس لدى تلك الدول ، بل لتعمق من تبعيتها لها .

- وتشهد الاضطرابات الاجتماعية التى تتعرض لها الدول الصناعية الوسيطة بمدى ضخامة الثمن الذى تدفعه القوى العاملة المنتجة من حرياتها السياسية والإجتماعية لكى تحقق تقدما اقتصاديا لدولها تعود حصيلته إلى القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية . والقضية هنا ليست قضية تحيز لنظام اقتصادى او آخر ، لأن جوهر التقدم الإقتصادى المتحقق يقوم على أساس رخص اليد العاملة ، وهو ما يعنى بالضرورة توزيعا للدخل فى غير صالحها وإلا فقدت الميزة التى أحدثت ذلك التقدم ، كما أنه يتطلب تنظيما سياسيا يمنع تلك القوى العاملة من الحصول على موقع من الحياة السياسية يتناسب مع إسهامها فى الانتاج ، وبالتالى من الحصول على نصيب من الدخل يوازى هذا الإسهام لأن هذا يضيع الميزة التى قامت الصناعة على أساسها ، وهى رخص الأيدى العاملة .

ان هذه الإعتبارات جميعا تشير إلى خطورة الإنبهار بإنجازات اقتصادية مؤقتة من خلال الإندماج المتزايد فى النظام الرأسمالى العالمى ، وضرورة تحقيق متطلبات الإعتماد الجماعى على النفس بين الدول النامية ، على نحو يتيح للقوى العاملة المنتجة نصيبا عادلا من الدخل يوفر لها إشباع حاجاتها الأساسية ، وهو ما اتجه اليه الفكر التنموى مؤخرا . فهذا الإشباع هو الكفيل بتحقيق ارتفاع ملموس فى الإنتاجية ، مع توفير نصيب عادل من الناتج للقوى العاملة ، وتوجيه المتبقى منه لصالح تلك القوى سواء عن طريق تمويل تراكم رأسمالى لزيادة الدخل وتوفير فرص أكبر للعمل ، أو عن طريق توفير ما يلزم من حاجاتها الأساسية .

٣/٤/٦ ـــ يوضح العرض السابق للإستراتيجيات البديلة للتصنيع أهمية الدور الذى يجب أن تقوم به الصناعة فى تحقيق **تنمية مستقلة** لها القدرة على الاستمرار . ففى الإستراتيجيات سابقة الذكر تترك منافذ مفتوحة على مصراعيها تستولى من خلال قوى خارجية على الجانب الأكبر من الفائض الذى يتحقق عن طريق ما تتمتع به الدول الساعية إلى النمو من مزايا فى مواردها ، مادية كانت أم بشرية . هذه المنافذ هى :

- الإعتماد على الدول الصناعية فى الحصول على المعدات الرأسمالية وما يرتبط بها من معرفة تكنولوجية .

- وفى حالة الإحلال محل الواردات ، تزايد الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج التى تتحكم الدول الصناعية فى إنتاجها ، وعلى استيراد جانب هام من الحاجات الأساسية نتيجة إهماله لأنه كان يتوفر

محليا فلم يكن أصلا محل استيراد .

- بالمثل فإن الانتاج للتصدير يزيد من الخضوع لقوى السوق العالمية التى تتحكم فيها **الرأسمالية** العالمية فيزيد من التبعية ، ويقترن النجاح فيه بثمن اجتماعى باهظ يفقد التنمية جوهرها الحقيقى .

وإذا كانت بعض الاراء تنادى بضرورة اختيار المنتجات وفق قاعدة إشباع **الحاجات الأساسية** بدلا من قاعدة ما تحدده قائمة الواردات أو قوى الطلب فى السوق العالمى ، فإن هذا يحتاج الى استكماله بعنصرين آخرين هامين : أولهما كيفية مواجهة مشكلة ميزان المدفوعات ؛ والثانى تجنب اللجوء إلى إنتاج تلك الحاجات بالإعتماد على مستلزمات رأسمالية وإنتاجية من الخارج ، لأن هذا يضاعف مخاطر الإنكشاف حيث يجعل تحقيق المستوى المطلوب للإنتاج ، وما يترتب عليه من دخول وفرص عمل ، مرتبطا بمدى سلامة ميزان المدفوعات والقدرة على توفير شروط مناسبة للحصول على المستلزمات .

٣/٤/٧ ــ لقد ادركت ثورة يوليو هذه الحقائق ، فعبرت عنها فى ميثاقها الوطنى :

- « إن الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى ، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الإقتصادى والإجتماعى » .
- « والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع ان تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة فى أسرع وقت على توسيع قاعدة الإنتاج توسيعا ثوريا حاسما » .
- « إن مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود . إن الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخلاق إلى اقاصى الأرض المصرية » .
- « إن العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم » .
- «إن هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا **للصناعة الثقيلة** القادرة بدورها على خلق **أدوات الانتاج** الجديدة . وإن أهمية خاصة يجب أن توجه إلى الصناعات الثقيلة ، فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقى الذى يمكن أن تقوم عليه الصناعة الحديثة » .
- « إن المواد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التى تكسبها قيمة مضاعفة فى الأسواق وهى بذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى ، كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة » .
- « كذلك فإن الاهتمام الكبير يجب أن يصل إلى الصناعات الإستهلاكية . إن هذه الصناعات فضلا

عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل ، تسد جزءا هاما من مطالب الإستهلاك ، وتوفر مصادر قيمّة من النقد الأجنبى ، ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير إلى أسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد إلى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى » .

- « والصناعات الغذائية ـ فى ضمن الصناعات الاستهلاكية ـ تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف ، كذلك فان فيها احتمالات كثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة فيها » .

- « ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى اقامته بين الاتجاه إلى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية » .

- « ومن الناحية الاجتماعية ، فإن الصناعة مسؤولة عن اقامة التوازن الإنسانى الذى لابد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الإستهلاك » .

- « وإن النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ . إن هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات » .

٣/٤/٨ ـــ إن هذا المنظور المتكامل للتصنيع يوضح سلامة المنهج الذى وضعت ثورة ٢٣ يوليو أسسه ، كما أنه يبين السبب فى تدهور الإقتصاد المصرى عندما انحرفت به قوى الردة عن الطريق السوى . إن هذا المنهج يشير الى عدد من الحقائق :

- فهو لا ينطلق من الاستراتيجيتين اللتين كانتا سائدتين ، وهما الإحلال محل الواردات أو إخضاع الإنتاج لأهداف التصدير . وبالتالى فقد اتجه الى تفادى ما يواجههما من محاذير .

- وهو يؤكد ضرورة الاعتماد على النفس ، وبالتالى فلابد من توجيه التصنيع إلى تكامل حلقات الانتاج بدءا من الصناعات الأساسية وانتهاء بالصناعات الاستهلاكية .

- غير ان هذا التكامل لم يكن موجها إلى ما وصف بانه اكتفاء ذاتى ، فمثل هذا الهدف لا تملك تحقيقه اية دولة متقدمة صناعيا ، ناهيك عن دولة مازالت فى بداية العهد بالتصنيع .

- وبناء عليه فإن التوجه إلى التصدير تحدد بتوفر مزايا نسبية للإقتصاد الوطنى ، سواء من حيث توفر أسس التصنيع محليا أو القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية .

- كذلك فإن التوجه إلى الأسواق المحلية ارتبط بمفهوم توفير الحاجات الأساسية لفئات الشعب العاملة .

- وحتى يتحقق ذلك كان لابد من أن يرتبط البعد الإقتصادى للتصنيع بالبعد الإجتماعى ، وهو ما يشكل ركنا اساسيا فى منهج ثورة الشعب .

- من جهة أخرى فإن المنهج المذكور يؤكد الدور الذى تلعبه الصناعة فى العصر الحالى بالنسبة لتطوير قاعدة الموارد ومن ثم فى تنمية مختلف قطاعات الإقتصاد الوطنى .

على ان وضوح المنهج من الناحية الفكرية لم يقابله يسر وانتظام خلال التطبيق ؛ وعلينا ان نرصد الحقائق لكى نستفيد من التجربة ونعمل على تصحيح المسيرة :

- لقد سعت الثورة فى البداية الى دعوة كل من رأس المال الخاص المحلى والأجنبى إلى المشاركة فى بناء الصرح الصناعى المنشود . غير ان ردود الأفعال جاءت مخيبة للآمال . بل لقد أعلن رجال الأعمال المصريين ان الاقتصاد المصرى لا يتحمل الحجم المنشود من الإستثمارات الصناعية ، واتفق فى ذلك مع رأى رأس المال الأجنبى الذى كانت مساهمته من الضآلة بمكان بحيث تأكد للدولة أنها لن تخسر شيئا يذكر إذا استغنت عنه كلية .

- ووجدت الدولة أن القطاع الخاص بطبيعته يحجم عن الصناعات الأساسية التى كان لابد من النهوض بها لاستكمال البنيان الصناعى ، فكان عليها ان تتولى هذا القطاع الحيوى بنفسها .

- من جهة أخرى فإن ما كان قائما من صناعات كان معرضا لمشاكل تعوق تطوره على النحو المطلوب ؛ وكان على رأس هذه المشاكل ثلاث : الأولى تقادم المعدات المستخدمة لأنها جاءت فى معظم الأحوال فى صورة مستعملة أرادت الدول الصناعية التخلص منها لكى تجدد مصانعها هى ؛ وليس سرا أن بعض المصانع المصرية كانت مهددة بالتوقف لولا ظروف الحرب العالمية التى حمتها من المنافسة الأجنبية التى بدأت تتصاعد خلال الثلاثينات . الثانية هى عدم ملاءمة الهيكل التمويلى لأن كثيرا من هذه الصناعات بنيت على أساس موارد مالية قصيرة الأجل توفرها البنوك التجارية ، وليس على أساس مدخرات طويلة الأجل . الثالثة أن معايير الإستثمار والإنتاج التى يعمل بموجبها القطاع الخاص يعظم تضاربها مع المعايير التى تحكم التصنيع خاصة فى بدايته ، وبالتالى بدا التعارض واضحا بين المنظورين الخاص والعام ، وكان لابد من دخول الدولة بثقل أكبر من خلال التأميم .

- وقد أدى ضعف القاعدة الصناعية التى سبقت قيام الثورة إلى حصول النشاط الموجه للإحلال محل الواردات على نصيب يفوق ما حصلت عليه باقى الأنشطة . فقد كان من الضرورى توفير حاجات المستهلكين باعتبار أن هذه الحاجات تمثل جانب الطلب الذى لابد من أخذه فى الاعتبار حتى يمكن الاطمئنان إلى جدوى ما ينشأ من مشروعات توجه بالضرورة إلى السوق المحلى ؛ كما أن الحاجة إلى تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات زينت المضى فى هذا الإتجاه اكثر مما يجب .

- وحتى يمكن تصحيح الطلب المحلى واعادة تشكيل البنيان الإجتماعى على النحو الملائم كان لابد من الإسراع فى حركة التصنيع لتوسيع قاعدة الطبقة العاملة ، وكان لابد أيضا من ضمان نصيب أكبر لها من الدخل عن طريق السيطرة على أسعار المنتجات الصناعية لتحقيق هدفين متعارضين هما ضمان تناسب أسعار السلع الاستهلاكية مع مستويات الدخول التى تحصل عليها الفئات الكادحة ؛ ومحاولة تعظيم الفائض من بعض المنتجات حتى تسهم الصناعة فى توليد مدخرات توجه الى استثمارات جديدة ، علما بأن الصناعات الأساسية بطيئة العائد ومنخفضة الربحية نسبيا .

- وخلال الكفاح من أجل الاستقلال وتدعيمه ، لمصر وللوطن العربى فى مجموعه وفى مواجهة الرفض القاطع للرأسمالية العالمية لقيام تصنيع مستقل فى أى دولة من دول العالم الثالث ، وبوجه خاص مصر الناصرية ، فرض علينا حصار اقتصادى من الغرب ، أمكن كسره بالتوجه إلى الشرق رغم التباين فى التكنولوجيات . وضربت الثورة المثل الرائد فى كيفية تطويع المعرفة التكنولوجية ، حتى المستوردة والملتزم بها ، بكسر حلقة التبعية التى تفرضها الرأسمالية العالمية . إن هذا التطوير الذى دمج بين أساليب تكنولوجيا من كل من الشرق والغرب مثّل أقصى ما يمكن بلوغه من انفتاح وهو ما يوصف الآن زيفا بأنه انغلاق . إن علينا أن نذكر ان الصفقة مع الرأسمالية العالمية هى اما عطاء منها محسوب مقابل تبعية تفرضها ، أو حجب مصحوب بحرب اقتصادية بل وعسكرية كما حدث فى ١٩٦٧ .

- وإذا كان التصنيع ، والتنمية عموما ، قد تطلبا توفير موارد من الخارج فإن الأسلوب الذى اتبعته الثورة كان هو استخدام القروض ميسرة الفائدة لمشروعات تبرر اقتصادياتها الإقتراض إذا كان هو السبيل للحصول على التكنولوجيا المطلوبة . وهكذا أدى الانفتاح إلى مصادر أوسع للمعرفة وللتمويل إلى كسر حلقات التبعية ، وإن أدى ذلك إلى مراجعات لأولويات الأنشطة المختلفة .

إن تجربة الستينات حافلة بالنجاحات والتحديات ، كما أن تجربة السبعينات والثمانينات تحفل بالنذر والعواقب الوخيمة التى بدأت تتجمع فى شكل إعصار يكاد يودى بالاقتصاد المصرى . وعلينا أن نعيد البناء ونصحح الاخطاء قبل أن تذهب الفرصة إلى الأبد .

٣ / ٤ / ٩ — ان الاستمرار فى هذا المنهج القويم وتلافى ما تعرض له من مآخذ يقتضى استكماله اخذا فى الاعتبار المتغيرات التى تعرض لها كل من الاقتصاد العالمى والاقتصاد العربى والاقتصاد المصرى . ويعنى هذا بوجه خاص :

- الانطلاق من المبدأ العام الذى أكدناه وهو ان الأهم من البحث عن ماذا ننتج هو كيف ننتج . ومن هام فان الشعار الواجب رفعه ليس هو « صنع فى مصر » ، بل « **صنع بعقول مصرية** » . ان إعمال العقل ليس فقط هو المدخل الصحيح إلى تطويع التكنولوجيا ، إنه الطريق إلى تطوير أنماط الإستهلاك على النحو الذى يتفق مع البيئة المحلية ويستقيم مع تركيبة الموارد المتاحة ويحول دون التبعية

الفكرية (التى عرفت باسم عقدة الخواجة) .

- التأكيد على تطوير الإنتاجية وتوفير ما يلزم لذلك عن طريق توجيه فائض العملية الإنتاجية نحو التراكم الرأسمالى فى القطاعات المختارة وفى الحاجات الأساسية للقوى العاملة المنتجة .

- والعناية بالنشاطات البحثية التى تؤدى إلى المشاركة فى جهود الثورة التكنولوجية الحديثة ، وبناء ما يلزم لذلك من قاعدة علمية متطورة من خلال تطوير للنظم التعليمية . إن اللهث وراء عابرات الجنسية بدعوى اللحاق بالتكنولوجيا المتطورة أصبح أقصر الطرق إلى التبعية وأطول الطرق إلى التقدم .

- الربط بين أهداف التنمية الصناعية وباقى أهداف المجتمع ، وفى مقدمتها الأمن القومى . ومن هذا المنطلق تحصل الصناعات الحربية على أولوية خاصة ، ليس فقط لأهميتها بالنسبة للأمن ، بل وأيضا لأنها تمثل حلقة هامة فى بناء صرح صناعى متكامل . فهى عميل قوى للصناعات الأساسية يساعد على سرعة تنميتها ، وهى تفتح أبوابا واسعة لاكتساب خبرة ضرورية للدخول فى مجالات مدنية عديدة وسرعة اكتمال اقتصادياتها ، كما يسهل تحويلها للأغراض المدنية وهو ما تشهد به التجربة السابقة .

- والصناعات الحربية متعددة الجوانب ، ففيها المعدنى والكيميائى كما انها اصبحت قائدة فى التطوير التكنولوجى الحديث ، بحيث يمكن القول ان ما حدث من تقدم خلال نصف القرن الأخير ، فى كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى بوجه خاص ، كان وليد هذه الصناعات وكذلك تلك التى ارتبطت بغزو القضاء . ولما كان من غير المتصور أن تتمكن دولة نامية محدودة الحجم من الدخول فى كل مجالات تلك الصناعات ، فإن الاختيارات فيها يجب أن تركز على المجالات التى تسهم فى بناء قاعدة صلبة لتطوير النشاط الإنتاجى المدنى . وعلينا أن نلحظ ما يشهده الاتحاد السوفيتى الآن من تطور هو سباق من أجل الأسراع بتحويل التفوق فى تلك الصناعات إلى قطاع الإنتاج المدنى .

- وحتى لا يكون التركيز على التقدم التكنولوجى أداة للانسياق الأعمى وراء ما افرزته الحضارة الغربية من حمى استهلاكية ، فان تصميم المنتجات يجب ان يتوافق مع مستوى الدخل وانماط المعيشة التى تساعد على توفير حياة كريمة للجماهير وخلق فائض يمكن توجيهه للتنمية . وكما فى حالة الأمن الغذائى ، فان هذا يتطلب ترشيدا لانماط الاستهلاك وابداعا فى خلق ادوات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية ولتطوير هذا الإشباع .

- توجيه عناية خاصة للصناعات الإنتاجية المنتجة للسلع الرأسمالية والسلع الوسيطة المتطورة ، سعيا إلى توفير احتياجات القطاعات المحلية الأخرى من هذه السلع .

- إعادة توجيه الصناعات الاستهلاكية بما يتفق والحاجات الأساسية للجماهير بعيدا عن التوجهات التى انشأتها الأنماط الإستهلاكية المشوهة المتولدة عن التباين الحاد فى توزيع الدخل الذى عمقته الممارسات التى سادت خلال العقدين الأخيرين .
- ولابد فى استراتيجية التصنيع من إدخال البعد الاقليمى على نحو يسمح بأحداث توازن بين مناطق الدولة المختلفة ، أخذا فى الإعتبار متطلبات الامتداد العمرانى وما ذكرناه بشأن التنمية الريفية المتكاملة .
- التحكم فى الأسعار على النحو الذى يحقق تقويم مسيرة الاقتصاد الوطنى من ناحية ، وتناسب الأجر النقدى مع أسعار السلع الأجرية التى تحقق مستوى لائقا لمعيشة القوى العاملة المنتجة من ناحية أخرى .
- اتباع سياسة مالية سليمة تضمن تعزيز تنفيذ الإستراتيجية المقررة وتمد الدولة بالموارد اللازمة لتسريع الإستثمار ورفع معدلات النمو وتحقيق عدالة فى التوزيع وإعادة التوزيع . ويعنى هذا ضمنا أن ما يمنح كإعانات للانتاج ، سواء من خلال تخفيض أسعار المستلزمات أو الإعفاءات الضريبية أو تعديل العلاقة بين التكاليف والأسعار ، يتحدد وفق منظور تتضح فيه الآجال التى يتم فيها الاستغناء عن تلك الإعانات ببلوغ الانتاجية مستوى يسمح بسيادة اسعار اقتصادية تتفق مع الأسعار الاجتماعية ، حتى لا تتحول الإعلانات إلى ضريبة تدفعها القوى المنتجة من أجل مساندة أوضاع غير اقتصادية تقف عند حد ضمان الربحية لنشاطات معينة على حساب باقى الاقتصاد الوطنى .

٣ / ٤ / ١٠ ــ وبحكم الطبيعة المركبة للقطاع الصناعى ، حيث تنتشر منتجاته على مساحة عريضة من الإحتياجات الإنسانية ، وتترابط قطاعاته لكى يغذى بعضها البعض الآخر باحتياجاته من مستلزمات الانتاج ، فإنه يصبح مجالا خصبا **للتكامل الاقتصادى العربى** الذى يتحول بموجبه الإعتماد على النفس إلى اعتماد جماعى على النفس . وإذا كان لهذا الأمر أهميته الخاصة بالنسبة إلى الإقتصاد المصرى ، فان أهميته للاقتصاد العربى ليست أقل شأنا . بل لا مغالاة فى القول بأن التكامل فى القطاع الصناعى هو أهم دواعى التكامل الاقتصادى العربى ، وهو التجسيد المادى للدعوة إلى الوحدة العربية . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة ، ولكى يتوفر الأساس المادى لتحقيقها ، فإن على مصر أن تقود حركة منظمة فى هذا المجال تعيد رسم المسيرة على نحو يخلصها من جوانب القصور التى عانت منها خلال العقود السابقة :

إن التكامل الصناعى العربى لا يعنى مجرد فتح الحدود أمام المنتجات وعوامل الإنتاج لتواصل الحركة التى بدأت فى ظل الإندماج القطرى فى النظام العالمى الذى فرضته الرأسمالية العالمية ، والذى استهدف تكريس التبعية لها ، وإلا كان معناه تعميم أنماط التبعية التى تعرضت لصورها المختلفة أقطار

عربية من واقع مسيرتها المنفردة . إن أول اساس يقوم عليه هذا التكامل هو إعادة تقسيم العمل بين الدول العربية على نحو يعظم الاستفادة من مجمل مزاياها النسبية فى تركيبة قومية موحدة .

- والسوق العربية الواجب فتحها لا تقف عند توسيع نطاق السوق أمام ما سبق إقامته من نشاطات ، بل أمام ما يراد إنشاؤه عند توسيع نطاق السوق . ولو أن الصناعة العربية استهدفت تحقيق معدل نمو ١٠ ٪ سنويا لكى تعوض ما أصابها من تخلف ، لأقامت ما يعادل ٦٠ ٪ من القيمة الحالية لناتجها خلال خمس سنوات ، ولأضافت مثل تلك القيمة للسنوات الخمس التالية لكى يبلغ ما يضاف على مدى عشر سنوات ١٦٠ ٪ مما هو قائم حاليا . فالتركيز على ما يتم بناؤه مستقبلا يفسح مجالا أكبر بكثير من محاولة لوى ذراع التكامل ليتفق مع قاعدة بنيت فى غيابه .

- وحتى يتحقق ذلك فان تقسيم العمل الجديد يجب ان يتيح قدرا أكبر من الترابط بين القطاعات الصناعية العربية بحيث ينشأ بنيان صناعى عربى لما يعرف « بالتكامل الرأسى » بين حلقات الانتاج الصناعى . إن هذا الأمر له أهمية كبرى اذا كان يراد حقا كسر إسار التبعية الذى فرضته انماط التصنيع التى بنيت فى الماضى بالاعتماد على حلقات إنتاج خارجية تقع تحت سيطرة الاحتكارات الأجنبية .

- ويقترن هذا التكامل الرأسى بالشق الآخر وهو « التكامل الأفقى » الذى يتم بموجبه توزيع النشاطات عند كل مستوى من مستويات الانتاج (أدوات الانتاج ومستلزماته والمنتجات النهائية) على الأقطار المختلفة وفقا لما يتمتع به كل منها من مزايا نسبية . ويسمح هذا بتكرار أنشطة فى أكثر من قطر لتأمين الإحتياجات المحلية والسماح بقدر من المنافسة يحقق تطويرا لفنون الانتاج ، شريطة ان يتم هذا بعيدا عن الحمايات المفرطة التى تخلق مزايا نسبية غير واقعية تؤدى إلى إهدار الموارد . إن هذه الحمايات التى تمت فى ظلها الصناعات العربية الحالية تعتبر من أهم العوائق التى حالت دون مضى مسيرة التكامل بموجبها . وعلى الجهاز التكاملى أن يعيد الحسابات لما هو قائم من صناعات ويضع برنامجا لإعادة توزيعه وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية ينفذ بالتوافق مع إدخال صناعات جديدة تكفل لكل قطر نصيبا عادلا من مجمل النشاط الصناعى يعوضه عما قد يفقده من أنشطة تثبت جدوى نقلها الى أقطار أخرى . إن من أهم مقومات عملية التنسيق الإقليمى هو الإتفاق على قاعدة واضحة لتوزيع المنافع والاعباء .

- وقد أعطى المجتمع العربى أولوية فى استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أقرها مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان ــ نوفمبر ١٩٨٠) ، أولوية « لإعداد القواعد الأساسية للتصنيع بما يعزز تطوير الانتاجية والإنتاج والتخطيط لدعم وإنشاء الصناعات التى تكون أساسا للتصنيع المتكافىء والمتكامل فى بناء الصناعات المحورية » وحددت هذه بالآتى : الصناعات العسكرية ــ الصناعة الأساسية ــ الصناعات الهندسية ولاسيما صناعات وسائل الإنتاج ــ الصناعات البترولية

والبتروكيماوية والكيماوية ـ الصناعات الزراعية ـ صناعة مواد البناء والتشييد . ورغم أهمية هذه الفروع ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فيها وفقا للإعتبارات السابقة ، بما يحقق ما استهدفته الإستراتيجية من إحداث تطوير أساسى فى الإقتصادات العربية وتجسيد الإرتباط العضوى الانتاجى وتحقيق الأمن التكنولوجى .

- ومع تزايد التشابكات الافقية والرأسية بين فروع الصناعة فى الأقطار العربية تتزايد حركة التبادل السلعى فيما بينها . ولكى يتحقق ذلك بكفاءة ، يلزم توفير متطلبات البنية الأساسية « لسوق مشتركة » ، وتتضمن تطوير شبكة النقل فى ضوء اقتصاديات التنسيق الصناعى (والكلى) المستهدف وتنسيق سياسات الضرائب والإعانات والأجور والأسعار وأسعار الصرف حتى تعكس المزايا النسبية الحقيقية . كما يجب الإتفاق على أسلوب وقواعد تخصيص موارد من أجل النهوض بالهياكل الانتاجية للدول الأقل تقدما عبر فترات زمنية محددة حتى تستطيع الوصول إلى مرحلة التعامل المتكافىء مع شقيقاتها وفقا للمؤشرات الاقتصادية البحتة . كذلك لابد من التعاون فى إنشاء وتطوير الأدوات والمؤسسات اللازمة لاستقطاب المدخرات من جميع الدول العربية ، فقيرها قبل غنيها ، إذ أن التجربة أثبتت أن من أخطر الأخطاء التى وقعت فيها المنطقة العربية هو تكاسل الدول ذات العجز ، ومنها مصر ، عن مضاعفة الجهود من أجل رفع قدراتها الإدخارية الذاتية إرتكانا إلى ما تطمع فيه من أموال الدول ذات الفائض ، سواء كمعونات مباشرة أو تحويلات من العاملين فيها أو بالسعى إلى اجتذاب الإستثمارات منها . وقد صحب ذلك نشوء علاقات غير سوية بين الطرفين حيث باتت الدول ذات الفائض تخشى فقدان ثرواتها (غير المتجددة) باسم التضامن العربى وأصبحت تسعى إلى فرض ما يؤمن أموالها ، سواء من خلال اتفاقية استثمار الأموال العربية (انظر بعده) أو من اشتراط مصادقة صندوق النقد الدولى على سياسات دول العجز ، أو من الإتجاه للإنفراد بتنظيمها التكاملى بعيدا عن التنظيمات القومية . ويقتضى الأمر قيام صندوق النقد العربى بتنفيذ ما أوكل إليه من تطوير للأسواق المالية العربية وتنظيم عمليات تسوية المدفوعات الجارية والرأسمالية .

- وسواء تعددت مشروعات الفرع الصناعى الواحد على مستوى قطر معين أم على مستوى أقطار متعددة فإنه لابد من تنظيم عملية اكتساب الخبرة فيها وتبادل هذه الخبرة . إن حجم ما يبدد من موارد للحصول على نفس نوع الخبرة أصبح يثير القلق ، وما يترتب عليه من استمرار الإعتماد على الخارج للحصول على خبرات جديدة يجعل من التوسع الصناعى منفذا لزيادة التبعية لا إنقاصها . ولذلك فإن هذا الجانب يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنسيق الصناعى العربى وإعادة تقسيم العمل .

- ولعل أحد أهم الممارسات التى افقدت العالم العربى القدرة على احداث تنمية صناعية حقيقية هو الإرتكان الى ما يسمى « بأسلوب تسليم المفتاح » الذى تتولى فيه جهات أجنبية (كثير منها ينتمى

إلى دول نامية خلت مضمار الصناعة مؤخرا) عمليات الانشاء الصناعى دون مشاركة من عاملين عرب ، بل وينتهى الأمر إلى ايكال عمليات الادارة وكذلك التسويق إلى جهات أجنبية بدعوى ضمان الكفاءة ، مما يعنى زرع أجساد غريبة فى جسد الوطن العربى وترك القرارات الجوهرية فى الإستثمار والانتاج الى من يهمهم ألا تقوم قائمة لصناعة عربية قادرة على منافستهم . فلابد إذن من أن يتضمن التنسيق ما يكفل تعاونا عربيا جادا فى الانشاءات الصناعية . وتقع على الدول العربية المتقدمة نسبيا فى خبرتها الصناعية ، وفى مقدمتها مصر ، مسؤولية خاصة فى هذا المجال .

- وقد اتجه العالم العربى ، بعد أن تضاعفت الموارد المالية لبعض دوله خلال الحقبة النفطية وجهتين : الأولى هى الدعوة إلى إقامة مشروعات عربية مشتركة تسعى إلى استقطاب الأموال العربية وتوجيهها إلى الإستثمار حيث تتوفر الموارد الانتاجية (المادية والبشرية) وتندر الموارد المالية . والواقع أن ما تم حتى الآن يقصر عن تحقيق نمو صناعى عربى حقيقى لأنه اعتبر المال عنصرا أساسيا وهو ليس كذلك . ففى غياب قدرات إنتاجية ذاتية يصبح المال أداة لدخول شريك أجنبى بالتكنولوجيا ليستغل كلا من الطرفين . كذلك فإن المشروعات المشتركة لا يجرى اختيارها من خلال تخطيط قومى تتفق عليه الدول العربية بل هى تمثل اختيارات جزئية تسعى الى الحصول على مزايا خاصة لتأكيد ربحيتها بغض النظر عما يفترض فيها ان تؤديه للنهوض باقتصاديات الدول المشاركة وتحقيق الترابط بينها . ان مفهوم المشروعات المشتركة يجب أن يتطور لكى يمثل مشاركة حقيقية بين العناصر الإنتاجية المتوفرة لدى الدول العربية ويحقق أهدافا مشتركة لهذه الدول ، ويكون لحجومها الكبيرة الثقل الكافى لتوليد حركات تصنيع محلية مرتبطة بها بحيث تكون محاور لدفع التنمية لا امتصاصها .

- أما الوجهة الثانية فهى مصادقة مؤتمر القمة الحادى عشر (عمان ، نوفمبر ١٩٨٠) على « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية » التى تهدف الى تهيئة المناخ أمام رأس المال العربى الخاص لكى يتحرك داخل الوطن العربى ، وهذا هدف ظاهره التكامل العربى وهو ما لا يمكن لأى مؤمن بالوحدة العربية إنكاره . غير أن مواصفات هذه الاتفاقية ودوافعها تجعل من الضرورى التدقيق فيما يمكن أن يترتب عليها . فهى أولا تنظر إلى المال كعنصر جوهرى ، رغم أنه لا يعدو أن يكون مصدر تمويل يوفر ما يلزم للحصول على رأس المال العينى أى الآلات والمعدات وعلى مستلزمات الانتاج وكذلك خدمة اليد العاملة بما يدفع لها من أجور . وهى ثانيا تنظر إليه كمصدر للنقد الاجنبى اللازم للحصول على تكنولوجيات من مصادر غير عربية نظرا لافتقار المنطقة العربية إلى الصناعات المنتجة للمعدات الرأسمالية . والإنتقال بهذا المفهوم معناه تسرب تلك الأموال نهائيا إلى الخارج ، وتظل الدول المستضيفة ملزمة بردها بنفس العملات وهو ما يصعب تحقيقه بسبب ما تعانيه تلك الدول من ندرة فى النقد الاجنبى . من جهة أخرى فإن الإتفاقية تمهد لتراجع دور رأس المال العربى العام الذى قدمته الحكومات ذات الفائض فى السابق لمساعدة شقيقاتها اللاتى تعانى من العجز . وبالتالى فإننا بصدد مرحلة جديدة يكون القول الأول فيها لأصحاب رأس المال الخاص ،

وتأكيد أولوية اختياراتهم ، ليس فقط في أقطارهم بل وأيضا على مستوى الوطن العربي في مجموعه . ولا مفر من ان تتاثر هذه الإختيارات بالتشوهات والتفاوتات التي تعاني منها معظم الدول العربية ، وهو ما يثير الشك في ان تؤدى حركة هذه الأموال الى البدء بتصحيح تلك التشوهات ، بل الأغلب ان تعمل على تعميقها من أجل تعظيم أرباحها الخاصة ، وأن تنسحب من مكان الى آخر وراء تلك الأرباح . والأخطر من ذلك أن تلك الاتفاقية تفرض كل الشروط التي تعطى الضمانات للمستثمر العربي وليس لتقويم البنيان الصناعي العربي . وهنا نواجه مشكلة معقدة الجوانب . فبينما يمثل انتقال المال الأجنبي المصحوب بمعرفة تكنولوجية متطورة مخاطر على الدول المستضيفة ، فإن انتقال رأس المال العربي غير المعزز بهذه المعرفة الى خارج المنطقة العربية يجعله محاطا بالمخاطر . ولو أنه انتقل بنفس صورة رأس المال الأجنبي لأمكنه أن يعود على أصحابه ، ومن ثم على الوطن العربي بكسب مضاعف . وبينما ينتقل طواعية إلى الخارج نجده يشترط للانسياب في داخل الوطن العربي شروطا تكبل أيدى الدول المستضيفة وتقدم مصلحة المال الخاص عن متطلبات التنمية العربية . فإذا اتى المال فعلا فإنه يكون وسيلة لتسهيل نفاذ عابرات الجنسية من خلال ما تقدمه من تكنولوجيا دون أن تتحمل المخاطرة بأموالها . ولذلك فإن تسهيل استثمار الأموال العربية يجب أن تسبقه شروط تعظم جدوى هذا الإستثمار . ويعنى ذلك أن يتجه الوطن العربي أولا إلى إقامة قاعدته التكنولوجية الذاتية . ثم يجرى انتقال الأموال العربية في الحالات التي تثبت فيها ضرورة حصول الدول المستضيفة على موارد مالية خارجية ، وهنا تعطى الأولوية للأموال العربية على الأجنبية . وفيما عدا ذلك فإن على العرب ان يتعاونوا في تحقيق ظروف أفضل لما يتم استثماره من أموال خارج الوطن العربي والحصول على عائد اكبر له من هذه الاستثمارات .

- وحتى يتسنى تعظيم جدوى الاستثمارات العربية وتحقيق اعتماد جماعي على النفس في مجال التصنيع لابد من برنامج عربي للبحث التكنولوجي تخصص له الحكومات العربية الموارد المالية والبشرية اللازمة ، ويتم توزيعه على الدول العربية بما يتفق واتجاهات التنسيق الصناعي ، ويأخذ في الاعتبار الإمكانيات البحثية لكل منها . ويهدف هذا البرنامج إلى خلق قاعدة معرفية ذاتية لتطوير نشاطات جديدة ، والإسهام في حل المشاكل التي يتعرض لها النشاط الجاري بما في ذلك تحديثه ليلاحق التطورات المستجدة وتوجيه الدراسات العلمية نحو متطلبات التطوير الصناعي .

- أما بالنسبة لانتقال العنصر الثاني من عناصر الإنتاج وهو العمل ، فقد تعددت الجهود العربية الجماعية والثنائية لتنظيم هذا الانتقال . غير ان الحصيلة جاءت مخيبة للأمال ، رغم ضخامة حركة العمالة ذهابا ثم عودة . وقد عنيت الدراسات بانتقال العمالة إلى الدول الغنية محدودة السكان . غير أن الظاهرة تأخذ أبعادا شديدة التأثير ـ رغم صغر حجمها نسبيا ـ في الدول الفقيرة ذات الموارد الطبيعية التي توالى عابرات الجنسية استغلالها ، ليس فقط عن طريق الاستثمار وعائداته ، بل وأيضا

من خلال ما تفرضه من عمالة فنية مرتفعة الأجر . وتتحمل الدول العربية الأكثر تطورا وذات الكثافة السكانية الأكبر ، وبخاصة مصر ، مسؤولية الإسهام فى تطوير العنصر البشرى على مستوى الوطن العربى ، سواء من خلال قنوات التعليم أو إكسابها الخبرة العملية أو عن طريق تنظيم دقيق لانتقال العمالة .

إن النجاح فى معالجة التكامل الصناعى العربى هو المفتاح لتحقيق ما يردد من ضرورة الإعتماد الجماعى على النفس ، ولبلوغ الآمال المنشودة فى وحدة عربية فعلية وتكامل اقتصادى صلب يتجاوز مجرد الأحلام والشعارات . وعلى الناصريين فى الوطن العربى رسالة يجب أن يؤدوها نحو أمتهم العربية من خلال ترشيد مسيرة التكامل الاقتصادى وربطها بصورة لا انفصام لها بعملية التنمية حتى تخرج مصر وشقيقاتها من قوقعة التنمية القطرية التى كانت فى الأغلب وبالا عليها جميعا .

٣/٤/١١ ــ واذا كان هذا التكامل الصناعى العربى ضرورة لابد منها للنهوض بالاقتصاد العربى ، فإن المتمم له هو التعاون الفعال مع باقى دول العالم الثالث لتحقيق أهداف ثلاثة : الأول هو توظيف هذا التعاون فى كسر حلقات التبعية وفى إنشاء نظام اقتصادى دولى جديد يتميز بالتكافؤ فى التعامل الدولى ؛ والثانى هو العمل على تخليص الدول الصناعية الوسيطة من النمط المشوه الذى يحيلها إلى بقع غريبة فى جسد العالم الثالث يمكن أن تنتهى بتفتيت جبهته التى بنتها حركة عدم الإنحياز ؛ والثالث هو مساعدة الدول الأقل نموا ، خاصة فى القارة الافريقية ، من الوقوع فريسة الاستعمار الجديد لتضرب بذلك نطاقا حول الوطن العربى يشل حركته على المدى البعيد . وفى هذا يجب ألا يغيب عن البال أن الكيان الصهيونى يضع القارة الأفريقية على رأس القائمة بعد الوطن العربى فى مخططاته التوسعية . وعلى مجموعة الدول العربية ، لاسيما الأفريقية منها بما فيها مصر ، أن تعمل عن طريق علاقاتها المباشرة بدول القارة الافريقية ومن خلال منظمة الوحدة الأفريقية على وضع برنامج متكامل للنهوض بالإقتصاد الأفريقى فى إطار تعاونى عربى/أفريقى يستفيد منه الطرفان ، ويجعل منهما سوقا واسعة لمنتجاتهما يجرى التعامل فيها على قدم المساواة . وإذا كانت موارد وثروات القارة السوداء قد جعلتها موضع أطماع الرأسمالية العالمية واستعماريها القديم والجديد ، فإن على العرب أن يطوروا قدراتهم وخبراتهم ليساعدوا بها تلك القارة على الكشف عن تلك الثروات واستخراجها دون ما استغلال ، وتهيئة أسواق عادلة لها من خلال تقسيم أوسع للعمل بين دول المنطقتين محوره التنمية الصناعية وما يرتبط بها من تطوير للبنيات الأساسية ومصادر الطاقة ومن احتياجات غذائية ومن تطوير للخبرات والبحوث ومؤسسات التمويل . ويفسح هذا مجالا لمشروعات مشتركة ضخمة عبر القارة عليها أن تكون على المستوى الذى يسمح لها بالوقوف فى وجه عابرات الجنسيات ، مبتعدة عن الممارسات التى اتبعتها بعض الدول العربية فى إقامة مشروعات مشتركة لا تستطيع أن تجعلها بجهودها الفردية المحدودة أداة فاعلة فى تطوير العلاقات بين المنطقتين وفى النهوض باقتصادات الدول الأفريقية محدودة الدخل . ولعل البدء فى تعاون صناعى جاد من هذا النوع يضع

ماطالب به الكثيرون من ضرورة إقامة حوار بين الجنوب والجنوب على أول الطريق الصحيح .

خامسا ـ البترول والطاقة :ـ

٣/٥/١ ـــ يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التى حكمت تاريخ المنطقة العربية منذ أوائل القرن الحالى . وهو حاليا يشهد تحولات عالمية هامة تجعل لما يحدث خلال العقدين المقبلين آثارا بعيدة المدى على المستويين العالمى والعربى . والرصد السريع للحقائق يشير الى :

- تميزت الثورة الصناعية الثانية بتكثيف سريع لاستخدام الطاقة واحلالها محل العمل الانسانى فى الإنتاج ، ولإدخالها بقدر كبير فى الإستهلاك .
- تغيرت تركيبة مصادر الطاقة وقفز النفط إلى المقدمة ، ليتحول لأشكال متعددة فى الإستخدامات النهائية .
- عمدت الدول الصناعية إلى الاسراف فى استخدام الطاقة ، لاسيما المولدة من النفط ، فارضة أسعارا متدنية له استنزفت بها موارد العالم الثالث من أجل الإسراع بتنمية قدراتها الصناعية .
- ولما كانت المنطقة العربية ، الواقعة فى النطاق الاستعمارى لتلك الدول تحظى بثروات نفطية هائلة ، فقد تعرضت لهجمات استعمارية شرسة ، وعندما تخفى الاستعمار فى ثوبه الجديد تعرضت المنطقة لعوامل التجزئة والنهب والتبعية لكى تظل الوقود الذى يشتعل من أجل دوران عجلة الصناعة فى خارجها .
- ويعتبر النمط الذى يجرى به الكشف عن النفط العربى واستخراجه نموذجا صارخا لممارسات عابرات الجنسية ، وللكيفية التى يتم بها تحويل ثروات هى من حقوق الشعوب التى تكمن تلك الثروات فى أراضيها إلى مغتصبيها .
- وعندما استردت المنطقة للنفط جانبا من قيمته الإقتصادية الحقيقية ، تحول النهب إلى ما ترتب عليه من ثروات مالية سخرت لسد عجز الاقتصادات الرأسمالية ، بطريق مباشر أو من خلال برامج التحديث التى سعت بها الدول النفطية إلى إزالة بعض ما فرض عليها من تخلف ، وإن لم تنجح فى أن تقيم بها قواعد إنتاجية مستقلة تحررها من قبضة التبعية والإستغلال .
- وقد صحب ذلك تفاوتات فى الدخول بين دول عربية متقاربة فى مستويات النمو الإقتصادى (المنخفض) ، جعلت الوطن العربى أشد مناطق العالم تباينا فى توزيع الدخل ، داخل أقطاره وفيما بينها .

- وخلال التحول الحالى إلى الثورة التكنولوجية الثالثة حدثت اتجاهات متضادة عميقة المغزى . فعلى جانب تزايد الإعتماد على الطاقة فى العديد من النشاطات القديمة والمستحدثة . وعلى الجانب الآخر ظهرت مبتكرات تهدف إلى تقليل معدلات استهلاك الطاقة لكل استخدام على حدة . كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ترشيد فى استهلاكه خفض بعض الشىء من الإسراف الذى ساد فى عصر الطاقة الرخيصة . وتتجه الدراسات الجارية إلى تطوير وسائل نقل الطاقة عن طريق ما يسمى بالموصّلات الفائقة للتخلص من الإهدار الذى يحدث خلال النقل مما يساعد على نقل الطاقة الكهربائية مسافات طويلة دون فاقد يذكر . وسوف يكون لهذا مغزى كبير بالنسبة إلى إنشاء شبكات كهربائية مشتركة بين الدول المتجاورة . فاذا تحقق هذا فى أجل منظور فلن يكون بعيدا ذلك اليوم الذى تتعاون فيه دول أفريقية فى استغلال المصادر المائية فى أواسط القارة لتوليد كهرباء تكفى دول القادرة التى مازالت مظلمة . وعلى مصر أن تأخذ تطور هذا الجانب فى الإعتبار وأن تقود حركة الدراسات والاستثمارات فيه لصالح دول القارة من خلال عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية وبحكم موقعها بين دول حوض النيل الذى تعتبر منابعه من أغنى المناطق بالمصادر الكهرومائية .

- وقد استغلت الدول المتقدمة حصيلتها من الإرتفاع فى عائدات النفط وما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من تعديل فى اقتصاديات بدائله ، فى تطوير هذه البدائل ، بحيث بدأت الدول النفطية تفقد تدريجيا السيطرة التى استعادتها لفترة قصيرة من الزمن ، ليعود سعر النفط الى الانخفاض ويجر وراءه اقتصادات الدول النفطية التى توسعت فى الإنفاق قبل إجراء توسع كاف فى الإنتاج . وبدأ الكثير منها يعانى من عجز ، بينما تعرضت الدول ذات العجز إلى مديونية متفاقمة .

- وانطلاقا من المستويات السائدة حاليا لأسعار الطاقة ومصادرها يمكن القول أن المرحلة المقبلة ستشهد اتجاها لارتفاع أسعار الطاقة قياسا إلى أسعار المنتجات الأخرى ، مما يعنى ارتفاعا فى تكاليف الإنتاج خاصة بالوسائل المتطورة التى يتزايد اعتمادها على استخدام الطاقة . ولا يقتصر هذا على الصناعة فقط ، بل إنه ينسحب أيضا على الأساليب المتقدمة للإنتاج الزراعى ، مما سوف يكون له مغزاه بالنسبة لجهود توفير الأمن الغذائى (العربى) . ونظرا لأن بدائل الطاقة تحتاج إلى بحوث علمية لا تتوفر إمكانياتها إلا للدول المتقدمة ، فسوف تتحمل الدول النامية أعباء باهظة فى سبيل الحصول على احتياجاتها المتزايدة منها ، مما يؤثر على جهودها التنموية ويعرضها إلى مزيد من المديونية .

- وإذا كانت الدول المصدرة للنفط قد ضربت مثلا ـ من خلال التنسيق الذى حققته فيما بينها بتجمعها فى منظمة الأوبك ـ لما يمكن أن تفعله دول نامية من أجل تحسين شروطها فى التعامل الدولى بتضامنها ، فإن المثل المضاد الذى قامت به الدول الصناعية يثبت أن التعاون الجزئى قد يثمر ولكنه لا يدوم .

- وبالرغم من أن المنطقة العربية تمد العالم بأكثر من نصف حاجته من النفط فإن متوسط استهلاك الفرد العربى من الطاقة شديد التدنى ، خاصة فى الدول الأقل نموا . وما يشاهد من معدلات مرتفعة فى بعض الدول الغنية هو نتيجة إسراف فى الإستهلاك أو فى استنفاد الثروة الناضبة فى صناعات مرتفعة الإستهلاك للهيدروكاربونات . ويكفى أن نلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد المصرى من الطاقة أقل من ثلث استهلاك الفرد فى فلسطين المحتلة ، رغم أنه أكثر من ضعف استهلاك الفرد فى المغرب ومن تسعة أمثال شقيقه فى السودان . ان معنى ذلك أن المنطقة العربية مقبلة على فترة تتصاعد فيها معدلات استهلاك الطاقة بينما تتعرض مواردها منها الى النضوب ، ابتداء بخروج مصر وسوريا وغيرهما من عداد الدول النفطية خلال سنوات قلائل . وهكذا تتحول المنطقة بسرعة من صافى تصدير إلى صافى استيراد .

- ومع خروج عدد من الدول النفطية من سوق التصدير بقدر البعض أن الدول العربية الغنية بمواردها النفطية (وفى مقدمتها الكويت والسعودية والعراق) سوف تعود لها سيطرة على مصادر النفط بينما ينتظر ان ترتفع أسعاره العالمية لتناقص المعروض بالنسبة إلى الطلب . فإذا تحقق هذا الارتفاع فى الأسعار فإن هذا يعنى ارتفاع تكلفة الطاقة بوجه عام مما يضيف أعباء على عمليات التصنيع والتنمية خاصة بالنسبة للدول التى تعوزها مصادر للطاقة . من جهة أخرى فإنه من غير المتوقع أن تسمح الدول الصناعية بارتفاعات كبيرة فى الأسعار وإلا تعرضت لركود أطول مدى من ذلك الذى شهدته منذ بداية السبعينات ولا تزال تجاهد للخروج منه . لذا فإن انفراد عدد محدود من الدول العربية بمصادر رئيسية للنفط يمكن ألا يصبح مصدر قوة لها ، بل يضعها فى مواجهة مباشرة مع الغرب الصناعى الذى سوف يسعى لتأمين احتياجاته بالشروط التى تناسبه هو ، خاصة وأن المصدر الرئيس الآخر المتاح لأوروبا الغربية هو الإتحاد السوفيتى . بعبارة أخرى فإن المصالح العربية/السوفيتية ستكون أكثر تقاربا من المصالح العربية/الغربية ومع باقى العالم المستهلك للنفط ، بما فى ذلك بعض الدول المنتجة حاليا للنفط .

٣/٥/٢ ـــ إن تخطيط قطاع الطاقة يعتبر مفتاحا لتخطيط التنمية فى مجملها ، كما أنه بطبيعته تخطيط بعيد المدى سواء من حيث توفير متطلبات نمو هذا القطاع ، او من حيث التوجهات بعيدة المدى التى يفرضها نموه على باقى الإقتصاد الوطنى ، سواء فى مجالات الاستهلاك وتطوير مستويات المعيشة أو فى تحديد اتجاهات التوسع العمرانى أو فى نمو القطاعات الإنتاجية الأخرى . ويتعرض مستقبل مصادر الطاقة إلى تغيرات كبيرة خلال السنوات المقبلة ، وهى تغيرات لها انعكاسات متعددة على مصر والدول العربية يمكن أن تؤدى إلى إعادة رسم هيكل العلاقات داخل الوطن العربى وبينه وبين باقى جهات العالم :

- فالمصادر المائية (الهيدروليكية) محدودة لدى الوطن العربى . بالمقابل فإن القارة الأفريقية لديها إمكانيات كبيرة . غير أن استغلالها وتوجيه جانب منها إلى الوطن العربى يقتضى تخصيص استثمارات كبيرة كما يتوقف ما يمكن توجيهه إلى اجزاء من الوطن العربى على تقدم أساليب المحافظة على الكهرباء خلال النقل لمسافات طويلة . وهذا التقدم لا يزال فى بدايته وهو موضع أبحاث معقدة فى الدول المتقدمة .

- والمصادر النفطية أصبحت محدودة العمر ، وسوف يؤدى تركزها فى عدد محدود من الدول إلى اضطرار هذه الدول إلى رفع معدلات إنتاجها وسرعة استنفاد مواردها منها وهو ما سوف يعنى عودة الدول العربية النفطية إلى تجاوز إنتاجها لحاجاتها المالية الجارية ، مما يعرضها إلى تحويل ثرواتها الطبيعية إلى أصول مالية تتعرض إلى المخاطر كما أثبتت التجربة فى العقدين السابقين . وسوف يتم هذا من خلال ممارسة ضغوط عليها لكى تنتج ما تحتاجه الدول المستهلكة وليس ما تحتاجه هى .

- وخلال ذلك سوف تخرج عدة دول عربية من قائمة الدول المصدرة للنفط إلى نطاق الدول المكتفية ذاتيا ثم إلى دول مستوردة . وتعتبر البحرين ومصر من أولى الدول المرشحة للخروج ، يليها سوريا وعمان وقطر (وان كانت هذه الأخيرة تتمتع باحتياطى كبير من الغاز الطبيعى) . أى أن هذا الخروج سوف يصيب جانبا من الدول الخليجية التى تعتمد ثرواتها اعتمادا شبه كلى على النفط ، مما يضعها فى موقف حرج لأنها تسعى لإقامة صناعات شديدة الإعتماد على الطاقة بحكم محدودية مواردها البشرية ، كما أنها تتجه إلى استخدام النفط والغاز كمواد أولية فى التصنيع مما يقتضى إعادة النظر فى مستقبل هياكلها الإنتاجية وإمكان استمرار الجدوى الاقتصادية لعدد من مشروعاتها الكبرى بالإعتماد على استيراد الخامات من جاراتها .

- وبالنسبة لمصر فإن التمويل سيكون عميق المغزى . فقد بدأ النفط يحتل موقعا متقدما من اقتصادها . وسوف يعنى تراجع مصادرها منه ومصادر عدة دول عربية حدوث آثار مضاعفة : فالعائدات من تصدير البترول سوف تتناقص بسرعة ، كما تتناقص تحويلات العاملين فى الدول الخليجية ، وما تستطيع ان تقدمه هذه الدول من معونات ، بينما تتعرض ايرادات قناة السويس من ناقلات البترول إلى التراجع ، كما أن ايرادات السياحة العربية تصبح مهددة بالجمود . ويشير كل هذا إلى ان الاقتصاد المصرى الذى تعرض للركود بسبب تمحوره حول القطن لمدة طويلة ، سوف يتعرض لموجة جديدة من الركود بل والإنكماش بسبب تمحوره حول البترول فى الوقت الذى أصبح القطن فيه معرضا للاختفاء من قائمة صادراته . إن هذا يشير إلى ان القضية تتجاوز مجرد نقص مصادر الطاقة وموارد خامات عدد من الصناعات الجديدة ، إلى فقد المصدر الرئيسى لتمويل احتياجات الإقتصاد المصرى ، إنتاجية كانت أم إستهلاكية ، ام سدادا لديون تراكمت نتيجة سفه السياسات الاقتصادية .

- وقد اصبحت الطاقة النووية (الإنشطارية) هى المرشح الأول كمصدر بديل . وتخضع هذه الطاقة لسيطرة الدول المتقدمة التى تسعى فى الوقت نفسه إلى جعل العالم الثالث حظيرة للنفايات المترتبة عليها مهددة بيئته بالتلوث لآلاف من السنين . وبالرغم من المحاذير التى اتضحت أبعادها فى أعقاب كارثة تشيرنوبل فإن العالم المتقدم لا يزال محجما عن العودة إلى استخدام موارده من الفحم حرص على تفادى ما يترتب عليه من تلويث لبيئته .

- ولا تزال الأبحاث تجرى حول بدائل أخرى ، فى مقدمتها الطاقة النووية الإندماجية التى تتميز بقدرة عالية على المحافظة على المصادر الأولية للمواد المشعة وبالتالى فهى أطول عمرا وأكثر نقاء . وهناك أيضا الطاقة الشمسية التى تتمتع المنطقة العربية بميزة نسبية كبيرة فيها ، غير أنها مازالت محدودة باستخدامات إستهلاكية لا تشكل نسبة يعتد بها من جملة الإحتياجات . وتكمن الجدوى الحقيقية لهذا المصدر حينما يقترن بإسالة الهيدروجين الذى أثبتت التجارب مؤخرا أنه يمكن ان يقضى على مشاكل التلوث ، وأن يحل محل الوقود السائل الذى يظل ضروريا لتسيير معظم وسائل النقل الحالية كالسيارات والقطارات والطائرات والسفن .

- ومن كل ما تقدم نجد أننا نواجه تحديا كبيرا فى سبيل توفير مصادر جديدة للطاقة ، وأن علينا ان نحسم الإختيار بين منهجين : ان ننتظر ما تتمخض عنه جهود الدول المتقدمة ، وحينئذ لن يوجد ما يضمن ان يتفق ما تتوصل إليه مع تركيبة الموارد المتاحة لنا ، كما يكون علينا قبول ما تفرضه تلك الدول من شروط لتزويدنا بما نحتاجه من طاقة . أو أن ندخل فى مضمار بحوث الطاقة لكى نضمن أن تتجه هذه البحوث وجهة تناسب مواردنا الذاتية ، وان نسيطر ، ولو جزئيا ، على تكنولوجيا الطاقة التى سوف نحتاج إلى تركيبها بصورة مستمرة ، وتخفيض الكلفة ضمانا لسلامة اقتصاديات ما ينبى عليها من مشاريع انمائية .

٣/٥/٣ ــ إن ما يحدث الآن فى الوطن العربى فى مجال مصادر الطاقة يثير القلق . ففى مجال البترول أقام العرب منظمة خاصة بهم منذ عشرين عاما . وبغض النظر عن الظروف التى نشأت فيها تلك المنظمة ، والتى كانت مصر الناصرية تدعو اليها على نحو مغاير ، فقد بدأت ، بعد توسعها لتضم جميع الدول العربية المنتجة للنفط ، تتجه إلى بحوث ضرورية لتنمية القطاع الذى تعمل فيه ، وتقيم عددا من المشروعات المشتركة التى تسد جانبا هاما من احتياجات الوطن العربى ، خاصة فى مجال الخدمات البترولية التى ظلت حكرا على عابرات الجنسية . غير أن هذه النجاحات أزعجت قوى يهمها ابقاء هذا الوطن أسير التبعية والتمزق . فقد أدى انفراد دول الخليج بتجمعهم الاقليمى الخاص إلى تأكيد التناقض المصطنع بين مصالح الدول الخليجية شديدة الإعتماد على النفط ، ومصالح باقى الدول العربية المنتجة للنفط والتى تتميز عنها بتنوع مواردها (بما فى ذلك العراق ، رغم أنه دولة خليجية) ولكنها تعانى فى

الغالب من عجز فى موازين مدفوعاتها . وشيئا فشيئا بدأت اجتماعات وزراء النفط فى مجلس التعاون الخليجى تسيطر على مصير منظمة الأوابك ، إلى أن تقرر مؤخرا تجميد نشاطها البحثى كجزء من عملية تحجيم المنظمات التكاملية القومية . كذلك أدت محاولات بعض تلك الدول اقامة صناعات على أساس النفط والغاز فى إطار اندماج فى السوق الرأسمالية العالمية إلى تعرضها لضغوط جعلتها تتجه إلى اجراء حوارات سياسية مع الدول الغربية متباعدة عن اطارها الطبيعى وهو الإطار القومى الذى كان لابد ان تتكامل اقتصاديا معه وأن يكون مساندا لها فى حوارها وليس مستبعدا . وعندما تعرض العراق لتدمير مفاعله النووى الذى كان سوف يضيف إلى مصادر الطاقة لديه ويجعله اقل اعتمادا على النفط موفرا إياه للصناعة والتصدير ، تقاعس العالم العربى وبخاصة الدول النفطية عن اتخاذ موقف حاسم يضع العالم فى مواجهة العربدة الإسرائيلية . وقبل ذلك حدث تهاون مماثل أمام قيام العصابات الصهيونية بتدمير قطعة حساسة من قطع ذلك المفاعل وهى لا تزال فى ميناء التصدير الفرنسى حتى يتأخر برنامج إكمال المفاعل بضع سنوات ، وأمام اغتيال تلك العصابات للعالم النووى المصرى الدكتور المشد . ويمضى الكيان الصهيونى فى تبجحه لكى يهدد بتدمير أى مفاعل نووى يقام فى المنطقة ، من باكستان شرقا حتى الأطلسى غربا . وليس سرا أن الولايات المتحدة وقفت من قبل ، ومن ورائها الغرب الرأسمالى ، فى وجه بناء السد العالى ، وكان يمكن أن تذهب إلى حد تدميره فى ١٩٦٧ لو أن الحرب التى خططت لها لم تحقق نتائجها فى أيامها الأولى . وكان الهدف الواضح هو منع الثورة المصرية من المضى قدما فى طريق التصنيع والتنمية المستقبلة الذى عقدت العزم عليه . بالمقابل فإنه عندما انطلقت اسرائيل كالكلب المسعور تنهش فى منطقة القنال من السويس حتى بورسعيد ، حرصت على الإبتعاد عن بترول خليج السويس الذى كانت ترعاه أمريكا ، تنسيقا منهما فى العدوان ، وإشارة إلى أن تتبيع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة يمكن ان ينجيها من الاغتصاب . ويمضى مسلسل البترول والموارد المعدنية الهامة الأخرى ليضيف إلى مآسى الوطن العربى . فجزء هام من مشاكل السودان مع جنوبه مرجعه البترول المنتظر . وصراع اليمنين تغذيه همسات تبث فى نفوس الأشقاء اطماعا بالإنفراد بمصادر نفطية تحيل الفقر ثراء . وحروب المغرب العربى ، فى الصحراء وفى تشاد ، يتقاتل فيها أبناء الأمة الواحدة طمعا فى مناطق تعمر بموارد معدنية تنتظر من يستخرجها . وفى الفضاء تسبح أقمار صناعية تستشعر ما فى باطن أراضينا ولا يلقى الينا من معلومات كشفت عنها إلا ما ترغب القوى المطلقة لتلك الاقمار (التى تسهم فى السيطرة عليها عقول عربية) أن توجه نظرنا إليه ، وعندئذ تكون مستعدة بشركاتها لتستغل ما تحتاج إليه من مواردها وبشروطها هى . إن استمرار هذه الاوضاع فى عالم يتزايد تحكم الطاقة فيه يجعل مستقبل التنمية فى العالم العربى مرهونا بارادة القوى التى استعمرته فى الماضى ، وتلك التى تسعى للسيطرة عليه فى الحاضر والمستقبل . وحتى يمكن الخروج من هذا المأزق علينا أن نسترد مقاليد أمور الطاقة بيدنا ، وهو ما يتطلب تعاونا عربيا جادا لأن المطلوب يفوق قدرات اى دولة على حدة أو أى اقليم منفردا . ونقطة البدء هى انشاء (أو تحويل منظمة الأوابك الى) وكالة عربية للطاقة والموارد المعدنية تخصص لها موارد كافية ،

مالية وبشرية ومادية ، لتتولى التخطيط لمستقبل الطاقة فى إرجاء الوطن العربى ، وتقوم بإسهام جاد فى الكشف عن ثرواته وفى عمليات الإستخراج ، وفى البحوث الأساسية والتطبيقية اللازمة لدخول هذا الوطن القرن الحادى والعشرين وهو مسيطر على مقدراته وعلى مصيره .

٣/٥/٤ ــ لا يتوقف تخطيط قطاع الطاقة عند حد تنمية المصادر الأولية للطاقة ، إذ لابد ايضا من تخطيط المصادر الثانوية لها ، وهى المصادر التى تحيل المصادر الأولية إلى صورة صالحة للاستخدام . فالبترول المستخرج مثلا قد يحول إلى منتجات بترولية صالحة للاستخدام بصورة مباشرة ، أو فى إقامة محطات كهربائية يذهب ناتجها إلى الإستخدام الفعلى للطاقة . ويرتبط بهذا إقامة شبكات النقل والتوزيع سواء ما بين مواقع المصادر الأولية والمصادر الثانوية ، أو ما بين هذه الأخيرة ومواقع الإستخدام النهائى . وينطلق هذا التخطيط من أوجه الاستخدام النهائى على المدى البعيد والتى تشمل :

- تطوير مستوى المعيشة وما يرتبط به من تزايد فى الإستهلاك العائلى للطاقة نتيجة دخول مزيد من أدوات الاستهلاك المستخدمة للطاقة ، لاسيما السلع المعمرة التى أصبحت السمة المميزة للحضارة الحديثة .

- غير أن هذا لا يعنى الانسياق إلى ما تمليه هذه الحضارة فى الصيغة التى تفرزها أنماط الاستهلاك فى الدول الصناعية ، وهى الصيغة التى أدت إلى تزايد الاعتماد على استيراد منتجات متطورة بينما الحاجات الأساسية شبه مفتقدة . ولعل التحكم فى تطوير استهلاك الطاقة وترشيده هو أفضل السبل إلى ترشيد أنماط الاستهلاك والإبتعاد بها عن الخلل الذى كان له أسوأ الآثار على مسارات التنمية وعلى الإختيارات الإنتاجية والإستيرادية التى أدت الى أضعاف القدرات الاستثمارية وإعطاء أولوية لطلب الفئات القادرة على حساب أساسيات الحياة التى تعانى الجماهير من صعوبة الحصول عليها .

- كذلك فإن الترشيد لا يعنى فقط التدرج فى توفير متطلبات الحياة عبر الزمن على المستوى الوطنى ، بل إنه يتضمن أيضا أحداث توازن محكم بين الأقاليم ، لاسيما بين الريف والحضر ، بحيث تنال مناطق الريف حظا عادلا دون أن تجور عليه المدينة التى تستاثر بالنصيب الأوفر فى معظم أرجاء الوطن العربى ، مما يجعل الريف منطقة طاردة إلى المدينة التى يزيد اكتظاظها ومن ثم ضغوطها للحصول على المزيد على حساب الريف .

- وبنفس المنطق فإن هذا التوجيه لمستويات استهلاك الطاقة يصبح أداة فعالة فى تخطيط المناطق الجديدة التى لابد من تنميتها من أجل تحقيق امتداد عمرانى يعيد التوازن إلى التوزيع السكانى الذى أصبح ضرورة حيوية للتخفيف من التركز فى الوادى وما يترتب عليه من زحف العمران على الأرض الزراعية ورفع أسعارها مما يخل باقتصاديات الإنتاج الزراعى .

- غير أن الإستخدام الأهم من وجهة النظر التنموية هو توفير الطاقة لأغراض الإنتاج ، خاصة فى تطوير الزراعة والصناعات الجديدة والخدمات المتطورة . ومن المتوقع أن يؤدى هذا إلى سرعة نمو الاحتياجات من الطاقة بأسرع من النمو الإقتصادى الكلى . ومع ارتفاع معدلات النمو وزيادة روابط التكامل بين دول الوطن العربى تزداد احتياجات قطاع النقل من الطاقة . ويعنى هذا ضرورة تخطيط هذا القطاع ، والمفاضلة بين وسائل النقل المختلفة ، داخل المراكز السكانية وبينها ، وبين الدول العربية ، على نحو يأخذ فى الاعتبار ما سوف تكون عليه أنواع الطاقة المستقبلة واقتصادياتها .

- ويعنى كل هذا أن تخطيط قطاع الطاقة يتضمن إعادة رسم الخريطة السكانية ومواقع وأنواع النشاطات الاقتصادية . ويتطلب هذا الأمر تحليلات حسابية كبيرة الحجم مما يقتضى الإستعانة بالحاسبات الإليكترونية الضخمة . ومما يوضح مدى الإنكشاف الذى يتعرض له الإقتصاد الوطنى أن الجهات المسؤولة عن تخطيط قطاع الطاقة تستعين بالخبرات الأجنبية ـ الأمريكية ـ التى تتجمع لديها بذلك معلومات هائلة عن دقائق الإقتصاد المصرى ، فتسعى ـ متذرعة بعدم توفر القدرات التحليلية محليا ـ إلى نقل هذه المعلومات لتقوم بتحليلها ثم تقديم النتائج التى لا يعلم مدى صدقها إلا الله . إن هذا هو قمة الإنكشاف والإستسلام فى صنع القرار لجهات هى آخر من يهمه مصلحة الاقتصاد المصرى . إن دواعى الأمن واستقلال القرار بشأن مستقبل التنمية تفرض ضرورة قيام الخبرات المصرية منفردة ـ وهى ليست ضئيلة ـ بهذا العمل حتى يأتى القرار مصريا خالصا . وعلى الخبرة المصرية أن تنمو لكى تصبح قادرة على تقديم المعونة إلى الأشقاء العرب ، عملا على كسر حلقة التبعية التى تفرض من خلال ما يسمى بالمعونات الأجنبية .

٣/٥/٥ ــ وتظل قضية **أسعار الطاقة** من القضايا الجديرة بالاهتمام . فعل سبيل المثال لو صح ما يردد من أنه ابتداء من منتصف التسعينات سوف تعود أسعار النفط ، وبالتالى الطاقة بوجه عام ، إلى الإرتفاع فإن هذا يقتضى إعادة النظر فى جدوى المشروعات التى يمكن أن تقام حاليا بناء على ما هو سائد من أسعار للطاقة . بل إن الإرتفاعات المتوقعة فى هذه الأسعار سوف تنطوى على ارتفاعات فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية مما ينشىء ضغوطا جديدة على موازين المدفوعات تدخل العالم فى دوامة تضخمية جديدة أطول اجلا من الموجة الحالية ، وهو ما يعنى مزيدا من المديونية للعالم الثالث . والاحتكام إلى الأسعار العالمية التى ثبت أنها تتعرض لتقلبات شديدة نتيجة تلاعبات الدول الصناعية فى الأسواق العالمية يثير متناقضات عديدة . فهو ينقل هذه التقلبات إلى الأسواق المحلية مما يهدد استقرارها . ونظرا لأن قيم عملات الدول النامية تتعرض للهبوط على المدى الطويل بسبب ما تتعرض له من عجز فى موازين مدفوعاتها ، فإن وقع الارتفاع فى الأسعار العالمية يكون أشد عليها منه على الدول الصناعية . من جهة أخرى فإن أسعار الطاقة تعتبر من النماذج التقليدية للأسعار التمييزية حيث يمكن محاسبة كل نوع من أنواع الاستخدام بسعر خاص ، مع ضمان تحقيق عائد مناسب من مجمل مبيعات

الطاقة ، يجعل بعض الأسعار دون المتوسط والآخر فوقه حيث يكفل السعر المتوسط ربحا عادلا لقطاع الطاقة . أما إذا فرض سعر موحد على جميع الاستخدامات يتفق مع السعر العالمى فإن معنى هذا أن البلدان ذات الميزة النسبية فى الطاقة الرخيصة سوف تفقد هذه الميزة ، التى تتحول إلى أرباح كبيرة لقطاع الطاقة على حساب باق القطاعات . وعلى الدولة عندئذ أن تقتطع جانبا من هذه الأرباح الإضافية لتدعم بها قطاعات حيوية مرتفعة الإستخدام للطاقة . فعندما أنشأت الدولة السد العالى الذى أمدها بطاقة كهربائية رخيصة ، تمكنت من إقامة صناعات كيماوية ومعدنية أساسية بتكلفة معقولة نتيجة لرخص ما تحصل عليه من طاقة . غير ان ما حدث خلال السبعينات ، وبتحريض من البنك الدولى ، هو الدعوة إلى تحديد سعر موحد الطاقة على جميع الإستخدامات بدعوى تصحيح اقتصاديات قطاع الطاقة وفقا للإرتفاع الحاد الذى أصاب أسعارها عالميا ، وكان القصد الحقيقى هو إصابة اقتصاديات الصناعات الأساسية ، وهى المجال الطبيعى للقطاع العام ، بالشلل كجزء من الحرب المعلنة على هذا القطاع . إن استخدام السعر كعصا تقرع بها جميع الرؤوس معناه تغليب القوى الغيبية للسوق على الإختيار الواعى للمتغيرات التى تتفق وأهداف التنمية . وإذا كانت دعوى تحكيم سعر السوق تستند إلى مقولة الترشيد فان الترشيد يجب أن ينصب على نواحى الإسراف لا على الضروريات . ولذلك فإن تخطيط أسعار الطاقة يجب أن يراعى :

- تحديد سعر متوسط يحقق هامشا معقولا لقطاع الطاقة ، ويؤمنه من التقلبات التى أصبحت خاصة مميزة له . ويعنى الإستقرار أن يرتفع العائد خلال فترات انخفاض الأسعار (العالمية) لتكوين احتياطى يساعد على عدم القفز بالسعر عند كل بادرة ارتفاع . ويراعى فى الوقت نفسه أن يتحرك السعر تدريجيا مع الاتجاه العام لأسعار الطاقة .

- تحديد أسعار دون المتوسط للإستخدامات الضرورية . هذه الإستخدامات تشمل الاستهلاك العائلى الأساسى الذى هو حق لكل فرد من أفراد الشعب ، وما يلزم لأغراض الانتاج فى القطاعات الأساسية التى لابد منها لتحقيق تنمية سريعة فى كافة القطاعات ، والإستفادة من المزايا النسبية القائمة . ويعتبر قطاع النقل من أهم القطاعات التى يجب أن تتلقى رعاية خاصة ، نظرا لأن أى ارتفاع فى تكلفته (الذى تلعب فيها الطاقة دورا مؤثرا) ينسحب مباشرة على باقى القطاعات محدثا موجة تضخمية مضاعفة . وتعطى الأولوية للنقل العام للركاب ولنقل البضائع .

- فرض أسعار فوق المتوسط على الإستخدامات غير الأساسية بغرض تعويض ما يتحمله القطاع بالنسبة للإستخدامات الأساسية ، بما فى ذلك الإستهلاك العائلى البذخى والقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية المتأخرة . ويساعد هذا على تحقيق هدفين : الحد من الإهدار فى استخدام الطاقة واستبقائها للإستخدامات الأكثر إلحاحا (بما فى ذلك التصدير إذا كانت الدولة منتجة للطاقة) ، والحد من نواحى الإستهلاك والإنتاج المسرفة فى استخدام الطاقة .

• وعلى الدولة أيضا أن تسهم فى الجهود الدولية الرامية لتحقيق الاستقرار فى أسعار الطاقة والحد من اتجاهها إلى الإرتفاع الحاد فى المستقبل .

سادسا ـ قطاعات التنمية البشرية :ـ

٣/٦/١ ــ التنمية بالبشر وللبشر ، هم صانعوها وهم حاصدو ثمارها . لذلك فإن القطاعات التى تمس التنمية البشرية بصورة مباشرة ، والتى يندرج معظمها ضمن قطاعات الخدمات ، خاصة خدمات المجتمع ، يجب أن تلقى أولوية متقدمة وان تعالج من منظور بعيد المدى نظرا لبطء العائد منها ، وهو أساسا عائد غير مباشر . ونتيجة لذلك فإن المشكلة الرئيسية التى تواجه المخطط لهذه القطاعات أنها لا تخضع للحسابات التقليدية للتكلفة والعائد التى تنطبق على القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولهذا فان استخدام بعض المؤشرات التخطيطية الشائعة ، مثل الدخل المتولد من نشاطها أو العائد على الاستثمار فيها يجعلها تحصل على أولوية متأخرة . فاذا جرى الالتزام بهذه المؤشرات فان نقص ما يخصص لها يؤدى مع الزمن إلى محدودية قدرة العنصر البشرى على الإسهام فى التنمية مما يكون له انعكاس سىء عليها فى الأجل الطويل . من جهة أخرى فإن ضعف نمو هذه القطاعات التى يعتبر ناتجها ضمن الحاجات الأساسية ، يؤدى الى قلق اجتماعى واضطراب سياسى بسبب ما يتولد عنه من شعور بعدم قدرة التنمية على مواكبة طموحات البشر وعلى تحقيق ما انعقد عليها من آمال . وبحكم الطبيعة المجتمعية لهذه الخدمات فإن المسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق الدولة ، التى يكون عليها ان تتولاها بصورة مباشرة أو أن تشرف على ما يتم خارج سيطرتها المباشرة . ويعنى هذا ضرورة تدبير الموارد اللازمة ، ليس فقط لأغراض الإستثمار ، بل وأيضا لمرحلة الأداء . وبحكم ما يتعرض إليه الاقتصاد الوطنى من ضغوط خلال عملية التنمية ، وبحكم المساءلة التى يتعرض لها الجهاز الحكومى والميزانية العامة عندما تتجسد تلك الضغوط فى شكل صعوبات اقتصادية ، فإن قطاعات التنمية البشرية تكون عادة من أولى ضحايا سياسات مواجهة تلك الصعوبات ، خاصة إذا كان صندوق النقد الدولى وراء تلك السياسات . وتتجه السياسات إلى تقليص حصة تلك الخدمات من الإستثمار بحجة توجيه مزيد من الموارد إلى الأنشطة سريعة العائد عملا على رفع الدخل الذى يكون قد تعرض نموه إلى التراجع . كذلك فإن تخفيض الإنفاق الجارى على وحدات الخدمات يبرر بالحاجة إلى تخفيض العجز فى الميزانية . فإذا أمكن تصحيح العجز الجارى (وهو نادرا ما يحدث) فإن التخلف الذى يكون قد أصاب تلك الخدمات يصعب تعويضه دون تعرض الميزانية العامة لضغوط جديدة ، خاصة وأن الوقت الذى يمضى خلال فترة تصحيح الأوضاع السابقة يعرض مسيرة التنمية للتعثر بسبب تخفيض مخصصات التنمية عامة وكنتيجة لانكماش قطاعات التنمية البشرية بوجه خاص . هذا التعثر فى التنمية يحد من نمو موارد الميزانية العامة وبالتالى من قدرة هذه الميزانية على تعويض ما تعرضت له تلك القطاعات من انكماش . وهكذا تبدأ حلقة جديدة

من المسلسل يتولاها البنك الدولى هذه المرة تطالب بإفساح مجال للقطاع الخاص لكى يدخل بثقل أكبر فى هذه القطاعات وفقا لمعاييره التى تخضع لاعتبارات السوق . وشيئا فشيئا يتراجع دور الدولة وتسود قوى السوق ، مما يعنى أن حق الحصول على ناتج هذه القطاعات يتجه الى الفئات القادرة التى تسيطر على مقاليد الإقتصاد الوطنى ، ومن ثم على الحياة السياسية للمجتمع . إن هذه الصورة ليست إفتراضية ، بل هى تلخص ما حدث منذ بداية السبعينات والذى وصل إلى ذروته فى الوقت الحالى . وبناء عليه فان الموقف من تنمية هذه الخدمات لا يتطلب فقط ردها الى اصولها ، بل لابد ايضا من وضعها فى إطار اعادة توجيه مسار الاقتصاد الوطنى الوجهة السليمة .

٢/٦/٣ ــ ويتصدر **قطاع التعليم** قائمة هذه القطاعات . والمشاهد ان ما يدور من حوار حوله هو حوار يساء ــ عن عمد ــ توجيهه . فالتعليم ، بحكم الدستور « حق تكفله الدولة » (مادة ١٨) ، و « التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة » (مادة ٢٠) ؛ بينما يعتبر « محو الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » (مادة ٢١) . ويتم هذا وفقا للمبدأ الدستورى الأساسى وهو ان « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » (مادة ٨) . إن هذا المبدأ يفرض ان يكون لكل مواطن فى سن التعليم فرصة متكافئة فى مؤسسات الدولة التعليمية أى حق فى التعليم بالمجان بنص الدستور . فلا مجال إذن لأى نقاش حول مجانية التعليم ، فهذا أمر محسوم . بالمثل فإن قضية محو الأمية لا تحتمل أى تراخ لأنها تشكل واجبا دستوريا . وتخلى الدولة عن أى من هاتين المسؤوليتين هو مجافاة للدستور ويجب أن تحاسب عليه . وهنا يجب ألا تثار القضية من منظور أن الدولة شيء والمجتمع شيء آخر ، بل وربما مضاد ؛ فحينما نقول أن المسؤولية تقع على الدولة فإن المقصود هو أنها مسؤولية مجتمعية ، حيث الدولة (بمعنى جهاز الحكم) هى الممثل الشرعى للمجتمع . وهذا يتطلب أساسا ان تتوفر فيها هذه الصفة وإلا تكون نائبا عن شريحة متميزة من المجتمع تضع مصالحها الخاصة فى موضع تناقض مع المصلحة العامة للمجتمع . والرابطة بين القضيتين : قضية حق التعليم (ديمقراطيته) وقضية الديمقراطية السياسية ، هى رابطة عضوية ، فغياب احدهما ينفى قيام الآخر . ويكفى أن نشير إلى أن إحصاءات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لسنة ١٩٨٦ تشير إلى أن نسبة التلاميذ فى التعليم الحكومى فى المراحل قبل الجامعية إلى جملة السكان تبلغ فى مصر ١٦,٥٪ وهى أدنى من نظيراتها فى باقى الدول العربية عدا المغرب (١٥,٣٪) والدول الأقل نموا (وهى السودان والصومال وموريتانيا واليمنان حيث تتراوح النسبة بين ٦٪ ، ١٢٪) . كذلك فإنها تشير إلى نسبة الامية بين فئات الأعمار ١٥ الى ٤٥ تبلغ ٤٣٪ مقابل ٤٤٪ على مستوى الوطن العربى ، وكلتاهما نسبة شديدة الارتفاع ، لاسيما أنها لا تضم الفئات التى تجاوزت ٤٥ سنة من العمر ، والأمية فيها أشد . ويتضح مدى التدهور الذى أصاب التعليم وأسهم فى إزمان ظاهرة الأمية من أنه بينما كانت فى ١٩٦٥ نسبة الاطفال المسجلين فى التعليم الإبتدائى فى مصر تبلغ ٧٥٪ متجاوزة النسبة المماثلة فى الدول التى تنتمى إلى مجموعتها مصر

حسب احصاءات البنك الدولى والتى كانت ٧٠٪ . فان تلك النسبة بلغت ٨٨٪ فى ١٩٨٣ مقابل ١٠٧٪ فى نفس المجموعة ، بل إنها تدنت عن النسبة فى الدول الأفقر وهى الدول الأفريقية غير العربية والبالغة ٩٨٪ (بعد ان كانت ٤٥٪) . كذلك فإن مشكلة التعليم تتعقد بسبب المحاولات العربية العرجاء لتحويل التعليم تدريجيا إلى القطاع الخاص حيث أجيزت أنواع من التعليم تختلف عن نوع التعليم العام بحجة هذا الإختلاف ذاته. ففى عصر ما يسمى بالانفتاح وتشجيع الإستثمار الأجنبى، أنشأ القطاع الخاص مدارس ــ كخلف للمدارس التبشيرية الأجنبية ــ تميز نفسها بانها مدارس لغات . واتجه أبناء الطبقات القادرة إلى هذه المدارس ليتحول الشعب الى فئتين متنافرتين : أبناء العامة الذين تتناقص حصيلتهم التعليمية التى يتلقونها فى فصول تكتظ بتلاميذها وفى ساعات محدودة تتزاحم عليها دورات يغيب عنها الإنتظام وتناسب التوقيت مع متطلبات سلامة التنشئة والإستيعاب وتلقى اليهم المواد من مدرسين تثقل كاهلهم أعباء الحياة فيتحولون إلى باحثين عن دروس خصوصية ، يفقدوا من اللهث وراءها كرامة المعلم وهيبة المربى ؛ وأبناء الخاصة الذين يترفعون عن لغتهم الوطنية ويهيئون أنفسهم للعمل لدى رب العمل الأجنبى وللإنتماء إلى حضارة غريبة عن حضارتهم الأصيلة . بالمقابل سعى البعض إلى إنشاء ما يسمى بالمدارس الإسلامية كرد فعل لهذا الاغتراب لتحدث اغترابا من نوع آخر بالتركيز على جانب قد تكون له أهميته ولكنه يبتعد بالتعليم عن مفهومه السليم . وهكذا أدى فتح الباب للقطاع الخاص وجعل المبرر له هو تقديم أنواع خاصة من التعليم خلافا للتعليم العام إلى تشتت أفراد الجيل الجديد ، مما سوف يكون له عواقب وخيمة على التركيبة الاجتماعية المستقبلة . ويدعو هذا إلى ضرورة تنقية مسار التعليم مما علق به : .

- عودة الدولة إلى تحمل مسؤوليتها ، وقيام المجتمع بمساندتها فى ذلك ، وهو ما يتطلب شرعية تمثيلها له من خلال إرساء أسس ديمقراطية حقة .

- رد الهيبة إلى المعلم بتحسين أوضاعه ، وتوفير الضمانات لهذه الفئة لتقوم بالدور الحيوى الموكل إليها وهو تنشئة جيل قادر على صنع حضارته وتنمية مقدارته معتمدا على نفسه وعلى ما يحصله ويطوره من معارف .

- وبالتالى إزالة التمييز الطبقى الذى يترتب على تفاوت قدرات فئات المجتمع على تحمل أعباء الدروس الخصوصية ، المادية والنفسية التى تفقد الناشىء احترامه للجيل السابق له والذى يجسده معلم يستخدمه ذووه بأجر ويضرب أمامه مثلا سيئا باهمال عمله من أجل إجباره على التوجه إلى الدروس الخصوصية أو ان يندب حظه على انه لم يلتحق بمدرسة خاصة . .

- تصفية الأنواع الشاذة من التعليم الخاص الذى لا يترتب عليها إلا فقدان الهوية الوطنية والقومية ، وتعميق التمزق الإجتماعى الذى يخلق الأرضية الخصبة للتعايش مع التبعية التى يراد فرضها على المجتمعات العربية .

• حماية التعليم الجامعى من التوجهات التى يراد فرضها عليه، بالمناداة مرة بإنشاء جامعة أهلية، وأخرى بانشاء كليات تكنولوجية من خلال قطاع استثمارى مشترك . إن هذا لو تحقق لكان معناه غرس التبعية فى مرحلة أكثر تبكيرا مما تطمع فيه الرأسمالية المستغلة : فالمعهد العالى الذى يعد فيه الشباب لدخول الحياة العملية ملك لها ، وما يتم تدريسه فيه تحدده اختياراتها هى وليست الاختيارات الوطنية المستقلة .

٣/٦/٣ ـ إذا كان الأمر كذلك فإن القضية الجوهرية التى يجب توجيه الاهتمام إليها هى قضية **محتوى التعليم** . لقد انقضى ذلك العهد الذى كان التعليم فيه يقف عند حد توصيل جيل ما حصّله من معرفة إلى الجيل الذى يليه . لقد أصبح التعليم يعنى خلق القدرة لدى الجيل الجديد على التعايش مع أسس العلوم التى سوف تتطور وتنمو خلال مستقبل حياته ؛ فهى ليست علوم الماضى بل علوم المستقبل . ولم تعد مهمة التعليم تلقين الدارسين علوما أساسية متوارثة لكى يكتسبوا منها معرفة تساعدهم على تطبيقها فى حياتهم العملية التالية فقط ، بل اكسابهم المعرفة بالمستجد فى العلوم الأساسية وبالقدرة على تطويرها . ويعنى هذا تغييرا جذريا فى النظرة إلى دور المعلم وكيفية إعداده وأسلوب مداومة تطوير قدراته . فالمعلم الذى يصلح لهذا النوع من التعليم ليس هو الذى أثبت قدرة عالية فى التحصيل والتوصيل ، بل هو القادر على استمرار التحصيل وعلى خلق ملكة التخيل والإبداع لدى تلاميذه . بالمثل فإن هناك تغيرا ضروريا فى المتعلم الذى عليه ألا يعتبر ما يحصّله من تعليم هو زاد يكفيه لحياة عملية تمتد إلى ما قد يتجاوز اربعين عاما يشهد خلالها زحف جيلين جديدين إلى مواقع العمل ، تحت إمرته وتوجيهه ، وهو لا يدرى شيئا عما حصّلوه من معرفة لم يسمع عنها من قبل . كذلك فان عليه ان يدرك أن ما يقود التقدم الآن ليس هو مجرد استيعاب العلوم التطبيقية ، بل إن ما يميز الثورة التكنولوجية الحالية هو ذلك التقدم المستمر فى العلوم الأساسية ومتابعة التطبيق لهذا التقدم . وكما ينطلق الإنتاج من قاعدة « كيف ننتج » وليس « ماذا ننتج » ، فإن التعليم بدوره يجب أن يعالج من زاوية « كيف نعلّم » وليس فقط « ماذا نعلّم » . ولذلك فان المقاربات الشائعة التى تتحدث عن ربط التعليم باحتياجات التنمية ، والتى كثيرا ما تنعى عليه عدم الاهتمام بالتعليم الفنى قد تبدو منطقية فى حالة استقرار مواد التعليم ومن منظور أن التعليم هو مجرد وسيلة لإعداد البشر لكى يكونوا عاملين أكفاء ، غير أن ما يعيشه عالم اليوم بفرض واقعا جديدا على جوهر التعليم :

• يجب أن يسهم التعليم فى تطوير العلوم الأساسية ونشر المعرفة بها وإنشاء القدرة على تطويعها لخدمة التنمية . ويتطلب هذا إحكام العلاقة بينه وبين البحث العلمى ، بحيث يزود الناتج التعليمى أجهزة البحث بالكوادر اللازمة وبالمعرفة العلمية المتطورة ، ويوجه البحث اهتمامات التعليم الوجهات المتفقة مع احتياجات المجتمع .

• كما أن هذا يتطلب تطوير رسالة التعليم الجامعى من مجرد تخريج أفواج تنتظر فرصة عمل ـ أىّ فرصة

مهما تباينت مع تخصصها ـ فلا تجدها ، ليكون رائدا للتقدم العلمى فى مصر وعلى مستوى الوطن العربى . كما يجب أن تتحول الدراسات العليا من مجرد منح شهادات عليا إلى إنشاء مدارس فكرية تقف موقف الند من المدارس العالمية لا أن تكون تابعا لها .

- والتعليم يجب أن يكون مستمرا . ويتطلب ذلك إضافة قنوات جديدة إلى النظام المؤسسى التقليدى للتعليم . وينطبق هذا على المعلم والمتعلم معا ، وان اختلفت الوسائل بينهما بطبيعة الحال . وتزداد أهمية هذا البعد لعدة أسباب ، منها ضرورة إعادة تأهيل القيادات الوسطى ، وهى العنصر الحاكم فى عملية التنمية لكى تلاحق التطوير العالمى وتزداد قدرتها على توجيه الكوادر العاملة معها والتى تصيب حظا أوفر من المعرفة الحديثة ، ومنها ما تتعرض له القوى العاملة من سرعة الحركة مع سرعة تغير البنيان الإقتصادى ودخول تكنولوجيات ونشاطات جديدة تحتاج لتعديلات فى هيكل القوى العاملة ومواصفاتها ، ومنها أيضا ما تحتاجه اليد العاملة المهاجرة لكى تؤهل لشغل وظائف مناسبة مجزية الأجر ، وتلك العائدة من الهجرة ليعاد تأهيلها لشغل مواقع العمل المناسبة لها بعد فترة ابعادها عن الوطن .

- وحتى يتحقق ذلك لابد من أن تتحول أساليب التعليم من المنهج التلقينى السائد إلى منهج يعتمد أساسا على التثقيف الذاتى . وهذا يتطلب بدوره الأخذ بمفهوم جديد للثقافة لكى تصبح أداة لصنع التقدم وللخروج بالانسان من نطاق توسيع المعرفة إلى حسن توظيفها فيما يزيد قدرات الإنتاج وطاقات استيعاب ثمار هذا الإنتاج ، فى إطار هوية حضارية ذاتية مستقلة هى الحصن الوحيد ضد الإستسلام للتبعية . فالتعليم ليس مجرد تزويد للفرد بما يجعله أداة أفضل للانتاج ، بل هو ذخيرة يشق بها طريقا أفضل للحياة بما يسهم به من إبداعات وما يكتسبه من قدرات لترشيد وتعظيم استمتاعه بطيبات هذه الحياة . ومن هذا المنطلق فإن محو الأمية المطلوب ليس هو مجرد محو الأمية الابجدية أو محو الأمية المهنية ، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما يمكن تسميته محو الأمية الحضارية . لقد مضى ذلك العهد الذى كان التعليم مسؤولا عن خلق إنسان منتج ، وأصبح التعليم والتثقيف هو سبيل الانسان لكى يكون مستهلكا صالحا يدرك قيمة طيبات الاستهلاك ويعرف كيف يتعامل معها ويصونها ، فى عهد تغرس فيه حمى الاستهلاك وتتزاحم أدواته المستجدة يوما بعد يوم مبددة الموارد وقالبة للأوضاع لتحيل الانسان إلى عبادة ما تصنع يداه وتسخير نفسه لها بدلا من أن يسخرها لإسعاده .

- ولابد أيضا من عناية خاصة باللغة الوطنية . ان ما أصاب اللغة العربية التى كان لمعلمى مصر فضل نشرها فى أرجاء الوطن العربى خلال النصف الأول من هذا القرن يهدد باندثار هذا الأساس الذى يعنى غيابه انهيار القواعد التى يمكن أن تقوم عليها معرفة تتصل بمفهوم حضارى ذاتى . إن الحفاظ على اللغة العربية وتطويرها على نحو يواكب التطور العلمى المتسارع هو ركن من الأركان الأساسية التى تحفظ للوطن العربى هويته المتميزة وتحمى وحدته وتصون إيمان ابنائه .

- واذا كانت العلوم الأساسية تشغل موقعا متميزا من الحضارة الحديثة ، فان هذا لا يعنى اجازة اغفال ما يعرف باسم العلوم الاجتماعية أو الحط من شأنها . إن هذه العلوم بحاجة إلى اعادة نظر شاملة لكى تستفيد من الأدوات والأساليب العلمية المستحدثة ، من منظور ذاتى يستمد جذوره من هويتنا الحضارية ليساعد على بلورتها وتطويرها وتشكيل المجتمع العربى وفقا لها ، دون أن تنساق إلى تطبيق نظريات اجتماعية نشأت فى بيئات غريبة عنا وبمفاهيم مغايرة للحضارة الإنسانية . إن من أهم مسببات ما تعانيه المجتمعات العربية من اضطراب فكرى ومن بلبلة وقلق فى الأبعاد السياسية والإجتماعية ، وفى مقارباتها لقضية التنمية بوجه عام ، يعود الى فقدان هذا التمايز فى العلوم الإجتماعية . وجزء من المشكلة يرجع الى النظرة الدونية التى تعامل بها الفروع الإجتماعية للمعرفة ، إلى حد أن من يوجهوا إلى التخصصات « الأدبية » فى التعليم العام ليسوا هم من أثبتوا قدرة عالية فيها ، بل هم من عجزوا (لأسباب قد تعود فى الغالب إلى ضعف فى نظام التعليم) عن التميز فى الفروع « العلمية » . وبينما تتردد نغمة لوم عدم الإهتمام بالتعليم « الفنى » ، لم نسمع إلا همسا حول قصور التعليم « الإجتماعى » . لقد أدت هذه النظرة القاصرة الى تحميل التخصصات المسؤولة عن ركن هام من أركان تنمية المقومات الثقافية للأمة العربية بعوامل عجز جردتها من قوى الإبداع التى كانت هى المميزة الرئيسية للحضارة العربية منذ نشأتها .

- واذا كان الأزهر الشريف ثبت كالطود الشامخ عبر القرون يرعى المقومات الأساسية للحضارة العربية وهى الدين واللغة وآداب الحياة ، وأشع بنوره إلى خارج الوطن العربى حيثما ترتفع راية الإسلام ، فإن بقاء هذا الحصن واستمراره يواجه تحديين : أولهما العزلة عن مواكبة التطور الحضارى الذى أصاب الأمم المتخلفة بداء الإغتراب ، والثانى ظهور كيانات أخذت لنفسها شكلا مؤسسيا خارج أطر الشرعية المجتمعية تغرس اغترابا من نوع آخر بالعيش فى ماضى صنعه سلف تفاعلوا مع معطيات حضارية اندثر معظمها لتتعامل مع المعطيات الحضارية الجديدة بالهروب منها بدلا من تهذيبها . وفى كلتا الحالتين فإن المجتمعات العربية أصبحت مهددة بالجمود لأنها تتجاهل جوهر الحضارة وهو إقدام البشر على صياغة فلسفتهم فى الحياة وفقا لمعطيات متغيرة ، بعضها يعود إلى الواقع المادى الذى يحيط بهم سواء نتيجة تطور مواصفات الكون عبر الزمن أو بسبب ما تفرزه حضارات أخرى تحيط بهم ، وبعضها من صنعهم هم أنفسهم . وإذا كان الأزهر قد اتجه فى عهد الثورة للتعامل المباشر مع الإغتراب من النوع الأول ، فإنه الآن يواجه تحديا خطيرا من النوع الثانى . ولابد من إعادته إلى مكانته اللائقة ليصلح ما أفسدته تلك المؤسسات التى تتجر بالدين لتحيله إلى أداة فتنة ناسخة جوهره وهو تجميع الأمة على قلب واحد . ويقترن بذلك توثيق الروابط بين الأزهر بمختلف هياكله التعليمية وباقى المؤسسات التعليمية الأخرى ليكمل كل منهما الآخر ويعود إلى المجتمع استقراره .

- ورغم أن الوزارة المعنية تغير إسمها القديم (وزارة المعارف) إلى إسم اكثر دلالة وهو « التربية والتعليم » ، فإن المضمون التربوى لا يزال يبحث له عن مكان . إن غياب هذا المضمون هو من أهم

العوامل التى أدت إلى ضياع الشباب وانقياده إلى تيارات فكرية تستغل ضحالة حصيلتهم العلمية لتحجب عنهم رؤية المستقبل والإسهام فى صنعه بغيبية الماضى . وقد أسهم ما أشرنا اليه من تدنى مستوى التعليم الاجتماعى وخضوع ما يقدمه المشتغلون به إلى تبعية فكرية ، أحدثت انفصاما بين المعرفة والواقع .

٣/٦/٤ ــ **الثقافة والتعليم توأمان** ، بدون أى منهما تختل عملية تكوين الانسان وصقل قدراته . واذا كان التعليم يلقى عادة اهتماما بالغا بسبب دوره الحيوى الذى أوضحناه أعلاه ، فان الأحرى بالثقافة أن تنال حظا مضاعفا من الإهتمام . فبينما ينصب التعليم أساسا على فترة معينة من حياة الفرد ، خلال مرحلة تنشئته ، فإن الثقافة تمتد عبر الحياة كلها من ساعة المولد حتى لحظة الممات ؛ بل إن الناتج المتميز للفرد منها يتجاوز عمره حيث يعيش مع البشرية قدر اهتمامها بالثقافة . ولذلك فإنه إلى جانب ما يمكن تخصيصه لمعالجة قضية الثقافة من بحث خاص فإننا نتناول فى هذا القسم الأبعاد الاقتصادية والتخطيطية لها . ونلخص فيما يلى معالمها الأساسية التى تملى النظرة التخطيطية لها .

- فالثقافة ليست عملية إنتاجية بالمعنى التقليدى الذى يمكن تطبيقه على النشاطات السلعية وكثير من النشاطات الخدمية ؛ فهى عملية مجتمعية يسهم فيها الأفراد من حيث هم أفراد كما تتولاها تنظيمات على المستوى المحلى وأخرى على المستوى الوطنى ، ثم هناك ما يتم إقليميا وعالميا .

- وهى لا تخضع لقواعد الإنتاج والإستهلاك بالمعنى المألوف ، وانما تقوم على بعدى « الإبداع والإستمتاع » . وهى من هذا المنطلق لا تقوم بإيجاد منتجات سوقية تتحكم فيها العوامل المحركة للتعامل فى الأسواق . فهى ليست إنتاجا سلعيا ، وإن اتخذت من المواد السلعية وسائط للحفظ والتداول ، أو حتى للتجسد من خلالها ؛ وهى وإن صنفت كخدمات فإنها لا تتبع ما تسير عليه القطاعات الخدمية التى تنشط بقدر الحاجة إليها أو الطلب على منتجاتها ، وإنما تتميز بأن ناتجها هو الذى يشكل الطلب عليه . فالإبداع يعنى أن يطرح المبدع مالم يدر بذهن المستمتع قيمة ما ابدعه . ومن هنا فإن الطلب على الخدمات الثقافية هو طلب من نوع خاص يترجم تطلعات مجتمعية ليجد سبيله من خلال استجابات فردية . وبالتالى فإن على المخطط أن يتبع أساليب غير تقليدية فى تقدير الطلب وتقرير العرض ، خاصة من المنظور بعيد المدى . كما أن عليه أن يملك من التطور الحضارى ما يعينه على تحديد المحتوى المطلوب تحقيقه .

- من جهة أخرى فإن مجالاتها تتميز بالتنوع الشديد ، حيث تتسع لتشمل كل اهتمامات العقل البشرى . فبعضها يخاطب الفكر مباشرة بركنيه الأساسيين : الركن الفلسفى الذى يعالج شؤون الدين والدنيا ، وما يتعلق بهما من مبادىء سياسية واجتماعية وأساليب للتعامل مع البيئة الاجتماعية تترجم نسق القيم المجتمعية وتعمل على صقله . أما الركن الثانى فهو العلمى الذى يصوغه العقل من

أجل التقنين لقواعد التعامل مع حقائق الكون ، بالكشف عنها ، والسعى لتفسيرها ، والعمل على تسخيرها لخدمة متطلبات التنمية . والمقصود هنا ليس ذلك الفكر المنشغل بتطوير العلوم ذاتها ، إجتماعية كانت أم طبيعية ، بل هو ذلك الفكر المشاع بين البشر جميعا والذى يعطى مداركهم إطلالة لها مغزاها على ما يدور فى أفلاك العلوم ، ويسهم فى تطوير نسق القيم الذى يميز المجتمع الذى ينتمون اليه والذى يحدد موقع هذا المجتمع بين المجتمعات البشرية جمعاء .

- كذلك فإن الثقافة تخاطب الوجدان الإنسانى لتنفذ منه مرة أخرى إلى العقل من خلال ما اصطلح على تسميته بالآداب والفنون ، والتى تعتبر عادة المجال التقليدى للثقافة . وهذه تتعدد صورها وتتنوع لتتناول كل صور التعبير عن خلجات النفس الإنسانية وإحساسها بما يحيط بها وتصوراتها لما تود أن تراه وتلمسه وإن جاوز حدود المنطق إلى آفاق الخيال . فهى تشمل : التعبير بالنثر وبالشعر ، بالغناء وبالموسيقى ، بالتمثيل وبالرقص ، بالاوبرا وبالباليه ، بالرسم وبالتشكيل ، بالتجديد وبإحياء التراث ، بالتأليف وبالترجمة ، بتوثيق الجديد وبحفظ القديم وآثار القدماء ، بالعمارة وبتخطيط المدن ، بالتعبير عن الذات وبالحوار مع الغير ، بالتجريد وبالواقعية ، بالرياضة الفردية والألعاب الجماعية ، بالإحتراف وبممارسة الهوايات ، ... وهكذا تتعدد المناحى لتشمل كل ما هو جمالىّ فى حياة الإنسان ، الماضية والحاضرة ، وليبقى منها للمستقبل ما هو جدير بأن يصبح جزءا من تراث البشرية .

- ويتنوع المجالات تتنوع الأدوات . بعضها يصل إلى الأبصار من خلال الكتاب والجريدة والمجلة ، أو بواسطة اللوحة الفنية أو التمثال أو العمارة ، ويستخدم الكتابة أو الصورة ، والبعض يجد طريقه من خلال الرؤية أو عن طريق السمع أو الإثنين معا ، مستغلا كل الأدوات البصرية والسمعية بدءا من تلك التى تصل بين المفكر أو الأديب أو الفنان وجمهوره مباشرة والتى ينتظمها المسرح والسينما وبيوت الفن الشعبى والمنتديات ، ومرورا بأدوات لقاء غير مباشر صنعتها ثورة الاتصالات التى بدأت بالبث الإذاعى فالتليفزيون ، لتمتد بواسطة أقمار الفضاء الصناعية ، وانتهاء بأدوات الإقتناء الخاص التى اعتمدت على أجهزة التسجيل والعرض لتكسب قوة إضافية بانتشار الحاسبات الشخصية . وقد أدى تعدد الأدوات وتعقدها إلى دخول العنصر السلعى بما يصحبه من احتمالات التمييز الطبقى الناجم عن تفاوت معالم أسواق كل منها ، وموقف المجتمع من القوى التى تحكم كل من هذه الأسواق .

- ولا تقف مشكلة المخطط عند تنوع المجالات وتعدد الأدوات ، بل تتعدى ذلك الى احتواء هذا القطاع على مختلف الأشكال التنظيمية للأجهزة والمؤسسات التى يمكن أن يكون عليها أى هيكل قطاعى . فهناك الشكل الفردى أو ما يعتبر قطاعا غير منظم ، حيث لا تضمه مؤسسات تخضع لقواعد معينة تنظم العلاقات بين العاملين فيه والمتعاملين معه . وهناك تنظيمات تأخذ شكل

جمعيات وهيئات خاصة ، محلية ووطنية ، وربما إقليمية أو عالمية . وإلى جانب هذه وتلك توجد شبكة هائلة من المؤسسات التى تعمل فى جوانب لها وظائف محددة ، تتراوح بين إعداد المهارات ، كالمعاهد المتخصصة ، وبين إعداد مدرجات القطاع أو عرضها ، كدور النشر والمكتبات العامة ودور العرض والمتاحف ودور البث ومحطات الاستقبال والتقوية وغيرها ومحال بيع العديد من الأدوات الصالحة للتسويق . ثم هناك فوق هذا وذاك عدد من المؤسسات الإشرافية التى تتحمل مسؤوليات رسم وتنفيذ برامج النهوض بمختلف أوجه الثقافة وتوجيه أجهزتها وإصدار التشريعات الخاصة بها .

- ومما يزيد من تعقيد معالجة شؤون هذا القطاع ان ما يفصله عما يعرف بالخدمات الترفيهية شعرة دقيقة تغيب رؤيتها فى كثير من الأحيان مما يترتب عليه خلط بين ما هو مطلوب لصقل النفس البشرية وما هو موجه إلى الترويح عنها . وتعظم المشكلة عندما ينظر إلى جانب الترويح على أنه مجرد تسلية تخلو من أى مضمون ومن أى هدف ، وعلى أنه ذلك الجانب الذى يمثل متعة للعامة الذين لا يملكون مواصفات الخاصة الذين يستحقون الوصف بأنهم « مثقفين » . من خلال هذه النظرة الطبقية تتسلل فكرة شديدة الخطورة وهى أن المثقفين هم « صفوة » بينما العامة هم « سوقة » فليس من حقهم التعامل مع كنوز الثقافة ، بل يلزم النزول إلى مستويات دونية تتناسب وأفهامهم المحدودة ، وأن عليهم أن يدفعوا ثمن ما يقدم إليهم من سلع رخيصة المحتوى مبتذلة المضمون . ويصحب ذلك جدل حول التوجهات التى يجب أن يركز عليها النشاط الثقافى ، يغلب فيها الرأى القائل بأن تكون الثقافة لذاتها وليس للواقع المجتمعى . فالصفوة قادرة على استيعاب الثقافة كمفهوم مجرد ، أما العامة فلهم مجتمعهم الذى تتولاه نشاطات أخرى . وتقوى هذه التوجهات فى فترات الردة وعصور الإنحطاط ومع ارتفاع قيمة التكالب على المال من أى سبيل ولو كان بيع ما يفسد عقول البشر ، بل ومن أجل هذا الافساد ذاته . ولذلك لم يكن غريبا أن تتحول الثقافة من حق مقصور على الصفوة خلال الفترة السابقة على الثورة ، إلى حق للشعب بمختلف فئاته خلال توليها مقاليد الأمور ، لتضمحل بحدوث الردة مناهل الثقافة وتسود تجارة الإبتذال لتهيئة النفوس إلى تقبل التبعية والاستسلام إلى أكبر مخاطر العصر : « الغزو الثقافى » .

- إن الفقر الفكرى الذى ميز السبعينات لم يكن قاصرا على مصر وحدها ، بل تعداها إلى نواح عديدة من الوطن العربى خاصة بعد أن غذت الحقبة النفطية روح اعلاء شأن المال ، لدى من أنعم الله به عليهم ، ولدى من ضاقوا بالحرمان منه . وكان للتردى الذى منيت به مصر أثره الإضافى على باقى الوطن العربى ، الذى كان ينظر إليها كمنارة للفكر وكعبة للثقافة . كذلك أدى الغزو الاستهلاكى المادى الذى أشاعته ترسانة الدول الصناعية فى أرجاء الوطن العربى ، انطلاقا من المراكز المنفتحة على منتجاتها ، إلى تدهور القيم الثقافية الذاتية . ثم أضافت ثورة الاتصالات مخاطر جديدة بفتح أبواب لا سلطان لأحد على ما تبثه فى عقول الجماهير من قيم غريبة ومن إلغاء للشخصية العربية وإذابتها فى

تيار من الإغتراب كان له ردود أفعال لم يتبلور منها سوى التيار السلفى الهروبى .

٣/٦/٥ ــ فى ضوء ما تقدم تحدد الأسس التى يجب أن يقوم عليها تخطيط هذا القطاع ، واعتماده كمحور من المحاور الرئيسية للتنمية المستقلة :

- توفير متطلبات إحداث ثورة ثقافية وإحلال ثقافة ثورية محل المفاهيم الطبقية والتبعية التى سادت حقبة الردة فى مصر والوطن العربى كله . وإعادة موقع الريادة إلى مصر بهذا المفهوم السليم ، حتى لا يؤدى ثقل وزنها مع سوء توجهاتها الثقافية إلى فرض نموذج مشوه عليها ومن خلالها على الأمة العربية كلها .

- تأكيد الطبيعة الخدمية المتميزة لفروع الثقافة المختلفة ، ونبذ كل ما من شأنه إعلاء النزعة إلى معاملتها كسلعة مجردة من القيم الإنسانية الراقية . وبالتالى تخليصها من الخضوع لعوامل العرض والطلب المبنية على اعتبارات أبعد ما تكون عن المضمون الحقيقى للخدمات الثقافية .

- حسم قضية « الخصوصية والعالمية » فى النظرة إلى الثقافة . إن الخصوصية ركن هام بحكم تفاعل الثقافة مع واقع المجتمع الذى ينشئها ، وبحكم دورها القيادى فى التعبير عن وجدانه وبلورة آماله وطموحاته . غير أن ميزة الخصوصية ليست فى إقامة عزلة بين المجتمع وباقى العالم ، بل هى على العكس من ذلك فى إثبات القدرة على إحداث التوازن بين ذاتيته وبين الثقافات الأخرى ، قديمها وحديثها . ولهذا الأمر أهميته بالنسبة لمصر بوجه خاص والوطن العربى بوجه عام ، حيث أنهما تعرضا إلى موجات من الثقافات المختلفة ، عبر الزمان (فى الحقب التاريخية المتتالية) وعبر المكان (نتيجة توسط الموقع فى مركز العالم القديم) ، وشهدت فترات الإزدهار قدرة على التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى وعلى جعل الوطن العربى منطقة جذب لعناصر ثقافية أجنبية انصهرت فى الثقافة العربية وأضافت اليها أبعادا جديدة .

- وبناء عليه فإن من أهم المبادىء التى يجب العمل من أجلها تحقيق تكافؤ فى العلاقات الثقافية بين الشعوب . ويترتب على ذلك تحديد مفهوم دقيق لظاهرة الغزو الثقافى التى باتت تقلق كثيرا من المفكرين والمسؤولين فى الوطن العربى . والقضية هنا ليست فى محاولة إغلاق القنوات التى تتسلل منها الثقافات الغريبة ، إذ ان ثورة الإتصالات تتجه إلى جعل هذا الأمر شبه مستحيل . من جهة أخرى فإن الغزو لا يأخذ فقط شكل محاولات غرس أنماط سائدة فى مجتمعات تختلف فى قيم ومستويات تطورها ، بل هو فى الأغلب يعمد إلى فرض عوامل تحلل تصنع خصيصا بغرض تحقيق هذا الغزو واستخدامه كسند قوى لحلقات التبعية التى تسعى القوى الغازية إلى احاطة العالم الثالث بها . ولعل اخطر منافذ الغزو هو ذلك الذى تحاول الصهيونية من خلاله إخضاع العالم العربى لمخططاتها لتفرض تقبّل وجودها ثم التسليم بتفوقها . ومن هذا المنطلق فإن أهم سلاح لمواجهة هذا الغزو هو بناء ثقافة

عربية قوية قادرة ليس فقط على تحصين العرب ضد أى تسلل خارجى ، بل وفرض نفسها على المحيط العالمى كنموذج قادر على العطاء جدير بالاحتذاء . وبحكم الخاصية الإبداعية للثقافة ، فإن البديل الذى يجدر أن نسعى إليه يجب أن يخلو من الصيغ الردفعلية ، لأن هذا هو الباب إلى فقد الخصوصية التى يجب أن تتميز بها أى نهضة ثقافية . ومن هذا المنطلق تعتبر الحركات التعصبية الدينية عاجزة عن تحقيق الشرط الأساسى لمواجهة ما تسعى الصهيونية إلى فرضه . إن هذا المدخل الدينى هو انعكاس غير واع للنموذج الصهيونى ، وتسليم بنجاح الستار العقائدى الذى ارتداه الاستعمار الصهيونى فى فرض نفسه على الضمير العربى ، خاصة وأنه بتوجهاته السلفية يحاكى السلفية اليهودية التى تتخفى وراءها حركة استعمارية منفتحة بكامل قواها على الثقافة الغربية الحديثة ، تأخذ منها ما يكفيها لأن تندمج فى ثناياها مثيرة كل عوامل الإنحلال التى تطمع فى أن تكون مفتاحا لسيطرة بنى اسرائيل ، شعب الله المختار ، على الكون .

• ويقودنا هذا إلى ضرورة المواجهة الصريحة لقضية المناظرة بين تيارى « المعاصرة وإحياء التراث » . ان المعاصرة تفسر خطأً بأنها الاغتراب ، بمعنى أن الأخذ بالأمور العصرية يعنى حتما الاستسلام لثقافات غريبة ، نمت فى مجتمعات تسود حضارتها أنماط العيش فى العالم المتقدم . هذا المفهوم ينفى عن الثقافة أساسها الابداعى وقدرتها على التفاعل الخلاق مع الواقع المتطور للمجتمع . فالمعاصرة تعنى فى حقيقة الأمر هذا النوع من التفاعل ، لكى تكون الثقافة مرآة لتقدم المجتمع وقائدا لنهضته . من جهة أخرى فان إحياء التراث لا يعنى السلفية . فالثقافة لا تنفصل عن الإطار التاريخى الذى يعيشه المجتمع بكل أبعاده . ولا يمكن قبول فرض أن هذه الابعاد تتكرر بالكامل أو أنه يمكن إعادة تركيبها بمعزل عما جاءت به حركة البشرية من تطورات غيرت كلا من الواقع المادى للحياة وأنساق القيم والعلاقات الاجتماعية للبشر . وإحياء التراث تتستر وراءه أحيانا رغبة فى انتزاع القيادة فى الوطن العربى من مصر وإحالتها إلى الجزيرة العربية ، إستغلالا للعلاقة الوثيقة بين الإسلام والعروبة ، ومحاولة لاخفاء الوجه الحالى لحالة التبعية التى تضيّق الخناق على أبناء الجزيرة العربية ، وراء ذلك الوجه الذى كان لها وقت أن أنطلقت منها الدعوة الى ختام الرسالات السماوية . إن إحياء التراث لا يعنى محاولة استرجاع ثقافة السلف بغض النظر عن فارق الزمان ، بل هو العمل على تفهم الكيفية التى استجاب بها السلف إلى الواقع المحيط بهم فى فترات الازدهار ، ليس على سبيل الإسترجاع ، بل من أجل اكتساب الدروس وأخذ الموعظة .

• ومن القضايا التى يبرز من التحليل السابق وجوب حسمها قضية المواجهة بين « النخبوية والجماهيرية » فى الثقافة . فالنخبة أو الصفوة القادرة بصفاتها المتميزة على العطاء والابداع يمكن ان تضيف الكثير إلى ما يجعل الثقافة خاصية مميزة لمجتمعها . غير ان هذا يتطلب شرطين هما فى الواقع وجهان لعملة واحدة : الأول هو ألا تنحاز النخبة إلى الإنسلاخ من مجتمعها والإنقياد إلى تيار

التغريب ؛ والثانى أن تكون هذه النخبة مؤهلة لقيادة ثورة ثقافية لصالح جماهير المجتمع . من جهة أخرى فان الجماهيرية لا تعنى نشر نوع سطحى من الثقافة أو التذرع بمحدودية قدرة العامة على الإستيعاب لفتح الباب أمام الابتذال الذى روجت له عناصر الردة فى سعيها لمحاربة قوى الثورة وإخماد جذوتها فى نفوس الشعب . والأخطر من هذا أن العناصر السلفية تسعى إلى فرض نوع من التمييز بين النخبة التى تحتكر لنفسها الإفتاء فى أمور الدنيا باسم الدين ، وفرض الرأى على الجماهير الذين تضمهم صفوف الأتباع . إن هذا يفرض واجبا على كل مؤمن بالفكر الناصري بأن يناضل من أجل أمرين لا غنى عنهما : أن تتبنى النخبة قضايا الجماهير ، وأن تحصل الجماهير على حظ وافر ومتزايد من الثقافة الموجهة إلى مجتمع الكفاءة والكفاية والعدل . وعلينا أن ندرك ان الإرتقاء بالثقافة الجماهيرية هو اللبنة الأولى فى بناء صرح الديموقراطية الحقة ، وأنه رغم محاولات الثورة رعاية هذا الجانب ، فإن سرعة نجاح قوى الردة فى التسلل إلى مراكز السلطة تشهد على وجود ثغرات فى البناء المقام ونقص فى حصيلة الجماهير أسهم فيها نوع من الإنحسار أصاب النخبة التى كان لها بالضرورة دور هام فى بناء ثقافة ثورية متكاملة ، تبلور نسق مناسب للقيم يؤدى إلى تماسك المجتمع الجديد وتخليه عن رواسب الثقافة التى صاغتها قوى الرجعية والإقطاع .

- ويتسق مع ما تقدم الفصل فى قضية أخرى هى التأرجح بين نزعتى « التجريد والواقعية » ، والتى تأخذ أحيانا شكل المقارنة بين « الفن للفن والفن للحياة » . مما لاشك فيه أن الإبداع والتخيل يتطلب قدرا من الإنسلاخ عن الواقع حتى تتحقق القدرة على الإنطلاق نحو الحلم والتخيل . غير ان كلا من الحلم والتخيل يفقد مغزاه إذا لم يكن الحلم يدور حول غد (واقع) أفضل ، واذا لم يكن التخيل يسعى إلى تصور كيفية الوصول إلى هذا الغد الأفضل . إن هذا الالتحام بين الثقافة وواقع المجتمع وكيفية تطويره هو الذى يكسب الثقافة مغزاها ويجعلها قادرة على أن ترسم أمام أبناء المجتمع طريقا للتنمية المستقلة المنشودة . إن الصعوبة فى هذا المنهج للتنمية هى أنه يفرض طريقا غير تقليدى وغير مطروق ، مما يقتضى قدرة على التصور والإبداع لا تتوفر إلا لمجتمع يعلو فيه شأن الثقافة .

- وفى ضوء ما تقدم أيضا يمكن معالجة قضية أخرى هى قضية « المركزية مقابل اللامركزية » . فإذا كنا نسلم بضرورة تفاعل الثقافة مع الواقع وتوليها قيادة النهضة على مستوى الدولة بل وعلى مستوى الوطن العربى المتطلع إلى الوحدة الكاملة ، وبأهمية حماية المجتمع من عوامل التفتت وقوى الغزو المهددة لوجوده ، فإن هذا يفرض قدرا عاليا من المركزية القادرة على حشد القوى وتوفير المتطلبات وتحقيق التجانس . من جهة أخرى فإن الصفة الجماهيرية التى تمكن الثقافة من الوصول إلى كل ركن وإلى كل موقع ومن استنهاض نزعات الابداع فى كافة الارجاء وتحقيق التلاحم بين الخصوصيات التى تميز أقاليم الدولة الواحدة وأقطار الوطن الواحد ، تتطلب قدرا غير صغير من اللامركزية ، شريطة أن تكون قواعد الحركة فى الأجزاء منضبطة فى الحدود التى يرى المركز ضرورة الإلتزام بها لتأمين تقارب عناصر المجتمع وضمان وحدته . ويلعب المركز دورا هاما فى الإمداد بالموارد حيث تقل القدرة على توفيرها ،

كما أنه يسأل عن تحقيق الصلة بين الأجزاء وتعميم الإنجازات الجديرة بالإعتبار .

- ويتطلب النهوض بفروع الثقافة المختلفة إقامة نسق مؤسسى متكامل ترعاه الدولة وتنسق حركته على نحو يراعى الإعتبارات السابقة جميعا ، ويأتى فى المقدمة المؤسسات التى تتولى التدريب ، وتلك التى تنمّى البراعم الناشئة والتى تعمل على إيصال النتاج الثقافى إلى الجماهير كافة . وعلى الدولة أيضا ان ترعى توفير أدوات توصيل الثقافة ونشرها على نحو يجعلها فى متناول الجميع ، ويخلصها من عناصر المتاجرة والإستغلال . أن هذا يتطلب عناية خاصة بالكتاب والمكتبة لكافة المستويات ولجميع الأعمار ، وبالمادة الإذاعية مسموعة كانت أم مرئية . كذلك فإن على الدولة أن تحمى الملكية الادبية وتضرب بيد من حديد على محاولات الإبتذال التى أضرت بقيم المجتمع وأسلمته إلى تبعية فكرية قتلت فيه روح المبادرة وإرادة الكفاح . وعلى الدولة أيضا ان تؤمّن للمبدعين حياة كريمة حتى لا ينقادوا إلى تيارات الإنتهازية أو يعانوا شظف العيش . وعليها ايضا أن تبادر إلى أداء واجبها نحو محو الأمية إذ لا يعقل ان نتصور ثقافة يسعى اليها أمى جاهل .

٣/٦/٦ — وإذا كان التعليم والثقافة هما أداتان لصنع عقل الإنسان ، فإن **الرعاية الصحية** هى الطريق الى صيانة كيانه وحفظ بدنه باعتباره الوعاء الذى يعمل فيه ذلك العقل ، فالعقل السليم فى الجسم السليم . وقد ادرك الدستور هذه الحقيقة حيث نص (مادة ١٦) عى أن « تكفل الدولة الخدمات ... الصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام ، رفعا لمستواها » . إن هذا المبدأ الدستورى يشير إلى قاعدتين جوهريتين :

- الأولى مسؤولية الدولة عن « كفالة » الخدمات الصحية لجميع المواطنين .
- الثانية أن تصل هذه الخدمات الى جميع التجمعات السكانية أيا كانت كثافتها السكانية .

فالقاعدة الأولى تؤكد ضرورة ألا يقف دخل الفرد أو مستواه الاجتماعى عائقا دون حصوله على حقه من الرعاية الصحية . فالمرض لا يفرق بين غنى وفقير ، فإن فعل فهو ينحاز ضد الفقير ، الذى يزداد تعرضه له بسبب عدم ملاءمة ظروفه المعيشية ، من سكن ومأكل وملبس وانتظام الدخل وسلامة ظروف العمل ونقاء البيئة . وإذا كانت الحكمة تقضى بأن « الوقاية خير من العلاج » ، فإن أساليب الوقاية يجب أن تحظى باهتمام خاص . وهى لا تقف عند أساليب الطب الوقائى التقليدية ، بل يجب أن تشمل جوانب متعددة :

- اتباع السياسات الكفيلة بتحسين القائمة الغذائية للفرد وجعل بنودها فى متناول الجميع ، بحيث تتناسب القوائم الصحية مع مستويات الدخل المختلفة . وتعتبر الدولة مسؤولية مباشرة وكاملة عن تزويد كل فرد بالحد الأدنى من السعرات الحرارية بأقل كلفة ممكنة .

- إخضاع المأكولات للرقابة الصحية الصارمة ، سواء فى أماكن الانتاج أو محال البيع والتوزيع ، أو عند الإستيراد . ويجب وقف المهازل التى ظهرت فى عهد الانفتاح والتى جعلت من مصر مصبا لنفايات العالم ، إفساحا لما يسمى بالحافز إلى الإجادة والإبداع وهو حافز الربح ، ولو من دماء وحياة بنى الانسان .

- العمل على توفير السكن الملائم الذى يوفر مساحة مقبولة للفرد ويمده بمتطلبات الحياة الأساسية وفى مقدمتها المياه النقية والاضاءة التى تحافظ على نعمة الإبصار ، ونقاء البيئة من الملوثات سواء من حيث سلامة التهوية أو كفاءة الصرف الصحى أو الحماية من الأتربة وعوامل التلوث التى تزايدت معدلاتها لتقارب أو تتجاوز حدود الخطر فى جهات عديدة .

- تقديم خدمات التحصين ضد الأمراض والوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة ومحاربة الحيوانات والحشرات الناقلة أو المسببة للأمراض . ويتضمن هذا رعاية حيوانات الأكل والتأكد من خلوها من الأمراض التى تؤثر على صحة الانسان ، ومن عدم تعريضها لأساليب تربية تستهدف الربح السريع عن طريق تناولها لمواد لها آثار ضارة على البشر .

- حماية العاملين فى الحقل والمصنع من أمراض المهنة ومخاطرها ، وتوعيتهم بالقواعد الصحية للأداء ولتلافى المخاطر .

- تنشيط عمليات تنظيم الأسرة ، ليس فقط بالتحكم فى الإنجاب ، بل وأيضا بحماية الأحداث من الإستغلال ، ونشر التعليم الالزامى ومحو الأمية .

- نشر الوعى بين الأمهات وربات البيوت بمتطلبات سلامة تنشئة الأطفال وتوفير متطلبات السلامة الصحية لجميع أفراد الأسرة .

- التشديد على جعل المدرسة مكانا للتنشئة الصحية السليمة وللتوعية المستمرة . إن الإستثمار المادى فى إقامة عدد كاف من المدارس والفصول يمنع اكتظاظ الفصول ويستبقى التلميذ يوما دراسيا كاملا ينال فيه ما يلزمه من دراسة ورياضة ومن وجبات صحية أساسية ورعاية صحية ، قد لا يكون له عائد مباشر . غير أن عائده غير المباشر من حيث رفع الإنتاجية وسلامة الذهن والبدن وتوفير نفقات أخرى على الوقاية والعلاج يفوق ما ينفق عليه .

على الجانب الآخر فإن الطب العلاجى تحول شيئا فشيئا لكى يكون قصرا على من يدفع الثمن ، والثمن الباهظ . لقد اختفى الطب المجانى أو كاد حيث جرى استغلال حاجة المريض لتفرض عليه شروط توفير مستلزمات العلاج وإلا فلاحظ له منه . وشيئا فشيئا تحول العلاج إلى مشروعات استثمارية مضمونة الربحية العالية تحت إسم المستشفيات التخصصية التى أفقدت المهنة سموها وفتحت افاقا للإستغلال ، ليس فقط لمن يوقعهم سوء الحظ بين براثنها ، بل وأيضا من الشباب من الأطباء الذين

يكلفون بأعمال شاقة مقابل قروش لا تكاد تكفى أبسط متطلبات الحياة . وبدعوى توفير معدات طبية متقدمة جرى فتح هذا المجال الطبى أمام المستثمرين ، مصريين وأجانب ، وأسيء تقدير هياكل التمويل ، وتعرضت إدارات بعض هذه المستشفيات إلى انحرافات ترتب عليها خسائر تفوق ما يجرى التشدق به من خسائر القطاع العام . وساعد هذا على فتح الباب أمام جماعات انتهزت فرصة تراخى الدولة عن واجبها وقيام المستشفيات التخصصية بامتصاص دماء المرضى ، لتقدم علاجا أقل كلفة مقابل بث دعاوى تضر بسلامة المجتمع ووحدة أبنائه . ثم استغلت الدولة الصراع حول دعم الخبز لتمرر ما هو أشد خطرا من ارتفاع كلفة لقمة العيش . إن الارتفاع الرهيب فى أسعار الدواء وتحوله إلى مشروعات استثمارية مربحة تقوم على أنقاض الصناعة التى أقامتها الثورة فكانت أحد مفاخر الشعب المصرى ، بل والأمة العربية ، ثم إجهاض الصناعة الدوائية كلية بفتح الباب أمام الشركات عابرة الجنسية ، ليس فقط لتجنى أرباحا من دماء المواطنين ، بل وأيضا لتحويلهم الى حقول تجارب تختبر فيهم أدوية لم تثبت صلاحيتها وتروج بينهم أدوية أخرى حرمّت فى مواطن إنتاجها ، يمثل نموذجا من أخطر نماذج الإنفتاح التبعى . لقد وصل الطب العلاجى ، مهنة ودواء ، حدا لا يجوز السكوت عليه ، ولابد من موقف حازم تجاهه :

- قيام الدولة بتوفير العلاج المجانى الكافى لعامة الشعب ، وتزويده بكافة الإمكانيات التى تكفل جعله مجانيا بالفعل .
- توزيع المستشفيات العامة والوحدات العلاجية المحلية توزيعا عادلا على انحاء الدولة .
- تنظيم عمليات التأمين الصحى وجعله فى متناول جميع الفئات وإلزام القطاعات الإنتاجية بتوفير الوقاية والعلاج من الأمراض المهنية .
- التصدى لمحاولات جعل الدواء سلعة ربحية ومشروعا إستثماريا للأجنبى قبل الوطنى ، واعادة صناعة الدواء إلى وضعها الطبيعى من خلال القطاع العام المستند إلى أجهزة بحثية قوية . إن تنمية صناعة الأدوية يعتبر من اهم مجالات كسر احتكار التكنولوجيا والإسهام فى تنشيط فروع صناعية أخرى مغذية لها .
- إجراء البحوث حول الطب الطبيعى وتنمية زراعات الأعشاب الطبية ، خاصة فى شبه جزيرة سيناء .
- توفير المعاهد والمعدات المتطورة لتأهيل المعوقين والمصابين ومنحهم مايلزم لكى يصبحوا أفرادا منتجين .

٣/٦/٧ ــ ومن حصيلة ما تقدم تتجمع عناصر لوضع برامج **لرعاية الطفولة والشباب** . ويقتضى هذا تعديلا جوهريا للنظرة إلى هذه الفئة التى تشكل أكثر من نصف السكان ، من اعتبارهم زيادات عددية غير مرغوب فيها ، إلى معاملتهم كمستقبل المجتمع وأعز أدوات تحقيق التنمية . مما لاشك فيه أن الزيادة

السريعة فى عدد السكان تلقى اعباء على الدولة وعلى المجتمع . غير ان الوقوف عند ذلك القول دون التفكير فى جعل هذه الزيادة أداة للنهوض بشؤون المجتمع هو مظهر من مظاهر القصور فى استيعاب مضمون الاعتماد على النفس . إن التجارب حولنا تشير إلى أن النقص فى عدد السكان نسبة إلى الموارد أو إلى متطلبات توفير مقومات مجتمع متكامل قد يكون أخطر من كبر حجم السكان . ومع ذلك فان حسن تنظيم وتوزيع التجمعات السكانية مكّن كيانا مفتعلا غير متجانس مثل إسرائيل من تحويل هذا النقص إلى مصدر لإزعاج الوطن العربى بأكمله ، وساعد على تفريغ المناطق العربية المجاورة من سكانها ، بل وتشريدهم . وإذا كان لمصر والوطن العربى أن يكسبا صراع الوجود الذى فرض عليهم فإن نقطة البدء تكون بحسن اعداد الأجيال المقبلة . ويتطلب هذا ، إلى جانب الخدمات التعليمية والثقافية والصحية وضع برامج للنهوض بشؤون الأطفال والشباب تشمل :

- قيام المحليات بتوفير المراكز الثقافية والرياضية الموجهة إلى الشباب لتثقيفهم وبث القيم الاجتماعية السليمة فى نفوسهم .

- إنشاء مراكز للهوايات تدعمها الدولة وتبرعات المواطنين ، وتزويدها بما يفتح اذهان الأطفال والشباب على التطورات العلمية الحديثة وينمى فيهم القدرة على التعامل الواعى معها وعلى تطويرها .

- غرس القدرة على التفكير المستقل وعلى اتخاذ القرار باعتبار أن هذا هو أول الخطوات على درب الديمقراطية . فلا معنى لحديث عن الديمقراطية فى مجتمع يركز القرار بيد الأكبر سنا ولا يترك للأصغر مجالا للمشاركة أو للانتقاد إلا من خلال التمرد .

- إعداد الكبار لكى يكونوا قدوة حسنة للصغار ، حتى يكون احترام هؤلاء لهم نابعا من شعور بقدرة الكبار على العطاء .

- تحويل الخدمة الاجتماعية والخدمة العسكرية من مجرد سنوات إبعاد عن سوق العمل إلى تجنيد الشباب فى فرق تدرب على تثقيف التجمعات السكانية المختلفة من أجل النهوض بمستوياتهم ، لكى يشعر الشباب بقيمة عملهم ويسهموا فى تحويل تلك التجمعات إلى مواطن جذب لا مناطق طرد .

- مراعاة الخطة القومية لدور الشباب باعتباره هو المسؤول مستقبلا عن إدارة ما تنشئه من مشروعات والمستفيد من ناتجها .

- معالجة القضايا الجوهرية التى تواجه الشباب فى مستهل حياتهم العملية والتى تبدأ من البطالة الظاهرة والمقنعة ، وتتصاعد بالعجز عن توفير السكن المستقبل الملائم ، أو تحمل الأعباء المتفاقمة للمعيشة .

- الوقوف بحزم أمام جرائم الانحراف وفى وجه العصابات التى تستغل حداثة الشباب لتنشر بينهم السموم وتبث فى نفوسهم روح الجريمة .

٣/٦/٨ ـــ ولعل قضية **الإسكان** تأتى على رأس قائمة المشاكل التى يعانى منها الشعب عامة والشباب خاصة . لقد واجهت الثورة فى مستهل عهدها مشكلة إسكان ضخمة ، ترتبت على تراكم أزمة سببها قصور الموارد خلال فترة الحرب العالمية والتحولات الإجتماعية الضخمة التى نشأت عن نزوح أعداد كبيرة من أبناء الريف إلى المدن للعمل فى معسكرات جيوش الحلفاء ، مع ظهور ما أطلق عليه اغنياء الحرب ، الذين وجدوا طريقا سهلا لاستغلال فرص الثراء السريع التى أتاحتها أزمات نشأت عن نقص كثير من الاحتياجات بسبب ظروف الحرب ، وما ترتب على ذلك من ارتفاعات فى أسعار كثير من المواد ، فكان الإسكان أحد ضحاياهم . وبعد أن كان الإسكان مجالا طبيعيا تتوجه إليه مدخرات الفئات محدودة الدخل بأمل أن يضيف عائده الى دخولهم ، اختفت مدخراتهم وأصبحوا يواجهون تجارة إستغلالية رفعت الإيجارات إلى حدود غير معقولة . وكان الحل العاجل هو قوانين الإيجارات ، أما الحل الحاسم والأطول أجلا فكان تولى الدولة مشروعات الإسكان الشعبى . ومع مضى الزمن أدى النمو المتسارع للسكان ومحدودية الموارد عن الوفاء بمتطلبات إنشاء القاعدة الإنتاجية وتطوير الخدمات فى آن واحد مع مواجهة أعباء الحروب المتعاقبة إلى تراكم مشكلة الإسكان حتى جاء حل السبعينات منحازا إلى من يملك ومن بيده المال ، فظهر التمليك مركّزا على الإسكان الفاخر كوسيلة لامتصاص فئة مستغلة لمدخرات من تحملوا أعباء الهجرة إلى بلاد البترول . بل إن الجمعيات التعاونية التى نشأت فى ذلك العهد اتجهت إلى إقامة بيوت اصطياف بدلا من بيوت الإقامة الدائمة ، مضيفة بذلك وحدات تستنفد الكثير من الموارد والمرافق ، عاملة على رفع أسعارها ورفع كلفة البناء بوجه عام وإنشاء تجارات غير مشروعة فيها ، دون أن تسهم فى حل المشكلة ذات الأولوية الملحة . وفى هذا الواقع المضطرب اختلت العلاقة بين المالك والمستأجر إلى حد وصل فى بعض الأحيان إلى جرائم اغتصاب وقتل . ونشأت مفارقات عجيبة جعلت من تزايد دخلهم بمضى العمر يدفعون مبالغ زهيدة ، خاصة فى ظل التضخم الذى أطلق بدون ضابط ، لا تكاد تكفى متطلبات الصيانة أو تحقيق دخل عادل للمالك أيا كان (دولة أو قطاع خاص) بينما الشاب مطالب بدفع مبالغ تفوق ما يجمعه على مدى سنوات حياته العملية ، أو البقاء عالة على أسرته معرضا لانهيار أسرة يسعى إلى تكوينها .

إن هذه الأوضاع المتردية تستلزم مواجهة تأخذ فى اعتبارها كل المتغيرات المستجدة ●وتقضى على الحلول العرجاء التى توضع لتسكين جانب من المشكلة لتخلق جوانب أخرى اكثر خطورة :

- عودة الدولة إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الإسكان الشعبى بأسلوب يعالج ما اعترضه فى السابق من مشاكل .
- وضع برامج طويلة الأجل يعاد فيها تخطيط المدن بحيث تحدد مستويات للإسكان وللإيجار سلفا ووضع ضوابط صارمة للالتزام بها ، حتى تتوقف عمليات الإستغلال والمضاربة .

- يراعى فى هذه البرامج انشاء عدد كاف من المساكن صغيرة الحجم التى تناسب الشاب فى مستهل حياته والشيخ بعد أن يتفرق ابناؤه ، وتوفير عدد كاف من الإسكان الأكبر حجما ، حتى يتحقق انسياب الحركة والإنتقال ، فلا يعمد القادرون إلى تزويد أبنائهم بمساكن أكبر حجماً من احتياجاتهم خوفا من ألا يجدوا مستقبلا سبيلا إلى الإنتقال إلى سكن مناسب .

- إن منطق تحديد الايجارات يقوم على اعتبارين : الأول هو تناسب الايجار مع الدخل النقدى ، والثانى هو حصول المالك على دخل نقدى معقول يشجعه على صيانة مبناه وإطالة عمره ويترك له دخلا صافيا يشجع على عملية البناء وتوفير مزيد من المساكن بإيجار معقول ينفى الحاجة إلى اللجوء للتملك والتمليك .

- ويترتب على ذلك أن ثبات الإيجارات النقدية فى ظل التضخم المستمر هو فى حقيقته تخفيض متسارع للإيجار الحقيقى ، ينشيء نوعا من التفاوت غير المرغوب بين فئات المجتمع ويشجع على المضى فى الطريق المعوج . ولذا يجب تعديل مفهوم تثبيت الأسعار عند مستويات نقدية معينة إلى تثبيتها عند نسب مقبولة من مستويات الدخل النقدى . ووفقا لهذا ينظر فى أمر تحريك الايجارات القديمة فى حدود تبنى على دراسات تكرر كل خمس سنوات بحيث يسمح للمالك بطلب رفع الإيجارات الأدنى من المستوى ، على أن يكون ذلك بحدود قصوى سنوية ، لا تتجاوز ١٠٪ فى السنة الواحدة .

- غير أن هذا يتطلب المبادرة بتنفيذ البرامج المشار إليها اعلاه بحيث يكون للمستأجر القدرة على الإختيار بين دفع الزيادة أو الإنتقال إلى سكن آخر أنسب إلى احتياجاته .

- وتنفيذ البرامج المحققة لانسياب الحركة سوف يسهم بسرعة حل المشكلة ، حتى لا يشعر المالك أن المستأجر مفروض عليه على نحو يجبره على إغلاق ما يبنيه لاستخدامات مستقبلة لأسرته ، وكأنه بذلك يطالب بحل مشاكل الآخرين بينما لا يستطيع حل مشكلته التى يثيرها تقاعس الدولة والمجتمع .

إن استقرار الأمور على هذا النحو يمكن أن يعيد سوق الإسكان إلى وضعه الطبيعى ، الذى يمثل واحدا من قنوات إستثمار المدخرات الصغيرة التى لا تجد حاليا منفذا مناسبا لها فتتلمس العائد السريع من خلال قنوات غير سليمة أصبحت الدولة تعج بها نتيجة عزوفها عن مسؤولياتها الأساسية .

سابعا ـ الخدمات الانتاجية :ـ

٣/٧/١ ـــ تلعب قطاعات **البنية الارتكازية** الإنتاجية دورا مهما بالنسبة لمستقبل التنمية رغم أنها لا تسهم مباشرة فى الإنتاج . ولذلك فهى تأتى على رأس الإلتزامات العامة التى تسأل عنها الدولة والتى

يشارك المجتمع بجميع فئاته فى تدبير التمويل اللازم لها ، كل حسب قدرته . كما أن المجتمع يحدد احتياجاته من كل منها وفقا لمتطلبات التنمية التى يتطلع اليها والتى يسهم فى اختيار توجهاتها . وقد تعرضت المرافق العامة فى مصر إلى عدد من الاختناقات والتشوهات لأسباب متعددة :

- فخلال فترات الحروب المتتالية التى تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية استقطب المجهود الحربى موارد الدولة واعطيت الأولوية للمرافق التى تلزم للإحتياجات الدفاعية ، مما أدى الى تراكم المشاكل وتفاقمها بعد بدء التحول من الإقتصاد الحربى إلى الاقتصاد المدنى .

- وأدت سرعة نمو السكان إلى قصور المرافق العامة عن ملاحقة الاحتياجات ، وإلى تجاوز معظمها عمره الإفتراضى خاصة وأن محدودية الموارد أدت إلى نقص المخصص لأغراض الصيانة .

- وقد تضخم حجم المشكلة فى الحضر ، خاصة المدن الكبرى ، نظرا لنموها بأسرع من المعدل العام لنمو السكان . ولم يقتصر الأمر على الحضر ، إذ أن الريف بدوره بدأ يشكو من قصور فى مرافقه الإنتاجية والإستهلاكية معا ، مع ما يصحب ذلك من مشاكل صحية وأخرى تنعكس فى شكل اختلال متطلبات الارتقاء بمستويات المعيشة ، فضلا عما يصيب النشاط الإنتاجى .

- وفى مواجهة نقص الموارد المالية وقصور الانتاج المحلى ، خاصة فى ظل سياسة الانفتاح التجارى الإستهلاكى ، حدثت محاولة للتوسع فى الإنتاج دون توفير البنية الأساسية اللازمة ، مما أحدث اختلالات انعكست على كفاءة الانتاج .

- كذلك سنت قوانين تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبى والعربى حاولت أن تجتذب التمويل الخارجى باعفاءات ضريبية حرمت الميزانية العامة من الموارد اللازمة لإقامة المرافق التى لابد منها لكى تقوم تلك الاستثمارات بالدور المرجو لها .

- ومع مضى الوقت واستمرار حالة التضخم نتيجة الخلل الاقتصادي الداخلي إضافة إلى المستورد من التضخم العالمى ، تضاعفت تكلفة المشاريع التى يجب اقامتها لتوفير الحد الأدنى لسلامة الاقتصاد المحلى ، بينما تراجعت نتيجة لذلك القدرة الإدخارية ، وأصبح تنفيذ تلك المشروعات يتوقف على الحصول على قروض لا تسهم تلك المشروعات مباشرة فى إمكانية تسديدها ، خاصة وأن التزامات القروض تستحق بالعملات الصعبة . وأوجد ذلك مجالا للجهات المقرضة ، وعلى رأسها البنك الدولى ، لدفع الدولة إلى تحديد أسعار لخدمات بعض هذه المرافق (كالمياه والنقل) توازي المستويات العالمية المتضاعفة بسبب تراجع سعر الصرف ، فى الوقت الذي لا تمثل الأجور المحلية إلا نسبة ضئيلة من الأجور العالمية . وكان معنى هذا أن تتحمل قوى الشعب العاملة ثلاثة آثار سلبية لهذه السياسة : أولها خفض أجرها الحقيقى ، والثانى تحمل عبء سداد القروض ، والثالث تعطل نمو الجهاز الانتاجى القادر على خلق فرص عمل لهم .

- ورغم الدعاوى المتكررة بضرورة الإمتداد الأفقى خارج الوادى والتوسع الأفقى فى الزراعة ، فانه لم توضع برامج طويلة الأجل لتحقيق ذلك وتدبير ما يلزم لها من مرافق وتمويلها من مصادر حقيقية تتفادى ما يمكن أن يترتب عليها من ضغوط تضخمية خلال فترة إنشائها وقبل وصول الجهات التى يتجه الإمتداد إليها إلى مرحلة الإضافة إلى القدرات الإنتاجية .

- كذلك أدى تراجع دور التخطيط إلى اختلال العلاقة بين الهياكل الإنتاجية والبنية الإرتكازية اللازمة لها على المستويات الاقليمية حيث حظيت المناطق الأكبر حجما على نصيب أكبر نسبيا وإن ظلت تعانى من النمو غير المخطط وغير المراقب من أجهزة الدولة التى تراخت فى تطبيق القوانين والقواعد المعمول بها مما أضعف كفاءة المتاح من مرافق .

لهذه الاعتبارات كلها لابد من وضع برنامج متكامل طويل الأجل لاستكمال البنية الأساسية يراعى متطلبات التنمية طويلة الأجل والتوازن الاقليمى ، كما يراعى فى نفس الوقت سلامة متطلباته التمويلية . وعلى الصعيد العربى فإنه لابد من تعاون إقليمى جاد من أجل رفع مستويات البنية الإرتكازية فى الدول العربية الأقل نموا ، خاصة بالنسبة إلى ما يتعلق منها بالبرامج ذات الأولوية فى قائمة الأهداف القومية . إن ما يتردد مثلا عن امكان تحول السودان الى سلة غذاء عربية لا يمكن تحقيقه إلا بتخصيص موارد ضخمة للنهوض بالبنية الإرتكازية فى المناطق الزراعية الواعدة ، وهو ما يفوق القدرات الذاتية للسودان نفسه . ونفس الأمر ينطبق على تنمية القدرة على استغلال الموارد الطبيعية الأخرى التى يتم اكتشافها ، كالبترول فى السودان وفى اليمنين ، أو الثروات السمكية فى كثير من الدول العربية ومنها الصومال وموريتانيا ، وعلى رفع كفاءة القطاعات التصديرية التى تواجه مشاق جمة فى الوصول إلى موانىء التصدير وفى التخزين مما يضيع على الدول المعنية جانبا هاما من إيرادات تضيع عليها فى تصدير حاصلاتها الرئيسية . بالمثل فان كثيرا من الدول العربية تعانى من تباين حاد فى توزيع ما لديها من قدر محدود من بنية ارتكازية ، يستأثر به عدد محدود من المدن والموانىء التى تخدم الاقتصاد المرتبط باحتياجات المستعمر السابق دون أن تنال منها غالبية الشعب شيئا . لقد ساعد ذلك على تفكك الروابط بين أجزاء الدولة الواحدة وبين الدول العربية وبعضها البعض ، الأمر الذى يحتاج إلى اعادة تصحيح حتى يكون للحديث عن إعتماد جماعى على النفس أي معنى .

٢/٧/٣ ــ وتتوقف القدرة على النهوض بالبنية الارتكازية والهياكل الانتاجية على كفاءة **قطاع الإنشاء والتشييد** . وقد استمر هذا القطاع فترة طويلة يعمل بأساليب تقليدية ويوفر فى الوقت نفسه فرص عمل تخفف من حدة البطالة الموسمية التى يتعرض لها العمال الزراعيون ، وإن تم ذلك على حساب خفض الأجور مما جعل العاملين فى هذا القطاع فى أدنى السلم الاجتماعى . ومع تراكم الاختناقات منذ الحرب العالمية الثانية أصبح القطاع يضم الكثيرين ممن يسعون للثراء السريع دون أن تتوفر لديهم خبرة بالعمل فيه . وأدت الرغبة فى الكسب بأي طريق إلى ممارسة أساليب تتسم بالغش وتعريض أرواح البشر

للهلاك . من جهة أخرى فإن اعتماد القطاع على أصول سريعة الاستهلاك أدى إلى تهرب كثير من المقاولين مما يستحق عليهم من ضرائب والتحايل للظهور بمظهر الخاسر مخفين أرباحهم الكبيرة ، مما جعل القطاع نموذجا صارخا للإستغلال . وكان قرار الثورة بتأميم الوحدات الكبرى فى هذا القطاع وتعيين حدود دنيا للأجور من أهم مقومات ضمان توجيهه لخدمة التنمية بعيدا عن الإستغلال . وكان أروع دليل على صواب هذا القرار هو ما قام به القطاع من أعمال مجيدة خلال حرب الإستنزاف . غير أن التحول الذى شهدته الدولة فى السبعينات أدى الى استشراء ظاهرة مقاولى الباطن الذين نجحوا فى التحالف مع عدد من العاملين فى القطاع العام للاثراء من العمل من خلاله وهو ما شجع بعض هؤلاء لترك عملهم السابق وإنشاء أعمالهم الخاصة معتمدين على معرفتهم بأساليب اتخاذ القرار فى وحدات القطاع العام لتعظيم فرص الكسب من هذه الأعمال . وكان من أهم عوامل تقويض القواعد التى بنتها الثورة تولى أحد كبار العاملين فى القطاع منصب ادارته ليحيله إلى صورة تتفق ورؤيته الشخصية حول ضرورة تقليص دور القطاع العام وفتح النشاط أمام القوى الإجتماعية الجديدة التى تستند اليها ثورة الردة . ولعل أخطر القرارات التى أثرت على اداء القطاع ذلك الذى فتح المجال أمام ما يسمى « بالتكليف المباشر » الذى كان وسيلة لإعادة تشكيل الأجهزة العاملة فى النشاط ولتسهيل عملية الرفع المستمر للأسعار مع اطالة آجال التنفيذ لكى تتم المحاسبة بالأسعار الأعلى . كذلك تحت دعوى اعطاء الأولوية للتعمير والأمن الغذائى جرت محاولة لتكوين إمبراطوريات داخل الدولة يشرف عليها كبار العاملين فى النشاط بمعزل عن الأجهزة المركزية ، بما فيها التخطيط والمالية وجهاز المحاسبات . وترك للهجرة إلى الدول النفطية فتح فرص أمام العاملين بالتشييد ، وهى فرص تتعرض إلى التراجع بعد أن أخلفت عددا من الآثار السلبية ، كان من أسواها ظهور ندرات فى كثير من المهن الحاكمة وارتباط الأجور المحلية بمستويات تسود فى دول يختلف متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط المحلى . ثم اتخذ من تراكم الإختناقات مبررا لفتح الباب أمام وحدات أجنبية وأمام استخدام أساليب تقلل الاعتماد على اليد العاملة الوطنية وعلى المواد المحلية ، ليتحول القطاع من دوره كمصحح لهيكل الإقتصاد والعمالة إلى مستنزف للنقد الأجنبى ومكرس للتبعية . إن هذا يفرض برنامجا يعيد الأمور إلى نصابها ، قوامه الآتى :

- إعادة تنظيم القطاع على النحو الذى يخلص كل من العامل والمستخدم لناتج القطاع من الاستغلال ، وتحصين قطاعه العام من عوامل تخريب الذمم .
- تطوير القدرات المحلية على تزويد وحدات القطاع بالمعدات التكنولوجية الملائمة للظروف المحلية وهو ما يحافظ على قدرة القطاع على توفير فرص عمل مناسبة ويمكنه من تقليص اعتماده على التكنولوجيات المستوردة .
- تنظيم أوضاع المكاتب الإستشارية التى استدرجت للعمل فى خدمة الشركات الأجنبية ، تجمع لها المعلومات دون أن تشارك فى تحليلها ، وتدافع عن مصالحها مقابل أجور زهيدة لا تعادل ما تجنيه

تلك الشركات من ورائها من أرباح . إن تقويم مسيرة هذه المكاتب يجعل منها عنصرا فعالا فى خدمة التنمية ، لا فى مصر وحدها بل وفى الوطن العربى بأكمله .

- إيلاء اهتمام خاص بعمليات الصيانة التى أدى تركها لوحدات غير منظمة إلى اتسام هذا النشاط بنقص كبير فى كفاءة الاداء وإهدار للموارد التى يساء استخدامها ، وارتفاع فى التكلفة يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ونفقات المعيشة ، وتهرب العاملين فى هذا القطاع من الضرائب رغم كبر الدخول التى يحصلون عليها بالقياس إلى زملائهم من العاملين الدافعين للضرائب . ولابد من تنظيم وحدات محلية تعمل فى مختلف مجالات الصيانة وضمان ناتج العمل الذي تؤديه ، وتدريب العاملين فيها بما يكفل رفع كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد وتناسب أجور العاملين مع تسديد الضرائب المستحقة بما يحقق المساواة بين المواطنين .

- تعزيز دور العاملين فى إدارة شؤونه وفرض الرقابة على أدائه وحمايته من دواعى الإنحراف . وقد يكون من المناسب فى هذا النشاط بالذات أن تعزز الأساليب العادية للمشاركة فى الإدارة بتقديم حوافز للعاملين فى شكل مساهمات فى رأس المال تتيح لهم دورا أكبر فى الرقابة على الادارة .

- قيام الصناعة المحلية بواجبها إزاء توفير الاحتياجات من مواد البناء بالكميات وبالأسعار المناسبة . ويستتبع هذا التركيز على النشاط البحثى المتعلق بتطوير مواد وأساليب البناء وتلاؤمها مع ظروف البيئة لاسيما فى مناطق الإمتداد العمرانى الجديدة التى تختلف ظروفها الحياتية عن ظروف الحياة داخل الوادى . ويجب تركيز البحوث أيضا على توفير البديل المناسب للطوب الأحمر حتى يمكن القضاء تماما على ظاهرة التجريف .

- زيادة قدرة الوحدات العاملة فى هذا القطاع على إقامة المنشآت الحديثة فى الأنشطة الانتاجية المختلفة تحقيقا لمبدأ الإعتماد على النفس وتقليص الحاجة إلى وحدات أجنبية تفرض التكنولوجيات التى لا تتفق بالضرورة مع الظروف المحلية ومع متطلبات معالجة العجز فى ميزان المدفوعات . لقد حققت دولة كالهند قدرة أعلى فى الاعتماد على النفس يرفعها شعار عدم استيراد التكنولوجيا إلا مرة واحدة يتم فيها استيعاب الوحدات المحلية لدقائقها لتتولى بعد ذلك إقامتها بالخبرة الذاتية . ويلعب قطاع التشييد دورا مهما فى هذا المجال ، وهو ما تشهد به التجربة المصرية فى بناء السد العالى الذى لم تقل الإسهامات المصرية فيه أهمية عما قدمه الإتحاد السوفييتى .

- ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بمجالات التكامل الإقتصادى العربى ، حيث أن معظم الدول العربية توقفت عند حد شراء التكنولوجيا من الخارج ، ولم تبذل جهدا لاستيعاب الخبرة المستوردة حيث أخذت فى الغالب بما يسمى أسلوب « تسليم المفتاح » . وعلى وحدات قطاع التشييد المصرى أن تدخل فى شركات مشتركة مع نظيراتها العربية تحقيقا لتبادل الخبرة وتكاملها .

٣/٧/٣ ـــ ويأتى **قطاع النقل والمواصلات** وما يرتبط به من منشآت كالطرق والموانىء والمطارات ووسائل الإتصال وطاقات التخزين فى مقدمة القطاعات التى يجب أن تشغل موقعا رئيسيا بين قطاعات البنية الإرتكازية والخدمات الإنتاجية . فكفاءة هذا القطاع تنعكس مباشرة على فاعلية الجهاز الإنتاجى وعلى أسعار المنتجات ومستلزمات الانتاج ، وعلى امكان الإستفادة من موارد الدولة حيثما وجدت ، وبالتالى تحقيق توازن إقليمى وهو ما يقتضى توجيه عناية خاصة للمناطق الأقل نموا ولتلك ذات الأهمية الإستراتيجية مثل شبه جزيرة سيناء . ومن جهة أخرى فإن من أهم معوقات التكامل الإقتصادى العربى أن هيكل شبكة النقل والإتصال متخلفة من ناحية ، وعاملة على ربط الوطن العربى بالأسواق العالمية بدلا من ربطه ببعضه البعض من ناحية أخرى . كذلك فان قدرة الأفراد على المساهمة فى الإنتاج والإستمتاع بالإستهلاك تتوقف على مدى توافق متطلبات النقل والإتصال مع احتياجاتهم المعيشية . وقد أصبح لهذا الأمر أهمية مضاعفة فى عصرنا الحالى الذى يتميز بأنه عصر ثورة الإتصالات ، حيث لا تكون العبرة فقط بما يستطيع الفرد أن يناله من أدوات الاتصال ، بل وبقدرة المجتمع على حماية حضارته الذاتية من الغزو الثقافى الذى يلاحقه من مصادر خارجية تسعى إلى سلبه إرادته وشخصيته . لكل ذلك فان تخطيط قطاع النقل والمواصلات يجب أن يقوم على عدد من المحاور التى تضعه فى موقعه الصحيح من الاقتصاد القومى .

- التخطيط المسبق للقطاع فى ضوء المنظور طويل الأجل للتنمية ، وإنهاء سياسة اطفاء الحرائق التى تترتب على ترك المشاكل تستفحل ثم محاولة تداركها بوسائل مبتورة تؤثر على كفاءة أجهزة الانتاج وعلى القدرة على تحقيق أهداف التنمية .

- تراعى خطة القطاع التطور المستهدف فى هيكل الإنتاج ومواقعه ومتطلبات الإمتداد العمرانى خارج الوادى ، وتيسير حركة انتقال البضائع والأشخاص فى داخل الدولة وبين الداخل والخارج ، والتناسب بين وسائط النقل وفق الإقتصاديات المستقبلية لكل منها ، وتوفير مستلزماتها لا سيما من الطاقة مع اتخاذ ما يلزم لتفادى التلوث الذى يضر بصحة المواطنين ويهدد خصوبة جانب من الأراضى الزراعية .

- واذا كانت بعض أنشطة النقل تجتذب القطاع الخاص ، فإن هذا لا يجب ان يقود لترك القطاع بالكامل لقوى العرض والطلب التى يمكن ان ينتج عنها ارتفاع تكلفته مما يؤثر على اقتصاديات الإنتاج وعلى أعباء المعيشة . ولذلك فان مسؤولية الدولة تكون مزدوجة ، من حيث قيامها مباشرة بتوفير خدمات النقل العام بالأسعار المناسبة ، ومن حيث العمل على خفض تكلفة ما يحتاجه القطاع من مستلزمات وعلى رفع كفاءة التشغيل . ويعنى هذا ألا ينظر إلى القطاع على أنه بالضرورة قطاع خاسر ، أو أن تكون ربحيته متوقفة على مجرد رفع أسعار خدماته ، وترك القطاع الخاص يقود معركة رفع الأسعار مستغلا تراجع الدولة عن تخصيص ما يلزم للنهوض بالقطاع ، وعدم مرونة الطلب على خدماته .

- كذلك لابد من توجيه أجهزة التكامل والتمويل العربية من أجل وضع وتنفيذ برامج لربط أجزاء الوطن العربى ببعضها البعض . وعلى الخطة المصرية أن تراعى فى هذا الشأن الموقع المتميز لمصر من حيث توسطها هذا الوطن وانها المفصل الذى يربط بين كل من المشرق والمغرب والذى يسعى الكيان الصهيونى لكسره كجزء من المخطط الإستعمارى الصهيونى لتفتيت وحدة الوطن العربى وإضعاف روابطه .

- ويعتبر هذا القطاع من أهم مجالات المشروعات المشتركة العربية ، خاصة فيما يتعلق بأدوات الاتصال والنقل الخارجى ، سواء فى ذلك شركات الملاحة والطيران والأنابيب ، أو الطرق الدولية السريعة وشبكات السكك الحديدية ، أو الشركات الإنشائية فى كل من هذه المجالات .

- وعلى الخطة المصرية أن تراعى التنسيق التام بين خطة هذا القطاع وخطة التصنيع ، سواء من حيث توفير متطلبات تطوير الصناعة ، أو قيام الصناعة بامداد القطاع بحاجته من المعدات لاسيما فى مجالات الإتصالات الحديثة وذلك فى إطار تعاون عربى فعال يقلل من الاعتماد المتزايد على عابرات الجنسيات التى تسعى إلى احتكار هذه المجالات والتحكم من خلال ذلك فى البنية اللازمة لتعزيز التكامل الإقتصادى العربى .

- ونظرا لكثافة احتياجات هذا القطاع من رؤوس الأموال وبطء العائد من كثير من مشروعاته ، فإنه لابد من أن يدخل تخطيطه كعنصر أساسى فى تخطيط عربى مشترك وأن تتبنى أجهزة التمويل العربى المشترك إمداده بالموارد اللازمة بالشروط المناسبة ، من حيث المدد وأسعار الفائدة ، مع إعطاء الدول الأقل نموا أولوية متقدمة .

٣/٧/٤ ــ أدت سياسة الانفتاح التى اتبعت خلال السبعينات إلى تحول النشاط الإقتصادى الخاص إلى الاثراء من وراء **التجارة** ، مستغلا ما صاحب ذلك من تراجع فى الإنتاج المحلى ومن تباين فى توزيع الدخل نتيجة المضاربات العقارية التى غذتها محاولات استغلال مدخرات العاملين فى الخارج . وكان هذا كله جزءا من المخطط الذى استهدف إعادة تشكيل المجتمع المصرى على النحو الذى يعزز قوى الردة ويعينها على استكمال التحول الرأسمالى الذى يتم من خلاله الإجهاز على منجزات الثورة . وهكذا تحول قطاع التجارة من دوره كخادم للجهاز الإنتاجى إلى هادم له . ومن خلال القنوات العديدة التى فتحت ، سواء بفتح باب الإستيراد ، أم الإستيراد بدون تحويل عملة ، أم بانشاء منطقة حرة ببورسعيد بدعوى أن تكون منطقة إنتاجية فاذا بها تتحول إلى منفذ آخر للاستيراد يغرى بالانخراط فى عمليات تهريب ، من خلال هذه القنوات بدأ استدراج أعداد متزايدة من الفئات العاملة إلى التحول إلى بورجوازية تجارية ، بما فى ذلك عدد من الفلاحين العاملين فى شرق الدلتا . وتحت ستار ما يسمى بنشاط « المضاربة » الإسلامية نفذت شركات توظيف الأموال باغراء الربح التجارى المرتفع لتستقطب مدخرات

المواطنين الذين يطحنهم الغلاء ، وتجندهم فى خدمتها ليفقدوا الثقة فى جدوى الأجر الذى يحصلون عليه بالعمل الشريف وليروا المنقذ فى ربح يأتى من مصادر لا يعلمون حقيقتها طالما أن هناك من يؤكد أنه «ربح حلال» . ويخطىء من يظن أن جهاز الحكم تراخى فى إيقافها تقصيرا منه ، بل لقد وجد فيها سندا قويا لتغيير قيم المجتمع تجاه الأجور والأرباح كجزء من حلقات حملة هدم أسس المجتمع الإشتراكى الذى بنته الثورة . وانضمت إلى موكب الردة فئات رأسمالية أمسكت بطرفى الإنتاج والإستيراد لكى توقف عن طريق الأول فرصة إقامة مشروعات جديدة فى فروع معينة ، ثم تحد من نشاطها الإنتاجى ليرتفع السعر وتجنى من ورائه أرباحا طائلة ببيع صفقات مستوردة بدعوى سد نقص المعروض فى السوق ؛ ويكفى لأن نضرب مثلين مما يحسه المواطن العادى : هما مواد البناء ، وبخاصة الاسمنت ، وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف البناء وتآكل قيمة المدخرات الموجهة إلى الاستثمار ؛ وعلف الدجاج الذى ترتب على تصاعد كلفته إفلاس عدد من المداجن الصغيرة لتترك الساحة خالية أمام المحتكرين الكبار . إن هذه الأساليب الملتوية تصب كلها فى إضعاف جهاز الانتاج وتفاقم المديونية لإفساح المجال أمام صندوق النقد الدولى لكى يستكمل مهمة التحول الرأسمالى الذى تتظاهر الدولة بأنها مضطرة إلى قبوله للخروج من الأزمة . إن الفكر الناصري يؤكد ضرورة الوقوف بحزم أمام هذه المحاولات المستميتة لاستغلال القطاع التجارى فى تخريب الاقتصاد الوطنى ، ويؤكد ضرورة سيطرة الدولة عليه ، شريطة أن يكون جهازها ممثلا حقيقيا لقوى الشعب العاملة التى أصبحت الضحية الأولى ، بل والوحيدة ، لهذا التحول الذى اضر بالمجتمع من الوجهتين المادية والخلقية .

٣/٧/٥ ـــ وكما تعرضت أسس قطاع التجارة للانهيار ، كذلك تعرضت مقومات **قطاع المال** للتقويض . ومن عجب أن يحدث هذا فى ظل تحول يستهدف إحلال نظام رأسمالى محل النظام الإشتراكى . ففى النظام الرأسمالى يصبح قطاع المال هو الذراع اليمنى للدولة فى توجيه النشاط الإقتصادى إذ ينوب عن التخطيط المركزى فى تحريك القطاعات الإنتاجية وفقا لتخطيط « تأشيرى » يتم من خلاله تنظيم الأوضاع الاقتصادية وتوجيه جهود التنمية الوجهة التى ترتضيها دولة تتحمل مسؤوليتها عن تحقيق التنمية . ويتولى قطاع المال وظيفتين رئيسيتين بالنسبة للاقتصاد الوطنى : الأولى هى تدبير التمويل اللازم للعمليات الانتاجية والتجارية خلال فترة الإنفاق من بدء دورة الانتاج أو التبادل ، ولحين انتهاء الدورة والحصول على الإيراد . ونتيجة لتفاوت توقيتات الإنفاق والإيراد للوحدات المختلفة تستطيع البنوك التجارية أن تتيح ما يودع لديها من ايرادات وحدات معينة إلى وحدات أخرى تحتاج إليها للانفاق على حاجتها من المستلزمات والأجور وهو انفاق يتحولى الى ايرادات لآخرين . وهكذا يصبح فى مقدور كل وحدة أن تحصل على عائد على إيراداتها دون الإضطرار إلى تجميدها وتعطيل استخدام باقى الإقتصاد لها إلى حين ظهور حاجة لديها اليها . وواضح أن هذا الأموال هى أموال « قصيرة الأجل » أى أنها ليست من قبيل « المدخرات » التى يقرر أصحابها تنحيتها جانبا دون أن يكون فى النية استرجاعها لنفس

دورة الإنفاق فى وقت قريب . وهنا تأتى الوظيفة الثانية لقطاع المال حيث يتولى تجميع المدخرات واستغلالها فى الإستثمار بمعنى الإنفاق على أصول تسهم فى عمليات انتاجية جديدة لتزيد من الطاقات الانتاجية للمجتمع وتحقق دخلا جديدا يذهب جانب منه إلى أصحاب المدخرات ، وهو ما سعوا إليه أصلا من عملية الادخار . ولذلك تعتبر هذه الأموال « طويلة الأجل » ، بمعنى أن اصحابها لا يرغبون فى استعادتها مباشرة لأغراض الإنفاق الجارى ، بل يسعون للحصول على عائد من استثمارها يدخلوه فى عمليات الإنفاق (وربما ادخروا جانبا منه أيضا) . ومن خلال قدرة قطاع المال على توجيه الأموال لنوعى الإنفاق ، الجارى والإستثمارى ، يستطيع توجيه النشاط الاقتصادى فى الدولة ، وهو ما يتطلب من الدولة أن تستخدم أدوات مناسبة لضمان اتفاق توجيهات قطاع المال مع أهداف الخطة . والخلط بين هاتين الوظيفتين تترتب عليه عواقب تضر بحركة الإقتصاد . فخلال الثلاثينات عمد بنك مصر إلى توجيه الأموال قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل مما عرضه إلى مصاعب مالية أنقذه منها جزئيا نشوب الحرب وما صحبها من تغير فى حركة التجارة الخارجية ، ولكنها أخضعته فى النهاية لقوى رأسمالية أجنبية افقدته السيطرة على استثماراته . وخلال معركة السد العالى وقناة السويس رفضت البنوك الأجنبية المسيطرة على الإقتصاد المصرى تمويل محصول القطن فكانت معركة أخرى هى معركة تمصير قطاع المال . ورغم ذلك فإن ما استهدفته ثورة الردة من اخضاع الاقتصاد المصرى إلى الرأسمالية العالمية جعلها تتذرع بدعوى رفع كفاءة القطاع عن طريق المنافسة وجعله أداة جذب لمصادر تمويل خارجية ، لتبرير إعادة فتح نشاط المال على مصراعيه أمام الأجانب ، فإذا به يتحول إلى اداة لتحويل المدخرات المصرية إلى الخارج فى وقت ارتفعت فيه مديونية الدولة إلى حدود لم تبلغها من قبل . والأخطر من ذلك أنه مع تنامى مدخرات العاملين فى الخارج وقفت منها الدولة موقف المتفرج واعتبرتها مجرد مصدر للعملة الأجنبية تسعى إلى اجتذابه دون أن تمكنه من اداء وظيفته الأساسية وهى تمويل الاستثمارات . وهكذا نشأت أجهزة مالية غير مشروعة ، بعضها عمل فى تجارة العملة مغذياً روح المضاربة على الانخفاض المستمر فى سعر الصرف الذى جاء كنتيجة حتمية لقصور السياسات المالية والنقدية المتبعة . وعمل البعض الآخر فيما يسمى توظيف الأموال متسترا وراء دعاوى تحريم ما يسير عليه القطاع من قواعد بحجة أنها حرام وتبرير ما استحدثته من ممارسات لكونها حلال . ولم يقتصر خطر هذه الشركات فقط على أنها أنشأت ازدواجية فى قطاع المال أو على قيامها باستبقاء غالبية ما حصلت عليه من أموال فى الخارج لتحرم الدولة منها ولتعرضها مخاطر المضاربة فى الأسواق المالية العالمية ، بل إنه شمل كذلك قيامها « بإسالة المدخرات » ، بمعنى تحويلها من صفتها الإدخارية طويلة الأجل إلى استخدامات قصيرة الأجل . ثم عمدت إلى ممارسة أساليب احتكارية لتحقق منها ارباحا مرتفعة تتخذها وسيلة لاصطياد المزيد من المدخرات ، مراهنة بذلك على أمرين يضران بالاقتصاد الوطنى ، هما تدهور سعر الصرف وتصاعد الأسعار . فاذا إتجهت الى الاستثمار فانها تستغل ما يترتب على العاملين سابقى الذكر من مصاعب لوحدات إنتاجية قائمة لكى تشتريها وهو ما يعنى نقل الأموال من يد إلى أخرى دون زيادة فعلية فى

الطاقات الإنتاجية . وبعبارة أخرى فإن هذه الشركات كيان شاذ أدى وجوده إلى إضعاف قدرة قطاع المال على القيام بدوره فى التنمية ، خاصة وأنها سعت إلى التملص من القواعد المنظمة لنشاطه .

٣/٧/٦ ــ من كل ما تقدم يتضح أن قطاع المال أصبح بحاجة إلى إعادة نظر شاملة فى تنظيمه لكى يؤدى وظيفته التنموية بالكفاءة الواجبة . وأيا كان النظام الإقتصادى المتبع فإن هذه الوظيفة حيوية لإنها تتطلب منه العمل وفق السياسة التنموية التى تتبعها الدولة . ولذلك فان الأمر يتطلب :

- إعادة تنظيم القطاع وتخليصه مما علق به من شوائب أضرت به كما أضرت بالاقتصاد الوطنى . ويعنى هذا التخلى عن سياسة ترك عناصر دخيلة تعبث به ثم محاولة تقنين ما تقوم به مثلما حدث من تقنين للسوق التجارية للعملة الأجنبية ومن تقنين للبنوك الأجنبية ولشركات توظيف الأموال وما هو وراء ذلك من استهداف إقامة نظام رأسمالى تابع .

- التميز بين وظيفتى التمويل قصير الأجل والإستثمار طويل الأجل وما يتبع ذلك من ضرورة التمييز بين الأجهزة التى تقوم بكل من الوظيفتين .

- تحقيق السيطرة الكاملة للأجهزة الاشرافية ، لاسيما البنك المركزى ، لكى تقوم بواجباتها فى السيطرة على تدفق الأموال فى وجهاتها المحددة فى خطة التنمية . ومن المعلوم أن البنك المركزى يتحمل مسؤولية رئيسية فى الدول الرأسمالية ، كما أنه فى النظم الإشتراكية يكون توأما لجهاز التخطيط المركزى . وما تراجع دور هذا البنك إلا مظهر آخر من مظاهر تخلى الدولة عن مسؤولياتها وحالة اللا نظام التى يعيشها الإقتصاد المصرى .

- إتباع سياسات نقدية سليمة تكفل استقرار قيمة العملة الوطنية والتخلى عن سياسة التعويم الحالية لأن النتيجة المؤكدة الوحيدة لها فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية السائدة هى استمرار تدهور سعر الصرف وما يترتب على ذلك من استمرار التضخم وتآكل قيم الأجور النقدية والمضاربة على انخفاض قيمة الجنيه مما يؤدى إلى حلقة مفرغة لا مخرج منها .

- قيام جهاز التخطيط بوضع ميزانية نقدية سليمة وتقرير ما يلزم لتنفيذها من اجراءات . إن ترك ما يسمى بقوى العرض والطلب تتحكم فى حركة النقد الاجنبى بينما هذه العوامل تخرج عن إرادة المخطط ، لن يؤدى إلا إلى تبديد الموارد المحدودة من النقد الأجنبى فى تلبية طلب الفئات القادرة على حساب الحاجات الأساسية لعامة الشعب ومتطلبات إنتاجها .

- تصحيح سياسة أسعار الفائدة والقضاء على الممارسات التى تدفع باتجاه رفعها ، والتى تبرر أحيانا بكونها ضرورية لاجتذاب المدخرات ولترشيد استخدام رأس المال وبالتالى تشجيع الأساليب المعتمدة على استخدام الأيدى العاملة . إن رفع أسعار الفائدة لا يؤدى لتقليص الإعتماد على التمويل بالنسبة

للوحدات الإنتاجية القائمة ، بل يسهم فى رفع تكاليف الإنتاج والأسعار . وهو لا يؤدى بالضرورة إلى اجتذاب مزيد من المدخرات لأن الارتفاع المستمر فى الأسعار يؤدى إلى عدم الثقة فى الأصول المالية التى تفقد قيمتها باستمرار ، بينما تسعى المدخرات التى تتم فى الخارج إلى البقاء فى الخارج تجنبا لفقد جانب من قيمتها بسبب تدهور سعر الصرف واستمرار ارتفاع الأسعار . إن المطلوب هو تخطيط عقلانى للائتمان يقوم على أساس تخطيط علمى شامل يراعى فى الوقت نفسه تحقيق استقرار فى الأسعار بما فى ذلك سعر الصرف .

- خلق أوعية ادخارية ملائمة تكون قادرة على تجميع مدخرات المواطنين ، وعلى استثمارها فى بناء وتعزيز القاعدة الإنتاجية التى توفر لهم فرص عمل كافية والتى توفر حاجاتهم الأساسية .

- معاملة رأس المال العربى معاملة رأس المال الوطنى وهو ما لا يتم إلا بتدعيم الإقتصاد الوطنى بمدخرات أبنائه أولا . لقد تسربت الأموال العربية إلى أسواق خارجية ليس لأنها تعطيها مزايا خاصة بل لشعورها بالاطمئنان الى قوة الاقتصادات التى تستضيفها . وليس أدل على صحة ذلك من عزوف المال العربى عن الإستثمار فى داخل الوطن العربى رغم الإتفاقيات التى عقدت بشأنه . ويشهد التاريخ بأن قوة الإقتصاد البريطانى فيما مضى كانت هى التى جعلت من لندن المركز الرئيس للمال فى العالم ، وأن التراجع النسبى لدور بريطانيا سلب ذلك المركز جزءا كبيرا من أهميته .

- واذا كانت التنمية المستقلة بالإعتماد الجماعى على النفس تعنى مزيدا من الترابط بين أجهزة الانتاج العربية ومن التبادل التجارى بينها ، فإن هذا يتطلب تنظيم العلاقات بين قطاعات المال العربية من أجل تنظيم حركة التمويل التجارى والرأسمالى فيما بين الدول العربية . وقد آن الأوان لإنهاء تدخل الأسواق المالية الأجنبية فى حركة الأموال بين هذه الدول مضيفة أعباء تذهب حصيلتها إلى أيد أجنبية وتنتقص من استفادة العرب بما لديهم من موارد مالية . وعلى مصر بعد أن عادت إلى عضوية صندوق النقد العربى أن تعمل على دفعه إلى هذه الوجهة .

٣/٧/٧ ــ واذا كان ما يميز المرحلة الحالية من تطور البشرية هو الثورة التكنولوجية التى أدت إلى تزايد الهوة بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول خاصة الدول الساعية إلى النمو ، فإن نشاط **البحث العلمى** أصبح من أهم الانشطة التى تقود عملية التنمية . ويتميز هذا النشاط حاليا بعدد من الخصائص التى يجب مراعاتها فى تخطيطه :

- الإرتباط الوثيق بينه وبين العلوم الأساسية ، وهو ما يفرض الإهتمام بهذه العلوم فى تخطيط التعليم لا سيما التعليم العالى ، على نحو ما ذكرناه من قبل .

- تزايد دور الدولة ، حيث أن الجهود الرائدة فى البحث العلمى الحديث تمت فى مجالات تتولاها الدولة أيا كان اختلاف النظام الأساسى . من هذه المجالات التى اهتمت بها الدول الكبرى أبحاث الفضاء

وتطوير التسليح وبدائل الطاقة وغيرها من الأمور التى تعتبر ذات أهمية استراتيجية .

- كذلك تعمل الدول المعنية بتطوير البحث العلمى على تخصيص نسبة مرتفعة من الدخل القومى له ، وعلى تقديم دعم كبير لمؤسسات البحث العلمى .

- وفى الدول الغربية تتولى الشركات الكبرى ، خاصة عابرات الجنسية ، أمر تطبيق نتائج البحث العلمى فى المجالات المدنية . وقد مكنها ذلك من احتكار التكنولوجيات المتطورة فى فروع عديدة مما وضع الدول النامية الساعية للحصول على هذه التكنولوجيات المتطورة فى موضع تبعية لها .

- وفى سعيها للسيطرة على إمكانيات البحث ، تقوم هذه الشركات باجتذاب العناصر البشرية المتميزة وتجنيدها فيما تقوم به من أبحاث . ويترتب على ذلك ظاهرة « نزيف العقول » التى تسلب الدول النامية العدد المحدود من العناصر البشرية التى يتم تأهيلها فى العلوم الحديثة .

- وتتميز هذه التطبيقات بتداخل العلوم وسرعة نقل التطبيقات من مجال لآخر ، مما أفسح الفرصة لتطوير مجالات كانت قد استقرت لفترة طويلة . ومن أهم هذه المجالات الكتلة الحيوية والهندسة الوراثية ، التى تبشر بتطورات هائلة فى مجال الزراعة والغذاء وهو ما تحتاجه الدول النامية ، خاصة العربية ، بشدة . من جهة أخرى فإن هذا يفتح إمكانات لتطويرات جديدة ، وهو ما يعنى أن الفرص مازالت متاحة للدخول فى مجالات جديدة تمكّن من يسيطر عليها أن يقايض عليها للحصول على تكنولوجيات متاحة لدى آخرين .

- واذا كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى قد تمكنت من إحراز تقدم كبير فى مجالات القضاء والتسليح جعلها قادرة على إثبات عقم المضى فى سباق التسليح ، فإنها فى سبيل صيانة أسرارها التكنولوجية حجبت الكثير منها عن القطاعات المدنية . ويهدف الإصلاح الذى يحاول جورباتشيف تطبيقه الإسراع بتطوير هذه القطاعات ، وهو ما يتيح فرصة لم تكن متاحة من قبل للتعامل مع هذه الكتلة بعيدا عن ممارسات عابرات الجنسية الإحتكارية . بل إن ترحيب أوروبا الغربية بهذه التغيرات لا يرجع فقط الى تخلصها من شبح التدمير فى الصراع الدائر بين القوتين العظميين بل وأيضا الى امكان تحقيق منفعة متبادلة من زيادة التبادل بين جناحى أوروبا .

- ولا يقتصر التطوير على ابتداع أساليب انتاجية جديدة وابتكار ما يلزم لها من معدات رأسمالية ، بل إن العنصر الرئيسى الذى يميز الاختراعات الحديثة هو قدرتها على تركيب مواد أولية تخليقية تحل محل الخامات الطبيعية ، وهو ما يترتب عليه إضعاف الوضع الاقتصادى للدول النامية التى فرض عليها التخصص فى إنتاج هذه الخامات . ولعل تطوير بدائل الطاقة والألياف الصناعية والمواد عالية الصلابة والقادرة على توصيل الكهرباء بكفاءة عالية من أبرز الأمثلة التى تؤثر فى المزايا النسبية التى كان يتمتع بها الكثير من الدول العربية .

- ولا يقتصر دور البحث العلمى على خلق ابتكارات جديدة ، إذ ان جانبا هاما منه يخصص لحل مشاكل العمليات الإنتاجية الجارية ، كما أن جانبا آخر منه يعنى بتطوير المنتجات ذاتها ، خاصة المنتجات الإستهلاكية التى هى بحكم التقلب السريع فى أذواق المستهلكين تكون بحاجة إلى تطوير مستمر . ويؤدى الاعتماد على مصادر خارجية فى الحصول على معدات رأسمالية من أجل إنشاء الوحدات الانتاجية إلى استمرار الحاجة إلى الاعتماد على نفس هذه المصادر من أجل حل تلك المشاكل ، وهو ما يعتبر العنصر الجوهرى فى آليات التبعية الجديدة . والواقع أن عبقرية القطاع العام المصرى فى الستينات كانت فى مواجهته التحدى الذى فرضته الرأسمالية العالمية على مصر بحصارها اقتصاديا ، بأن قام بالتعاون مع دول الكتلة الشرقية بإيجاد حلول للمشاكل الإنتاجية رغم اختلاف المناهج التكنولوجية التى اتبعها عن تلك التى توهمت القوى الرأسمالية أنها تستطيع تعجيزه بأن تحجبها عنه . ولذلك كان الخيار الوحيد الباقى لتلك القوى هو الخيار العسكرى الذى تحقق فى ١٩٦٧ . ويشير هذا الى أن استخدام الرأسمالية العالمية لأدوات الضغط الاقتصادى كمنهج جديد للاستعمار لا يعنى إسقاطها الخيار العسكرى الذى كان هو أداة الاستعمار القديم ، كل ما هنالك أنها تؤجر من يقوم بالعمل بالوكالة . ومن هذا المنظور نستطيع أن نفهم دفع العراق (وإيران ذاتها) إلى حرب الخليج ، وإلهاء الجزائر بحرب الصحراء بل وتفتيت لبنان حتى لا تستمر فى القيام بدور المركز المالى للوطن العربى ، وهو الدور الذى تحلم به إسرائيل التى لا تستطيع العيش بدون موارد خارجية . وكما ظهرت فى مصر أصوات تنادى بإعادة بناء اقتصادها بفتح الباب أمام الرأسمالية العالمية وتكنولوجيتها ، فسوف تعلو أصوات فى العراق ودول عربية أخرى باعادة التعمير بنفس المنهج ، وهذا يشكل أخطر التحديات التى تواجه الوطن العربى فى المرحلة المقبلة .

٣/٧/٨ ــ إن الخصائص سابقة الذكر تشير إلى أهمية رعاية البحث العلمى واتباع قواعد مناسبة لتخطيطه :

- تخصيص نسب متزايدة من الدخل القومى لأغراض البحث العلمى ، إذ أن ما تخصصه الدول العربية حاليا لهذه الأغراض يمثل نسبة متواضعة من دخل محدود ، وهو ما لا يكفى لإقامة نشاط بحثى مثمر فى أى من الدول العربية منفردة .

- ونظرا لانتشار البحث العلمى على جبهة عريضة تكاد تشمل كل جوانب الحياة فإنه يصعب على أى دولة بمفردها أن تغطى كل جوانب البحث فى آن واحد . ولذلك لابد من وضع أولويات لما يتم التركيز عليه ، أخذا فى الاعتبار إمكان التوسع فى مجالات اخرى مستقبلا . وهنا تجب الموازنة بين مجالات رائدة تتوفر مقوماتها مباشرة وتتيح فرصة للتوسع فى مجالات أخرى تتصل بها ، ومجالات ذات أولوية ملحة لأغراض الإنتاج القائم .

- ولذلك فإنه مع الرفع التدريجى لمخصصات البحث العلمى ، توجد حاجة إلى تقسيم عمل بين الدول العربية ، قوامه التخصص بينها وتبادل نتائج البحث . ويتطلب هذا تنسيقا أشمل للتنمية على المدى الطويل والإتفاق على أسس التبادل وضمان الإلتزام بها ، كما انه يتطلب تنسيقا لسياسات دعم وتشجيع البحث العلمى ، وللسياسات التعليمية وتوفير المناخ الملائم لإعداد وتشغيل وانتقال الخبرات العلمية العربية ، ولاسترداد العقول العربية المهاجرة .

- ومن أهم عناصر مناخ البحث العلمى شيوع الإيمان بقيمته وتقبل النظم الإجتماعية والإدارية لضرورة اعتماده كقاعدة للتطوير والتنمية . إن فشل العديد من محاولات استرداد العقول المهاجرة يرجع إلى عدم إدراك أن هذه العقول لا تعمل فى فراغ ، وأنها حينما نجحت فى الخارج فإنما لكونها قد وجدت النظم التى تتيح لها فرصة الابداع والتى تتلقف ناتج عملها لتدخله مباشرة حيز التطبيق .

- وحتى يمكن تطوير نشاط البحث وتنميته بصورة مستمرة ، لابد من الربط بين خطتى البحث العلمى والتعليم من ناحية ، وبين خطتى البحث والتنمية من ناحية أخرى .

- ونظرا لأن ناتج البحث العلمى ينطوى على عنصر مخاطرة مرتفع فإن تحقيق الاستفادة منه يتطلب وجود قنوات للتوصيل إلى القطاعات الإنتاجية ، كما يتطلب نوعا من التأمين للوحدات التى تأخذ به حتى لا تتعرض لخسائر تضر بها ، مما ينشىء تخوفا من تطبيق نتائج البحث ويضيع على المجتمع فرصة الاستفادة منها .

- كذلك فان من المهم تنظيم براءات الاختراع وحفظ حقوق الباحثين فيما يتوصلون إليه من مبتكرات ، حفظا لحقوقهم وصيانة للجهود التى تبذلها الدولة من أجلها .

- وبحكم الواجبات العديدة التى يتعين على الدولة توليها ، وبسبب الحاجة الى تخصيص موارد تفوق فى حجمها ما يمكن لأى وحدة إنتاجية أن توفره ، فإن تنمية نشاط البحث العلمى تفرض مسؤولية خاصة على الدولة ، لاسيما وأن هذا يرتبط بمتطلبات التنسيق بين الدول العربية . فهذا النشاط لا يمكن تركه لقوى السوق لأن ناتجة لا يعطى عائدا مباشرا يغطى كلفته ، كما أن عنصر الربح المباشر ليس هو المعيار الذى يوجه البحث إلى أولويات المجتمع ، كما أنه ليس هو المؤشر الذى يحدد أسس تقسيم العمل فيه بين الدول العربية .

٩/٧/٣ ــ هناك قطاع خدمى آخر تعقد عليه كثير من الآمال باعتباره قطاعا تصديريا يمكن أن يسهم فى حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، ونقصد به قطاع **السياحة** . إن هذا القطاع ، كما سبق أن ذكرنا هو أحد القطاعات التى تزايد الاعتماد عليها مؤخرا مضيفة قطاعا خارجيا آخر الى القطاعات التى يعتمد عليها الاقتصاد من خارجه دون حدوث تطور فى القطاعات الداخلية التى ظلت بعيدة عن التوازن الذى يجعلها قادرة على الإعتماد على نفسها . ويثور حاليا جدل حول ضرورة الإسراع بتطوير

السياحة ، وجدل آخر حول مدى مساهمة القطاع الخاص فى هذا النشاط . ويقتضى الأمر التأمل فى حقيقة دور السياحة فى التنمية قبل إقرار الأسس التى يتم بموجبها تخطيطها . وأول الأمور التى يجب أخذها فى الاعتبار طبيعة النشاط ومستلزمات إنتاجه . إن ناتج النشاط يعتبر « خدمة تصديرية » بمعنى أن ما يحصل عليه السائح ليس سلعة تصدر عبر الحدود يحصل عليها وهو فى موقعه فى الخارج ، بل هو استمتاع بخدمات تؤدى له وهو فى داخلها . غير أن تواجد السائح داخل حدود الدولة يعنى أنه « يقيم » لفترة معينة ويحتاج بالضرورة إلى كل متطلبات الإقامة من مسكن ومأكل وانتقال . ومعظم هذه الاشياء لا تصلح بالضرورة للتصدير بشكل مباشر : فخدمة السكن لا يمكن عرضها للبيع فى الأسواق العالمية ، وكذلك الأمر بالنسبة لخدمات النقل الداخلى . بالمثل فإن الطعام الذى يستهلكه السائح ليس جميعه من أنواع قابلة للتصدير ، بل إن جانبا معينا منه يرتبط بنمط الاستهلاك المحلى الذى لا يمثل سلعة قابلة للتصدير ، كما أن جانبا منه قد يلزم استيراده أو إعداده بصورة معينة ليتقبله السائح . بعبارة أخرى فإن نسبة كبيرة من خدمة السياحة هى فى حقيقتها استهلاك نهائى لسلع وخدمات محلية . وحتى يكون لتصدير هذه السلع والخدمات من خلال السياحة مبرر فانه لابد من توفر طاقات انتاجية محلية لإنتاجها وتحقيق فائض منها يمكن توجيهه لأغراض السياحة . وهنا يكمن الخطأ الأول فى النظرة إلى السياحة فى مصر لأن القطاعات المنتجة لهذه الإحتياجات الإستهلاكية هى أصلا فى قصور شديد بالنسبة للإستهلاك المحلى . ولسنا فى حاجة إلى التذكير بمشاكل الغذاء واختناقات الإسكان والنقل والاتصال التى تعانى منها مصر لندرك ما يمكن أن يتعرض له كل من المواطن العادى والسائح من منغصات بسبب التنافس على القدر المحدود المتاح منها . الجانب الآخر الذى يمثل طلبا إضافيا لا يتعارض مع الاستهلاك المحلى يتوقف على نوع السياحة . فالسياحة الثقافية يمكن أن تضيف إلى ما يمكن أن ينفق لمشاهدة الآثار والمتاحف والمعالم الحضارية الأخرى كدور الأوبرا والمسارح والمكتبات الخ .. أما السياحة الترفيهية فيمكن أن ترتكز على مقومات طبيعية كالمناخ المعتدل والشواطىء والغابات والحدائق العامة والمتخصصة ومناطق التزحلق على الجليد ، وهذه يمكن أن تتداخل مع الطلب المحلى وإن كان فى الإمكان تلبية احتياجات السياح منها دون تعارض كبير مع الطلب المحلى عليها ، شريطة أن تتميز عما يمكن أن يجدها السائح فى مناطق أخرى تتوفر فيها سهولة الإقامة . ويأتى جانب من هذه السياحة من دول عربية بحثا عن المناخ المعتدل مع ملاءمة البيئة الإجتماعية ، وهو ما تعمل تونس مثلا على اجتذابه . هذا النوع هو أقرب إلى الاستيطان ويكون لسهولة الإقامة مكان هام فيه . ويرتبط بهذا النوع سياحة اللهو التى تجتذب نوعا معينا من السياح بما فى ذلك أولئك الذين يقصدون الإقامة الترفيهية ، وقد اصطحبت فى كثير من الأحوال بمحاولات اصطياد أموال السياح بأساليب رخيصة تخصصت فيها فئات طفيلية . هناك أيضا السياحة العلاجية التى تفترض وجود خدمات طبية ذات مستوى رفيع بالقياس ، على الاقل ، إلى ما يمكن ان يجده السائح فى بلده . بالمثل فإن السياحة التعليمية تتطلب شروطا مماثلة ، وفى الحالتين فإن الميزة التى يمكن أن تحققها مصر تكون فى الغالب بالنسبة إلى السياحة من دول عربية أو من دول

متخلفة ، لاسيما الدول الافريقية . ويرتبط استمرار هذين النوعين بمدى التميز الذى يمكن ان تحققه الخدمات الطبية والتعليمية مستقبلا بالنسبة إلى ما يتم فى تلك الدول ، خاصة الدول العربية الغنية . والخلاصة أن أهم أنوع السياحة التى يمكن أن تضيف شيئا ذا بال هى السياحة الثقافية والتى لها جمهور معين ، وهى بطبيعتها تكون تحت إشراف الدولة ويمكن أن توفر لها شروط إقامة مناسبة ولو عن طريق الإستيراد طالما يثبت أن لها عائدا صافيا من العملات الأجنبية يتمثل فى الإنفاق على الجانب الثقافى . غير ان الجانب الآخر الذى يجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة إلى السياحة فهو أنها نشاط خدمى يغرس قيما معينة لدى القائمين به ، وهى قيم غالبا ما تكون مدمرة ، خاصة إذا ما تزايد جانب اللهو فيها . وقد اثبتت دراسات ميدانية عديدة أن الآثار الاجتماعية للسياحة يمكن أن تكون وبالا على المجتمع وأنها قد تفوق أى مكاسب اقتصادية منها .

٣/٧/١٠ ــ على أن المكاسب الاقتصادية تظل بحاجة إلى مزيد من التأمل ، نظرا لما يشوب حسابها من قصور . فالمشروعات السياحية التى تبدو محققة لإيراد صاف من العملات الأجنبية ، لا تكون كذلك اذا ما قيست فى إطار الاقتصاد الوطنى . فالحساب العادى يقف عند حد المقارنة بين الإيراد وبين ما تقوم هذه المشروعات باستيراده مباشرة . والواقع أننا اذا تتبعنا حركة ما يتم الحصول عليه من السوق المحلية لوجدناه يفضى فى النهاية إلى استيراد . فالطعام الذى يستهلكه السياح إما هو أصلا مستورد ، أو انه يقتطع من الاستخدامات المحلية فيلزم استيراد مقابله ، أو هو يعنى نقصا فى بنود كان يمكن تصديرها . فإذا تعذر التعويض عنه بالاستيراد فإن النتيجة تكون ارتفاعا فى الأسعار ، وهو ما ظهر بشكل واضح فى خدمات النقل والاسكان . ومعنى هذا خفض فى الدخل الحقيقى يتبعه ضغوط على ميزان المدفوعات وتراجع فى سعر الصرف ينقص الدخل الفعلى من السياحة . والكسب الوحيد الذى يمكن تحقيقه هو فى الإيرادات الإضافية التى تترتب على النشاط من الإنفاق على بنود تقبل زيادة فى الطلب دون حاجة إلى استثمارات جديدة ودون منافسة للطلب المحلى ، وكذلك ما يقوم أصحاب الدخول المتحققة من العمل فى نشاط السياحة بادخاره من هذه الدخول . وهنا تظهر ميزة السياحة الثقافية لأن ما ينفق خلالها على النواحى الثقافية يمثل طلبا لا يؤدى الى استيراد ، كما ان هذا الانفاق يذهب عادة الى مؤسسات عامة ليست مستهلكة بطبيعتها . على الجانب الآخر فان فروع السياحة التى يتزايد فيها مكون الاقامة الدائمة يكون لها نفس أثر زيادة الاستهلاك النهائى ، أى أنها تؤثر بكامل قيمتها سلبا على ميزان المدفوعات . وما يتحقق من دخول فى بنود اللهو يذهب عادة الى فئات تميل بطبيعتها الى البذخ ، وهو ما يؤثر تأثيرا سلبيا أيضا . فإذا نظرنا الى مضمون السياحة كخدمة ، فإن التركيز عليها يعنى قرارا بتحويل الإقتصاد إلى اقتصاد خدمى لا اقتصاد إنتاجى . والدول التى اعطت السياحة أولوية وضعت الضوابط لضمان استبقاء أكبر قدر صاف من الحصيلة بالعملات الأجنبية وتوجيه هذا الفائض إلى صناعات إنتاجية قادرة على المنافسة . ويتطلب هذا ضبط حركة الأسعار المحلية

مما يعنى توسيع طاقة القطاعات المنتجة لمتطلبات الاقامة ، وهى قطاعات استهلاكية بالضرورة . وبعبارة أخرى فان التركيز على السياحة يؤدى إلى فرض اختيارات قطاعية معينة معظمها خدمية استهلاكية . وتتوقف القدرة على التوجه إلى صناعات إنتاجية على مدى نجاح الدولة فى امتصاص أكبر قدر من فائض هذا النشاط واستثماره فيها . ومن هنا فإن قدرة السياحة على إحداث دفعة للتنمية لا تتحقق إلا من خلال تخطيط شامل يراعى الآتى :

- حصر السياحة فى الفروع التى تنشىء أقل قدر من التنافس مع الطلب المحلى خاصة فى أساسيات الحياة محدودة الطاقة الإنتاجية ، وأقل قدر من الآثار الاجتماعية الضارة ، والمنشئة لإيرادات إضافية من طاقات محلية قائمة دون حاجة إلى استثمارات إضافية كبيرة ، والتى تذهب نسبة عالية من دخول العاملين فيها إلى مدخرات يمكن توجيهها إلى الاستثمار وفق ما تقرره خطة التنمية .

- عدم الوقوف عند حد اعتبار السياحة مجرد مصدر للعملات الأجنبية وتبرير ذلك بحسابات جزئية قاصرة ، إذ لابد من أخذ الآثار غير المباشرة فى الحسبان ، حيث أن كثيرا من الفروع الشائعة للسياحة ذات أثر كلى محدود بل وربما سالب .

- إن ما تنشئه السياحة من دوافع فى الإقتصاد الوطنى لا يقف عند حد كونها قطاعات تصديريا يعزز موارد العملة الأجنبية ، بل إنها تفرض توسعات فى الطاقات الانتاجية للقطاعات المغذية . ويعنى هذا أن النمو السريع لنشاط السياحة لا يكون متفقا مع أى استراتيجية للتنمية ، بل هى أساسا تفرض استراتيجية تقوم على تنمية النشاطات الخدمية والإستهلاكية .

- وحتى تستقيم السياحة مع استراتيجية تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية محلية قوية لابد من التأكد من توجيه المدخرات المتولدة عنها للإستثمار فى بناء تلك القاعدة ، وهو ما يفرض سيطرة الدولة عليها .

- ونظرا لأن السياحة التى يرتفع فيها مكوّن الاقامة تزيد من الإختناقات التى تشكو منها الدولة فى قطاعات الإستهلاك النهائى الأساسى ، كما أنها تقترن عادة بأنماط سلوكية ذات آثار ضارة اجتماعيا واقتصاديا ، فإنه لابد من تقليص هذا النوع إلى أضيق الحدود . كذلك يجب حظر انتشار هذا النوع فى المناطق التى تعانى من الإكتظاظ بالسكان ، خاصة العاصمة .

- غير أنه نظرا لاقبال الأخوة العرب على هذا النوع الذى يمكن تسميته « بالسياحة الإستيطانية » ، فان الأمر يقضى بتخصيص مناطق معينة لتوفير متطلبات الإقامة المريحة لهم دون أن يخلف ذلك اثارا عكسية على مرافق المناطق ذات الأهمية الاقتصادية والسكانية المحلية . من جهة أخرى فإنه بسبب الموسمية التى تتميز بها السياحة ، وبسبب قرب المواقع التى يمكن أن تتوافر لها المقومات المناسبة من القاهرة والدلتا وهى التى تشكو من تكدس السكان ، فإنه إلى جانب ما يلزم للسياحة من أنشطة ، يجب أن تعزز تلك المواقع بأنشطة مكملة تساعد على استبقاء العاملين بالسياحة فيها فى الأوقات

خارج الموسم ، حتى لا يضطروا إلى الهجرة منها إلى مناطق قريبة واعتبار النشاط السياحى عملا مكملا يعودون إليه بصورة موسمية .

• ورغم طول العهد بالخدمات الفندقية التى تمثل عنصرا هاما من عناصر السياحة ، فإن هذه الخدمة لا تزال تعتبر مجالا خصبا لعابرات الجنسية تتحكم فيه أساسا بدعوى ما لديها من خبرة إدارية وما تسيطر عليه من تسهيلات بالنسبة لتنظيم الأفواج السياحية وعمليات الحجز والسفر وإعداد الكوادر العاملة وتوفير مقومات الإقامة المناسبة للجنسيات المختلفة . ومن خلال الترويج لهذه الشركات ، ضمن حملة ترسيخ التبعية حتى فى هذا القطاع الخدمى الذى لا ينطوى على أسرار تكنولوجية متطورة ، تتصاعد دعاوى تطالب ببيع وحدات الخدمات السياحية للقطاع الخاص . إن هذه الدعاوى يجب أن توقف لأنها تبطن رغبة فى تكريس دور عابرات الجنسية وفى إفلات الموارد السياحية وما يمكن أن تؤدى إليه من مدخرات من قبضة الدولة على طريق التحول الرأسمالى الذى يراد استكماله .

• ولا يقتصر الإنقياد إلى عابرات الجنسيات على مصر ، بل إنه ينتشر أيضا فى الدول العربية ، حتى فى تلك الحالات التى تكون الفنادق فيها ملكا للقطاع العام ، كما هو الحال فى الدول الخليجية الراغبة فى تشجيع القطاع الخاص . ومن الممكن أن تقوم هذه الدول بانشاء مشروعات فندقية مشتركة وإقامة ما يلزمها من مؤسسات مكملة فى مجالات تأثيث الفنادق وصيانتها ، وإعداد الكوادر العاملة ، وتنظيم انتقال السياح وعمليات الحجز ، وتنمية المكون الثقافى فى السياحة العربية على نحو يعمق معرفة العرب بوطنهم الكبير ، ويزيل عن السياحة العربية ما علق بها من شوائب وما صحبها من تبذير فى الإنفاق بغذى قيما متدنية لدى جميع الأطراف .

• وقد انتشرت مؤخرا ظاهرة السياحة الخارجية بين المصريين ، خاصة العاملين فى الخارج ، وتعرض الكثير منهم لإغراءات امتلاك مبانى فى الخارج ، مما سلب الدولة جانبا من مدخراتهم . من جهة أخرى ظهر اتجاه نحو اجتذاب جانب من مدخرات هؤلاء العاملين فى مبانى اصطياف ترتفع تكاليفها وتمتص جانبا من الموارد التى يحتاجها قطاع الاسكان المعيشى مما رفع كلفته . ولابد من وضع برنامج للحد من هذه الظواهر وإقامة منشآت سياحية منخفضة التكلفة وملائمة للبيئة حتى تنمو السياحة المحلية وتكون فى متناول الجميع دون تمييز بين من يملكون العملات الأجنبية وأولئك الذين رضوا بالبقاء للعمل فى الوطن . وعلى هذا البرنامج أن يراعى تنمية المكون الثقافى لهذه السياحة وأن يوفر لها الانماط الترفيهية السليمة .

الفصل الرابع
الجوانب التنظيمية والمؤسسية

أولا ــ جهاز الدولة :

٤/١/١ ــ يتألف جهاز الدولة من شريحتين أساسيتين : إحداهما سياسية والأخرى إدارية . والشريحة الأولى تشغل القيادات العليا التى يفترض ان تستمد وجودها من التنظيم السياسى للدولة ، وأن تكون ممثلة بالتالى للقوى التى ينص الدستور على أن يقوم نظام الحكم على رعاية مصالحها . وينظم الدستور الكيفية التى يتم بها وصول هذه القيادات إلى السلطة . ووفقا لدستور ١٩٧١ يكون لرئيس الدولة الدور الرئيسى فى النظام . فالمادة (٧٣) تنص على أن « رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الإشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها فى العمل الوطنى » . وفيما عدا تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الإستفتاء بناء على ترشيح مجلس الشعب (مادة ٧٦) فإن الشروط الوحيدة التى يلتزم بها فيمن يصل إلى هذا المنصب هى الجنسية (المصرية) والعمر (اربعين سنة) والأهلية (التمتع بالحقوق المدنية والسياسية) . بالمقابل فإن هيمنة رئيس الدولة على جهاز الحكم شبه مطلقة : فله ان يعين نائبا له أو أكثر ، وهو الذى يحدد اختصاصاتهم ، ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٣٩) . وهو الذى يعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم (مادة ١٤١) وأن يحضر ويرأس اجتماعات مجلس الوزراء وله حق طلب تقارير من الوزراء (مادة ١٤٣) ؛ وهو الذى يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ، والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون (مادة ١٤٣) . وعلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء إلقاء بيان امام مجلس الشعب عند افتتاح دور انعقاده العادى ، الأول عن السياسة العامة للدولة (مادة ١٣٢) والثانى عن برنامج الوزارة ، وكذلك بعد تأليفها (مادة ١٣٣) ويناقش مجلس الشعب هذه البيانات . وبينما يقتصر أمر إعفاء رئيس الجمهورية من

منصبه على إدانته بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بشرط صدور قرار اتهام من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى اعضائه (مادة ٨٥) فإن الوزراء يتعرضون للعزل أو إلى الإحالة للمحاكمة من قبل رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب (المادتان ١٣٨ ، ١٥٩) . من جهة أخرى فان « وضع السياسة العامة للدولة » هو من اختصاص رئيس الجمهورية ، يعاونه فى ذلك مجلس الوزراء (مادة ١٥٦/١) وهو الذى يلقى بيانا عنها امام مجلس الشعب (مادة ١٣٢) ، بينما يكون الوزير مسؤولا عن رسم سياسة وزارته فى حدود السياسة العامة للدولة (مادة ١٥٧) ، ويكون الوزراء مسؤولين امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل وزير مسؤول عن اعمال وزارته (مادة ١٣٦) ، اى أن الوزراء يتحملون عن رئيس الجمهورية المسؤولية عن السياسة العامة التى أشرف هو على وضعها ، دون ان يكون لمجلس الشعب اكثر من مناقشته فيها ، على الجانب الآخر يكون مجلس الوزراء مسؤولا عن اعداد مشروع الخطة العامة للدولة (مادة ١٥٦/و) ، ويقصد بها الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التى ينظم بموجبها الاقتصاد القومى (مادة ٢٣) والتى يحدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على مجلس الشعب لاقرارها (مادة ١١٤) . وحتى يستقيم الامر مع الأسس والمبادىء التى ينص عليها الدستور وتستمد منها مواده التفصيلية ، فان هناك عددا من الشروط العامة الواجب تحققها :

- لابد من وضوح الصلة بين السياسة العامة للدولة والخطة . وقد أوضحنا من قبل ضرورة هذا الربط من خلال استراتيجية شاملة ومستقرة ، ومن خلال الترابط بين الخطط طويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة . ورغم أن السياسة العامة وفق روح الدستور يجب ان تكون مستقرة ، إلا أن المناقشة السنوية لها امام مجلس الشعب تخرج عن حدود المتابعة لسياسة عامة مستقرة ، وتفتح الباب لتغيير مستمر بالخلط بين السياسات طويلة الاجل وقصيرته .

- أن يكون لكل من مجلس الوزراء ومجلس الشعب دور أكثر تحديدا بالنسبة لرسم السياسة العامة وإقرارها والمساءلة عنها . وإذا كان كل وزير يسأل على حدة عن سياسة وزارته ، فإن هذا يجب أن يتم فى إطار مايتقرر كسياسة عامة ووفق مسؤولية تضامنية للوزراء جميعا ، حيث لايجوز النظر إلى الوزير بمعزل عن المجلس الذى يضمه وكأنه ينفرد بسياسته الخاصة يتحمل وحده تبعتها .

- وقد انعكس هذا بشكل واضح على مايسمى بالمجموعة الإقتصادية ، حيث ظهر من التجربة أن كل عضو من أعضاء هذه المجموعة يحاول تطبيق السياسات التى يعتقد فى صوابها وفقا للتعاليم النظرية التى درسها ، ووفق رؤيته الخاصة لمشاكل المجتمع وأساليب علاجها . وحتى فى وجود قيادة هذه المجموعة ، سواء كانت قيادة منفردة تتجمع فيها عبقرية فذة ، أو مصحوبة بعدد من الوزراء الذين يتشاورون تحت إشرافها ، فإن التخبط فى السياسات الاقتصادية كان هو القاعدة ، رغم ثبات الفلسفة العامة التى استمدت منها تلك السياسات ، وهى فلسفة الردة التى غرست جذورها فى

السبعينات . وهكذا أصبح اسلوب القوى الجديدة هو رفع راية سلامة هذه الفلسفة ، وعلى الوزير الذى يعلن العصيان أن يتحمل تبعة العصيان . أما إذا ثارت ضجة حول السياسات المنبثقة من تلك الفلسفة فليس أسهل على تلك الجماعات من التباكى على سلامتها والتضحية بالوزير رغم مايكون قد قدمه اليها من خدمات ، ليكون هذا رادعا لمن يخلفه .

- ويجرى العمل فى مجلس الوزراء من خلال عدة لجان وزارية ، أهمها اللجنة العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية (كخليفة للجنة الخطة) التى تتولى مناقشة الخطة فى مراحل إعدادها المتتالية ، وما يقترح إدخاله عليها من تعديلات ، وتقارير المتابعة ، بينما لاتتعرض هذه اللجنة إلى السياسة العامة رغم عدم جواز الفصل بين الامرين . ويقتضى الأمر ان تتفرغ اللجنة الوزارية لمناقشة ورسم السياسة العامة بجوانبها السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية بما فى ذلك متطلبات التنمية ، وتترك التفاصيل الفنية للخطة إلى مستوى أدنى من المستوى الوزارى ، يتولاه وكلاء الوزارات بما ينشىء بينهم مسؤولية مشتركة عن تخطيط التنمية ويساعد على قيامهم بتوجيه أجهزتهم نحو حسن تنفيذ الخطة بما فى ذلك التنسيق بين مايلزم اتباعه من سياسات ، يجرى عرضها على اللجنة الوزارية لتقوم باقرارها بعد ان تطمئن إلى دراستها من كل الجوانب ، والتزام جميع الأجهزة بها .

- وحتى تتحقق المساءلة الجماعية لابد من وضوح القاعدة التى يجرى وفقا لها اختيار الوزراء . إن مايحدث حاليا لايخرج من كونه نوع من الاختيار أو الترقية إلى مناصب إدارية (وليس سياسية) أعلى ، ثم التخلى عن هذا الإختيار بحجة خطأ فردى فى تطبيق سياسة ، وكأن السياسة دائما على صواب والخطأ هو مسؤولية شخص يستبعد وتكال له اتهامات تظهر بين يوم وليلة ، ويتحول الوزير من صاحب سلطة إلى طريد للمجتمع ، ولا يجد من يحميه ، لأن وصوله إلى السلطة لم يكن بناء على إسهام سياسى متميز أو على إيمان بفلسفة حزب حصل على أغلبية لدى الشعب (إذا تركنا جانبا مدى صدق الانتخابات فى تمثيل الإرادة الحقيقية للشعب) .

- إن غياب الماضى السياسى للوزراء يحيلهم إلى فنيين يغيب عنهم البعد السياسى المجتمعى ، كما أنه ينشىء فجوة بين التنظيم السياسى والبرامج التى تنتخب الأحزاب على أساسها . بالمثل فإن عزلهم يتركهم معلقين غير مرتبطين بعمل سياسى لم يكونوا أصلا مؤهلين اليه . وقد شاهدنا حالات اضطر فيها البعض إلى البحث عن فرص عمل لدى مؤسسات تهدف إلى عكس ما هو معلن كسياسة عامة للدولة أو الحزب الحاكم ، الأمر الذى قد يدفع كل من يشعر أنه لن يحصل على مساندة بعد تركه الوزارة إلى إبقاء جسور مفتوحة أمام مؤسسات يمكن ان تفتح له أبوابها عند تركه موقعه . لذلك فإن الأداء السياسى لمن يختاروا كوزراء يجب أن يغلب على التخصص الفنى الذى يظل شرطا أساسيا يجب توفره فى وكلاء الوزارات ومن هم دونهم .

- فإذا تحقق هذا ، وطبق ماسبق ذكره بشأن الترابط بين السياسة العامة والخطة ، أمكن النظر إلى الخطة كميثاق له احترامه السياسى ، ومعاملة طريقة إعدادها على أنها عمل سياسى تتوفر له مقومات المشاركة الشعبية الواجبة . ومن خلال هذا يرتقى العمل التخطيطى من النظر اليه كجزء فنى يسهم به وزير التخطيط ووزارته إلى واجب جماعى على مجلس الوزراء فى مجموعة يتولى الدفاع عنه وتنفيذه .

- هناك جانب آخر لم يلق حتى الآن الإهتمام الواجب ونقصد به متطلبات تحقيق التكامل الاقتصادى العربى . فمازال ينظر الى الشؤون العربية على انها جزء من العلاقات الخارجية أو من مهام التعاون الدولى ، دون إدراجها بصورة منتظمة وشاملة فى العمل التخطيطى . ويتطلب الأمر أن يوضع هذا الأمر باستمرار على جدول أعمال اللجنة الوزارية العليا للسياسات والشؤون الاقتصادية ، بحكم مسؤوليتها عن السياسة العامة ، وأن يخصص له فصل من فصول الخطة تتولى إعداده ومتابعته لجنة الوكلاء الفنية للتخطيط .

٤ / ١ / ٢ — فإذا انتقلنا إلى الجزء الآخر من جهاز الدولة وهو **الجهاز الإدارى** ، وجدنا أن الحديث يتردد دائما عن عيوب تلصق به :

- ترهل الجهاز الادارى ، يمعنى كبر حجمه وتجاوزه الحدود التى تسمح بادارة شؤونه بالكفاءة الواجبة .
- العمالة الزائدة وتدنى ساعات العمل الفعلية .
- انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين بسبب عدم ملاحقة أجورهم النقدية للإرتفاعات المستمرة فى الأسعار ، وتعرض كفاءتهم الانتاجية للإنخفاض بسبب مايترتب على وطأة أعباء الحياة من مشاكل .
- ظهور حالات للرشوة والفساد فى بعض الأجهزة ذات الاتصال بالجماهير ، وفى بعض المعاملات مع الشركات عابرة الجنسية التى تعمد إلى أساليب ملتوية بدءا من استضافة بعض المسؤولين بحولات فى الخارج إلى تقديم عمولات من أجل إتمام صفقات لصالحها دون نظر إلى المصلحة الوطنية العامة .
- تفشى مايسمى بالبيروقراطية والروتين ، وما لذلك من أثر سلبى على تنفيذ السياسات التى تهدف إلى تنشيط قطاع الاعمال .
- وباختصار زوال هيبة الجهاز الادارى ومحاولة تصويره كما لو كان كيانا غريبا عن المجتمع فى حالة صراع مستمر معه وتناقض مع مصالحه . وتقوى هذه الدعاوى فى إطار محاولة تكريس قواعد نظام ليبرالى عبثى ينفى عن جهاز الدولة حتى ذلك الدور الذى حددته له أعتى النظم الرأسمالية .

ومن محصلة هذه الدعاوى بدأت سطوة الدولة فى التراجع ، حتى باتت مصر مهددة بأن تفقد الخاصية التى ميزتها منذ أن وحّدها مينا ، وعبر جميع العصور سواء تلك التى قامت فيها دولة مستقلة

قوية أو التى خضعت فيها لاستعمار خارجى ايا كان مصدره ، وهى قوة الدولة المركزية ورعايتها لمصالح المجتمع الذى ربط الوادى الضيق جميع جزئياته . ويقتضى الامر تحديد معالم الجهاز الإدارى والضوابط التى تحكم وظائفه . فمصطلح « بيروقراطية » الذى يساق كما لو كان شيئا كريها هو تعبير عن تنظيم عمل مكتبى متعدد الأوجه على نحو دقيق يحدد الوظائف التى تتولاها الأجهزة المختلفة وعلاقات كل منها بالباقين ، وحدود السلطة والمسؤولية . وبدون البيروقراطية يتحول العمل الادارى الى غابة من التناقضات التى تضيع فيها المسؤوليات وتتوه المعرفة بجهات الاختصاص وتصبح القرارات والإجراءات محكومة بالإجتهادات والتفسيرات الشخصية ، وهو مايعنى اضطراب شؤون المتعاملين مع الجهاز الإدارى . من جهة أخرى فان المعنى المباشر لمصطلح روتين هو استقرار دورة العمل فى قضية معينة ، بحيث تتضح الخطوات المتتالية ويدرك كل صاحب شأن طبيعة هذه الخطوات وتسلسلها ، ويعد نفسه مسبقا للسير بمقتضاها دون أن تترك الأمور دون ضابط . ويساعد انتظام كل من البيروقراطية والروتين على تحديد متطلبات تدريب وإعداد الكوادر المختلفة وتنظيم عملية اكتساب الخبرة وتطويرها ، كما أنه يوضح نوع المعلومات المطلوبة فى كل مرحلة وأسلوب اتخاذ القرار وفقا لها . ويعنى هذا أن مايمكن انتقاده ليس هو وجود البيروقراطية أو الروتين ، بل هو انعدام وجودهما ، أو تعرض أى منهما للتجاوز . هذا التجاوز يحدث غالبا فى اتجاهين : الأول هو التعقيد المصحوب بالغموض ؛ والثانى هو اعطاء ميزة غير مشروعة لحالات تنتقى بأسلوب شخصى بغرض اختصار مراحل معينة أو تجاهل ما تشير اليه بعض هذه المراحل من أجل صدور قرارات فى وقت مختصر أو دون استيفاء الشروط التى استقر الرأى على ضرورة توفرها . أى ان الخطأ هو فى كسر الروتين وتخطى البيروقراطية بوجه غير مشروع ، تحقيقا لمصالح شخصية للمستفيدين ، وهو مايفتح الباب واسعا أمام مخالفات تترجم إلى فوائد غير مشروعة للمسؤولين عنها . فإذا حدث هذا فإن المجتمع يتعرض لمجموعتين من الاضرار : الأولى اجتماعية حيث تسود سلوكيات مشوبة بالانحراف ، يغذيها قصور أجور العاملين عن مواجهة أعباء المعيشة مع زيادة التعرض لمغريات أنماط الاستهلاك التى تمارسها الفئات المشجعة على الانحراف ، وانعدام العدالة بين المتعاملين وشعور المحافظين على النظم المقررة بالغبن إزاء منتهكيه ؛ والثانية إقتصادية حيث تؤدى التجاوزات إلى ارتفاع درجات عدم التأكد واختلال الأولويات وتزايد التكلفة مما يؤثر على سلامة تنفيذ الخطة ويشجع على عدم الالتزام بها .

ولذلك تعتبر التنمية الادارية من أهم أركان التنمية الشاملة . هذه التنمية تشمل مايلى :

- تبسيط النظم واللوائح مع مراعاة سلامة العمليات وتلافى الثغرات .
- توفير المعرفة للمتعاملين بهذه النظم والتعليمات ، حتى لايتخذ تعتيم المعلومات سبيلا للانحراف أو تعطيل مصالح الجمهور ، ولتجنيب العاملين جهودا مضنية لتنبيه المتعاملين إلى هذه النظم .
- تدريب الكوادر العاملة على هذه التعليمات وإمدادهم بكتيبات تنظم خطوات العمل حتى يسهل تنفيذها واجراء المتابعة والرقابة بمقتضاها .

- الإهتمام بالقيادات الوسطى وبالصلاحيات التى تعطى لها باعتبارها عناصر السلسلة التى تصل بين حلقات السلم الإدارى ، والتى تكون مسؤولة عن تدريب وتوجيه الخريجين حديثى الإلتحاق بالعمل ، كما أنها تشكل نواة للقيادات العليا المستقبلة .
- وفى ضوء النقص الواضح فى بعض الأجهزة والذى يترتب عليه اشتداد ضغط العمل على العاملين فيها ، فإن المشكلة الأهم ليست هى مايسمى بالعمالة الزائدة بل هى إعادة توزيع العمالة لتحقيق التناسب بين عدد العاملين وبين الأعباء فى الأجهزة المختلفة ، مع إجراء اعادة تدريب مناسبة .
- ونظرا لتزايد الواجبات الملقاة على عاتق الجهاز الإدارى تجاه قطاع الاعمال ، وحاجة هذا القطاع إلى معلومات من أجل رفع معدلات أدائه وتنفيذ مايوكل اليه فى الخطة ، فان هذا يستلزم تطوير إمكانيات البحث لدى الأجهزة المسؤولة عن توفير هذه المعلومات وعن تجميع وتحليل مايتم جمعه من بيانات لمتابعة نشاط الأعمال ، لاسيما عن القطاع الخاص .
- مواكبة التطورات العلمية فيما يتعلق بنظم المعلومات وأساليب اتخاذ القرارات ، وعدم النظر الى الحاسبات الآلية كمجرد بديل للعمل البشرى إذ أنها فى حقيقتها تضيف قدرات هائلة على التعامل مع كم ضخم ومتجدد من المعلومات وتفتح آفاقا لعمليات التحليل والربط بين العديد من الظواهر التى لايتطرق إليها العمل المقتصر على الإعتماد على الجهود البشرية بمفردها .
- تعديل النظرة إلى مايسمى ترشيد الانفاق الجارى من مجرد محاولة ضغط البابين الأول والثانى (الأجور والمستلزمات) إلى محاولة رفع كفاءة الأداء وتحسين معدلاته . لقد ترتب على المحاولات التى بنيت على الاسلوب الأول ان مطالبات الترشيد تتكرر سنة بعد الأخرى مما ينهض دليلا على عدم إمكان تحقيق تقدم يذكر ، اللهم فى ضغط الأجور وتدهور مستوى معيشة العاملين ، وعلى المدى الطويل انخفاض كفاءة الخدمات الإدارية مما ينعكس على الاقتصاد الوطنى ويؤثر بالتالى على موارد الدولة التى تمول تلك الخدمات . إن المطلوب هو إجراء دراسات تفصيلية حول المعدلات المثلى لتشكيل وحدات الجهاز الإدارى واحتياجاتها من المستلزمات ، وربط ذلك بتطوير أساليب أداء ماهو منوط بها من خدمات ، وإدخال تعديلات على هذه المعدلات مع تطور أساليب العمل ووفق التغيرات فى اسعار المستلزمات .
- استخدام هذه المعدلات فى صياغة الموازنات على أساس « موازنات برامج » تربط التخصيصات بأهداف خدمية محددة ، بدلا من الأسلوب التقليدى القائم على ربط الإنفاق ببنود ترتبط بالقواعد العامة التى تحكم العلاقة بين أبواب الموازنة العامة اكثر من تناسب العلاقة بينها وفق مايقتضيه صالح أداء الخدمات والأهداف التى تنصب عليها البرامج .
- ومن المعلوم أن مصر كان لها فضل كبير فى إنشاء وتطوير النظم والأجهزة الإدارية فى العديد من الدول

العربية التى سعت ، بعد استقلالها ، إلى إقامة نظم إدارية وطنية وما يلزم لذلك من كوادر لم يكن لها وجود تقريبا من قبل . ورغم تطور هذه النظم تظل هناك حاجة لتعزيز بعضها خاصة فى الدول الأصغر حجما والأقل سكانا . من جهة أخرى ، فإن الوظائف الاداية تجذب نسبة كبيرة من الخريجين فى كثير من الدول العربية ، وذلك على حساب قطاع الأعمال . ولابد من تعاون عربى من أجل رفع كفاءة الأجهزة الادارية وتبادل الخبرات فى المجالات المتناظرة ، والعمل على زيادة جاذبية الوظائف فى قطاع الأعمال ، حتى لاتتحول الأجهزة الادارية إلى عبء على عملية التنمية . كما ان على مصر ان تقود تعاونا من أجل دعم أجهزة التكامل العربى بالخبرات اللازمة .

٤/١/٣ ــ وضعت الثورة سنّة أخذت بها كثير من الدول العربية ، وهى **مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ** . فقد نص الميثاق على ان التخطيط مطالب « بإيجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج ... إن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده » . وتعتبر قضية اللامركزية من القضايا الهامة التى تحتاج إلى معالجة واعية ، خاصة فى مجال التنمية الذى يمثل واحدا من أهم وظائف الجهاز الادارى . إن مركزية التخطيط لاتعنى انفراد جهاز مركزى بالعمل التخطيطى ، فهذا ضد مبدأ المشاركة الشعبية الذى أكدنا أهميته لضمان ان تأتى التنمية محققة لآمال الجماهير ، ومعبئة لجهودهم من أجل تحقيقها . إن المقصود هو مركزية القرار التخطيطى ، وهو القرار الخاص بالخطة العامة للدولة . ولاتقف لامركزية التنفيذ عند حد قيام الوحدات بتنفيذ خطط يضعها لها الجهاز المركزى ، وإلا كان معنى ذلك أمران كلاهما غير مرغوب : تركيز السلطة فى يد واحدة بما يسلب وحدات المجتمع وافراده فرصة الإبداع والإسهام فى تنمية مقدرات المجتمع ؛ وتسليط الجهاز الإدارى على كل أجهزة الإنتاج والخدمات فى الدولة ، مما يجعل هذه الأجهزة تفقد مقوماتها وحريتها فى العمل وفقا للنظم الملائمة لطبيعتها ، وتخضعها لأساليب العمل فى الأجهزة الادارية التى تختلف اختلافا بيّنا عن تلك النظم . ويعنى هذا أن الخطة العامة للدولة لاتحدد تفاصيل خطط الوحدات ، بل تحدد لها أهدافا تستمد من الاهداف العامة للخطة وتحقق الإتساق الواجب بين هذه الأهداف وفقا للموازنات التخطيطية المناسبة . ومع ذلك فان درجة إلزام الخطة تختلف بحسب مدى السلطة المباشرة التى للدولة على الوحدات المختلفة . فالأجهزة الخدمية تكون عادة جزءا من الجهاز الادارى ولذلك فهى تخضع للقرارات التخطيطية بوسائل متعددة تتجاوز تفاصيل خططها لتشمل القواعد المنظمة للعمل بها والموازنات التى تقرر لها والتى هى جزء من الموازنة العامة للدولة . ومن هنا يأتى الإرتباط بين الخطة والموازنة ، حيث تعتبر الموازنة ، بشقيها الجارى والإستثمارى ، ترجمة للخطة ، لاسيما الخطة السنوية . ومع ذلك فإن اختلاف طبيعة كل من الموازنة والخطة قد يؤدى إلى حدوث نوع من الانفصام بين الجانبين ، إذ أن درجة الزامية الموازنة أعلى من درجة إلزامية الخطة ، بحكم أن الأولى تتضمن التعامل فى أموال عامة ، وهو مايخضع لقواعد محددة ومشددة حرصا على تلك الاموال ، بينما الإلتزام فى الخطة هو التزام

بأهداف ، يسهل دائما التنصل منها بدعاوى عدم تناسب الإمكانيات التي تتيحها الموازنة أو التقيد باللوائح والقوانين من أجل ضمان « ابراء الذمة » فيما يعهد به الى الأجهزة المعنية من أموال عامة . والحكمة في لامركزية التنفيذ هي في الواقع إعطاء المرونة الكافية للأجهزة لكي تتبع من الأساليب ماتراه مناسبا لتحقيق الاهداف ، حتى لاتجد فرصة للتنصل من هذه الأهداف متذرعة بالتقيد بما فرض عليها من أساليب عمل ومطالبة باخلاء مسؤوليتها لمجرد التزامها بتنفيذ تلك الأساليب بدقة . من هنا فانه في ظل العمل بمنهج تخطيطي علمي يتراجع دور قاعدة ابراء الذمة لتحل محلها قاعدة اخرى هي « المشاركة في المسؤولية عن تحقيق اهداف المجتمع » كما تقررها الخطة . وينعكس هذا على جانبين من جوانب العمل في الأجهزة الادارية : الأول هو اسلوب إعداد الموازنة ، حيث لايصبح المعيار هو العامل المالي الذى يقف عند الالتزام بالإعتمادات المقررة وقواعد الإنفاق منها ، بل هو تناسب متطلبات الأداء مع الأهداف المقررة . ولذلك فإن مقولة ترشيد الإنفاق لايجب ان تترجم إلى تقليص بنود إنفاق يرى البعض أنها تحتمل شبهة الإسراف ، بل يجب أن تصاغ على شكل أساليب ومعدلات أداء ومدى تناسبها والأهداف المحددة ، وهو مايتطلب بداهة أن يكون هناك تأكيد بأن هذه الأهداف ضرورة لبلوغ الأهداف العامة التى ترمى اليها الدولة . فالقول مثلا أن ضغط الانفاق العام يقضى بتقليص بعثات دبلوماسية معينة أو بخفض بعض بنود الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي بوجه عام لايجوز الإعتداد به إلا اذا كان مصحوبا بأمور ثلاثة : الأول ان يثبت ان هناك جوانب اخرى لها أولوية مطلقة حرمت من موارد جرى تخصيصها لتلك البنود ؛ والثانى ان العائد من هذه التخصيصات لايتناسب معها ؛ والثالث أن الأسلوب الذى يتم بموجبه التخصيص لايكفل تحقيق الغرض منه بأقل كلفة ممكنة . أما إصدار حكم شخصي بأهمية إنفاق معين أو عدم أهميته فمجاله فى مناقشة الأهداف ، ولايجوز أن يأتى فى معرض تقليص أو ترشيد الانفاق العام بمعزل عن حسابات الكلفة والعائد . أما بالنسبة لوحدات الانتاج فاننا نشاهد ميلا إلى تكبيل وحدات القطاع العام بقدر كبير من القيود بحكم وجود مجال أوسع لتضمين قدر أكبر من التفصيل عن خططها ضمن الخطة العامة ، بينما يحدث العكس بالنسبة الى وحدات القطاع الخاص حيث لايمكن تحديد أهداف لكل وحدة ، فيكتفى عادة بتسجيل أهداف عامة للأنشطة المختلفة دون بيان الوسائل التى تكفل قيام تلك الوحدات بتحقيقها . ويحدث شيء مماثل بالنسبة لجانب هام من المتغيرات التى تشملها الخطة ، كالإستهلاك النهائى الذى تكون القرارات بشأنه بيد الأفراد ، والتصدير الذى يشارك فى تعيين حجمه الأطراف المستوردة وهى غير خاضعة لسيطرة المخطط . ويعتمد فى توجيه القطاع الخاص والأفراد وأنشطة الاستهلاك والتصدير على أساليب غير مباشرة ، تتراوح بين التحكم عن طريق فرض قيود ادارية كعمليات إصدار التراخيص والقيود الكمية على التجارة الخارجية والائتمان والتعامل بالنقد الأجنبى ، وبين استخدام السياسات التى تؤثر فى سلوك الافراد مثل سياسات الأسعار والأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف إلى آخر ذلك من الأدوات المعروفة . والمشاهد أن هذا الجانب لايتم تحديده بشكل محكم فى الخطة رغم أنه من المسلم به أن أى خطة لابد ان تتضمن السياسات والاجراءات التى تكفل تحقيق أهدافها ، لاسيما الخطط السنوية التفصيلية . ويترتب على ماتقدم عدم تناسب فى أسلوب

معاملة القطاعات المختلفة حيث يتعرض القطاع العام إلى عدد من القيود التى يمكن أن تؤثر فى كفاءة الأداء فيه ويتهم بعد ذلك بأنه قطاع خاسر يفتقد روح المبادرة التى تنسب إلى القطاع الخاص . اما القطاع الخاص فإنه قد يفلت من هذه القيود التى تفرضها الخطة ليقع فى قيود أخرى تنشأ من خلو الخطة من المؤشرات الكافية التى تلتزم بها الأجهزة المسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية وعلى القيود المباشرة ، مما ينقل واقعيا جانبا من الوظيفة المركزية للتخطيط الى الأجهزة التنفيذية بالتعارض مع قاعدة مركزية التخطيط ، ويؤدى إلى ماهو مشاهد من تخبط السياسات وعدم اتفاقها مع أهداف الخطة . بل إن الخطة لاتؤدى وظيفة هامة تعتبر مسؤولة عنها تجاه الأفراد والقطاع الخاص وهى وظيفة توفير المعلومات التى يمكنهم الاسترشاد بها فى توجيه نشاطهم ، ومن قواعد بناء المؤشرات التى يرجعون اليها والتى تصبح فى الوقت نفسه أداة لمتابعة نشاطهم والتعرف على مدى اتفاقها مع أهداف الخطة وعلى وسائل تصحيح أى انحرفات عنها . إن القول أن التخطيط للقطاع الخاص ليس الزاميا بل هو « تأشيرى » يفرض فى الواقع مزيدا من التفصيل لأى تخطيط سليم . فكون التخطيط الإلزامى قادر على تعيين أهداف معينة للوحدات الخاضعة للالزام مرجعه أن هذا التعيين يساعد المخطط على اختبار اتساق هذه الأهداف مع باقى أهداف الخطة . أما غياب مثل هذه القدرة على تعيين أهداف تفصيلية للوحدات الخاصة فإنه يتطلب اختبار القيود والسياسات التى تتخذ تجاه تأثيرها على جميع أهداف الخطة . فما يلزم مناقشته بالنسبة لتلك الأدوات لايتوقف عند حد التأكد من تحقيق أهداف الانتاج ، بل لابد أيضا من مراعاة تحقيق أهداف العمالة والأجور والأسعار والتصدير ، وباختصار مجمل الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة . لذلك يتوجب على المخطط أن يزود الأجهزة الإدارية المسؤولية عن توجيه النشاطين الخاص والفردى بمعايير انتخاب أدوات التوجيه بما يتفق وأهداف الخطة ، وهو مايجعل التخطيط لهذه الأنشطة اكثر تفصيلا من التخطيط الالزامى وليس أقل تفصيلا منه . وتنسحب هذه الصفة أيضا على العلاقة بين المستويات المختلفة فى الأجهزة التنفيذية تحقيقا لمبدأ اللامركزية الذى ينفى عن هذه الأجهزة صفة الإفراط فى المركزية والتعقيد فى النظم البيروقراطية . فمن غير المقبول أن تسلب الوحدات والمستويات الأدنى حرية التصرف وتلزم بالرجوع إلى المستويات الأعلى فى كل قرار مهما صغر شأنه . والسبيل إلى تفادى ذلك يتحقق عن طريق تعيين أهداف واضحة للمستويات الأدنى ووضع برامج لاساليب التصرف على نحو يتفق وتلك الأهداف ، وهو مايتم بما سبقت الاشارة اليه من وضع ادلة عمل لكل من المستويات الادارية المختلفة .

٤ / ١ / ٤ ــ ويرتبط بمبدأ اللامركزية جانب اخر هو **البعد الاقليمى** . فكما أشرنا من قبل ، تعانى عملية التنمية فى مصر وفى كثير من الدول العربية من اختلال التناسب الاقليمى ، وهو مايفرض دورا هاما للادارة المحلية التى ينص الدستور على « دورها فى إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفى الرقابة على أوجه النشاط المختلفة » . (مادة ١٦٣) . وإلى جانب الوحدات الإدارية (مادة ١٦١) هناك مايسمى

« بالأقاليم التخطيطية » التى يتصف كل منها بقدر من التجانس بين وحداته (الإدارية) من حيث الخصائص الإقتصادية والإجتماعية ، يجعل من الممكن إخضاع كل منها لقواعد تخطيطية متشابهة . ورغم وجاهة هذه الفكرة إلا أن تجانس المعالم الإقتصادية والإجتماعية بين معظم الجهات ، لاسيما فى الوادى القديم يجعل جدوى هذه الأقاليم قاصرا على جهات محدودة مثل شبه جزيرة سيناء ومناطق الإمتداد العمرانى خارج الوادى . ولذلك فإن التركيز الرئيسى فى البعد الإقليمى يظل قائما على التقسيمات الإدارية للمحليات . والمطلوب هنا أمران : الأول هو أن تدرج الخطة القومية البعد الاقليمى كأحد الابعاد الرئيسية إلى جانب البعد القطاعى . فإضافة إلى الجدوى الإقتصادية لمشروعات الخطة والتوازنات القائمة على سلامة التشابكات بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ، فإنه على الخطة ان تأخذ فى الاعتبار ما يترتب على اختيار وتوطين المشاريع والنشاطات فى المواقع المختلفة من آثار مباشرة وغير مباشرة على الأقاليم المختلفة ، وبوجه خاص الأقاليم الأقل نموا . كذلك على الخطة أن تعيد توزيع الموارد من اجل توفير أسس أكثر عدالة لتنمية الأقاليم المختلفة على نحو يحقق درجة أكبر من التقارب بينها . ويراعى فى تطبيق هذه القواعد إمكان بلوغ المناطق الأقل تقدما مستويات أعلى فى أجل منظور يجعلها قادرة على الإستمرار فى النمو بقدر أقل من إعادة التوزيع لصالحها من باقى الدولة . ويضيف هذا مبررا اخر للتخطيط بعيد المدى نظرا لأن هذه التحولات لاتظهر آثارها كاملة إلا فى الاجل الطويل . ويشير هذا أيضا إلى انه مالم تتضح جدوى التحويلات لصالح مناطق معينة على المدى البعيد فإنه يلزم إعادة النظر فى أمرها والسعى إلى اعادة توزيع سكان تلك المناطق على مناطق اخرى ، لئلا تتحول عملية النهوض بها إلى نزيف مستمر . والإستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو ما تفرضه اعتبارات الأمن القومى من أهميات خاصة لبعض المناطق الفقيرة ذات الأهمية الاستراتيجية ، أو من متطلبات المحافظة على سلامة مواقع غنية بمواردها إذا كانت هذه تحمل الدولة أعباء تفوق العائد الاقتصادى (أو حتى الإجتماعى) منها .
على أن هذه الإعتبارات يجب ان تكون موضع مراجعة مستمرة فى ضوء التغيرات التى تطرأ على مفهوم الأمن ، سواء من حيث العوامل المهددة له أو من حيث أدوات المحافظة عليه . وبوجه عام فإن اعتبارات الأمن القومى يجب ان تراعى فى اختيار وتوطين النشاطات المختلفة . فقد تفرض الإعتبارات الإقتصادية البحتة إختيارات ومواقع معينة ، ولكن متطلبات الأمن قد تفوق تلك الاعتبارات ، وهو ما يدعو إلى تغيير حسابات الكلفة والعائد . ومن هنا كانت المطالبة أن يكون التخطيط شاملا حتى يتاح إخضاع حسابات الخطة للإعتبارات السياسية والعسكرية بدلا من ترك تلك الإعتبارات لما يسمى بالسياسة العامة التى قد تضطر إلى تجاوز الخطة بحجة المصلحة العليا غير المحسوبة فى صلب الخطة . الأمر الثانى الذى يعنيه البعد الاقليمى هو الدور الذى يعهد به إلى المستويات المحلية فى التنمية وفى التخطيط لها .
إن مركزية التخطيط لاتعنى أن يتولى المركز العملية التخطيطية منفردا وأن يتطرق فى الخطة إلى كافة التفاصيل مهما كانت أهميتها على المستوى القومى . ولذلك فإن الأجهزة المحلية عليها واجبين بالنسبة لعملية التنمية : الأول هو المشاركة مع الجهاز المركزى للتخطيط فى وضع الخطة واقتراح السياسات

والإجراءات التنفيذية ، ومناقشة ماتتوصل إليه الخطة بالنسبة لما يمس البعد المحلى بصورة مباشرة . والثانى هو وضع البرامج ذات الطبيعة المحلية ومايلزم لها من استقطاب موارد محلية وتوجيهها إلى أنشطة إضافية تتكامل مع تلك التى تلحظها الخطة العامة . كذلك فان الأجهزة المحلية تتولى الاشراف على حسن تنفيذ الخطة وعلى توعية الجماهير بشأن حقوقها وواجباتها والقيام بالعمليات الرقابية التى تقع فى حدود اختصاصها . ولا تقتصر أهمية تطوير البعد الإقليمى على ما يتعلق بتحقيق التقارب بين أجزاء الوطن الواحد ، بل إنه يعتبر مختبرا يتم فيه تجربة الاساليب التى يمكن استخدامها فى تطوير أساليب التكامل الاقتصادى على المستوى القومى سيرا على درب الوحدة الإقتصادية والسياسية . والملاحظ أن بعض الدول العربية كالعراق والسودان تتميز باختلافات اقليمية واضحة تبرر إيلاء اهتمام خاص للبعد الاقليمى ، كما أن دولا عربية عديدة أخرى تعانى من تفاوتات إقليمية حادة رغم عدم وجود اختلافات طبيعية بنفس القدر . غير أن الكبر النسبى لحجم مصر وطول عهدها بالتقسيمات الإدارية التقليدية مع بدء توجهها إلى امتدادات اقليمية جديدة ، يجعل لتجربتها الاقليمية أهمية قومية خاصة من زاويتين : الأولى ارساء أسس افضل للمعالجة الإقليمية داخل الدولة الواحدة ؛ والثانية تطوير أساليب التنسيق بين خطط التنمية على المستوى القومى ، والذى يعتبر المنهج الأفضل للتكامل الاقتصادى العربى ، والذى مازال بحاجة إلى مزيد من الدراسة العلمية والتجربة العملية . ومن هنا فإن الأمر يتطلب قدرا اكبر من التعمق فى التجربة المصرية والتجارب العربية الأخرى (خاصة الإمارات العربية المتحدة) لتعزيز مسيرة الوحدة الإقتصادية العربية .

٤/١/٥ — الجانب الآخر لاى تنظيم ادارى هو **الرقابة على الأداء** . ولايقتصر أمرها على رقابة المستويات الاشرافية على الوحدات التابعة لها ، بل ان الأهم هو مايوكل إلى الأجهزة الإدارية من رقابة على قطاع الأعمال . ومع تعدد الأجهزة نتيجة تباين وظائفها ، ومع تعدد المستويات ، بين ماهو قومى وماهو قطاعى وماهو محلى ، تتعرض الأجهزة الخدمية والإنتاجية إلى تدخلات من قبل عدد كبير من العمليات الرقابية تفرض عليها أعباء من حيث توفير المعلومات التى تطلبها الأجهزة الرقابية المختلفة ومن احتمالات تعارض الملاحظات التى تقدمها هذه الأجهزة ، مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى عرقلة أعمال الوحدات الخاضعة للرقابة . ويرجع جانب من هذه الأعباء إلى عدم صلاحية اساليب اتخاذ القرارات لدى الوحدات ، لأنه اذا كان للمعلومات المطلوبة أهمية فعلية لأغراض الرقابة على المستويات الأعلى فإنها غالبا ماتكون لازمة على مستوى الوحدة ذاتها وربما بتفصيل أكبر . من جهة أخرى فان بعض الأجهزة الرقابية تطلب معلومات بصيغ بعيدة عن المفاهيم المعمول بها على المستويات الأدنى ، وتطلب معالجات خاصة للمعلومات الأولية دون بيان لأسلوب المعالجة الواجب اتباعه ، مما يفرض على العاملين فى الوحدات الإجتهاد فى إعدادها دون وجود مايساعد على التثبت من مدى سلامتها . غير أن اسوأ ماتعانى منه الوحدات ، لاسيما فى القطاع العام هو ميل الأجهزة الرقابية إلى استخدام مالديها من سلطة فى طلب قدر كبير من المعلومات دون ان يتضح مدى لزومها ومايتم عليها من تحليل يؤدى لنتائج ذات مغزى

لاغراض الرقابة . من جهة اخرى فان وحدات القطاع الخاص تميل الى التهرب من أجهزة الرقابة وإلى الشكوى من أن تدخل هذه الأجهزة يحد من نشاطها ويحرمها من استخدام ماتدعى أنها تتميز به من روح المبادرة . لذلك فإن تنظيم الوظائف الرقابية له أهمية كبيرة من وجهتين : الأولى أنها وظائف ضرورية ولابد منها لتحقيق ماينص عليه الدستور من سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج (مادة ٢٤) ، ومن نصيب العاملين فى ادارة المشروعات (مادة ٢٦) ، ومن حق المنتفعين فى المشاركة فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها (مادة ٢٧) ، ومن إخضاع الملكية بصورها الثلاث ، وهى العامة والتعاونية والخاصة ، لرقابة الشعب (مادة ٢٩) ، ومن ممارسة مجلس الشعب للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (مادة ٨٦) بما يتضمنه هذا من وجوب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة والتقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب الذى يكون له ان يطلب من الجهاز أية بيانات أو تقارير اخرى (مادة ١١٨) ، ومن قيام المجالس الشعبية المحلية بالرقابة على اوجه النشاط المختلفة (مادة ١٦٣) . الوجهة الثانية هى أنها تمثل مرحلة هامة من مراحل العملية الإدارية والعملية التخطيطية ، تتجاوز مجرد التأكد من سلامة الأداء وتجنب الإنحرافات إلى العمل على رفع مستوى الأداء وتحسين العملية التخطيطية ذاتها . فالموازنات والخطط تمثل فى حقيقة الأمر نوعا من الرقابة المسبقة على الأداء ، بينما المحاسبة والمتابعة هى رقابة لاحقة مبنية على ماتم إقراره من برامج وخطط ، وما هو متبع من نظام وقواعد . غير أنه لابد من موازنة حكيمة بين الرقابة المحكومة بالنظم والقواعد بغض النظر عن مدى تحقق الأهداف ، ومن تلك التى تضع نصب عينيها ليس فقط الأهداف الجزئية بل والأهداف القومية التى تتضمنها الخطة العامة للدولة ، ولذلك تقرر فى ١٩٦٣ تحويل الجهاز الرقابى الأعلى من صورته التقليدية كديوان للمحاسبة يتولى الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ، حينما كانت هذه الموازنة هى التعبير الوحيد عن برنامج عمل الجهاز الإدارى للدولة ، إلى جهاز مركزى للمحاسبات يقوم إلى جانب ذلك بمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء بعد ان اخذت الدولة بمنهج التخطيط . بل إن هذا التحول كان مصحوبا بإنشاء إدارة فيه للبحوث والعمليات تقوم باجراء الدراسات التى تستهدف تحسين معدلات الأداء وتفادى الأخطاء أو الإنحرافات . ويتضح من كل ماتقدم ان تنظيم العملية الرقابية يتطلب :

- وضوح الأهداف العامة الجزئية ، ومدى الصلة بينهما .
- التركيز فى الرقابة على مدى القدرة على تحقيق الأهداف دون إخلال بأى من القواعد الاساسية المنظمة للأداء ، بدلا من الوقوف عند النصوص الحرفية للوائح والنظم ولو على حساب الأهداف . اى أن الدعوة التى اطلقت بما يسمى « الإدارة بالاهداف » يجب أن تصحح الى « الرقابة بالاهداف » . فالإدارة بحكم أنها تشمل تخطيط العمل يجب أن تتضمن تحديدا للأهداف ؛ كما أنها يجب أن تضبط العمل من خلال وضع النظم التى تكفل تحقيق تلك الأهداف ، أى انها يجب ان تكون مسؤولة عن الاثنين معا . اما الرقابة ، وهى جزء من الوظائف الادارية فيجب ان تركز على

الأهداف وان تهتم بالاجراءات من حيث السعى الى تطويرها لتسهيل بلوغ الكفاءة فى تحقيق الأهداف . وساعد على ذلك اتباع اسلوب موازنة لبرامج التى اشرنا اليها سابقا .

- توفير الأجهزة والأنظمة التى تمكن الشعب وتنظيماته المختلفة من القيام بالأنواع المختلفة من الرقابة التى كفلها الدستور .

- إرساء الأسس السليمة التى تكفل توافق الأساليب الرقابية مع المستويات التى تجرى لصالحها العملية الرقابية . فما هو مطلوب على المستويات الأدنى يكون أضيق نطاقا ولكنه أكثر تفصيلا مما يلزم للمستويات الأعلى ، فالرقابة تكون بالضرورة بالقدر الذى يتناسب مع طبيعة القرار الذى تتخذه الجهة التى تتولاها . ولذلك فكلما ارتفع المستوى الرقابى كلما اتسع النطاق الذى يراقبه وكلما لزم التركيز على الأمور ذات الطبيعة العامة . ومع ذلك يمكن للمستوى الأعلى أن يتعرض إلى مزيد من التفصيل إذا أوضحت له نتائج الرقابة الحاجة إلى التدقيق فى حالات بعينها . ولذلك نجد مثلا ان لمجلس الشعب الحق فى طلب تقارير محددة إلى جانب التقرير السنوى العام الذى يركز على القضايا الرئيسية والعامة .

- هناك ايضا حاجة الى ان تتفهم الأجهزة الرقابية طبيعة المعلومات التى تتوفر لدى الوحدات وفقا لنظام العمل فيها ، وأن تحاول صياغة طلباتها من المعلومات بصيغ يسهل استخلاصها من تلك المعلومات ، على أن تتولى بنفسها إعادة تركيبها وفقا للمفاهيم التى تلزم المستوى الرقابى . وقد ظهرت أهمية ذلك عندما أدى إدخال المصطلحات التخطيطية المستخدمة على المستوى القومى فى عمليات التخطيط والمتابعة ، حيث ووجهت الوحدات بطلبات معلومات لاتستخدم بالصورة المطلوبة فى العمل اليومى لها .

- كذلك هناك حاجة إلى أن تتفاهم الأجهزة الرقابية ذات الطبيعة المتقاربة على شكل ودورية وتوقيت المعلومات المطلوبة ، وتنسق فيما بينها ، لكى تجنب الوحدات تكاليف إعداد المعلومات الرقابية .

- وحتى تشعر الوحدات بجدوى العملية الرقابية يجب توضيح المعدلات التى تستخدم فى الرقابة كنتيجة لتحليل البيانات الرقابية وإمكانية ربطها بالمؤشرات التى تهتم بها إدارات الوحدات ذاتها . كما يجب نشر وتعميم الدروس المستفادة من الرقابة بغرض تطوير الأداء ورفع مستوى العملية الإدارية .

- ويلعب الجهاز المركزى للاحصاء دورا مهما وإن كان غير مباشر فى الرقابة على اداء الاقتصاد الوطنى وقطاعاته من خلال مايجمعه وينشرة من بيانات ولذلك يجب تعزيزه وتمكينه من الاسراع بنشر مايجمعه من بيانات .

إن تأكيد اهمية الرقابة والتدقيق فى تنظيمها يمكن أن يجنب الشعب مخاطر هو فى غنى عنها . ولو أن الظواهر العديدة التى أتت بها حركة الردة قوبلت برقابة حازمة من قبل قوى الشعب العاملة ، لما

استفحل أمرها ولما فرضت نفسها كأمر واقع يؤدى التعرض له إلى الإضرار بمصالح آنية للكادحين نجحت قوى الردة فى تجسيمها رغم مايترتب عليها من آثار سلبية على مصالحها فى الأجل الطويل . فظواهر تجارة العملة وتوظيف الأموال والتضخم المستمر ماكان لها أن تستمر لو أن الدولة احكمت الرقابة على أمور هى من صلب اختصاصها ، ولو ان الرقابة تمت فعلا لصالح قوى الشعب العاملة وفقا لما ينص عليه الدستور . ويؤكد هذا مرة اخرى أهمية اقامة نظام ديمقراطى سليم يكفل تمثيلا حقيقيا لرأى الشعب يجعل من المجالس الشعبية على المستويين القومى والمحلى أدوات حقيقية لممارسة السلطة الشعبية ، ويجعل من أجهزة الاعلام ، وفى مقدمتها الصحافة ، قنوات لإعلاء صوت الشعب ومقاومة السلوكيات التى تضر بالمجتمع . وحتى يتحقق هذا لابد من استيعاب جميع الأطراف لمفهوم العمل التخطيطى ومتطلباته ، ومن مشاركة فعلية فى اتخاذ القرارات حتى تكون الرقابة نابعة من ايمان بالقرارات واستيعاب لمضمونها ، وفى هذا يكون لنظام الإدارة المحلية دور حاسم لايزال بحاجة الى تعزيز .

ثانيا ــ قطاع الاعمال :

٤/٣/١ ــ يتميز قطاع الاعمال عن الجهاز الادارى بأنه يتحدد بصفتين . فإلى جانب صفة الإدارة التى يشترك معه فيها ، وإن اختلفت فى طبيعتها ، هناك صفة الملكية التى تترتب على ضرورة إسهام رأس المال فى نشاطه ، ومن ثم ظهور دور مؤثر لمالكى رأس المال فى توجيهه . والدستور موقفه صريح من هذا الأمر : فهو ينص على أن « يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج » (مادة ٢٤) ، وعلى أن « تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع ، الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة » . (مادة ٢٩) . وقد حدد الدستور مقومات كل نوع من أنواع الملكية . فـ « الملكية العامة هى ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم فى **جميع المجالات** ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية » . (مادة ٣٠) ، و« الملكية التعاونية هى ملكية الجمعيات التعاونية » . (مادة ٣١) ، و « الملكية الخاصة تتمثل فى **رأس المال غير المستغل** وينظم القانون أداء وظيفتها الإجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب . » (مادة ٣٢) . ونظرا لأن الملكية الزراعية تدخل فى عداد الملكية الخاصة ، فقد أفردت لها مادة تنص على أن « يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الإستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية » . (مادة ٣٧) . كذلك تناول الدستور العلاقة بين الملكية والإدارة . فالشعب ، إلى جانب سيطرته على كل أدوات الانتاج ، يسيطر أيضا « على توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة . » (مادة ٢٤) ، و « للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفى أرباحها » (مادة ٢٦) ، كما « يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام » (مادة

٢٧) . وقد استمد الدستور هذه النصوص من الميثاق الذى استلهم الأسس التى أرساها من بيان استحالة تحقيق تنمية فى دولة متخلفة تواجه الإحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة بمحاكاة النهج الرأسمالى الذى انتهجته تلك الدول ، نظرا لاختلاف الظروف التاريخية ، وتباين الأنساق القيمية ، وعدم صلاحية الأساليب العفوية لتكثيف الجهود نحو تضييق الفجوة الهائلة بين مستويات التطور الاقتصادى . وتوصل الميثاق إلى ضرورة العمل على تجميع المدخرات الوطنية ، وهو ما أقره الدستور بالنص على أن « الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه . » (مادة ٣٩) . وحتى توظف هذه المدخرات فى عملية التنمية أكد الميثاق على ضرورة وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات ، وتعبئتها لأغراض الإنتاج من خلال تخطيط شامل له . ويفرض هذا الأخذ بالحل الاشتراكى الذى يقوم على أساس سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائض هذه الادوات طبقا لخطة محددة ، باعتباره المخرج الوحيد إلى التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وهو طريق الديموقراطية بكل أشكاله السياسية والإجتماعية . ويؤكد الميثاق على « ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعى المترتب عليها . وإنما يمكن الوصول إليها بطريقين : أولهما ــ خلق قطاع عام قوى وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية فى خطة التنمية . وثانيهما ــ وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين ، مسيطرة عليهما معا ... إن الجزء الأكبر من الخطة ... يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه ... على أن الاهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص . إن القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد من الحماية التى تكفل له اداء دوره . » إن هذه المبادىء التى وضعها الميثاق وأقرها الدستور تبدو سليمة ومتفقة مع الأسس النظرية والتجارب العملية . غير ان الأحداث التى واجهت ثورة يوليو منذ صياغة الميثاق تشير الى عدة محاذير تحتاج إلى استجلاء مسبباتها وتبيان أساليب التعامل معها ، بما يحمى المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة ويعيد اليها السيطرة على « كل أدوات الانتاج » ، منتزعة إياها من القوى الجديدة التى سيطرت على أدوات الانتاج ومنها على الحياة السياسية .

٤ / ٢ / ٢ ــ بالرغم من صدور قوانين يوليو ١٩٦١ الاشتراكية التى وضعت حدودا عليا للملكية الرأسمالية ، حيث اعتمد معيار الحجم كمؤشر للاستغلال ، فان رأس المال الخاص خيب الامال فى امكان الاعتماد عليه كرافد التنمية ضمن الحدود التى تفسحها له خطة التنمية . فمن ناحية ثبت انه لا يقبل العمل فى تلك الحدود ، ولولا أن الخطة كانت قد خصصت النصيب الأكبر للقطاع العام بحكم تركيزها على بناء القاعدة الإنتاجية والقطاعات الأساسية ، لما أمكن لها أن تحقق معدلا للنمو يقترب من ذلك الذى كان لازما لمضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، ولما أمكن بعد ذلك أن تصمد

الدولة فى حرب الإستنزاف وأن تصنع نصر أكتوبر . ومن ناحية أخرى ثبت ان القطاع الخاص القائم ، رغم تحجيمه ، لم يترك فرصة لاستغلال القوى العاملة إلا وانتهزها . لذلك كانت هناك ضرورة تعزيز القوانين الإشتراكية فى ١٩٦٤ ، وهو ما أثار حفيظة الرأسمالية العالمية ، فكان الموقف المشهور من قبل ألمانيا والولايات المتحدة من المعونات ، ثم قرار الولايات المتحدة بتصفية النظام الثورى المصرى حتى لا تنتشر عدواه فى دول العالم الثالث التى حصلت حديثا على استقلالها فى حروب تحرر كان للثورة المصرية بقيادة عبد الناصر دور حاسم فى تأججها ونجاحها وفى توضيح طريق العمل الوطنى أمامها ، فكانت حرب ١٩٦٧ التى اثبتت بما لا يدع مجالا للشك تحالف الصهيونية مع الإستعمار . ورغم الصمود الذى حققه الشعب المصرى وإلى جواره امته العربية ، التى أدركت حقيقة المؤامرة وضرورة انتزاع النصر ، فإن قوى الردة تواطأت مع الاستعمار لكى تفرغ انتصار ١٩٧٣ من مضمونه ، وتحطم المقومات التى صنعته ، سواء كانت قلعة الانتاج التى بناها القطاع العام رغم محدودية الموارد المتاحة للاستخدامات المدنية ، أو وضوح أطماع الرأسمالية العالمية وتصميمها على ضرب النموذج الذى قدمته ثورة يوليو عن التنمية المستقلة ، أو تجلى قوة التضامن العربى الذى أعاد للعرب جانبا كبيرا من حقوقهم ، من حارب منهم ومن وقف وراء المحاربين ، فاذا بها تعيد تحت راية النصر ما تعرضت له مصر بعد معركة نافارين ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التى تلتها ، والتى كان من أهم ما فرضته على مصر « فتح حدودها للبضائع الاوروبية » ، فإذا الإنفتاح يصبح مطلبا للقيادة التى منيت بها مصر ، وإذا الإعتماد على النفس يتحول إلى ترحيب بل إلحاح بدعوة رأس المال الاجنبى بوجه عام ، والأمريكى بوجه خاص ، ليتولى عن ابناء مصر بناء وطنهم ، فإذا به يمد يده الى من سموا رجال الأعمال ، ليحل تحالف رجال الاعمال المصريين والأمريكيين محل تحالف قوى الشعب العاملة فى إدارة شؤون الاقتصاد المصرى ، يقودونه إلى الأنشطة الطفيلية والفساد والمديونية فى فترة لم تشهد مصر مثيلا لها من حيث دخلها من النقد الأجنبى . وتحت دعاوى ما يسمى بإزالة عوامل الحقد أعيدت للقوى المعادية للثورة مصادر السيطرة التى استخدمتها من قبل فى استغلال قوى الشعب العاملة ، سواء كانت إقتصادية أو سياسية . وبدلا من الالتزام بما نص عليه الدستور الذى صيغ فى مطلع عهد الردة بجعل القطاع العام قائدا للتنمية ، تحول الأمر إلى دعوة علنية بتصفيته ، ليأتى من يمن على الشعب بضرورة بقائه « لأن له دورا فى التنمية ، وان هذا الدور هو بالأساس اجتماعى » . ثم تأتى الخطة الأخيرة لتعطى القطاع الخاص نصيب الأسد من الاستثمار ، لاسيما فى القطاع الصناعى ، وتجند الدولة جانبا من الخبرات المتاحة لتعمل فى خدمة القطاع الخاص ، ترعى له سوق رأس المال وتدرس له مشروعات لا يقبل عليها ، لأنه يبحث عن الكسب السريع ولو على حساب خراب الإقتصاد الوطنى . والأدهى من ذلك أن تقاعس الدولة عن رعاية المدخرات الوطنية ، وهو ما يفرضه الدستور ، جعل صغار المدخرين الذين ينتمى معظمهم إلى الفئات العاملة يقعون فريسة الرأسمالية الطفيلية ، بحيث بدأ التحول الرأسمالى الذى صنعته قوى الردة يأخذ منعطفا جديدا وخطيرا ، وهو القضاء على صغار المدخرين والمستثمرين ، استبقاء لعتاة الرأسماليين المتحالفين مع الرأسمالية

العالمية . وكما حدث فى أواخر عهد محمد على أصبح من حق الأجانب ان يتملكو الاراضى ، وهو ما كان منفذا لتعاظم حقوق الأجانب وترسيخ إقدام الإمتيازات الاجنبية وظهور المحاكم المختلطة واستخدام ذلك ذريعة للإحتلال السافر . إن المرحلة التى انقضت كانت بمثابة مرحلة انتقال وجس لنبض الشعب المصرى من قبل القوى المتربصة به ، ويبدو ان هذه القوى قد قررت انهاء فترة الانتقال هذه وبدء مرحلة استكمال التحول الرأسمالى ، مستغلة ما صنعته من انهاك للاقتصاد المصرى ، واغراق له فى المديونية ، وتحكّم صندوق النقد الدولى ومن ورائه الرأسمالية العالمية فى السياسات الاقتصادية تحكّما ترحب به وتسعى اليه قوى الردة ، وإن أظهرت تمنعا وادعت استقلالية فى القرار لا تملكها إلا ازاء الشعب وقواه العاملة . إن هذا يجعل المرحلة المقبلة مرحلة حاسمة فى مصير النظام الإقتصادى المصرى ، وعلى قوى الشعب العاملة ان تنظم صفوفها وتتدبر أمورها لصالح مستقبلها هى والأجيال التى تأتى من بعدها ، بل ولصالح الأمة العربية جمعاء . وعليها أن تبحث فى هدوء وروية فى أمر الملكية ، وتحديد الموقع الصحيح للقطاع العام من عملية التنمية ، وحقيقة ما يسمى بالرأسمالية الوطنية .

٤/٢/٣ ــ هناك عدد من الحقائق الموضوعية التى لابد من الإتفاق عليها وهى :

- أن للقطاع العام دور هام وضرورى فى بداية طريق التنمية فى أى دولة ، وأنه لا يقتصر على ما يسمى بالدور الإجتماعى ، بل إنه دور تمليه بالدرجة الأولى الإعتبارات الإقتصادية البحتة .
- أنه ما من دولة نامية تستطيع أن تجعل الملكية العامة هى النوع الوحيد للملكية . فهناك دور للملكية الخاصة ، شريطة تمشيها مع اختيارات الشعب التى تترجم فى الخطة التى يضعها والتى تمكنه من السيطرة على كل أدوات الانتاج .
- أن بعض القطاعات كالزراعة والصناعات الحرفية يمكن السماح بالملكية الخاصة فيها فى ظل التنظيم التعاونى ، شريطة أن تخضع تلك الملكية لمعيار الحجم . غير أن قطاعات أخرى تظل بحاجة إلى تنظيم يناسب طبيعة قوى الإنتاج فيها . ولما كان رأس المال من القوى التى لا يمكن تجاهلها فى الصناعة الحديثة ، فإن الأمر يقتضى تحديد علاقات الإنتاج فيها على نحو يوفق بين الجانبين دون مساس بالحقوق الأساسية لقوى الشعب العاملة .
- أن كلا من الميثاق والدستور قد حددا معيارا واضحا للملكية الخاصة ، وهو أن تكون ملكية غير مستغلة . وعلى ذلك فإنه اذا كان قد ثبت أن معيار الحجم لم يكن كافيا لمنع الإستغلال ، فعلينا إن نبحث عن معيار أكثر مصداقية منه .

ولنبدأ بمناقشة القضية الاخيرة وهى قضية **الإستغلال** . إن الإستغلال يظهر من خلال التعامل مع آخرين ، ومن تمكن أحد أطراف التعامل من ممارسة القدرة على الاحتكار إزاءهم . والمنتج يقوم

بنوعين من التعامل : الشراء والبيع . فهو يشترى احتياجاته من المواد الأولية من منتجين آخرين ، كما يشترى خدمات العاملين . وهو يبيع منتجاته إما إلى منتجين آخرين أو إلى جمهور المستهلكين . ويختلف موقفه من هذه المعاملات وفق كون الطرف الآخر للتعامل وطنيا أو أجنبيا ، وهو ما يضيف مفارقات من نوع آخر إلى هذا الموقف . فالدول النامية تتخصص بحكم تقسيم العمل الدولى الذى تفرضه الرأسمالية العالمية فى إنتاج وتصدير المواد الخام ، وهى تفعل ذلك من موقع عدم التكافؤ ، ولذلك فإنها ومنتجيها يخضعون لاستغلال تفرضه القوى الصناعية التى تتحكم فى الطلب ، وتسعى دائما إلى إيجاد البديل المصنع للخامات حتى تستبقى أسعارها عند أدنى حد ممكن ، خاصة مع ضعف قدرة الدول النامية على المساومة ؛ أى ان الدول الصناعية تمارس القدرة على احتكار الشراء بينما تتنافس الدول النامية فى البيع . من جهة أخرى فإن الدول النامية تظل بحاجة إلى استيراد المواد المصنعة التى تتميز بأسواقها الإحتكارية ، بما فى ذلك المواد الوسيطة التى تشتد الحاجة إليها بسبب ضعف الهيكل الانتاجى المحلى حيث يركز عادة على تصنيع المواد الاستهلاكية للسوق المحلى . وهكذا يخضع الاقتصاد النامى إلى الاستغلال من خلال تبعيته للنظام الرأسمالى العالمى القائم على الاحتكار . ويعمل هذا النظام على تشجيع المنتجين من القطاع الخاص على العمل كوسيط مخلص له بالانقياد إلى ما يرسمه من قواعد للإنخراط فى التبعية . أما فى الداخل فان مظاهر الإستغلال تتعدد . ففى ظل انخفاض الدخل القومى وتخلف الجهاز الانتاجى وانتشار البطالة باشكالها المختلفة ، يصبح من المقولات المسلم بها دعوى رخص الأيدى العاملة ، الذى يعتبر ميزة تجذب الاستثمارات ، خاصة الاجنبية . ويستخدم رأس المال الخاص هذه الحقيقة فى استغلال العمال وخفض أجورهم الى أقصى حد ممكن ، بحكم قصور الطلب على العمالة بالقياس إلى المعروض منها مما يضع الطلب فى موقف احتكارى . من جهة أخرى ، يروج رأس المال الخاص لدعوة رأس المال الأجنبى ليحقق أرباحا على حساب انخفاض الاجور . وحرصا على إبقاء الأجور منخفضة يطالب القطاع الخاص بحرية كاملة إزاء العاملين ، يعين ويفصل كيف شاء ، بل ويطالب بالحق فى جلب عمالة أجنبية بدعوى تميزها بكفاءات غير موجودة محليا . بل إن هذه الظاهرة تعتبر من أهم المشاكل التى تعترض سبيل التكامل العربى ، حيث يميل القطاع الخاص فى الدول النفطية محدودة السكان إلى تفضيل العمالة غير العربية (خاصة الآسيوية) لانخفاض أجورها عن العمالة العربية رغم ما يتضمنه ذلك من اثار إقتصادية وإجتماعية سلبية على المجتمع ، بل وعلى القطاع الخاص ذاته . أما فى جانب المبيعات فان هناك مقولة أخرى تنادى بحماية الصناعة المحلية ، وبمقتضاها يطالب القطاع الخاص باغلاق السوق المحلية على منتجاته تأمينا له من المنافسة الاجنبية ، خاصة وان حجم السوق لا يساعده على خفض التكلفة بسبب عدم تناسبه مع الحجم الاقتصادى لمشروعاته ، كما أن اكتساب الخبرة يحتاج إلى وقت ، مما يقتضى توفير الحماية ، على الأقل للفترة اللازمة لاكتساب هذه الخبرة . وبعبارة اخرى فإن القطاع الخاص يسعى إلى خلق وتعزيز قدرته الإحتكارية . كذلك فإنه يطالب ، إلى جانب هذه الحماية ، بخفض تكاليفه عن طريق إزالة الرسوم الجمركية على مستلزماته المستوردة ، ودعم

المستلزمات المحلية ، لاسيما الطاقة والمرافق التى على المجتمع أن يوفرها من حصيلة الضرائب ، التى يطالب القطاع الخاص والأجنبى بالاعفاء منها تاركا عبأها يقع على أولئك الذين لا يملكون التحلل منها ، وهم القوى العاملة . وبعبارة أخرى فإن القطاع الخاص يحاول تهيئة الظروف المؤدية لخلق الميزة الاحتكارية لما يستخدمه من مستلزمات والتى تحقق تخفيض أسعارها . ونظرا لأن هذا القطاع لا يقبل على الصناعات الأساسية ذات الحجم الكبير ، والأجل الطويل للإكتمال ، والربحية الإقتصادية المحدودة ، فإن اختياراته تركز على السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة بغض النظر عن متطلبات توازن الخطة للأجلين القصير والطويل . ويترتب على هذا أمران كلاهما له تأثيره على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير الكادحة . فالنشاطات التى تنتج سلعا ذات سوق واسع هى فى الغالب من قبيل الصناعات العاملة فى مجال إنتاج ما يلزم لتلبية هذه الحاجات ، وبالتالى فإن خضوع هذه النشاطات للإحتكارات التى يسعى اليها القطاع الخاص يعنى استغلالا على نطاق واسع للجماهير . من جهة أخرى ، فإنه نتيجة لسوء توزيع الدخل الذى يترتب على تسلط القطاع الخاص ، ينشأ طلب على أنواع من اسلع الكمالية ، وإن كان حجمه محدود نسبيا لكل سلعة على حدة ، وهو ما يغرى القطاع الخاص بإعطاء هذه السلع جانبا من اهتمامه ، مستقطبا بذلك جزءا من موارد الدولة فى استثمارات أضعف فى أولوياتها من تلك التى توجه للحاجات الأساسية . وفى نفس الوقت فإن انتاج هذه السلع محليا يولد ضغوطا استهلاكية محلية نتيجة ما يحيط به من دعاية وإعلان تحت ستار تشجيع الإنتاج المحلى ، وهو ما يؤدى إلى انحراف الإستهلاك ويؤدى إلى ضغوط إضافية على ميزان المدفوعات ، خاصة وأن معظم هذه السلع يرتفع فيها المكون الاجنبى ، وتفتح مجالات واسعة للمشاركة الأجنبية بحكم ما تحتاجه من معرفة تكنولوجية متطورة . والخلاصة أن ما يسمى حافز الربح الخاص لا يعمل دائما فى اتجاه إفساح المجال أمام المبادرة الخلاقة ، نظرا لأن حالة التخلف التى يعانى منها الإقتصاد النامى تشوه العوامل التى تتحكم فى السوق وفى تحديد الأسعار . بل انه يمكن القول أنه لا يوجد سوق بالمعنى الحقيقى الذى تصوره نظريات السوق ، حيث تتباين قوى المتعاملين فيه نتيجة لسوء توزيع الدخل وضعف البنية الأساسية وقصور المعرفة وأنظمة المعلومات اللازمة للتعامل السليم من جميع الأطراف . وبينما ينادى أصحاب مبدأ الاقتصاد القائم على قوى السوق باطلاق قواه ، يطالبون فى الوقت نفسه بأقصى درجات التدخل من أجل رفع معدلات الربحية لقطاع خاص يعجز عن مواجهة قوى السوق دون حماية مزدوجة له تعزز قدراته الإحتكارية وتمهد له بذلك طريق الاستغلال .

٤/٢/٤ ــ يتضح مما تقدم أن أهم ما يعوق اتخاذ عوامل العرض والطلب التى هى السمة المميزة للعمل وفق قوى السوق ، أساسا لتنمية الاقتصادات المتخلفة هو تشوه هذه القوى بسبب ما يسودها من عوامل احتكارية يترتب عليها ، ومن ثم يعززها ، تباين توزيع الدخل . هذا التباين يرجع الى ما يسود فى هذه الاقتصادات من بطالة تتخذ ذريعة لانخفاض الأجور ولرفع معدلات العائدات على رأس المال

بحجة ان هذا يدعو للإقتصاد فى استخدام الموارد الرأسمالية المحدودة . وبدلا من العمل على تحقيق تقارب بين عائدات عناصر الإنتاج ، تغذى العوامل الإحتكارية تباعدها . فعلى الصعيد الدولى تعمل الاحتكارات الدولية على ابتزاز جانب هام من موارد الدول النامية ، مما يؤدى إلى استمرار انخفاض دخولها القومية ، وبالتالى مدخراتها التى هى مصدر التراكم الرأسمالى الوطنى . ويفتح هذا الباب أمام دعاوى تشجيع اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية التى هى فى حقيقتها جزء مما تم ابتزازه من رؤوس الأموال المحلية . وتؤدى الإحتكارات الداخلية إلى انخفاض الإنتاج المحلى عما يمكن تحقيقه فى غيابها ، نظرا لأن الربح الاحتكارى ينشأ من تحجيم العرض بالقياس إلى الطلب الذى هو بدوره منخفض بحكم انخفاض الدخل القومى ، وهو يذهب إلى فئة محدودة مما يؤكد ظاهرة تباين توزيع الدخل . فمعدل الربح الإحتكارى اعلى بالضرورة من معدل الربح العادى الذى يمكن ان يتحقق فى ظل المنافسة التامة . ومن الجدير بالذكر أن هذا الإرتفاع فى معدلات الأرباح لا يعنى بالضرورة ارتفاعا فى مجمل الأرباح ، لأنه يتسبب كما ذكرنا فى انخفاض الدخل القومى . أى أن النتيجة هى انخفاض الدخل الكلى وارتفاع نصيب عائدات رأس المال منه ، وإن كانت جملتها اقل مما كان يمكن أن يتحقق لو سادت منافسة فعلية تزيد الدخل القومى وتزيد من فرص العمل والأجور . ويساعد على استمرار هذه الاوضاع ما يشوب الهيكل الإقتصادى الوطنى من اختلال يجعله شديد الإعتماد على العالم الخارجى فى توفير الكثير من احتياجاته الإنتاجية والإستهلاكية ، وما يعانيه من قصور فى المعلومات التى تلزم للمنتج والمستهلك معا . وتتصف عملية اعادة بناء الاقتصاد الوطنى على نحو يحقق مزيدا من الإعتماد على النفس بالحاجة إلى مؤشرات لا يوفرها السوق بأوضاعه القاصرة . ففى البداية لا تكون النشاطات الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الإنتاجية بنفس القدر من الربحية التى تتسم به الأنشطة الاستهلاكية التى يجتذبها الدخل بتوزيعه المتباين . ولذلك فإن ما تحتاجه الدول النامية من أجل تصحيح هيكلها الاقتصادى هو قيام قطاع عام قوى يتولى تنفيذ خطة طويلة الأجل تراعى الآتى :

- إعطاء أولوية للصناعات الأساسية اللازمة لبناء قاعدة انتاجية ذاتية تسهم فى إمداد النشاطات المحلية باحتياجاتها وتجنبها الاعتماد المفرط على الخارج .

- إعطاء أولوية للأنشطة ذات الربحية الإجتماعية الأعلى . والمقصود بالربحية الإجتماعية مجمل المنافع التى تعود على المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وليس فقط على المشروع الواحد . ولما كان رفع معدلات التوظيف للأيدى العاملة يأتى فى مقدمة غايات المجتمع ، فإن النشاطات التى تحصل على أولوية متقدمة ليست هى بالضرورة تلك التى تعطى فرص عمل أكبر بصورة مباشرة ، بل هى التى تولّد حركة فى الاقتصاد تحسن جدوى قيام مشروعات فى انشطة وثيقة الصلة بها تساعد على زيادة مجموع فرص العمل ورفع مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن هذا المنطلق فإن صناعات المواد الوسيطة التى تنشىء طلبا على مواد أولية يشجع التوسع فيها ، والتى تمد صناعات أخرى نهائية باحتياجاتها ، تعتبر من الصناعات المحورية التى تحقق تكاملا اكبر فى الاقتصاد الوطنى ، وتقلل من درجة الإعتماد

على العالم الخارجى .

- وحتى تتحقق الفائدة القصوى من هذه النشاطات فإنه لابد من أن تستخدم فيها أساليب إنتاجية عالية الكفاءة ، حتى ولو ادى ذلك إلى الإعتماد على استخدام كثيف لرأس المال ، وذلك لكى تحقق مستوى عاليا من الكفاءة يجعلها قادرة على توفير إمكانية أكبر لتنمية الأنشطة المرتبطة بها . غير أنه يجب فى هذا مراعاة اختيار تلك الاساليب على نحو يتفق والمزايا النسبية للموارد المحلية ، وهو ما يتطلب النهوض بالبحث العلمى المحلى .

- وبالتالى فإن الدور الذى يؤديه القطاع العام تعظم اهميته بسبب قدرة هذا القطاع على توفير الامكانيات اللازمة لإجراء البحث العلمى وتطبيق نتائجه . فأيا كانت رغبة القطاع الخاص فى التطوير فإن قدرته الذاتية تظل محدودة ، وهو إن سعى اليه فإنه لا يملك القيام به بنفسه فيلجأ إلى مشاركة أجنبية غالبا ما تأتى بأساليب لا تلائم البيئة المحلية ، بل هى تزيد التبعية إلى النظام الرأسمالى العالمى وعابرات الجنسية .

- من جهة أخرى فإن دعوى توفر ميزة رخص الايدى العاملة المحلية لا يجب ان تقاس بانخفاض معدل الأجر الزمنى مقارنا بالأجور الزمنية فى الخارج ، حيث المقارنة تتم بواسطة سعر صرف متدنى . بل يجب ان تتم بالرجوع إلى معدلات الإنتاجية . ولذلك فإن رفع الانتاجية يجب أن يكون هو الأساس الاول الذى تبنى عليه التنمية . ويتطلب هذا العناية بالتدريب اثناء العمل وهو ما يقوم به القطاع العام . بل إننا نجد أن القطاع الخاص يلجأ عادة إلى الاستفادة مما وفره القطاع العام من تدريب ، سواء للعاملين بأجر أو للكوادر الادارية العليا .

- وإذا كان الدستور قد كفل للعمال نصيبا فى الأرباح يعتبر بمثابة حافز لهم على زيادة الإنتاج ، فإن هذا النصيب لا يجب أن ينسب إلى ما يتحقق من أرباح كلية ، بل يجب أن يحدد وفق رفع معدلات الانتاجية . ففى بعض الأحوال تنخفض الارباح نتيجة تحديد الأسعار (للمستلزمات والمنتجات) على نحو تمليه مصلحة المجتمع دون أن تكون الوحدات الإنتاجية مسؤولة بصورة مباشرة عن ذلك . ويتطلب هذا وضع أنماط للإنتاجية وتعيين اساليب قياسها والمحاسبة بمقتضاها والعمل على رفعها .

- غير أن رفع الإنتاجية لا يعنى بالضرورة رفعا مباشرا للأجور بنفس النسبة وإلا تقلصت الميزة النسبية بسرعة قبل ان يطرأ تقدم ملموس على الإقتصاد الوطنى . وينشىء هذا تناقضا لابد من معالجته ، حيث أنه يعنى استمرار انخفاض حصة الأجور من الدخل الوطنى . ولذلك فإن استقطاب فائض العملية الإنتاجية لصالح القوى العاملة وتوجيهه إلى تراكم رأس المال وزيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالى زيادة التوظيف والاجور ، يعتبر هو المحرك الرئيسى للإسراع بمعدلات النمو . والقطاع العام هو القادر على إجراء هذا الإستقطاب ، لأن ذهاب الفائض إلى منتجى القطاع الخاص ، ما لم يكن مصحوبا بمعدلات ضريبية مرتفعة دون تهرب منها ، يؤدى إلى تباين حاد فى توزيع الدخل ينقص حجم الطلب

الكلى ومن ثم يعوق تسارع معدلات النمو .

- من جهة أخرى فإن انخفاض الأجر النقدى لا يوجب بالضرورة انخفاض الأجر الحقيقى الذى يحدد مستوى معيشة العاملين . وحتى يتحقق هذا يجب توجيه النشاط الإنتاجى نحو توفير الحاجات الأساسية للجماهير بالقدر والسعر المناسبين ، وهو ما يناقض حافز القطاع الخاص القائم على رفع الربحية عن طريق التحكم فى العرض بغرض رفع السعر . وعلى ذلك فان قضية تسعير منتجات القطاع العام وما يقال بأن السعر فيه إجتماعى لا إقتصادى تعتبر قضية مغلوطة . فالسعر الأساسى الذى يجب أن يعمل بموجبه القطاع العام هو فى الأصل سعر إقتصادى يحقق ربحا عاديا خاليا من عنصر الإحتكار . فإذا أظهرت الموازنات القومية أن هذا السعر يمثل عبئا لا تستطيع أن تتحمله الفئات الكادحة بالمعدلات السائدة للاجور ، وجب تعديل سعر البيع لفترة محدودة يتم فيها تصحيح الهيكل الإنتاجى على نحو يخفض من كلفة انتاج السلع المعنية ويرفع فى نفس الوقت الأجور النقدية لتصبح قادرة على تحمل الأسعار الاقتصادية . وخلال ذلك توازن الخطة بين ما يخصص لدعم الاجور وبين تخصيص هذه المبالغ للإستثمار بغرض رفع معدلات التوظف والأجور .

- ونظرا لأن ترك أنشطة المال والتجارة للقطاع الخاص يعنى أن يعمل كل منهما بمقتضى قوى السوق ، فإن هذا يؤدى لأن تفرض هذه الأنشطة أساليب عملها على مجمل الإقتصاد الوطنى . وبمقتضى هذه الأساليب يتم توجيهها للعمل وفق متطلبات تنفيذ الخطة باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية باعتبارها وسائل التوجيه غير المباشر التى تملكها الدولة إزاء القطاع الخاص . غير أن هذه الأدوات تصاغ عادة وفق أهداف معينة ، فاذا بآثارها تمتد لتتعارض مع اهداف اخرى قد تكون اكبر وزنا واخطر شأنا بالنسبة لعملية التنمية . فتعديل اسعار الفائدة مثلا بغرض التأثير فى حجم النشاط الاقتصادى يمكن ان يؤدى لتوجه التمويل إلى استخدامات عالية الربحية المباشرة رغم أنها ليست بالضرورة ذات أولوية متقدمة فى الخطة . وفى ظل ضعف الهيكل الانتاجى يميل سعر الصرف إلى الانخفاض ، وهو ما يغرى الأجهزة المصرفية بالإستثمار فى أصول أجنبية بدلا من الأصول المحلية ، على نحو ما حدث مؤخرا ، خاصة بعد فتح الباب أمام البنوك الأجنبية . من جهة أخرى فإن فرض قيود كمية على حركة الائتمان تلقى دائما معارضة شديدة بدعوى أنها تعنى التدخل فى القوى المطلقة للسوق ، وغالبا ما يساء استخدامها . ولذلك فلا بديل لسيطرة الدولة على قطاع المال واخضاع نشاطه للخطة من خلال تخطيط دقيق للائتمان ، دون أن يحتم ذلك سلب حرية القطاع المصرفى فى الحركة وتحوله إلى مجرد خزينة تصرف ما تقرره الخطة دون تدقيق . وتتوقف كفاءة التخطيط المالى والنقدى على قدرة المخطط على تحديد المؤشرات التى تمكن الجهاز المصرفى من الإشراف على تنفيذ الخطة مع مراعاة سلامة أوضاع الوحدات الإنتاجية ، ومتابعة تمشى نشاطها مع ما تحدده الخطة من أهداف ومع متطلبات كفاءة الأداء فى الوقت نفسه . ومن هذا المنطلق فإن للبنك المركزى دورا هاما يجعله شريكا للجهاز المركزى للتخطيط .

- بالمثل فإن السيطرة على نشاط التجارة تصبح أمرا ضروريا ، لاسيما فى مجالات التجارة الخارجية وتجارة الجملة ، كما أنها تكون حيوية فى تجارة التجزئة فى الأمور التى تمس الحاجات الأساسية للجماهير والتى تتعرض لاحتمالات الاحتكار من قبل القطاع الخاص . وهنا أيضا لابد من نظام مرن يحقق القدرة على استشعار حركة السوق ومحاولة تفادى ما قد تتعرض له من اختناقات ، ليس بمجرد تحديد الأسعار أو تقديم الدعم النقدى ، وإنما بالعمل على تصحيح الإختلالات بين جانبى العرض والطلب . فأى ابتعاد عن السعر الإقتصادى الذى تحدده العلاقة بين هذين الجانبين له كلفة تؤثر تأثيرات غير مباشرة قد يكون مجملها أخطر مما يحسب كأثر مباشر لعدم توافق ذلك السعر مع الإعتبارات المجتمعية ، على نحو ما أوضحناه عند مناقشة قضية الإسكان . إن المعيار الأساسى الذى يسترشد به هو سلامة هيكل الأسعار واستقرارها ، والعمل على الإقتراب باستمرار من الأسعار الإقتصادية شريطة أن تكون هذه الأسعار متفقة مع الاهداف العامة للخطة .

ويشير كل هذا إلى مدى ما تنطوى عليه الدعاوى القائلة بأن للقطاع العام دور اجتماعى بالأساس ، تظهره تارة بمظهر القطاع الخيرى الذى يتحمل عن المجتمع أعباء ولو أدى ذلك إلى خسائر ، وتظهره اخرى بإنه قطاع يعمل وفق القواعد التى تحكم المؤسسات غير الهادفة إلى الربح ، من مغالطات . إن هذه الدعاوى تخفى فى طياتها حكما بأن تزول ضرورة وجود القطاع العام إذا زالت حاجة المجتمع إلى الاعتبارات الإجتماعية المذكورة ، وهو ما يعنى أن القطاع الخاص يظل دائما هو الأساس الذى يعمل وفق الاعتبارات الإقتصادية ويحقق ما يفترض فيها من كفاءة . إن هذه الدعاوى تجافى متطلبات التنمية بجانبيها الإقتصادى والإجتماعى ، وعلى قوى الشعب العاملة أن تواجه هذه الإدعاءات المضللة ، وأن تذود عن القطاع العام باعتباره هو القادر على إحداث تنمية حقيقية ، وعلى تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه نحو تحقيق أهداف الخطة ، وأن تدفع عنه الإتهامات بأنه قطاع خاسر بالضرورة ، وأنه يفتقد روح المبادرة . وحتى يقوم القطاع العام بالمهام المرجوة منه يجب ان تعطى إدارته الحرية الكافية فى حدود الاهداف التى تحددها له الخطة .

٤ / ٢ / ٥ ـــ وبناء على ذلك فان **دور القطاع الخاص** يجب أن يتحدد وفق عدد من المعايير ، أهمها ما يلى :

- تجنب الدخول فى المجالات ، أو السماح باتباع السياسات ، التى من شأنها ايجاد فرص لممارسة هذا القطاع نزعته إلى الإحتكار ، واتخاذ ما يلزم لذلك من ضوابط على نحو ما سنبينه فيما بعد .
- تفادى التداخلات بين القطاعين العام والخاص التى يمكن أن تؤدى الى انحرافات فى سلوك القائمين على شؤون القطاع العام . إن التجربة تشير إلى أن القطاع الخاص ، حينما يدخل مجالات يتولاها القطاع العام بدعوى فتح الباب أمام المنافسة ، يشجع بعض المسؤولين فى هذا الأخير على التواطؤ

معه من أجل تحقيق ربحية أعلى له على حساب العاملين فى القطاع العام ، ومن ثم الضغط من أجل تحويل وحدات القطاع العام إليه بدعوى أنه أقدر منه على تحقيق أرباح .

- ويستتبع هذا وجوب إيقاف المناقشات حول إمكانية بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص ، لأن هذا يشجع المسؤولين عن بعض هذه الوحدات على التهاون فى إدارتها حتى يتخذ من تعرضها للخسائر مبررا للمطالبة باتخاذ قرار ببيعها فيتقدموا للإستيلاء عليها .

- كذلك يجب الحذر من دخول القطاع الخاص منفردا فى المجالات المغذية للقطاع العام حتى لا يجد من هذا منفذا للإستيلاء على فائضه ، متبعا فى سبيل ذلك وسائل ملتوية فى معظم الاحيان . إن تفشى ظاهرة مقاولى الباطن مثلا قد أدى إلى سلب قطاع المقاولات العام جانبا هاما من فائضه ، وساعد فى الوقت نفسه على رفع كلفة التشييد ، وهو ما أضعف قدرة المدخرات على تحقيق الإستثمارات التى توجه إلى تمويلها .

- من جهة أخرى فإن القول بأن بعض الأنشطة لا يجب أن يدخل فيها القطاع العام لأنه يتعرض فيها لخسائر بينما يستطيع القطاع الخاص أن يجعلها مربحة لا يجب أن يطلق على عواهنه . فما يتردد من أن القطاع العام لا يصح أن يعمل فى « بيع الفول والطعمية » لأن هذا يعرضه الى تحقيق خسائر ، انما يعنى ترك مجال غذاء الشعب مرتعا للقطاع الخاص يحقق منه أرباحا تعبر عن جشعه وعن احتكاره واحدا من الحاجات الأساسية للجماهير . ولذلك فإن السماح بدخول القطاع الخاص الى جانب العام فى مثل هذه المجالات التى تتصف عادة بصغر حجم الوحدة الانتاجية ، يجب ان تصحبه رقابة محكمة على الاسواق ، وخطة متكاملة لإزالة الإختناقات المؤدية للاحتكار .

- والقول بان القطاع العام يتركز دوره فى القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة وبالمشروعات التى تحظى بأهمية اجتماعية بغض النظر عن الربحية ، يعنى تجريد هذا القطاع من فرص الربحية العالية وقصرها على القطاع الخاص ، وبالتالى تمكين هذا الاخير من الإستيلاء على الفائض الإقتصادى وإضعاف سيطرة الشعب على ما يترتب على هذا الفائض من أدوات الانتاج ، وهو ما يناقض الدستور . ولذلك فان النطاق الذى يسمح فيه بدخول القطاع الخاص يجب أن يكون محكوما بعدم تمكينه من إلغاء أو تقليص قدرة الشعب على ممارسة حقه الدستورى فى السيطرة على الفائض وتوجيهه وفقا لخطة التنمية .

- وعلى الخطة أن تحدد للقطاع الخاص المجالات التى يسمح له بالدخول فيها وتزوده بالمؤشرات والمعلومات الكافية لتوجيهه نحوها ، وأن تتضمن من السياسات والإجراءات التى تضمن قيامه بالدور المحدد له . غير أنه نظرا لأن أدوات التوجيه غير المباشر لا توفر شروط الإلتزام بالخطة فإنه لا يوجد ما يؤكد قيام القطاع الخاص بدوره فيها ، الامر الذى قد يعرض توازنات الخطة للإختلال ويؤثر على

مسار التنمية وعلى أداء القطاع العام نفسه . لذلك يجب أن يكون القطاع العام دائما على استعداد للتدخل لسد أى ثغرات تتعرض لها الخطة نتيجة لتقاعس القطاع الخاص .

- وعلى اجهزة الدولة المسؤولة عن الترخيص للقطاع الخاص ومتابعة نشاطه ان تتأكد من سلامة هياكل التكلفة والتمويل ، ومن كفاءة الادارة التى يتولى شؤونه . إن معظم المشاكل التى تتعرض لها وحدات الإنتاج مرجعها ضعف القيادات الإدارية وخلل الهيكل التمويلى . ولا يكفى فى هذا الصدد القول بان القطاع الخاص مسؤول عن نجاح ما يقوم به من مشروعات وأنه إذا أثبتت عوامل السوق فشله فعليه أن يعلن افلاسه الذى تقع عليه تبعته . فإذا كان اشهار الافلاس يؤدى إلى التخلص من الوحدات الخاسرة التى يحدث التمسك ببقائها نزيفا مستمرا لموارد المجتمع ، فان الإفلاس ذاته معناه السماح بتخصيص جزء من هذه الموارد لأنشطة خاسرة ثم فقدها نتيجة لذلك ، فتبعتها لا تقع فقط على المسؤولين عنها ، بل هى تقع فى النهاية على المجتمع بأكمله . ولذلك فإن على الدولة أن تشدد فى تطبيق قواعد ممارسة المهنة وفى جدية رجال الاعمال ، وأن توفر ما يلزم لرفع كفاءة القائمين على شؤون القطاع الخاص . كما أن على الجهاز المصرفى أن يضع الضوابط المناسبة لسلامة الأداء فى وحدات القطاع الخاص ، وهو ما يؤكد ضرورة خضوع هذا الجهاز لسيطرة الدولة حتى لا تتكرر الظواهر التى تفشت مؤخرا والتى أثبتت قصورا فى الأساليب التى تطبقها الوحدات المصرفية الخاصة بالسماح بتمويل غير سليم كانت نتيجته تعرضها لمآزق تعرض موارد الدولة النقدية للخطر .

وحتى يؤمّن المجتمع من التعرض للإستغلال من خلال ما يسعى القطاع الخاص إليه من أساليب تسهل له ممارسة الاحتكار يجب اتخاذ الاجراءات التى تحمى المجتمع من هذه الأساليب ، وهو ما يتطلب أن :

- يراعى الحرص فى دعاوى حماية الصناعات الناشئة ، وفى منح الحوافز عن طريق الاعفاء من الضرائب وحظر الواردات المنافسة ودعم مستلزمات الانتاج حتى لا تتحول هذه المزايا إلى امتصاص مستمر لموارد المجتمع وإلى دافع للتحايل من أجل إطالة آجالها دون إضافة حقيقية إلى قدرات الاقتصاد الوطنى . وأى مزايا من هذا النوع يجب أن تمنح أولا لرأس المال الوطنى بدءا بالقطاع العام .

- وحتى لا تتحول حوافز الإستثمار إلى فرص للإحتكار يجب التوقف عن النظر إليها كعامل لجذب المدخرات بمجرد افتعال ربحية عالية فى ظل الحماية تتحول إلى خسائر بزوالها . إن منح أى مزايا من هذا النوع يجب أن يكون مصحوبا بحق للدولة فى استرداد ما تنازلت عنه من ضرائب إذا انقضت مدة الاعفاء دون الوصول بالإنتاجية إلى الحد الذى يحقق الربحية تحت ظروف المنافسة فى نهاية الفترة الممنوحة للإعفاء .

- وعلى الخطة أن تختار الفروع التى تمنح فيها المزايا للاستثمارات على أساس مجمل آثارها على الاقتصاد الوطنى ، بمعنى تقدير ما يترتب عليها من زيادات فى الدخول وفرص العمل وفى الموارد الضريبية من

النشاطات التى تتوسع نتيجة تأثرها بتحقيق تلك الاستثمارات ، والتأكد من أن هذه الزيادات توازى ما يمنح للاستثمارات من مزايا ، أو أن زيادة هذه الاخيرة عن الأولى تقل عن كلفة تحقيقها بأسلوب بديل .

- وعلى القطاع العام أن يسيطر على مجالات الإنتاج ذات السوق الواسع والتى تتميز فى الوقت نفسه بانخفاض مرونة الطلب ، أى التى يضطر المستهلكون لمنتجاتها إلى تحمل أى ارتفاع فى السعر ، حتى ولو لم يكن مبررا ، بسبب ضرورة المنتجات وعدم القدرة على إيجاد بديل مناسب لها . وتتم هذه السيطرة أما بالدخول فى الإنتاج بغرض زيادة المعروض وتعديل السعر ، أو بإنتاج مواد بديلة تمكن المستهلكين من التحرر من قبضة المستغلين ، أو بحظر دخول القطاع الخاص كلية إذا ثبت ان التدخل الجزئى غير كاف .

- عدم السماح بانفراد القطاع الخاص بحلقات مترابطة فى مراحل الإنتاج والتسويق ، حتى يمكن تجنب عمليات التواطؤ التى تتم بين المسؤولين عن الإنتاج وأولئك المسؤولين عن التسويق بغرض تهيئة عوامل احتكارية تساعد الطرفين على رفع الأسعار ، وحتى يمكن تجنيب الوحدات الانتاجية تحكم التجار المحتكرين فى تحديد أسعار متدنية لمنتجاتهم والقيام فى الوقت نفسه بفرض أسعار مرتفعة للبيع إلى المستهلكين ، ملتجئين إلى أساليب تضر بالمجتمع وتلغى جهود المنتجين من أجل رفع الإنتاجية ، كما هو مشاهد فى قطاع الزراعة بوجه خاص . ويقضى هذا بحظر دخول القطاع الخاص فى تجارة الاستيراد ، حيث يؤدى هذا إلى التحكم فى المعروض من المستورد لرفع السعر بما يمهد لرفع أسعار المنتجات المحلية وتحقيق أرباح عن طريق الاحتكار دون الإجتهاد فى خفض التكلفة . كما يقضى بحظر دخوله فى تجارة الجملة ، لاسيما فى السلع الضرورية حتى لا يكون فيها منفذ له لإنشاء ظروف احتكارية تضر بمصالح المستهلكين .

- ومن المهم تنظيم قواعد الملكية والإدارة فى القطاع الخاص على نحو يكفل سلامة الهيكل التمويلى ويحول دون الإستغلال والإحتكار . ففى جانب التمويل تنشأ الحاجة إلى إتاحة فرص الإستثمار أمام الافراد الذين يقومون بالإدخار باعتباره واجبا وطنيا ، لاسيما صغار المدخرين بما فيهم العاملين بأجر . وحتى تكون هذه الفرص مأمونة يجب حمايتها من سيطرة كبار الممولين وذلك بفرض حدود عليا على مساهمات الفرد الواحد فى أى وحدة إنتاجية ، أو فى أى فرع من فروع الانتاج .

- وحتى يؤمن العاملون التعرض للإستغلال فى تعاملهم مع القطاع الخاص يجب تأكيد نصيبهم فى إدارة المشروعات ، وتعزيز ذلك بتحويل جزء من حقهم فى الأرباح إلى مساهمات فى رأس المال ، تمكنهم من تحسين دخولهم ، ومن المشاركة فى الجمعيات العمومية التى تراقب الإدارة فى المشروعات التى تعمل وفق قواعد الشركات المساهمة .

- وحتى لا تتحول دعوى إتاحة الفرصة أمام مدخرات الأفراد إلى دعوى لتغليب قوى السوق واستخدام مؤشر ارتفاع السعر كموجه للإستثمار الخاص ، ومؤشر انخفاضه وما يترتب عليه من خسائر كنذير بفرض عقوبة على من يخطىء الإختيار ، وما يتحمله المجتمع نتيجة لذلك من آثار ضارة ، يجب أن تتحكم الدولة فى هيكل الأسعار على نحو يجمع بين الرشد الإقتصادى والنفع الإجتماعى .

ثالثا ـ النظام السعرى :ـ

٤/٣/١ ـ تشير التجارب العملية إلى أهمية النظام السعرى فى تحريك قوى الإقتصاد القومى وضبط العلاقات بين قوى الانتاج ، وكذلك بين المجتمع وباقى العالم سواء كان الإقتصاد يعمل وفق تخطيط مركزى شامل أو يكتفى بما يسمى بتخطيط تأشيرى تلعب فيه السياسات الإقتصادية دور الموجه غير المباشر للنشاط الإقتصادى . فبوجه عام يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين يسودان الفكر الإقتصادى العالمى . التيار الأول يسلم تسليما شبه مطلق بالقوى الغيبية للسوق ، انطلاقا من أن أى تدخل من جانب البشر يمكن ان يغلب اختياراتهم على تلك التى تمثل اختيارات أطراف التعامل التى تتجمع فى قوى للعرض وأخرى للطلب . مثل هذا التدخل مرفوض لانه يمكن ان يخفى عدم تناسب بينهما وبالتالى يعطل اتخاذ قرارات لإزالة عدم التناسب هذا . كذلك فإن هذا الفكر يتهم التدخل العمدى بتحديد الأسعار بأنه يسىء إلى تخصيص الموارد ، بمعنى أن المنتجات ذات الأولوية الإجتماعية تتعرض فى الغالب إلى تخفيض فى أسعارها مما ينقص من ربحيتها وهو ما قد يؤدى إلى تقليل توجه الإستثمار اليها ، وبالتالى يقود فى النهاية إلى التعارض مع الأولوية المعطاة لها . من جهة أخرى ، تتهم هذه المدرسة التدخل فى أسعار عوامل الانتاج بأنه يسىء إلى اقتصاديات استخدامها لأنه ينحاز عادة إلى الأجور ، فيجعل العمل أكثر كلفة ويقلل بذلك من فرص توظيفه ، رغم أنه هو العنصر الأكثر وفرة فى الدول النامية ولذا يجب تشجيع استخدامه عن طريق تخفيض أجره . بالمقابل يجب رفع معدل العائد على رأس المال ليكون هذا حافزا لجذب المدخرات وترشيد استخدامها فى الإستثمار . وبموجب هذا النمط الفكرى فإن سعر الصرف إذا ترك لقوى السوق فإنه سوف يميل إلى الإنخفاض نظرا لارتفاع الميل للاستيراد وضعف القدرة على التصدير مما يقلل المعروض من العملات الأجنبية ويزيد الطلب عليها . فإذا ترتب على ذلك ارتفاع سعر العملة الاجنبية ، أى انخفاض سعر الصرف ، فإن هذا يؤدى إلى الحد من الاستيراد بجعل كلفته أعلى وإلى تشجيع التصدير بما يساعد على تقليص فجوة ميزان المدفوعات . بالمقابل فإن التيار الفكرى الثانى يرفض ترك السعر ألعوبة فى يد القوى الغيبية لأن هذه القوى تنحرف بهيكل الأسعار بعيدا عن العوامل الحقيقية المنشئة للقيمة ، وهى ما بذله المجتمع من عمل فى سبيل إنتاجها ، سواء بصورة مباشرة أو بطريق غير مباشر من خلال عمل سابق تحول إلى تراكم رأسمالى عن طريق الفائض الذى أسهم العمل

فى خلقه ، فإذا به يتسرب إلى أيدى أصحاب رأس المال نتيجة تمكنهم من استغلال العمال بفعل قوى السوق التى تدفع أجورهم إلى أدنى حد ممكن . وإذا كان أنصار المدرسة الأولى لا ينكرون أن سيطرة قوى السوق تؤدى إلى الإساءة إلى توزيع الدخل وبالتالى يمكن أن تؤدى إلى نقص الإنفاق الكلى ومن ثم معدل النمو مما يدعو الدولة إلى التدخل فى مرحلة لاحقة عن طريق ما يسمى « بإعادة توزيع الدخل » بواسطة ما تقدمه من خدمات عامة وإعانات وما تفرضه من ضرائب ، فان أصحاب المدرسة الثانية يرفضون الفصل بين المرحلتين ، لأنهم يرفضون الحجة القائلة بأن إطلاق قوى السوق فى المرحلة الأولى هو السبيل إلى ضمان الكفاءة الاقتصادية التى يجب أن تأخذ مداها كاملا حرصا على سلامة حركة الإقتصاد الوطنى ، بينما تركز المرحلة الثانية على ما يسمى بالعدل الاجتماعى الذى يحسب فى اطار تنشيط الحركة الإقتصادية نفسها . ووفقا لما يراه أصحاب المدرسة الثانية فإن اعتبارات الكفاءة الإقتصادية لا تتحقق من خلال تغليب قوى مشوهة على السوق تقوم على الإستغلال والإحتكار ، بل لابد من قوى بديلة تترجم حقيقة اختيارات المجتمع بغض النظر عما أفرزته التطورات السابقة من محدودية القوى الإقتصادية التى تكون بيد الفئات العاملة المنتجة . ولذلك فإن الحل يكون بالقضاء بشكل جذرى على الإستغلال ، وتمكين الفئات العاملة من امتلاك فائض عملها المحول إلى تراكم رأسمالى حيث تنوب عنهم الدولة الممثلة لهم فى ذلك وتحل محل قوى السوق بتطبيق نظام تخطيط مركزى ، يتولى فى عملية متكاملة الجمع بين المرحلتين ، أى بين التوزيع (الذى تحدده عملية الإنتاج وعلاقات الانتاج) وإعادة التوزيع وما يترتب عليها من تخصيص للناتج الوطنى بين الإستخدامات المختلفة وهى الإستهلاك النهائى والتراكم الرأسمالى ، حيث تجرى الموازنة بين الاستهلاك الحالى وبين زيادة الاستهلاك المقبل من خلال رفع معدلات تراكم رأس المال .

٤ / ٣ / ٢ — ومن الواضح ان اتباع النمط الرأسمالى الذى تروج له المدرسة الأولى ينطوى على الكثير من المحاذير التى يتعاظم شأنها فى ظروف التخلف التى تسود فى المراحل المبكرة للنمو ، والتى من أهمها تخلف الأسواق ذاتها . فكما رأينا فان القوى الرأسمالية تسعى الى ترسيخ عوامل الاحتكار ، وهى تنجح فى ذلك بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وتفشى البطالة وعدم توفر اليات السوق بما فى ذلك المعرفة التامة لدى البائعين والمشترين . وفى ظل تدنى مستوى الدخل فان نسبة عالية منه توجه الى الانفاق على الضروريات التى تعتبر مجالا خصبا لممارسة الاحتكار من قبل المنتجين . وبالتالى فإن القول بأن اطلاق قوى السوق يعلى من شأن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية هو قول مغلوط . والنتيجة الأساسية له هى ما ذكرناه من إبقاء الأجور متدنية ورفع نصيب العوامل الأخرى ، التى تستولى بذلك على نسبة مرتفعة من الدخل الوطنى وتتحكم بالتالى فى استخداماته وتسيطر على الحياة السياسية مما يجعلها تدير عملية إعادة التوزيع لصالحها . ولذلك نجد أن السياسة المالية التى هى الأداة الرئيسية لإعادة التوزيع تتحيز إلى الضرائب غير المباشرة التى تصيب فئات الدخل الدنيا ، وتميل إلى التهاون فى الضرائب المباشرة بل وإلى

الاعفاء منها ، متعللة تارة بأن التخلف مسؤول عن ضعف الأجهزة الضريبية ، وأخرى بأن الإعفاءات ضرورية لتشجيع الإستثمار وحفز النمو . وعلى المستوى الدولى يتضح مدى عقم الدعوى بأن السوق يعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية العالمية . فالمفروض أن السوق العالمية تتيح أقصى درجات المنافسة ، حيث تدخل جميع الدول مشترية وبائعة . كذلك فإن اتساع نطاق السوق يفترض أنه يجعلها أكثر استقرارا من غيرها من الأسواق المحدودة . إلا ان المشاهدات تؤكد غيرَ ذلك . فالتقلبات العنيفة تصيب الأسعار ، لاسيما بالنسبة للمواد الأولية التى تمثل النسبة الغالبة من صادرات الدول النامية ، وتنعكس بالتالى على دخولها ، دون أن تكون هناك أسباب واضحة تبرر ذلك إقتصاديا ، اللهم إلا تحكم الدول المتقدمة فى الأسواق . وعلى الأمد الطويل تفقد المواد الأولية موقعها النسبى تجاه السلع المصنعة ، نتيجة السيطرة الاحتكارية لعابرات الجنسية . ومنذ أوائل السبعينات أصبح التضخم هو العاصفة التى تجتاح العالم دون توقف . وقد يكون التضخم مفهوما لو أنه كان مصحوبا بتوسع كبير فى الطلب يفوق العرض الذى لا يستجيب بسرعة للطلب (وفق قواعد السوق) بسبب بلوغ حالة العمالة الكاملة التى تعوق التوسع فى الإنتاج . أما ان يكون مصحوبا بركود ، بل وبركود مستمر ، تتزايد فيه البطالة ولا تنقص ، فان هذا يشير إلى أمرين : الأول أن ما يسمى بقوى السوق لا تعمل دائما على النحو الذى تدعيه نظريات السوق ، والثانى أن الدول الصناعية استطاعت أن تسكت أصوات المتعطلين فيها بأن حولت لهم موارد لم تكن من إنتاج دولهم التى أصابها الركود ، وهو ما يدل على أنها موارد اختلستها من الدول النامية . وهذان الأمران يؤكدان الحقيقة التى ذكرناها من أن قوى السوق تنحاز إلى أصحاب الفئات الداخلية الأعلى التى هى فى هذه الحالة الدول الأغنى والأكثر تقدما . وفى غياب سلطة على المستوى العالمى تقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح الدول الأفقر ، بل ورفض الدول الصناعية الغنية تقديم معونات مناسبة إلى الدول النامية ، تستمر عملية إفقار الدول النامية وبالتالى إفقار العالم فى مجموعه ، وإن كان معظم العبء يقع على الدول النامية ، حيث تعمد الدول الصناعية الى التنسيق فيما بينها للتخلص من هذه الاثار العكسية . فمن الصفات المعروفة عن التضخم انه يعيد توزيع الدخل لصالح الفئات الأغنى والاقدر على التحكم فى قوى السوق ، وهو ما حدث على المسرح العالمى ثم انتقل منه إلى الأسواق الداخلية للدول النامية فى أكبر عملية تحول رأسمالى شهدها العالم تغزو بها الدول الصناعية إقتصادات العالم الثالث . وتستخدم تلك الدول ما لها من سيطرة على المؤسسات المالية الدولية ، خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، من أجل فرض هذا التحول وتثبيته ، ثم تأتى ظاهرة من أكثر الظواهر تعقيدا هى ظاهرة سيادة عملات الدول الصناعية على الإقتصاد العالمى بدعوى أنها عملات احتياط ، أى عملات تدخل فى احتياطيات جميع دول العالم لانها مقبولة فى التعامل الدولى ، سواء كان فى التجارة الدولية أو فى انتقال رؤوس الأموال . وقد أدى تعويم عملات هذه الدول إلى تقلبات عنيفة فى أسعارها ومن ثم الى خسائر كبيرة تتحملها الدول الأخرى التى تحتفظ بهذه العملات . والأدهى من ذلك أن تقلبات هذه العملات لا تتمشى مع التغيرات فى الأوضاع الاقتصادية لدولها ، نظرا لظهور

كميات هائلة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتحرك فى الأسواق المالية العالمية وتحدد أسعار هذه العملات فى التعامل النقدى ، بعيدا عن حركة النشاط الإقتصادى حيث انفصل عنه انفصالا شبه كامل . فنجد الدولار يرتفع فى مطلع الثمانينات بصورة لم يسبق لها مثيل ورغم ذلك يرتفع العجز الامريكى إلى حدود غير مسبوقة ولا نجد صندوق النقد الدولى يطالب الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق « سعر واقعى » للدولار وفقا للنغمة التى تردد حاليا بالنسبة للجنيه المصرى . وكانت النتيجة أنه عندما انعكس اتجاه حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل حدث تراجع حاد فى سعر الدولار أحدث آثارا سيئة على تلك الأموال ، لتنتقل منها إلى أسواق رأس المال طويل الأجل (فيما يسمى بالاثنين الأسود) ، بينما ارتضت الولايات المتحدة ما ترتب على ذلك من زيادة القدرة التنافسية لصادراتها . ان هذه التطورات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك سقوط الهالة التى يحاول البعض اضفاءها على صدق قوى السوق فى التعبير عن الاتجاهات الاقتصادية السليمة ، لاسيما فى الاقتصادات التى لا تملك الكثير ازاء الأسواق الداخلية والخارجية .

٤/٣/٣ ــ أما فى التجارب الاشتراكية حيث حل التخطيط المركزى محل آلية السوق ، فإن الاهمال الكلى لقوى السوق لم يؤد إلى القضاء عليها ، بل إلى عدم وضوح اتجاهاتها . وكان من الممكن ان يستمر العمل بهذا الأسلوب طيلة الفترة التى كان فيها الاستهلاك النهائى محدودا بالأساسيات بينما الإنتاج يركز على بناء القاعدة الإنتاجية حيث يمكن الإعتماد على المعاملات الفنية التى توفرها الدراسات التخطيطية . غير أن هذا الأسلوب سهل الدخول فى تخطيط تفصيلى مكن الجهاز الإدارى من السيطرة القوية على جهاز الإنتاج ، وهو ما كان له عدة آثار على المدى الطويل . فمن ناحية أدى إلى تمسك جهاز التخطيط بالمعاملات الفنية المعروفة والعزوف عن المغامرة بادخال تطوير فيها على النحو الذى كان يمكن ان يفرضه قطاع الاعمال العام لو أتيحت له حرية الحركة . لذا لم يكن من الغريب أن يحدث تقدم هائل فى المجالات التى سمح فيها التخطيط بتخصيص قدر مناسب من الموارد مع ترك حرية حركة للمسؤولين عن الإنتاج ، وهو ما حدث فى أبحاث الفضاء وفى النواحى العسكرية التى تمكنت من تحقيق تقدم واضح على ما أحرزه المعسكر الرأسمالى . غير أن هذا كان معناه تفاوت مستويات النمو بين تلك القطاعات والقطاعات المدنية ، التى عانت من تخلف نسبى لم يمكنها من الإستفادة من التقدم التكنولوجى الهائل الذى أحرزته القطاعات سابقة الذكر ، لتحقق قدرة على المنافسة على المستوى الدولى . من ناحية ثانية ، ساعد أسلوب التخطيط المركزى على إمكان إجراء تنسيق بين خطط دول المعسكر الاشتراكى وتحقيق تقسيم اشتراكى للعمل بين هذه الدول ، مكنها من تخطى القيود التى سعت القوى الرأسمالية إلى فرضها عليها ومن التخلص مما واجهتها به من حصار اقتصادى . على الجانب الآخر ظلت قضية الإنتاج الزراعى مستعصية ، نظرا للدور الهام للمنتج الفردى ، وهو ما يقتضى التمييز الواضح بين مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع . ومع تزايد وزن السلع الإستهلاكية المستحدثة ، خاصة تلك التى

تنطوى على محتوى تكنولوجى متطور ، أصبح من الضرورى إجراء تمييز مماثل بين المرحلتين من أجل التعرف على تفضيلات المستهلك من ناحية ، وعلى ما يتطلبه تطوير أساليب الإنتاج من تغيير للمعاملات الفنية إلى أن تستقر وفق المزايا النسبية المتغيرة ، وبما تعكسه الخبرة المكتسبة والتى لا تتوفر عنها خلفية سابقة . ومن هنا كانت ضرورة الإصلاح الاقتصادى الذى حمل لواءه الزعيم السوفيتى جورباتشوف . هذا الإصلاح لا يعنى فى حقيقته نكوصا عن النهج الاشتراكى الذى اختارته الدولة لنفسها ، وأرست به معالم أول تجربة اشتراكية فى العصر الحديث ، بل هو فى بساطة محاولة للوصول إلى أسس أكثر تعمقا ومقدرة على معالجة قضية النظام البديل لنظام السوق وجعله يحيط بطرفى المعادلة التى كانت تعالج فى الماضى من طرف واحد . غير أن المشكلة الأساسية التى ظلت تواجه المجموعة الإشتراكية كانت هى عدم القدرة على تطبيق القواعد المستخدمة فى توجيه النشاط الاقتصادى الداخلى على التعامل فى السوق العالمية . ففى ظل تداخل التوزيع واعادة التوزيع عند تحديد الأسعار الداخلية ، تصعب مقارنة هذه الأسعار بالأسعار الخارجية ، حتى فيما بين دول المجموعة الإشتراكية ذاتها . ويصبح هذا ممكنا فقط فى حالة خضوع جميع هذه الدول لتخطيط مركزى موحد ، وهو ما لا تسعى إليه ، حاليا على الأقل . ولذلك تجابه هذه الدول مشاكل فى تحديد أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض وتجاه باقى العالم . وطالما يميل النظام الدولى لاتباع القواعد التى أرستها الرأسمالية العالمية ، فإن على الدول المخططة مركزيا أن تبنى حساباتها فى علاقاتها الخارجية على أساس تفاعل قوى السوق العالمية ، مع مراعاة تجنب العوامل الإحتكارية وآثارها ، بقدر الإمكان ، لاسيما فى تعاملاتها مع دول العالم الثالث . ولاشك ان هذه الأبعاد لتجربة البلدان الاشتراكية تشير إلى أنه ليس من المحتم أن تمر جميع الدول التى ترتضى لنفسها نهجا اشتراكيا بخطى التجربة من بدايتها ، خاصة مع اختلاف ظروف الدول النامية وما يحيط بها من متغيرات عالمية مستجدة تختلف عن الظروف التى أحاطت بتلك التجربة التى سعت إلى الإجتهاد فى ترجمة النظرية إلى حيز التطبيق . لذا فإن أهم ما يمكن استخلاصه منها هو أنه من الخطر القفز فوق قوى السوق بمجرد تجاهلها ، وإحلال نظام للتوجيه الاقتصادى يقوم على إدماج مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، خاصة فى المجتمعات التى لم تحرز تطورا فى البناء الرأسمالى ، ليس باعتبار ان هذا البناء هو السبيل الى بلورة التناقض الذى يتم حله من خلال صراع طبقى وفقا للمنظور الجدلى التاريخى ، بل لأن غيابه يحرم جهاز التخطيط المركزى من المعرفة الكافية بطبيعة التطور فى القوى والعلاقات الإنتاجية على نحو يساعده على تقدير نتائج كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، والتوصل بذلك إلى نظام سعرى يعكس متطلبات علاج كل منهما على حدة ، ويتيح فى نفس الوقت قدرة على التعامل الدولى دون توفر ميزة الحجم الكبير التى كان يتميز بها الاتحاد السوفيتى ثم انتقلت إلى المنظومة الاشتراكية مجتمعة .

٤/٣/٤ ــ ازاء ما تقدم فإن على الدول النامية ، خاصة تلك التى تؤمن بالنهج الاشتراكى ، ان تواجه مشكلة النظام السعرى وفقا لمعطيات محددة :

- أن ترك الأمور لقوى السوق بصورة مطلقة ، حتى بدعوى إمكان تصحيح ما قد يترتب عليها من استقطاب للثروات والدخول فى مرحلة لاحقة عن طريق تدخل الدولة لإعادة التوزيع ، هو أقصر الطرق لاغلاق الأبواب أمام تنمية حقة تعيد تشكيل كل من الهيكل الإقتصادى والبنيان الإجتماعى ، وهو أكثر السبل تمكينا لترسيخ آليات التبعية للرأسمالية العالمية .
- أن إحلال نظام مركزى للأسعار لا تتضح فيه أبعاد تكلفة وعائد كل من مرحلتى التوزيع وإعادة التوزيع ، فى ظل التخلف الذى لم تتخلص منه أجهزتها الإدارية وضرورة وجود قطاع خاص يعمل بعيدا عن قواعد التوجيه المركزى المباشر ، مع افتقاد التجربة التاريخية خاصة فى مجال الصناعة الحديثة ، يمكن أن يعرض الاقتصاد إلى الجمود وأن يخفى عناصر إهدار وارتفاع فى التكاليف يشكل عبئا على التنمية وعائقا لها .
- أن التحول من سيطرة واعية على الأسعار إلى ترك الحبل على الغارب لها يترتب عليه التعرض المفاجىء إلى ضغوط تضخمية ، وبالتالى إلى الإنحراف بالنشاطات الإقتصادية إلى مضاربات وعمليات طفيلية ، ولا يكشف — كما يدعى — عن مؤشرات للكفاءة الاقتصادية . ويؤدى هذا إلى تبديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة ، بالمخالفة للدستور الذى ينص على حمايتها .
- أن محاولة السيطرة على الأسعار من خلال جهاز لتخطيط الأسعار قائم بذاته سرعان ما تتحول بهذا الجهاز إلى سلطة للتسعير بدلا من التخطيط ، تقوم بتسعير منتجات القطاع العام على أساس تحديد هامش للربح يضاف إلى التكلفة دون معالجتها ضمن نظرة شاملة تساعد على التحقق من سلامتها ، ووضع أسس لتسعير منتجات القطاع الخاص تتجاهل طبيعة العوامل التى يعمل بموجبها هذا القطاع .

بناء عليه فإن معالجة النظام السعرى يجب ان تتم وفقا للقواعد الآتية :

- ينظر إلى التخطيط السعرى نظرة شاملة ، لا تقتصر على أسعار السلع والخدمات بل تشمل أسعار عناصر الإنتاج اى الأجور والعائدات على رأس المال وكذلك سعر الصرف .
- يعتبر التخطيط السعرى جزءا لا يتجرأ من العمل التخطيطى ، وبالتالى فهو من وظائف الجهاز المركزى للتخطيط ، الذى يكون مسؤولا عن وضع الخطة السعرية كجزء من الخطة القومية ، ولا يجب أن يناط الأمر بجهاز خاص يتولى تخطيط الأسعار كعملية منفصلة ، حتى لا يتحول إلى جهاز للتسعير . ويعتبر التسعير عملية تنفيذية تتولاها الأجهزة القطاعية تنفيذا للخطة السعرية ويقوم الجهاز المركزى للتخطيط بمتابعتها .
- يتم التخطيط السعري على مرحلتين : فى المرحلة الأولى تستخلص الأسعار الاقتصادية أى تلك التى تعكس الندرات النسبية للعناصر المختلفة وما تعنيه بالنسبة لتوجهات الوحدات الإنتاجية ولتوزيع

الدخل وما يترتب عليه من فائض ومدى القدرة على السيطرة على هذا الفائض . أما فى المرحلة الثانية فتجرى تعديلات على تلك الأسعار (بمعناها الواسع) بما يحقق مجمل أهداف الخطة القومية . وتعتبر الفروق بين الأسعار المعدلة والأسعار الاقتصادية بمثابة تحويلات تعامل كإعانات أو ضرائب ، ويقدر حساب كلفة وعائد لها على أساس الفروق بين القيم التوازنية التى تتم عند التعامل بكل من السعرين .

- ووفقا لهذه الحسابات يمكن توضيح الموقف الحقيقى لوحدات القطاع العام وإرجاع كل من الربح أو الخسارة إلى عوامله الحقيقية . فإذا اتضح أن التوازن الاقتصادى البحت ينطوى على خسارة فعلية ، تجرى دراسات تهدف إلى تعديل هيكل تكاليفها . فإذا ثبت بعد تطبيق الأسعار الإجتماعية على التكاليف المعدلة أن العبء الكلى يمكن تبريره ككلفة فى سبيل تحقيق أهداف المجتمع تقل عن أى كلفة بديلة لتحقيق هذه الأهداف ، استمر عمل هذه الوحدات ، وإلا جرى النظر فى إحلال وحدات أخرى محلها تطبق أساليب انتاجية أكثر كفاءة .

- عند مناقشة الأسعار الاقتصادية يجب الأخذ فى الاعتبار إمكانية استخدام الأسعار التمييزية بمعنى معاملة فئات المستهلكين بموجب معدلات مختلفة للأسعار ، وفق اختيارات إجتماعية دون أن يعنى ذلك بالضرورة أن هذه الأسعار هى أسعار إجتماعية ، طالما أن مجمل العائدات تغطى التكلفة الكلية وتحقق ربحا عاديا . فمن الأمور الشائعة فى قطاع الكهرباء مثلا معاملة الإستهلاك النهائى بأسعار تفوق الأسعار التى تعامل بها الصناعة بل ويجرى أحيانا التمييز بين استخدامات صناعية مختلفة وفقا لأهمية كل منها فى الخطة القومية . ومع ذلك فإنه من المهم تقدير الميزة التى تمنح للقطاعات المختلفة حتى يمكن التحكم فى أنماط الاستهلاك وتفادى ما قد يترتب على المزايا التى تحصل عليها بعض الإستخدامات من إسراف فى الإستهلاك . وبناء عليه فإن ضغط المؤسسات الدولية من أجل قيام قطاعات الطاقة بفرض أسعار موحدة على جميع القطاعات دون تمييز لا يمكن تفسيره إلا انه محاولة لقتل بعض القطاعات الحيوية (كالصناعات الكيماوية بما فى ذلك الأسمدة) التى تسعى للإستفادة من توفر أنواع من الطاقة الرخيصة وإظهارها بمظهر الصناعات الخاسرة ، وذلك كجزء من مخطط ترسيخ التبعية .

- وتنشأ مشكلة مماثلة عندما يكون التصدير أحد الاستخدامات البديلة ، حيث تضغط المؤسسات الدولية من أجل معاملة الاستخدامات المحلية على أساس السعر العالمى ، وكأن السعر العالمى شيء مقدس ، رغم ما اتضح من تعرضه لضغوط القوى الرأسمالية الإحتكارية . فالقول مثلا بأن على المستهلك المحلى ان يدفع سعرا لمنتجات البترول يغطى العائد من تصدير البترول إلى السوق العالمية ينفى الميزة النسبية التى تتمتع بها الدولة وهى رخص البترول المحلى ، الذى يحقق ربحا غير عادى من التصدير نتيجة أوضاع مؤقتة فى السوق العالمية . إن اعتبار التصدير بديلا يضحى به لا يعنى

بالضرورة أن ما يستخدم محليا كان يمكن دائما تصديره بالسعر المرتفع . فمن المعلوم أن التصدير إذا تجاوز سقفا معينا أدى إلى نقص العائد منه ، نتيجة تسببه فى زيادة حجم المعروض فى السوق العالمية . ولتستقيم الأمور يجب النظر فى الأسعار المحلية فى ضوء ما يترتب عليها من آثار على الإقتصاد الوطنى مقارنة بالعائد المالى من التصدير أخذا فى الاعتبار ما قد ينجم عن الزيادة فى حجم التصدير من آثار على اجمالى عائداته .

- ويرتبط بما تقدم الدعاوى التى تتكرر بالأخذ بالأسعار العالمية كأساس لتقييم عدد من المشروعات ذات الطبيعة المحلية البحتة التى تمولها مؤسسات دولية كالبنك الدولى . إن هذه الدعاوى تتجاهل طبيعة مثل هذه المشروعات ، وتنطوى على تناقض من نوع غريب . فالقول مثلا بأن مشروعا لمياه الشرب أو للنقل الداخلى لا يكون مجديا إلا إذا تحددت أسعار ما يقدمه من خدمات وفق الأسعار السائدة فى الدول التى تزوده بمعداته الرأسمالية ، ينفى القاعدة التى يبرر بها وهى تحكيم قوى السوق ، إذ أنه حتى يصح يجب إعادة تشكيل قوى الطلب وفقا لما هو سائد فى تلك الدول ، مما يعنى مثلا حصول العمال على أجور عمال الدول الصناعية . والواقع أنه لا يوجد فى علم الاقتصاد ما يلغى خصوصية الأسواق الوطنية بل وحتى المحلية داخل الدولة الواحدة ، وإلا لما كان هناك مغزى للحديث عن مزايا نسبية تتحرك وفقا لها المعاملات بين الدول .

- من جهة أخرى فان الأسعار الإجتماعية لا تعنى بالضرورة أنها دون الأسعار الإقتصادية . فكما ان بعض المنتجات تحتاج إلى خفض فى أسعارها لتكون فى متناول مستهلكيها وفقا لمستويات الدخل السائدة ، فإن هناك منتجات تسعر بأعلى من أسعارها الإقتصادية حتى يمكن الحد من استهلاكها ، اذا قضت مصلحة الاقتصاد بذلك . ولذلك فإن القول بأن المجالات التى يسمح فيها بدخول القطاع العام هى تلك التى تتطلب العمل وفق أسعار اجتماعية حيث يقصد بذلك الأسعار التى هى دون الأسعار الاقتصادية ، إنما يعنى ضمنا أن المجالات التى يمكن العمل فيها حسب أسعار تفوق الأسعار الاقتصادية يجب تركها للقطاع الخاص ، وهو أمر يتنافى حتى مع الفكر القائل بسيادة قوى السوق .

- وكما ان الأسعار الاقتصادية تمثل مجموعة تتحدد فى ظل عوامل معينة ، فان الأسعار الاجتماعية هى الاخرى تمثل مجموعة متناسقة أخرى من الأسعار ، وهى لذلك يجب أن تعالج مجتمعة ولا ينظر إلى كل منها منفردا . ويستوجب هذا الإستناد إلى قاعدة عامة هى تضييق الفجوة بين مجموعتى الأسعار ، بمراعاة الأبعاد الاقتصادية فى النظرة الإجتماعية حيث أن الكفاءة الاقتصادية هى فى النهاية من أهم الاعتبارات الإجتماعية . هذه القاعدة تتلخص فى ضرورة توفير استقرار الأسعار . ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها عند مستويات محددة نقديا ، بغض النظر عما يحدث فى باقى الإقتصاد ؛ بل المقصود هو تجنيب الأسعار التقلبات العنيفة التى يمكن ان تفضى إليها حركة السوق ، والعمل على

تفادى الاتجاهات العامة التى تعرّض مستوى الأسعار العام إلى التغير على نحو يضر بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع . فما تتعرض له الأسعار من تقلبات لا يقتصر اثره على الجانب الاجتماعى الذى يتمثل فى عدم استقرار الأحوال المعيشية للمستهلكين ، بل انه يؤدى أيضا لزيادة المخاطر التى يواجهها المنتجون مما يعرضهم لخسائر تضر بنشاط الإنتاج . والأسعار لا تحدد فى فراغ وإنما بالقياس إلى العوامل المؤثرة فى قوى السوق ، أى معدلات الدخول النقدية لا سيما الأجور ، وعناصر التكلفة ، بما فى ذلك أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح وأسعار المستلزمات المستوردة التى تتأثر بسعر الصرف . ولذلك فان المقصود باستقرار الأسعار هو حدوث تناسب فيما بينها ، وبينها وبين الأجور وأسعار الفائدة وسعر الصرف .

- والمشاهد أن دعوى استقرار الأسعار تهاجم باعتبارها تدخلا يقضى بتثبيت الأسعار فيترتب عليه فقد الصلة بين الأسعار ومحدداتها مما ينطوى على تعريض اعتبارات الكفاءة الاقتصادية للخبل . ومن هذا المنطلق يهاجم مبدأ الدعم ، الذى قد يصل إلى حد تحمل كامل السعر كما هو الحال فى الخدمات العامة . وبينما تعامل هذه الخدمات من منظور شامل يربط بين تكاليف أداء الخدمات والموارد التى يخصصها المجتمع لتمويلها ، يحدث عند مناقشة الدعم خلط بينه وبين أمر آخر هو ما إذا كان السعر يجب تركه للسوق يتحرك صعودا وهبوطا مع تغيرات العلاقة بين العرض والطلب ، أو أن يثبت السعر عند مستوى يجنب المستهلكين تقلبات السوق . ومن القواعد الشائعة عند تحديد الأسعار الإقتصادية العمل على تحقيق هذا الإستقرار ، مع السماح بالتغير صعودا وهبوطا وفقا للإتجاهات طويلة الأجل . والمعروف أن الدعم يمنح فى حالتين . الأولى هى التى يتقرر فيها تخفيض السعر عن مستواه الاقتصادى لفئات معينة من المستهلكين لأسباب خاصة ، مثل مراعاة التناسب مع مستويات الدخل والأجور فى حالة دعم سلع الإستهلاك النهائى ، أو تشجيع بعض النشاطات الإقتصادية فى حالة دعم المنتجين . وقد يتضمن الدعم تثبيتا للسعر ، أو قد يعطى ميزة تفاضلية على الأسعار السائدة . والواقع أنه عندما ارتفعت فجأة أسعار القمح العالمية فى سنة ١٩٧٣ كان أمام جهاز التخطيط أحد سبيلين : الأول هو رفع الدخول النقدية لتتحمل دفع الأسعار المرتفعة التى تحددها السوق ، والثانى هو تثبيت السعر وتحمل الدولة فرقه عن أسعار السوق . ومال القرار لاختيار السبيل الثانى على أساس أن ما أصاب أسعار السوق هو طارىء ينتظر زواله فى وقت قصير ، فإذا رفعت الأجور فسوف تظل عند مستواها المرتفع حتى بعد عودة الأسعار إلى طبيعتها مما يحمل الدولة عبئا مستمرا . غير أن ما حدث عمليا هو أن الأسعار ظلت ترتفع وعندما اتجهت إلى الانخفاض لم ترجع إلى مستوياتها الأصلية . ويعنى بقاء الأسعار المثبتة عند مستواها الأصلى استمرار اقتطاع جزء من موارد الدولة من استخدامات أخرى (مثل الخدمات والاستثمار ، وهو ما رحبت به قوى الردة وأيدها فيه صندوق النقد الدولى) دون العمل على زيادة مواردها من مصادر أخرى . والقضية هنا ليست ، كما يقال ، أن هذا يؤدى إلى إسراف فى الاستهلاك ، حيث أن القمح من السلع الضرورية

غير المرنة ، بل إن هيكل الأسعار تعرض للخلل حيث لم تتخذ الدولة ، على مدى خمسة عشر عاما اجراءات لتصحيح الأوضاع ، بل تركت المستوى العام للأسعار يتصاعد على نحو جعل الحديث عن سعر الخبز أو غيره من المواد الغذائية المدعومة من نافلة القول . فمبلغ ما يذهب إلى الدعم لا يعادل نسبة ضئيلة من الإرتفاع الرهيب الذى أصاب تكاليف المعيشة ، والذى تتسرب حصيلته إلى أغنياء العهد الجديد . إن هذا يشير الى أمرين يجب على الدولة أن تراعيهما عند اتباع سياسة تثبيت الأسعار وتقديم ما يلزم لها من دعم : الأول أن يتم ذلك فى اطار نظرة شاملة تضم كل مفردات المعيشة حتى لا تضيع ثمارها ويتحول الأمر إلى معركة الإبقاء على دعم جزئى تذهب أضعاف قيمته إلى فئات انتهازية ؛ والثانى أن تتبع من السياسات ما يؤدى على المدى الطويل لتقريب الأسعار الاقتصادية من المستويات الاجتماعية . إن الحاجة إلى إبقاء الدعم تعنى فى الحقيقة الفشل فى إزالة الأسباب التى أدت إلى ظهوره ليتحول بذلك ، فى حالتنا هذه ، إلى دعم يقدمه المجتمع المصرى إلى الفلاح الامريكى . ويؤكد هذا ضرورة ما أشرنا اليه من اعتبار تخطيط الأسعار جزءا لا يتجزأ من التخطيط القومى ، على أن يكون هذا الأخير جادا .

- وطالما ان الأسعار الإجتماعية ليست كلها بالضرورة دون الأسعار الإقتصادية فإنه يجب معالجة مجمل الفروق بينهما فى إطار صندوق لاستقرار الأسعار . ويصب فى هذا الصندوق الإيرادات المتحققة من السلع التى تفوق أسعارها الإجتماعية المستوى الاقتصادى ، لينفق منها على الحالات التى تحتاج إلى دعم . وقد ينتهى الأمر برصيد هذا الصندوق إلى ان يكون فى حالة فائض أو عجز ، غير أنه يجب أن يتوازن على المدى الطويل ، بحيث تغطى الفوائض المؤقتة فترات العجز . فإذا ثبت انه سوف يظل معرضا للعجز لفترة طويلة ، وجب البحث عن موارد إضافية تراعى فيها العدالة فى تحمل الأعباء دون تعريض توازن الاقتصاد الوطنى للإختلال . أما اذا اتجه رصيده لتركيم فائض فان هذا الفائض يجب توجيهه لزيادة تراكم رأس المال ، وبخاصة فى المجالات التى تصحح من أوضاع المنتجات المحتاجة إلى دعم مستمر .

- ويتطلب استقرار الأسعار المحلية ، المحافظة على استقرار الأسعار الخارجية أى أسعار التصدير والاستيراد . والصعوبة هنا تنشأ من تداخل عاملين فى وقت واحد : أحدهما تقلبات الأسعار العالمية ، والثانى هو سعر الصرف الذى بموجبه تترجم الأسعار بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية . ووفق الفكر المحبذ لتغليب قوى السوق يطالب البعض ، ومن خلفهم صندوق النقد الدولى باعتبار النقد الاجنبى سلعة لها سعر خاص بها ، يجب أن يرتفع عندما يقل المتاح منها عن الطلب عليها ، حتى يؤدى ذلك إلى زيادة المعروض منها (بزيادة التصدير) وإنقاص الطلب عليها (بالحد من الاستيراد) . والمشكلة أنه من الحقائق الثابتة علميا أن تخفيض سعر الصرف يؤدى إلى التضخم ، أى إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، حيث ترتفع أسعار السلع الإستهلاكية والانتاجية المحتم استيرادها نظرا لأن إنتاج بديل محلى لها يحتاج إلى استثمارات جديدة ، وهذه الأستثمارات تتطلب استيراد معدات

رأسمالية بأسعار مرتفعة نتيجة تخفيض سعر الصرف . من جهة أخرى فإن الطلب الخارجى على الصادرات لا يتأثر بتخفيض العملة المحلية لأن أسعار الصادرات تحدد فى الأسواق العالمية بعملات أجنبية ، وليس كما هو الحال بالنسبة الى صادرات الدول الصناعية التى تحدد أسعارها بعملات هذه الدول . وحتى إذا قيل ان ارتفاع قيمة الصادرات يشجع المنتجين على زيادة التصدير فإن هذا يتطلب وجود طاقات انتاجية يمكن تشغيلها لزيادة إنتاج السلع التصديرية ، وهو ما لا يتحقق إلا باضافة طاقات إنتاجية جديدة ، الأمر الذى يستغرق بعض الوقت أيضا . والمحصلة هى ارتفاع الأسعار المحلية مما يعنى زوال الميزة التى يرجى تحقيقها من خفض سعر الصرف ، وتبدأ دورة جديدة من التخفيض وارتفاع الأسعار ، على نحو ما شهدناه من ارتفاع سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلى ٢٥٠ فى سنوات قلائل ، دون الاقتراب من حالة التوازن التى قيل انها سوف تتحقق بمجرد سيادة « سعر واقعى للصرف » . وأمامنا مثل من حالة السودان حيث قفز سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧ جنيهات ثم الى ١٤ والبقية تأتى . إن المشكلة فى هذه السياسة أنها تلغى نفسها بنفسها ، وأن نجاحها ، إذا تحقق ، يكون على حساب خفض مستويات الإستهلاك والإنتاج ، وهو ما يتم على حساب الفئات الكادحة ، اذ أن القادرين يجدون السبيل إلى الحصول على النقد الأجنبى بأى سعر لأنهم ينجحون ، من خلال التضخم فى الإستحواذ على نسبة أعلى من الدخل الوطنى .

- إن المشكلة الرئيسية فى قضية سعر الصرف أنه سعر للعملة الأجنبية إزاء العملة المحلية فهو يمثل السعر الخارجى لها . غير أن العملة المحلية لها سعر داخلى يتمثل فى قوتها الشرائية الداخلية . والذى يحدث عادة أنه نتيجة لعوامل عديدة (منها انخفاض معدلات الدخل النقدى ومحدودية الطلب المحلى نتيجة لذلك) تكون القوة الشرائية للعملة المحلية فى الداخل أعلى منها فى الخارج وفقا لسعر الصرف السائد . وبعبارة أخرى فإن العملة المحلية تكون مقومة من خلال سعر الصرف بأقل من قيمتها المحسوبة على أساس مستوى الأسعار المحلية . ومع ذلك فإن ضعف القاعدة الانتاجية المحلية وطبيعة تقسيم العمل الدولى السائد تؤدى الى زيادة عجز ميزان المدفوعات ومزيد من خفض سعر الصرف ، ليس لأن الطلب المحلى كبير بل لأن الإنتاج المحلى محدود . وتتعقد المشكلة نتيجة سوء توزيع الدخل الذى يغذى طلبا على أنواع غير ضرورية من الواردات تزيد من عجز ميزان المدفوعات . وبالتالى فان تخفيض سعر الصرف يزيد من التباين بين السعرين الداخلى والخارجى للعملة الوطنية ولا يقرب بينهما . فاذا اقترن ذلك بمحاولة تغليب قوى السوق ، فإن معنى ذلك تدهور مستمر فى سعر الصرف وارتفاع مزدوج فى الأسعار المحلية لتلحق بالأسعار الخارجية . ويأتى الازدواج من أن السعر المحلى للعملة الوطنية يجب ان ينخفض (أى ترتفع الأسعار المحلية للسلع والخدمات) حتى يتعادل مع سعر الصرف السابق ، ثم ينخفض مرة أخرى مع تدهور سعر الصرف . فإذا تم ذلك فى فترة تضخم عالمى ، كان معنى ذلك حدوث تضخم محلى ثلاثى الأطراف : إثنان نتيجة العاملين المزدوجين للفروق بين سعرى العملة ، والثالث نتيجة التضخم العالمى . إن هذا هو ما تعرض له

الإقتصاد المصرى نتيجة ما اتبعته الدولة من سياسات اقتصادية انفتاحية . لذلك لابد من السيطرة على النقد الأجنبى وترشيد استخدامه ، ليس عن طريق خفض سعر الصرف ، وإنما بوضع ميزانية نقد أجنبى دقيقة ، واتباع سياسات أخرى للحد من الإستيراد غير الضرورى ، والإسراع برفع الانتاجية وزيادة الإنتاج ، وهو ما يقضى برفع معدلات الإدخار وتسريع الإستثمار .

- ومن الواضح أن استقرار الأسعار يعنى تناسب المتاح من السلع والخدمات مع الدخل النقدى ، وهو ما يتطلب امتصاص الدخول العليا التى تتسبب فى الانحراف بالإستهلاك إلى الكماليات التى ترتفع أسعارها ومن ثم جاذبيتها للاستثمارات الخاصة وللاستيراد مما ينتهى إلى محدودية المتاح من مواد الإستهلاك الضرورية وإلى تخفيض مستمر فى سعر الصرف ، ومن ثم الإرتفاع المستمر فى الأسعار وتناقص القوة الشرائية للأجور وانخفاض مستوى معيشة العاملين وذوى الدخول الثابتة . وفى هذه الحالة يصبح رفع الأجور بدعوى ملاحقة الأسعار مدعاة لتغذية التضخم لا إيقافه . وعلى الدولة أن تعدل سياستها الضريبية من الإعتماد على الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة على الدخول العليا ، ومن الضرائب غير المباشرة على السلع غير المرنة بحجة زيادة الموارد المالية العامة إلى فرض ضرائب غير مباشرة على الكماليات للحد من التهامها موارد الدولة سواء فى الإنتاج أو الإستيراد . كما أن عليها أن تتوقف عن الخضوع للضغوط الداعية إلى تخفيض سعر الصرف الذى اتضح أنه يزيد ارتفاع الأسعار اشتعالا . إضافة لذلك فإن استقرار الأسعار على هذا النحو يفتح الباب أمام رفع مستوى معيشة الفئات الكادحة بزيادة الإنتاج والإنتاجية ، بحيث تتحرك الأجور صعودا بالتمشى مع ارتفاع الانتاجية (على نحو ما فرضه الدستور) وليس فى سباق خاسر مع الأسعار . إن اعتبار الأجور المحلية رخيصة عند مقارنتها بمستويات الأجور فى الخارج باستخدام سعر صرف منخفض هو نوع من تأكيد انعدام الكفاءة الاقتصادية وتزييفها من خلال ما يترتب عليها من تدهور سعر الصرف ، ومن خلال القرار بأن يكون مستوى معيشة العامل المصرى أقل من مستوى نظيره فى الخارج الذى يتساوى معه فى الإنتاجية . إن السبيل إلى رفع الغبن عن هذا العامل هو رفع انتاجيته ، ومن ثم اجره ، فى ظل استقرار للأسعار المحلية وتناسب سليم بينها وبين الأسعار الخارجية .

- أما القول بضرورة رفع سعر الفائدة والعائد على رأس المال بوجه عام فهو الوجه الآخر للدعوة إلى اساءة توزيع الدخل وإلى تغذية التضخم . فمن الأمور المستقرة فى علم الاقتصاد أنه عند ثبات الأسعار يكون الدخل السنوى المتولد عن استثمار معين (ويشمل الأجور وعائدات حقوق التملك) بحدود ٢٠٪ أو ٢٥٪ من ذلك الاستثمار . فإذا كانت الأجور تمثل حوالى نصف الدخل ، فإن معنى هذا ان عائدات حقوق التملك (الفوائد والأرباح والريع) تمثل النصف الآخر ، مما يجعل الفوائد لا تكاد تبلغ ١٠٪ من رأس المال فى ظل استقرار الأسعار . فإذا تجاوز معدلها نسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ (أو ربما ٢٥٪ كما حدث فى ظل شركات توظيف الأموال) ، فإن هذا لا يمثل وضعا طبيعيا يستمر على الأجل الطويل . ومن المبررات التى تساق فى هذا الصدد أن هذا الإرتفاع ضرورى حتى يكون العائد

على الاستثمار موجبا أى يتجاوز معدل التضخم ، وهو ما يتجاهل أن ارتفاع سعر الفائدة يعنى ارتفاع التكاليف وتغذية التضخم . وهكذا تتحول قيم المجتمع من المحافظة على القيمة الحقيقية للأجور إلى التضحية بها فى سبيل المحافظة على رأس المال . إن قبول هذا المنطق يعنى مزيدا من التضخم والركود على نحو ما شهدته أسواق المال العالمية مؤخرا . والإدعاء بإن رفع سعر الفائدة يعمل على جذب المدخرات ، لاسيما مدخرات العاملين بالخارج معناه وضع هذا السعر فى موقف منافسة مع أسعار الفائدة العالمية على العملات الأجنبية ، وهنا أيضا يحدث أثر عكسى مزدوج . فحتى تقبل المدخرات على أدوات الاستثمار المحلية بالعملة الوطنية ، فإن على سعر الفائدة ألا يغطى فقط السعر العالمى المرتفع (نتيجة اختلال النظام النقدى العالمى) بل وأيضا مقابل تدهور سعر الصرف ، الذى يسهم فيه ما ينجم عن ذلك من ارتفاع فى سعر الفائدة . وحتى يقبل المنتجون على التوسع فى الإنتاج ، لابد أن يتجاوز معدل الربح هذا السعر المرتفع ، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى تضاؤل ربحية مشروعات القطاع العام ، خاصة المشروعات الأساسية ذات الربحية المحدودة ، والمشروعات التى تحدد لها أسعار تقل عن المستوى الإقتصادى . أى ان هذه الدعوى تأتى كاستكمال لأدوات الإجهاز على القطاع العام . وبوجه عام فإن هذه السياسة تنحرف باستخدامات المدخرات إلى المجالات ذات العائد السريع المرتفع ، وهى ليست مجالات الإستثمار الإنتاجى بل تلك التى يزيد فيها عنصر المضاربة . ونموذج شركات توظيف الأموال غنى عن البيان .

- مما تقدم يتضح أن المطلوب هو سياسة متكاملة الأركان :

- معالجة جميع الأسعار من منظور شامل .
- العمل على تحقيق أقصى درجات الاستقرار فى هيكل الأسعار .
- الحد من تحكم قوى السوق ، داخلية كانت أم خارجية ، فى هذا الهيكل ، لاسيما فى هذا الوقت الذى يتسم بتدهور الوضع الإقتصادى الداخلى وبخلل فى النظام الإقتصادى العالمى .
- تطوير التخطيط ليكون شاملا حقا ، بمعنى أن يتناول بجانب التخطيط العينى التقليدى تخطيطا سعريا وموازنة نقد اجنبى وموازنة نقدية تعمل على ترشيد استخدامات الموارد الشحيحة من الأموال المحلية ومن النقد الاجنبى ، فى ضوء هيكل سليم للأسعار يحافظ على مستوى معيشة مناسب لقوى الشعب العاملة وفق معدلات أجرية تتمشى مع الإنتاجية .
- على أن يكون ذلك مصحوبا بسياسة ضريبية سليمة تراعى فيها اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية .
- تصحيح الهياكل التمويلية لوحدات الإنتاج والإبتعاد بالأموال المتاحة عن الإستخدامات المشوهة قصيرة الأجل إلى الإستثمارات طويلة الأجل .
- تحقيق سيطرة القوى العاملة على الفائض الإقتصادى عن طريق قطاع عام قوى يمتد إلى القطاع المالى الذى عليه أن يقوم بتعبئة المدخرات .

رابعا ـ التنظيمات الشعبية :ـ

٤ / ١ / ١ ـــ إن التنظيمات الإدارية والإنتاجية ، وما يتعلق بهذه الأخيرة من نظام للأسعار ، ليست هى الوحيدة التى تحدد معالم النظام الإقتصادى وعناصر الأداء لوحداته ، إذ أن التنظيمات الأهلية التى تضم الأفراد الذين ينتمون لشرائح معينة تقوم بوظائف محددة فى هذا النظام . فإذا كانت أهم الشرائح هى المنتجون والعاملون ، فان الأمر يقتضى تحديد هياكل ووظائف التجمعات التى تضم أعضاء كل من الشريحتين على نحو يعزز البناء الاقتصادى الذى يحقق أهداف المجتمع ، ويصون النسيج السياسى الإجتماعى الذى يحمى المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . فبالنسبة للمنتجين الذين يحققون شروط العمل فى القطاع الخاص ، يجب التمييز بين التنظيمات التى ترعى شؤون الانتاج دون محاولة إنشاء تشكيلات احتكارية أو السيطرة على الحياة السياسية والتأثير على القرارات الإقتصادية لتحقيق مكاسب خاصة على حساب القوى العاملة . ومن هذا المنطلق يجوز السماح بتكوين الأجهزة الأهلية التى تقوم بخدمات للنشاطات الانتاجية الخاصة بما يساعد على رفع قدراتها الإنتاجية والتعريف باحتياجاتها ، دون محاولة لفرض السيطرة على مراكز السلطة ، أو إحداث تحالف مع القوى الرأسمالية الأجنبية . وبناء عليه فإن من الممكن لمنتجى القطاع الخاص إنشاء **غرف تجارية وصناعية** تكون وظائفها هى :

- توفير المعلومات اللازمة للمنتجين عن التطورات فى أسواق المواد الأولية وتأثيراتها المحتملة على النشاطات الإنتاجية .
- دراسة اتجاهات أسواق المنتجات ، بما فى ذلك الأسواق الخارجية ، وجمع ونشر ما يتعلق بها من معلومات .
- تحليل خطة التنمية ومساعدة القطاع الخاص على التعرف على الدور المخصص له فيها ، والاشتراك فى المناقشة العامة لمشروع الخطة .
- التعريف بالتطورات فى أساليب الانتاج وإمكانيات الاستفادة منها .
- تقديم المشورة بشأن سلامة الهيكل التمويلى وأساليب تعديله لمساعدة المنتجين على الخروج من المشاكل التى باتت تهدد الكثير من وحداته .
- دراسة القوانين والتشريعات المنظمة للإجراءات والسياسات المتعلقة بنشاط القطاع الخاص وابداء الرأى فيها إلى أجهزة الدولة المختصة .
- تقديم الإقتراحات التى من شأنها مقاومة الاحتكار وتوفير أسس المنافسة الشريفة بين وحدات القطاع الخاص .

- مراقبة قواعد التعامل مع القطاع العام بما ينشىء علاقات صحية بين القطاعين .

- الإسهام فى اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بما يعزز خطى التكامل الاقتصادى العربى ، ويضع القطاع الخاص العربى فى موضعه الصحيح من التنمية العربية المستقلة ، ويوجهه إلى المشاركة فى تحقيق الاعتماد الجماعى على النفس .

٤ / ٤ / ٢ ــ التنظيم الآخر للمنتجين هو **التنظيم التعاونى** الذى رأينا أنه هو القادر على تجميع وحدات الإنتاج الخاصة فى القطاع الزراعى وفى قطاع الصناعات الحرفية ، بما يحقق الجمع بين صغر وحدة الملكية ومزايا الإنتاج الكبير . ولذلك فإن على الدولة أن تعزز هذا التنظيم وتطوره وأن تمده بما يجعله قوة فاعلة فى تدعيم النشاط الإقتصادى وفى تقوية الروابط الإجتماعية التى تصون المنتجين فى هذه القطاعات من التعرض لضغوط القوى الرأسمالية . وكما اتضح عند مناقشة متطلبات النهوض بالقطاع الزراعى فإن للجمعيات التعاونية دورا هاما فى تطوير الانتاج وتوفير مستلزماته بما فى ذلك التمويل ورعاية شؤون التسويق . غير أن الأمر يتطلب أيضا مزيدا من العناية بالتعاونيات فى الصناعات الحرفية والصغيرة ، التى توفر فرص عمل لعدد كبير من العاملين ، ومن خلالها تساعد فى رفع مهاراتهم وتحسين أجورهم ، وتقوم أيضا بتقريب النشاط الإنتاجى من الظروف البيئية المحلية سواء من حيث التعامل مع المواد الأولية المتوفرة محليا أو من حيث تلاؤم المنتجات مع الأذواق المحلية ، بعيدا عن الإنسياق وراء الأنماط التى تعمل الرأسمالية العالمية على غرسها من أجل القضاء على الصناعات المحلية لتخلى الأسواق أمام منتجاتها هى . ويقتضى الأمر إحداث موازنة دقيقة بين متطلبات تنمية هذه الصناعات ، بما فى ذلك الصناعات الريفية التى تضيف إلى التدخل فى الريف وتساعد فى استقراره ، وبين الصناعات الكبيرة التى تسعى بعض الوحدات الخاصة الرأسمالية لإقامتها اعتمادا على انتزاع السوق منها ، معتمدة على أساليب الإنتاج المتطورة التى تعتمد فى الغالب على مشاركات أو تكنولوجيات أجنبية . ويؤكد هذا أهمية قاعدة عدم السماح للقطاع الخاص بالعمل فى المجالات التى تؤدى الى الاحتكار . ولعل صناعة الأثاث تعتبر من أهم الصناعات التى تتعرض حاليا لهذا النوع من التحول الذى يمكن أن يقضى على صناعة من أهم الصناعات التى تخدم قطاعات عريضة من المنتجين والمستهلكين . ويفرض هذا على المخطط أن يحدد مجالات نشاط القطاع الخاص أخذا فى الاعتبار التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية ، بما يحقق أهداف الخطة بالنسبة لزيادة الانتاج وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية للجماهير . وإذا كانت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية تتطلب تطوير أساليب الانتاج ، فإن هذا التطوير لا يجب أن ينظر اليه بصورة مطلقة ، بل يجب أن يراعى فيه تطبيق أكفأ الأساليب فى حدود تناسب استخدامات الموارد المحلية المتاحة ، ودون الاخلال بالأسس التى يقوم عليها الإقتصاد القومى . ومعنى هذا أن المقارنة يجب أن تتم بين امكان تحقيق ناتج معين بوحدات إنتاجية صغيرة توفر لها إمكانية تطوير أساليب إنتاجها لتحقق وفرا فى التكاليف وجودة فى الإنتاج مع تشغيل أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية بما فيها اليد

العاملة ، وبين الإلتجاء إلى عدد محدود من الوحدات الإنتاجية الكبيرة ، تعتمد بدرجة كبيرة على تقنيات ومستلزمات مستوردة وتقل فيها فرص التوظيف ، دون أن يترتب على ذلك فرق فى جودة الانتاج أو تخفيض فى سعره ، بل قد ينطوى على تهيئة الفرصة لقيام احتكارات تضر بصالح المستهلكين . ففى مثل هذه الظروف إذا لم يتمكن كبار المنتجين من طرد الصغار فسوف يضطرون للعمل بأقل من طاقاتهم الإنتاجية الكاملة ، مما يعنى تعطيل جانب من الموارد الإستثمارية التى غالبا ما تكون مستوردة . بناء عليه فإنه فى مثل هذه الحالات ينبغى تشجيع ورعاية الوحدات الإنتاجية الصغيرة ، وتنظيمها فى اطار تعاونى يوفر لها متطلبات كفاءة الاداء وخفض التكاليف والأسعار وتنظيم عمليات التمويل والتسويق . وبعبارة أخرى فإنه ينبغى إعطاء أولوية للقطاع التعاونى فى الحالات التى يمكن أن يعمل فيها القطاع الخاص بكفاءة عالية ضمن وحدات صغيرة ، بعيدا عن شبهة الإحتكار والإستغلال . ويتطلب هذا أن تكون التعاونيات أمينة على الرقابة على أسعار منتجات أعضائها ومراعاة صالح المستهلك عن طريق خفض التكلفة ، ومن ثم خفض الأسعار للمستهلكين من خلال منافسة عادلة بينها .

٤ / ٤ / ٣ — هناك تنظيمات أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة للعاملين ، ونقصد بها **النقابات** ، سواء كانت نقابات العمال أو نقابات المهنيين . والمشاهد أن هذه النقابات أصبحت حاليا موضع صراع بين السلطة وحزبها الحاكم وبين القوى اليمينية التى يتحالف بعضها مع الحزب الحاكم ويناهضه البعض الآخر ، نتيجة التدخلات السافرة من الحزب الحاكم من أجل السيطرة على هذه التنظيمات التى يفترض فيها أن تمثل مصالح الفئات العاملة . وتزداد قدرة الجماعات اليمينية المعارضة نتيجة للجهود التى تبذلها السلطة من أجل استبعاد التيارات التقدمية من التشكيلات النقابية ، حيث يبدو أن السلطة تفضل أن تفسح للتيارات اليمينية المعارضة فرصة تهيء لها مستقبلا مشاركة فعلية فى الحكم حتى تقود الحركة العمالية لتأييد توجهاتها الرأسمالية ، والمهادنة فيما يتعلق بتبديد المكاسب الإشتراكية لقوى الشعب العاملة . إن النقابات هى المكان الطبيعى للعاملين لكى يفصحوا فيه عن مطالبهم ويدافعوا فيه عن حقوقهم ، وعلى السلطة أن تتوقف عن التدخل فى اختيار مجالس إداراتها ، بالتحيز إليها اذا كانت ممالئة لها ، والتصدى لها إذا كانت معبرة عن مصالحها الحقيقية . لقد تكررت مؤخرا ، لاسيما فى النقابات المهنية ، ظاهرة تفضيل الرئاسات التى لها دالة على السلطة ، توهما بأن هذا يعطى فرصة أكبر لتحقيق مكاسب عاجلة ولو على حساب المصالح فى الأجل الطويل . كذلك تكررت الحالات التى سعت فيها العناصر اليمينية المعارضة إلى التحالف مع الرئاسات التى تفرضها السلطة لكى تعاونها فى التصدى للتيارات المتمسكة بحقوق العاملين والممثلة حقيقة لمصالحهم ، فى شبه اتفاق غير مقدس على سد المنافذ أمام احتمالات إعادة توجيه المسيرة إلى الطريق الذى عملت قوى الردة على إغلاقه . لذلك فإن على قوى الشعب العاملة أن تتصدى لهذا المخطط الذى سوف ينتهى بالاطاحة بحقوقها ، كما أن على إدارات النقابات العمل على حماية هذه الحقوق . وإذا كانت الوظائف التقليدية للنقابات هى وظائف اجتماعية ، يقصد منها توفير حياة كريمة للعاملين وتأمين حياتهم المستقبلية ، فان مفهوم النقابات يجب أن يتسع إلى أن حل

مشاكل الحياة اليومية لأعضائها لا يكون بالتقرب الى السلطة من أجل انتزاع مكاسب ذاتية لكل منها ، ولو على حساب باق الشعب بما فى ذلك النقابات الأخرى ، بل هو بالعمل على التصدى لما يحاك من تدابير لسلب العمال جميعا مكاسبهم الإشتراكية ، تمكينا لقوى الردة من استكمال ثورتها المضادة . ويفرض هذا واجبا له أولويته المطلقة على ما عداه بالنسبة للاتحاد العام للعمال الذى يراد تحويله إلى جهاز إدارى تابع للسلطة . وبالنظر إلى ما تتطلبه عملية التنمية من تطوير مستمر فى أنماط وفروع الإنتاج ، وفى ظل تواتر معدلات التطور التكنولوجى ، فإن على النقابات واجب أساسى للنهوض بمستوى أعضائها لكى يلاحقوا هذه التطورات السريعة ، ويعاد تأهيلهم بما يحافظ لهم على مصادر رزقهم . وعليها بوجه خاص أن تهيء لهم فرص التعليم المستمر الذى أشرنا من قبل إلى أنه أصبح ضرورة لاستمرار العامل منتجا فى عهد التطور التكنولوجى السريع . ويعنى هذا أنه يجب توقف الأخذ بمفهوم أن الحرفى هو كل من يعمل بوسائل بدائية أو يقوم بعمل ترتفع فيه نسبة الاسهام البشرى بغض النظر عن قواعد هذا الاسهام ، وهو ما يفرض التدقيق فى تحديد وتطبيق قواعد الانتاء إلى الحرفة أو المهنة ، ووضع نظم فعالة لاكتساب الخبرة والمهارة وتطويرهما تكون شرطا للممارسة . من جهة أخرى ، فان عدم تنظيم أسواق الأعمال المهنية والحرفية أدى ، فى ظل فوضى الجهاز السعرى ، الى افتقاد الضوابط السعرية لهذه الأعمال ، وأنشأت نوعا من الانقسام داخل صفوف فئات قوى الشعب العاملة ، تغذيه الفئات المعادية لها بترويج الدعاوى التى ترجع مشاكل الشعب المترتبة على فساد السياسات الاقتصادية ، إلى ما يسمى انتهازية المهنيين والحرفيين . ولذلك فإن على النقابات أن تقوم ، بالتعاون مع الأجهزة الرسمية والشعبية الأخرى ، خاصة التعاونيات ، بوضع ضوابط سعرية مناسبة تحقق العدالة بين هذه الفئات والمستهلكين ، وتوقف بذلك روح التطاحن التى ولدتها أساليب الردة والتى تدفع كل فئة إلى السعى لحل مشاكلها على حساب باقى أفراد الشعب ، رغم وحدة المشاكل بالنسبة لها جميعا .

خامسا ــ العلاقات الخارجية :ــ

٤/ ٥ / ١ ــ يؤدى صغر حجم اقتصادات الدول النامية وضعف بنيانها الإقتصادى إلى ثقل وزن المعاملات الاقتصادية الخارجية وعظم تأثيرها ، نظرا لأن هذه الإقتصادات تعتمد اعتمادا كبيرا على إيراداتها من الصادرات لتمويل ما تحتاج إلى استيراده وتستمر فى ذلك لينتهى بها الأمر الى مديونية تفقدها القدرة على الإستمرار فى الإستيراد أو حتى المزيد من الإستدانة . فبحكم تقسيم العمل الذى تفرضه الرأسمالية العالمية تتخصص الدول النامية فى إنتاج وتصدير المواد الأولية ، وبالتالى فهى تحتاج إلى استيراد حاجاتها من السلع الإستهلاكية والإنتاجية ، والأهم من ذلك السلع الرأسمالية اللازمة لبناء جهازها الإنتاجى . هذه الحاجات تسعى الدول الصناعية إلى احتكارها ، وهو ما يساعدها عليه التطوير التكنولوجى المستمر الذى تتحكم فيه وتجعل من الحصول عليه أداة للضغط على باقى العالم . ولذلك تسود هذه العلاقات ظاهرتان مرتبطتان هما : ضعف العلاقات بين الدول النامية وبعضها البعض ، وقوتها

بينها والدول الصناعية ؛ ومن خلال طبيعة هذه العلاقات ، وتباين درجة أهميتها لكل من مجموعتى الدول ، تسودها قواعد عدم التكافؤ وهو ما يترجم إلى تعدد أوجه تبعية دول العالم الثالث إلى العالم الأول . ومن البديهى أن درجة هذه التبعية تتوقف على مدى الجهد الذى تبذله الدول النامية لتحقيق تنمية مستقلة بالإعتماد على النفس . ومع ذلك فإن نجاح بعض النماذج التابعة فى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفعة بالتعاون مع عابرات الجنسية أصبح مصدر ضغوط من أجل تزيين فرص الخروج من المآزق الاقتصادية التى تعانى منها معظم الدول النامية بالاقتداء بتلك النماذج التابعة ، بحيث تحول الكثير منها إلى تبرير التبعية والى إتهام منهج الاعتماد على النفس بانه تعبير عن « انغلاق » لا يورث الا البوار . وبدلا من ان تبذل الدول الصناعية الضغوط من أجل فرض التبعية ، أصبحت أدوات هذه التبعية مطلبا تنادى به الفئات الإجتماعية الجديدة التى نجح الإستعمار الحديث فى غرسها وتنميتها على أنقاض الأنظمة الوطنية التى خاضت حروب التحرر والإستقلال . ويجىء هذا تعبيرا عن فشل كثير من أنظمة الحكم من دول العالم الثالث ، وعجزها عن تحقيق آمال شعوبها . بل إن الدول النامية قنعت بأصوات محدودة فى المنظمات الدولية التى أصبحت أداة طيعة فى يد الرأسمالية العالمية تفرض من خلالها شروطا تستكمل بها عمليات التحول الرأسمالى ، وتملى سياسات تسمى تصحيحية رغم وضوح مجافاتها لأبسط مبادىء التحليل الإقتصادى السليم . وبدلا من أن تسعى الدول النامية إلى تنسيق موافقها فى المنظمات الدولية ، ظلت تتصارع فيما بينها إلى حد أن أصبح أمل الساعين إلى إصلاح النظام الاقتصادى العالمى ليس هو نجاح الحوار بين الشمال والجنوب ، بل هو قيام حوار بين الجنوب والجنوب . ولعل من سخرية القدر أن المنظمات الدولية نجحت فى إغراء عدد من أبناء العالم الثالث بوظائف مجزية لديها ، ليصبحوا ملكيين أكثر من الملك ، ويتلذذوا بأنهم بلغوا موقعا يفرضون منه على دولهم سياسات تمليها تلك المنظمات مرضين غرورهم بأن موقعهم هذا يمكنهم من التسلط على دولهم على نحو لم يكونوا بالغية لو ظلوا عاملين فيها . من جهة أخرى فإن المحاولات التى بذلتها دول نامية من أجل تحقيق تكامل اقتصادى فيما بينها ، باء معظمها بالفشل لأنه سعى إلى اقتباس النموذج الأوروبى الغربى ، رغم الإختلاف الشديد فى الظروف والمعطيات . وحتى هذه المحاولات تعرضت إلى الإختراق من جانب عابرات الجنسية لتنفذ من خلال عضو أو أكثر من أعضاء المجموعة التكاملية إلى الاقليم التكاملى فى مجموعه . على أن هناك جانبا آخر لا يجوز اغفال أهميته فى المرحلة المقبلة ، وهو ما يجرى حاليا فى الإتحاد السوفيتى من جهود اصلاحية ، سواء نجح جورباتشوف فى الوصول بالبيروسترويكا إلى بر الامان أم عصفت به الاقدار . لقد أصبح هناك فى الكتلة الشرقية كلها شعور متزايد بضرورة تطوير قطاعاتها المدنية ، وبإمكان الإستفادة من التقدم التكنولوجى الكبير الذى تحقق فى مجالات الفضاء والتسليح فى هذا التطوير . إن نجاح هذا التحول يمكن أن يفتح مجالات واسعة لمزيد من التعامل بين هذه الكتلة والعالم الثالث ، يساعد الطرفين على تجنب تسلط الرأسمالية العالمية . بل ان أوروبا الغربية تترقب هذا التحول لتتكسر به الهيمنة الأمريكية .

٤/٥/٢ — إن القاعدة الرئيسية فى إعادة بناء هيكل العلاقات الدولية وفى إصلاح النظام الاقتصادى العالمى هى **تحقيق التكافؤ** فى هذه العلاقات ، بحيث تتم المعاملات الدولية بعيدا عن هيمنة الدول الأكثر تقدما ، ومخلصة من عوامل الاستغلال التى تبتز بها تلك الدول حصيلة النمو فى العالم الثالث سواء كانت ثمار الإنتاج أو الفائض الاقتصادى أو القدر المحدود من العقول البشرية التى يبذل هذا العالم كل ما يملك فى سبيل بنائها . واذا كانت المعاملات الإقتصادية الدولية تتم من خلال ما يسمى بالاسواق العالمية ، وهى فى حقيقة الأمر أسواق من صنع الدول الرأسمالية ذاتها ، فإن معنى هذا أن القاعدة المسلم بها فى النظام الرأسمالى من أن يترك لقوى السوق أمر تعيين التدفقات الإقتصادية ، لتتدخل بعد ذلك سلطة مركزية لمعالجة ما ينشأ عن ذلك من تناقضات تؤدى لإفقار المجتمع بسبب عوامل استقطاب الثروة التى تتصف بها القوى المطلقة للسوق ، وذلك من خلال عملية إعادة التوزيع القائمة على السياسة الضريبية وعلى التدخلات فى ضوابط العمل بالأسواق . هذه القاعدة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الدولى بوضعه الراهن ، وذلك لسببين : الأول هو عدم وجود سلطة عالمية مسؤولة عن مرحلة إعادة التوزيع على المستوى الدولى ؛ والثانى هو أن ما اصطلح عليه المجتمع الدولى من آليات تقوم بجانب من وظائف اعادة التوزيع جاء قاصرا ، بل وتحول إلى أدوات هيمنة بيد الدول الرأسمالية ذاتها . فالمؤسسات الإقتصادية الدولية تخضع لتوجيهاتها ، بحكم هياكل إنشاء تلك المؤسسات ونظم التصويت واتخاذ القرارات فيها . بل إن المؤسسات الدولية التى تجاسرت بإفساح المجال للتعبير عن وجهات نظر العالم الثالث ، أصبحت مهددة بالإنهيار نتيجة لاستخدام الدول المتقدمة سلاح إيقاف مساهماتها التمويلية فيها . من جهة أخرى فإن المعونات التى أثبتت الدراسات الموضوعية ضرورة تقديمها إلى الدول النامية ، ليس فقط من أجل استمرار البقاء — ولا نقول النمو — فيها ، بل وأيضا لصالح الدول الصناعية ذاتها حيث هى ضرورية لتعزيز قدرة الدول النامية على تمويل احتياجاتها من هذه الدول ، لم تلق الترحيب الكافى منها ، وتحولت إلى أدوات لفرض مزيد من السيطرة . وبدلا من المعونات أو المساعدات الميسرة الشروط ، تصاعدت مؤخرا شروط المساعدات ، الإقتصادية والسياسية على حد سواء ، واستخدم التضخم العالمى أداة لمزيد من تحويل الثروة من الجنوب إلى الشمال ، ولتبرير التعسف فى الشروط حيث رفعت أسعار الفائدة باعتبار أن هذا الإرتفاع لازم لكبح جماح التضخم . والنتيجة هى أزمة المديونية التى بلغت حدودا لم يسبق لها مثيل ، خاصة فى الدول المترعمة لدعاوى الإنفتاح بأنواعه ، كالبرازيل والمكسيك ومصر . وهكذا فان النظام الاقتصادى العالمى ، الذى يخضع للنظرية ، الإقتصادية الرأسمالية يفتقد ما تجيزه هذه النظرية ذاتها على الصعيد القطرى ، من ضرورة وجود آلية لإعادة التوزيع التى بدونها تتعثر خطواته ويتعرض إما إلى دورات اقتصادية متتالية كما كان الحال عليه فى عنفوان الرأسمالية حينما لم يكن لعملية إعادة التوزيع دور بارز ، أو إلى الإنهيار الذى أصبح مهددا به فى الوقت الحالى بسبب الإستقطاب لصالح الاغنياء والمحتكرين ، وهو ما يتم على حساب الدول النامية كأسلوب جديد لعملية استنزاف ثرواتها التى رعاها الإستعمار القديم وينوب عنه الآن الإستعمار الحديث . وبعبارة أخرى فحتى لو افترضنا توفر

حسن النية لدى الدول الرأسمالية ، فإن طبيعة النظام الإقتصادى العالمى السائد لا توفر متطلبات استمرار العمل به ، حتى من وجهة التحليل الرأسمالى ذاته . فإذا أضفنا إلى ذلك غياب حسن النية هذا ، أصبحت قضية تعديل النظام الإقتصادى العالمى ضرورة اقتصادية قبل أن تكون دعوى أيديولوجية قائمة على رفض منطلقات الفكر الرأسمالى .

٤ / ٥ / ٣ ـــ ولا يقتصر فساد النظام الاقتصادى العالمى على الجانب الاقتصادى فقط بل إن له أبعاده التكنولوجية والإجتماعية والحضارية التى قد تكون أخطر شأنا من الأبعاد الاقتصادية . **فمن الوجهة التكنولوجية** تتزايد الفجوة بين العالمين الأول والثالث بسرعة رهيبة ، بينما يجاهد العالمى الثانى من أجل اللحاق بالأول . وعبر هذه الفجوة تشتد قبضة الدول الصناعية على الدول النامية من خلال قنوات متعددة . القناة الأولى هى احتكار المعرفة التى تتجمع خيوطها لدى عابرات الجنسية . وفى سبيل التكالب على الحصول على هذه المعرفة ، تزايد التوجه إلى مقايضة المعرفة بالإستقلال ، لتكون بذلك أقصر الطرق إلى التبعية بكل أبعادها ، دون تحصيل قدرة ذاتية على اكتساب المعرفة لتصبح مقايضة عطاء دون أخذ . القناة الثانية هى تطوير نظم المعلومات وأدوات الإتصالات بحيث أصبح العالم كله تحت أنظار الدول الصناعية وتحول إلى جهاز كبير للإستقبال ، تبث فيه ما تشاء من معلومات وأفكار تمسخ بها شخصية الشعوب الأخرى وتسلبها قيمها الأصيلة ، وتزين لها ما اختارته لها من تبعية . القناة الثالثة والأخطر هى توظيف التكنولوجيا فى استنباط بدائل للمنتجات التى كان نظام التقسيم الدولى للعمل يفرض على العالم الثالث التخصص فى إنتاجها . وهكذا تحولت عملية الإستغلال إلى عملية أشد وطأة وهى الإستغناء ، بمعنى أن الدول الصناعية أصبحت أكثر قدرة على توفير احتياجاتها من مواردها الذاتية وليس بنفس الدرجة السابقة من الاعتماد على العالم الثالث ، بينما تتزايد حاجة هذا الأخير إلى استيراد ما تنتجه الدول المصنعة ، ليس فقط من المواد تامة الصنع ، بل وحتى من المواد الأولية البديلة نتيجة نقل التكنولوجيا التى وجهتها تلك الدول إلى ما يساعدها على الإستغناء عن العالم الثالث . وهكذا أصبحت محاولات نقل التكنولوجيا هى إسهام آخر من هذا العالم فى الإستغناء عنه . ويعنى هذا أن مديونية دول العالم الثالث أصبحت عملية هيكلية حيث تتزايد حاجتها إلى الإستيراد من الدول الصناعية (مهيئة لها بذلك أسواقا) بينما تتراجع قدرتها على التصدير . ويكفى أن نشير فى هذا الصدد الى ما أصبحت الدول النفطية مهددة به من إحلال بدائل الطاقة والحد من صادراتها إلى الدول الصناعية منه ؛ بل لقد امتد ذلك إلى محاربة المواد المصنعة من النفط وليس فقط مما يتولد عنه من طاقة ، وهو ما ينذر بتغيرات بعيدة الأثر فى الوطن العربى . القناة الرابعة هى تعدد وتعقد سلع الاستهلاك النهائى التى يزداد إغراؤها بسبب وسائل الاعلان التى تغذيها ثورة الاتصالات ، لتشيع فى العالم الثالث أنماط الاستهلاك الوفير الذى يلتهم دخولها المحدودة ويضعف قدراتها على تركيم رأس المال وزيادة الإنتاج . ومن خلال هذا الاغراء نجحت الدول الصناعية فى التهام جزء كبير من دخول الدول النفطية الغنية ، ومنها انتقلت العدوى إلى الدول الأفقر نتيجة هجرة قواها العاملة إليها وهو ما أضر بالإقتصادات العربية وزاد من مديونيتها ،

وفى مقدمتها مصر . القناة الخامسة ، والأشد خطرا ، هى تجارة الحروب والسلاح . فبعد أن كانت الحروب الأساسية التى تشغل دول العالم الثالث هو حروب التحرير ، إذا بها تساق إلى حروب فيما بينها ، بل وإلى حروب أهلية ، تنشىء سوقا رائجة لانتاج الدول الصناعية من السلاح ، الذى يجلب وراءه الحاجة إلى التدريب عليه وما يصحب التدريب من تأثير فى المعتقدات والمفاهيم ، كما يحدث انبهارا بقدرات الدول المنتجة للسلاح وتفوقها التكنولوجى . بل لقد تحول الأمر ببعض الدول أن أصبحت تطالب الدول الإستعمارية المحركة للحروب بأن تقوم بحمايتها ، أو بأن تقيم فى أراضيها قواعد دائمة أو مؤقتة ، وتخصص لكل ذلك قدرا كبيرا من مواردها المحدودة بدلا من توجيهه لعملية التنمية . وهكذا تجمعت خيوط التكنولوجيا الجديدة لتسقط مقولة « الاعتماد المتبادل » التى استخدمتها الدول الصناعية لتبرير ما فرضته من تقسيم للعمل الدولى وتحولت إلى تزايد اعتماد العالم الثالث على العالم الأول . ويستدعى هذا إعادة النظر فى قضية التكنولوجيا على نحو يوقف هذا الإتجاه المستمر نحو تعميق تبعية العالم الثالث للدول الصناعية ، ويعيد التوازن إلى هيكل العلاقات الدولية .

٤/٥/٤ — **وعلى الصعيد الاجتماعى** نجد أن العوامل سابقة الذكر تستخدم من أجل تعميق تحالف الفئات الرأسمالية المحلية مع الرأسمالية الدولية ، التى تمارس ضغوطها من أجل تمكين تلك الفئات من السيطرة على مقاليد الحكم فى دولها ، وتوجيه اقتصاداتها لتصبح ملحقة بالإقتصادات الصناعية . وهنا أيضا تتعدد الأدوات والقنوات . فتحت ستار تيسير استيراد ما تملكه الدول الصناعية من معرفة تكنولوجية ، تسعى تلك الفئات الى توثيق العلاقات بالدول الصناعية ، ولو على حساب باقى دول العالم ، وهو ما يعنى الخروج من إطار عدم الإنحياز إلى الإنحياز الكامل . وبدعوى الحاجة إلى المعرفة والمال معا تطالب تلك الفئات بفتح الأبواب للمشاركة الأجنبية وإعطاء الشريك الأجنبى كل الاعفاءات والضمانات اللازمة لاجتذابه واستبقائه ، وهو مايؤدى الى تغيير البنيان الإجتماعى الداخلى لصالح رأس المال على حساب قوى الشعب العاملة . ومن خلال المشاركة فى رأس المال وتقديم القروض إلى المشروعات ودخول البنوك الأجنبية فى مجال العمل المصرفى ، تحصل المجالات التى تلقى تفضيلا لدى القوى الرأسمالية الأجنبية على أولوية فى الخطة على غيرها من المجالات بحجة توفير التمويل الأجنبى لها . وشيئا فشيئا يبتعد البنيان الاقتصادى عن الوفاء بالإحتياجات الأساسية للجماهير ومتطلبات تحقيق الإعتماد على الذات ، ويتحول إلى تلبية اختيارات الفئات الجديدة التى يتزايد ارتباطها بالرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها بالقوى العاملة الوطنية . وقد تجلى هذا الارتباط فى تصاعد دور جمعية رجال الأعمال المصرية الأمريكية ، وارتباط عدد من المسؤولين فى الدولة بها ، وقيامهم بالعمل على تنفيذ قراراتها بدقة ، دون التفات لمصالح الفئات العاملة . وتكتمل الحلقة بالضغوط التى يمارسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تنفيذ سياسات تنحاز الى الفئات الرأسمالية وتعيد توزيع الدخل لصالحها . فكما رأينا من قبل فإن هذه السياسات تقوم على فلسفة إرجاع مشاكل الاقتصاد الوطنى إلى الإفراط فى الطلب الإستهلاكى ، سواء الإستهلاك العائلى أو الإستهلاك الحكومى الموجه للخدمات العامة ، وتوصى باتخاذ

ما يلزم للحد منه ، بما فى ذلك رفع أسعار الضروريات والإبقاء على انخفاض الأجور ورفع عائدات رأس المال . وباختصار فهى تفرض إجراء ما يسمى بالتصحيح على حساب الطبقة العاملة ، التى يكون عليها أن تقبل انخفاضا كبيرا فى مستوى معيشتها ، وأن تضعف قدرتها على السيطرة على الفائض الاقتصادى ، وعلى توجيه هذا الفائض لزيادة حجم الإنتاج ومن ثم فرص العمل نظرا لعدم اعتبار أن مشكلة الدولة النامية هى نقص القدرة الانتاجية بقدر ما هى زيادة الطلب الإستهلاكى ، وتجاهل حقيقة أن الزيادة فى الطلب هى من صنع الفئات التى يتم التحويل لصالحها . وهكذا تؤدى السياسات المتبعة لزيادة سيطرة هذه الفئات على الدخل وفائض العملية الانتاجية واشتداد قبضتها على الحياة السياسية ، وهو ما يعنى زيادة قدرتها على الاستهلاك أى زيادة الطلب الذى يراد تقليصه ، ومن ثم استفحال المشكلة التى يدعى أن هذه السياسات مصممة لكى تعالجها . وهكذا فإن الهدف الحقيقى للسياسات ليس هو كما يدعى الإصلاح الاقتصادى ، بل إنه فى الواقع احداث تحويل إجتماعى لصالح الفئات الراغبة فى التعاون مع الرأسمالية العالمية من أجل ترسيخ ما تسعى اليه من تبعية ومن إضعاف قوى الشعب العاملة صاحبة المصلحة فى التنمية المستقلة وفى الإنسلاخ من إسار التبعية للرأسمالية العالمية .

٤/٥/٥ ــ على أن أخطر ما تتعرض له الدول النامية نتيجة تطور الأوضاع الإقتصادية والتكنولوجية العالمية هو **الآثار الحضارية السلبية** . إن طبيعة التطورات الحالية تختلف عما سبقها من حيث أنها لا تقف عند حد إضافة منتجات جديدة إلى نفس النمط المعيشى الذى أفرزته الثورتان الصناعيتان السابقتان ، بل هى تؤدى إلى احداث تغيرات عميقة فى هذا النمط ذاته . فمن خلال ثورة الاتصالات ودخول الأتمتة إلى الحياة اليومية للمستهلكين ، أصبح فى وسع المستهلك العادى أن يتعامل مع كم هائل من المعدات الآلية أيا كانت درجة ثقافته ، شريطة أن يتلقى تربية تعوده الإعتماد على النفس منذ الصغر ، وإلا فشل فى تحقيق أقصى إشباع ممكن من هذه المعدات وعجز عن صيانتها والمحافظة عليها . إن هذا الاعتماد على النفس هو الذى يولد القدرة على استيعاب المعلومات واتخاذ القرارات ، وهو ما أكسب الديمقراطية فى الممارسات الغربية صيغتها المميزة . وفى ظل التخلف وضعف مستوى ومحتوى النظام التعليمى فى الدول المتخلفة يفتقد الفرد وكذا الجماعة هذه الصفات ، ليحل محلها إما الإنقياد إلى حالة من الإغتراب أو الإستسلام إلى شعور بالضياع ؛ وهو ما تسبب فيما نشاهده حاليا من حركات غير صحية فى مصر وفى كثير من الدول العربية . ويترتب على التطورات الحالية أيضا تغيرات فى قوى الإنتاج ، حيث أصبح جانب التصرف أهم بكثير من جانب الاستيعاب ، بمعنى أن تنمية الإنتاج لم تعد تتطلب فقط تقسيم العمل إلى وحدات ومراحل يسهل على كل مشارك استيعاب دوره فيها ، بل أصبحت مرتبطة بتعامل الانسان بقدر عال من الذكاء مع مابيده من أدوات الإنتاج ، مصحوب بتفهم كبير لقدراتها ، وهو ما أشرنا اليه من عظم الحاجة الى رفع مستويات المعرفة خلال التعليم ، خاصة بالعلوم الأساسية . ويستتبع ذلك تغير كبير فى علاقات الانتاج حيث يتراجع التقسيم التقليدى لعناصر

الإنتاج وما يترتب عليه من صراع ، لتتقدم المعرفة على ما عداها ويفسح هذا المجال أمام **فئة التكنوقراط** لأن تلعب الدور الأساسى فى العملية الانتاجية وكذا فى عملية التطوير اللازمة للتنمية . ورغم انتماء هذه الفئة أساسا للعاملين بأجر ، إلا أنها تميل الى التهوين من شأن أنواع العمل الأخرى ، وتتقرب بدرجة أكبر إلى الطبقة الرأسمالية . والمشكلة تكمن فى أن هذه الفئة يغيب عنها عادة البعد الإجتماعى بحكم تقديرها للإنجاز الفكرى والمادى ، وبالتالى فإنها تنحاز فى النهاية بالكامل إلى القوى الرأسمالية ، خاصة الكبرى منها ، باعتبارها القادرة على إتاحة فرص أكبر لها لكى تبدع . ويكفى أن نذكر أن أشد الناس تحمسا للسياسات الاقتصادية التى تتبناها القوى الرأسمالية هى فئة التكنوقراط من الاقتصاديين الذين يرون فى علم الاقتصاد مجموعة من المعادلات والعلاقات التى تحرك المتغيرات الإقتصادية بعيدا عن المحتوى الإجتماعى والمضمون السياسى لها . إن نمو هذه الفئة خلال عملية التحديث التى تنساق اليها الدول النامية يفرغ هذه العملية من مضمونها الإجتماعى . فنتيجة للإعتقاد بأن العلم لا وطن له وأنه بالتالى عنصر محايد يجمع بين البشر ، يشعر التكنوقراط بانتماء أكبر الى الشريحة التى تضمهم فى جميع أرجاء العالم ، بحيث لا يرون فى تبادل المعرفة سوى الجانب العلمى المجرد عن الأهواء السياسية والإجتماعية . وقد يقودهم ذلك إلى التطوع بتوفير المعلومات عن مجتمعاتهم إذا رأوا أنها لازمة لتقدم البحث العلمى ، غير مدركين ما يمكن أن تستخدم فيه هذه المعلومات عندما تتعرض إلى التحليل من منظور استعمارى فى الخارج . وأحد قنوات الحصول على المعلومات هو الإعانات التى تختار مجالاتها بعناية ، بحيث تكشف عن الأهداف بعيدة المدى للوطن ، وتمهد لمستخدميها تعيين وسائل التعامل معها وفقا لمصالحهم هم ، وهى غالبا تتعارض ، أو على الأقل لا تتوافق ، مع المصلحة الوطنية . ولذلك فإن أساليب التعامل مع التكنوقراط ، باعتبارهم الشريحة التى سوف تلعب الدور المحورى فى التنمية ، تتعدد . وأول اتصال لهم بالعالم الخارجى يأتى فى مرحلة الدراسة ، سواء بإيفادهم للدراسة فى الخارج فيتشبعوا بمظاهر الحضارة الجديدة التى يتعرضون لها ، أو من خلال الإطلاع الذى تعددت أدواته واتسع نطاقه من خلال ثورة الإتصالات الحديثة . فإذا نبغ منهم أحد استدرج للعمل فى الخارج إرضاء لغريزته العلمية واعتمادا على ما غرس فى نفسه من انبهار بالحضارة الخارجية . وفى الداخل يدفعون إلى جمع المعلومات وتوفيرها لأجهزة خارجية من خلال اشتراط أن يتم التعامل مع هذه الأجهزة عن طريق « مكاتب استشارية » أو ما يسمى أحيانا « بيوت خبرة » وطنية . وهم يقومون بدور آخر عندما يلتحقون بالأجهزة الادارية المسؤولة عن إجراء التفاوض مع الجهات الأجنبية . وتلعب المؤسسات الدولية دورا آخر فى دفع عملية تجهيز المعلومات بما يخدم هذه الجهات من خلال سعيها إلى تنميط البيانات وتحسين تجميعها وفق أطر تفصيلية يساعدون الأجهزة الوطنية على توفير ما يلزم لبنائها . كذلك تقوم هذه المؤسسات بالترويج لاستخدام أدوات ومؤشرات تحليلية معينة ، يتجه بعضها إلى صياغة مقاييس النمو على نحو معين ، ويسعى البعض الآخر لتطوير أساليب التخطيط وطرق تقييم المشروعات ، وما يتعلق بذلك من بيانات تفصيلية . إن الحضارة الجديدة القائمة على المعلومات تستهوى التكنوقراط بما تغرقهم فيه من تفاصيل وأدوات تحليل ،

فلا يرون الجانب الآخر من عمليات التحليل التى تتم فى الخارج ولا يشعرون بالتالى بمدى خطورتها . ويكفى أن نتذكر أن معرفتنا بما تحويه أراضينا من ثروات يأتى الكثير منه مما تزودونا به الدول التى نجحت فى إرسال أقمار صناعية إلى الفضاء ، وهذا لا يشكل فى الواقع سوى نسبة ضئيلة مما تجمعه ، ولا يمثل إلا ما تريد ان تمدنا به فى ضوء مصالحها التى جعلتها تتكبد النفقات الهائلة فى ارسال تلك الأقمار إلى الفضاء . إن هذا يشير إلى خاصية معينة تميز هذه الحضارة الجديدة ، وهى اعتمادها الكبير على تجميع وتحليل المعلومات ، حتى ولو كان هذا يعنى التجسس على آخرين ، أفرادا كانوا أو جماعات ، الأمر الذى أزال عن « التجسس » الصفة اللاخلقية التى كانت تلاصقه . ومع استمرار التطورات التكنولوجية المتلاحقة تتعرض القيم الحضارية للتغير المستمر . وهكذا أصبحت الحضارة الجديدة القائمة على التفوق التقنى أداة لتشتيت المجتمعات النامية . فالخاصة فيها يعيشون أحلامًا بسهولة الإنتماء اليها ورغبة فى الاسراع بتحقيق ذلك ، رغم انهم يقفون منها موقف الطرف المتلقى للتوجيه دون أن يملكوا المشاركة فيه ؛ والعامة يواجهون شعورا بالإنفصال بين تصوراتهم للتنمية وبين ما يفرض عليهم من اختيارات يعجزون عن التعامل معها إنتاجا واستهلاكا دون أن يشعروا انهم أصحاب هذه الحضارة المبهرة أو حتى شركاء فيها . ولذلك تتزايد المطالبة بالبحث عن مشروع حضارى خاص ، يحفظ للمجتمع خصوصيته ويجعله فى الوقت نفسه مسهما فى بناء حضارة بديلة . ويصور البعض هذا المشروع بأنه مشروع دينى كنوع من رفض للحضارة التى يخشون أن تفرض نفسها عليهم حيث تقصر أذهانهم عن تطويعها للبيئة التى يعيشون فيها . وبدلا من أن يقودوا الناس الى ما جعله الله أساسا للحساب ، وهو القدرة على التمييز بين الخير والشر (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) ، يردوهم إلى ما لا قول للبشر فيه وهو التفريق بين الحلال والحرام . ومثل هذا التفريق لا يعتبر مشروعا قائما بذاته ، لإنه فى حقيقته مبدأ دائم يجب انتهاجه أيا كان المكان أو الزمان ، باعتباره عاصم للنفس البشرية من الإستغراق فى مشاغل الدنيا ومن الإستسلام إلى حياة بلا هدف سوى النقل عن حضارة لا تتوفر لديها كل مقوماتها ، ولا تستقيم بعض هذه المقومات مع ما جبات عليه من قيم إجتماعية . ولذلك فإن المشروع الناصرى ، الذى أكد من البداية على البعد الحضارى العربى وعلى انتهاج مبدأ عدم الانحياز كأساس للتعامل مع القوى المؤسسة للحضارة الجديدة ، وعلى بناء تنمية مستقلة من خلال تطبيق عربى للإشتراكية ، وعلى اعتبار الدين والعلم هما القاعدتان الصلبتان لبناء مجتمع قادر على مواجهة الغزو الحضارى ، يستمد قوته من نظرته إلى قوى الشعب العاملة ليس فقط على أنها صاحبة الحق فى ثمار التنمية ، بل باعتبارها صانعة لها مثلما صنعت عبر تاريخ أمتنا العربية حضارات دان لها العالم أجمع ، وليس من أعتبار ان الانفتاح يوصف بأنه « انفتاح حضارى » يدعو لالغاء الشخصية العربية ويحيلها الى مجرد تابع ؛ إن هذا المشروع هو مشروع متجدد بطبيعته ، وهو الكفيل بأن يرد للانسان العربى اعتباره وللوطن العربى مقداره .

٤ / ٥ / ٦ ـــ إن هذه النظرة إلى التنمية على أنها نهضة حضارية ، تنفى عنها ما يلصق بها من تصورات اقتصادية مجردة ، تنتهى إلى اعلاء شأن الاعتبارات المادية التى تعظّم الحضارة الجديدة من شأنها ، تفرض علينا أن ننظر إلى العلاقات الدولية فى العصر الحديث باعتبارها التقاء بين حضارات ، قد يصل إلى حد الصراع بينها ، وأن ندرك أنه لا أمل لأى دولة مهما عظم شأنها فى أن تقيم هذه العلاقات على أسس من التكافؤ إلا من خلال تمايز حضارى . ومن هذا المنطلق يجب ألا نقلل من شأن ما يتردد من المخاطر التى تحملها الحضارة الغربية الجديدة ، من غزو حضارى وثقافى لشعوب العالم ، ومن تعدد أوجه ومظاهر التبعية لتكون **التبعية الثقافية** هى المفتاح لجميع الأوجه الأخرى للتبعية بما فى ذلك التبعية الإقتصادية نظرا لتعاظم العلاقة بين الثقافة والإقتصاد فى الموجة الحضارية الجديدة . ومن هنا يجب النظر إلى **الكيان الصهيونى** من هذا المنظور الحضارى . فاعتبار الصراع العربى معه « صراع وجود لا صراع حدود » هو تصوير دقيق لحقيقة الدور المزدوج الذى يؤديه هذا الكيان . فباعتباره طليعة للقوى الإستعمارية فى المنطقة العربية فإن وجوده يعنى استمرار توجيه الضربات إلى الوطن العربى بغرض استنزاف موارده بعيدا عن متطلبات التنمية وتفتيت وحدته ودفع دوله إلى الاعتماد على القوى الراعية للوجود الصهيونى تحت وهم قيامها بحمايته منه ، والسعى إلى إقامة علاقات خاصة معها كنوع من رد الفعل للعلاقة بين هذا الكيان وقوى الإستعمار . من جهة أخرى فإن الصهيونية العالمية هى ذاتها حركة عنصرية إستعمارية تسعى الى السيطرة على العالم ، كل العالم بدءا بالوطن العربى وأفريقيا . وهى تتستر وراء ستار الدين الذى تصوره على أنه جزء من تراث العالم ، خاصة العالم المسيحى ، وتسعى فى الوقت نفسه إلى الإرتباط بحضارة الغرب الجديدة ، لإدراكها ان هذا أمر لابد منه لكيلا تدخل فى عداد الدول التى تدخل حزام الإستغناء فى المستقبل . بل إن هذا الارتباط بأخذ شكل السيطرة من خلال فرض الوجود الصهيونى على مراكز اتخاذ القرار بشأن تطوير هذه الحضارة ، سواء كانت أجهزة سياسية أو إدارية أو بحثية أو إقتصادية فى الدول الغربية ، أو كانت عابرات الجنسية التى تهيمن على اقتصادات تلك الدول . إن ادعاء الربط بين الحضارتين القديمة والجديدة يستخدم كسند للدعوى العنصرية إلى تفضيل قوم جديرين بالبقاء على آخرين أهل للفناء . وبحكم الطبيعة الفقيرة للأرض الفلسطينية ، فإن بقاء الكيان الصهيونى لا يتوقف كما يصور أحيانا بأنه يقوم على الجمع بين العقل اليهودى والعضل العربى بل هو يسعى الى موارد العرب وأموالهم ، أما اليد العاملة فليست بمشكلة على الأجل الطويل ، بحكم عاملى الهجرة والتكاثر ، وبحكم توجهات الحضارة الجديدة ذاتها ، والتى هى بسبيلها إلى الإستغناء عن العالم الثالث كأيدى عاملة رخيصة اكتفاء منه بالموارد والأسواق . ولعل هذا كان من العوامل التى دعتها إلى تدمير الاقتصاد اللبنانى الذى كان مرشحا لأن يكون المركز المالى الأول للعرب . غير أن بقاء اسرائيل بحجمها السكانى النسبى يجعلها تسعى دائما إلى عدم بلوغ القوة العربية حدا يهدد هذا البقاء . ومع ذلك فهى تسعى إلى المضى فى تعزيز مقولة تضافر العقل اليهودى والعمل العربى ، كأداة للسيطرة على الإقتصاد العربى ، وكوسيلة لتثبيت التحول الرأسمالى الذى تنادى به قوى الردة فى مصر . فمن غير المتوقع أن يدخل القطاع العام

المصرى ، أيا كان النظام الحاكم ، فى مشروعات مشتركة مع إسرائيل ، وان كان هذا لا يمنع طبعا من المشاركة مع عابرات الجنسية التى تسيطر عليها الصهيونية العالمية . ولذلك فإنها تحاول التسلل ، فى ظل اتفاقية كامب ديفيد ، إلى مواطن حساسة من الإقتصاد المصرى ، لتنشىء من خلالها نقاط إغراء بهذا التضافر . ولعل من أخطر نماذج هذه المحاولات ما تتعرض له الزراعة المصرية من قيام بعض المزارعين المصريين بتحقيق دخل مرتفع نتيجة تطبيق أساليب إنتاجية أتى بها اسرائيليون ، وما يترتب على ذلك من مطالبة جيرانهم بأن تتاح لهم نفس الفرصة ، وهو ما يعنى أن الأمر تجاوز مجرد عقد صلح بدعوى الرغبة فى السلام لتكرس الجهود فى التنمية ، إلى تهيئة جو نفسى لدى القطاع الخاص المصرى يجعله يطالب « بالإعتماد » على المعرفة الإسرائيلية . وهكذا تلتقى المبادىء التى تسعى قوى الردة ، مؤيدة بالقوى الرأسمالية العالمية ، لغرسها فى المجتمع المصرى ، إلى وضع لبنات فى صرح التبعية الذى لا يمكنها البقاء إلا فى إطاره . وهى تزين ذلك بالإدعاء بأن ما تحققه اسرائيل من « تفوق » هو نتيجة اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى ، ليكون هذا مبررا لأن تحذو مصر ، وسائر الدول العربية ، حذوها . إن هذه الحجة تتجاهل حقيقة الحركة الصهيونية ، ومدى سيطرتها على الرأسمالية العالمية ، وأن هناك فرقا شاسعا بين الإندماج من موقع السيطرة والإنخراط من موقع التبعية . ومن عجب أن ينادى بعض الإقتصاديين ذوى النزعة التكنوقراطية بأن هذا الأمر لا عيب فيه : فطالما أن لنا « الحرية » فى التعامل الخارجى ، فلا يجب أن نفرق بين ما هو إسرائيلى وما هو غير ذلك ، فالعبرة بتغليب معيار الكفاءة الإقتصادية . ان هذه المقولة تفترض سلفا قبول التبعية ، ومن ثم فليس على التابع أن يختار سيده ، بل السيد هو الذى يحدد للتابع ما يفعله . إن هذا يوضح خطورة النظام الرأسمالى المشوه الذى يراد فرضه على شعب وعلى أمة بأسرها صنعت حضارات هى أم الحضارات فى هذا العالم . فالخطر الصهيونى خطر مزدوج ، لأنه يأتى من موقع قمة الإستعمار الحديث ، ولكونه الحلقة الأولى من حلقات السيطرة الصهيونية على العالم . إن مواجهة هذا الخطر المزدوج لا تكون فقط برفض وجوده ، وإنما باقامة حضارة تضعنا فى الموقع الذى نحدده لأنفسنا من هذا العالم . وإذا كان المشروع الحضارى الناصرى قد أجهض فى الماضى ، فإنما لانه أثبت القدرة على ان يضع بديلا جديرا بالنظر اليه كمشروع حضارى ، ليس فقط لأنه يتفق من خصوصية المجتمع العربى ، بل لأنه كأى مشروع جدير بأن يوصف بأنه حضارى أرسى مثلا يمكن أن يحتذى (لا أن ينقل ، فالنقل يتنافى مع الفكرة ذاتها) فى أماكن أخرى من العالم الثالث . إن هذا المشروع القائم على التنمية المستقلة لابد من احيائه وحمايته ، ولابد من تعزيزه من خلال العمل على امتداده إلى أرجاء الوطن العربى كافة ، وانتشاره فى العالم الثالث كله ، ولا سيما أفريقيا .

٤/٥/٧ ــ إن تحقيق التكافؤ فى العلاقات الدولية يقضى بأن تتعاون دول العالم الثالث على تصحيح النظام الاقتصادى العالمى ، وإقامة أسس جديدة للتعامل فيما بينها تخلصها من الإستغلال الذى تتعرض له من خلال استكانة كل منها لقواعد التبعية التى تفرضها عليها الرأسمالية العالمية . وحتى يتحقق هذا يجب العمل على تطوير العلاقات فيما بين هذه الدول على نحو يحقق الآتى :ــ

- وضع أسس لتقسيم العمل الدولى تمكن مجموعة الدول النامية من توسيع أنشطتها الاقتصادية والدخول فى المجالات التى تسعى الرأسمالية العالمية إلى احتكارها .

- مساندة هذا التقسيم للعمل بنظام كفء للتبادل التجارى والمالى فيما بينها ، يشمل تطوير شبكات النقل والاتصال والتمويل والمعلومات ، بما يعترض الخطوط التى تربط كلا من دول العالم الثالث بدول المركز والتى استخدمت فى شد اقتصاداتها إليها .

- مواجهة الأنظمة التابعة للرأسمالية العالمية التى تسعى عابرات الجنسية من خلالها إلى النفاذ لأسواق العالم الثالث ، وإلى إقامة نماذج تروج للتبعية وتحد من فرص الإعتماد الجماعى على النفس بين الدول النامية .

- إقامة درجات أعلى من التعاون بين مجموعات من دول العالم الثالث من خلال نظم إقليمية للتكامل الاقتصادى ، تقوم على التكامل الإنتاجى وليس مجرد التكامل التجارى الذى أثبت قصوره عن إحداث تعديلات جوهرية فى الهياكل الإقتصادية المتخلفة .

- التعاون فى مجالات البحث العلمى لتفادى التكرار الذى لا تتحمله الموارد المحدودة التى يمكن أن تخصصها له دولة نامية منفردة أو حتى ضمن تجمع إقليمى محدود . ووضع نظم لتبادل الخبرات والمعرفة ، تحافظ على حقوق جميع الاطراف وتمكنهم جميعا من التعامل الواعى مع التطور التكنولوجى الذى يتم فى الداخل وفى الخارج .

- إقامة هيئات دولية تضم الدول النامية ذات المصلحة فى تنسيق الأسواق العالمية للمنتجات ذات الأهمية الحيوية لها ، سواء فى البيع أو الشراء ، وإذا كان نموذج الأوبك قد ضرب مثلا لكيفية التعاون من أجل استرداد الدول المنتجة للمواد الأولية لحقوق سلبتها الدول الصناعية ، فإن ما أصابه من تفكك مؤخرا يجب أن يكون نذيرا بضرورة المحافظة على سلامة هذه الهيئات وتقويتها فى مواجهة الإجراءات المضادة التى تتخذها الدول الصناعية .

- العمل على تصحيح أوضاع المنظمات الدولية ، وتخليصها من المحاولات التى تبذلها الدول الصناعية للسيطرة عليها وتحويلها إلى أداة لتكريس تبعية العالم الثالث لها . ويتطلب هذا قيام الدول النامية بإجراء تنسيق فعال فيما بينها ، من خلال المنظمات التى تضمها ، مثل منظمة دول عدم الإنحياز ، ومجموعة السبعة والسبعين ، والمؤتمر الاسلامى ، ومنظمة الوحدة الإفريقية .

- وباعتبار أن صندوق النقد الدولى هو من أخطر المؤسسات الإقتصادية ومن أهم الأدوات التى اتضحت خطورة سيطرة الرأسمالية العالمية عليها ، وما ترتب على ذلك من عجزه عن اتخاذ اجراءات فعالة لإقامة نظام نقدى عالمى سليم يحل محل النظام الذى انهار والذى استمر رغم ذلك يعمل على أساس إفقار العالم الثالث لصالح إنقاذ الدول الرأسمالية من الأزمة المستمرة التى تعيشها وتفرضها على

باقى العالم ، فإن الأمر يقتضى إعادة النظر فى اتفاقيته . فمن الأفضل إقامة شبكة من المؤسسات النقدية الإقليمية وجعل الصندوق الدولى بمثابة اتحاد لها يعمل فى الحدود التى ترسمها من أجل استقرار الأوضاع النقدية العالمية ، دون أن يتدخل فى السياسات الاقتصادية للدول باعتبار أن هذا من صلاحية المؤسسات الإقليمية التى تكون أقرب إلى تفهم أوضاع اعضائها . ولابد أيضا فى هذه الحالة من دخول الاتحاد السوفيتى وباقى الدول الاشتراكية فى هذه المنظومة الجديدة لتكون عنصر موازنة تجاه الكتلة الرأسمالية .

- بالمثل فإن البنك الدولى يجب ان يتحول إلى بنك لصناديق اقليمية للتنمية ، تقوم بتمويل برامج التنمية التى تخطط لها الأجهزة التكاملية الإقليمية ، بينما يقوم البنك الدولى بتجميع الموارد المالية اللازمة لتسيير هذه الصناديق ، والتى تنساب من خلالها معونات الدول الغنية بعيدا عن التسلط الذى تسعى لفرضه من خلالها .

- كذلك يجب تعزيز دور منظمة مؤتمر التجارة والتنمية (الانكتاد) التى جاء مولدها كأحد ثمار مؤتمر القاهرة الاقتصادى الذى عقدته دول عدم الانحياز فى سنة ١٩٦٢ واستكملته فى جنيف فى سنة ١٩٦٤ ، ليؤدى الدور الأصيل الذى أنشىء من أجله ، ويتحول إلى جهاز تنسيق بين أجهزة التكامل الإقليمية ، يعاونها فى جهودها التنموية وفى تنظيم الأسواق العالمية وفى تبادل الخبرات وتطوير أساليب التكامل والتنمية .

- على الجانب الآخر يجب العمل على إزالة أسباب الصراع الذى يسود الكثير من مناطق العالم الثالث ، وبوجه خاص ما تتعرض له دول الوطن العربى سواء فيما بينها أو بينها وبين دول الجوار ، خاصة مع ايران وأثيوبيا وتشاد .

إن دور مصر فى هذه الأبعاد التى يمكن ان ترسى أسسا لنظام اقتصادى بديل ، يجب أن يكون قياديا ، بحكم الموقع الريادى الذى تحتله من تجمعات دول العالم الثالث ، وإسهاماتها المتعددة فى إنشاء معظمها ، وقت أن كانت تعمل بالمنهاج الذى اختطته ثورة يوليو تحت زعامة جمال عبد الناصر . وحتى **يحدث هذا لا بد من تعديل فلسفة النظام الإقتصادى الداخلى من التبعية إلى الإستقلال ، وهو ما يجب أن يسعى الفكر الناصري إلى تحقيقه .**

٤/٥/٨ ـــ هناك ظاهرة تبدو من نوع كلمة حق يراد بها باطل ، هى الدعوة إلى إنشاء ما يسمى « **المناطق الحرة** » . هذه الدعوة تقوم على أساسا ايجاد حل للتناقض الذى يمكن أن يقوم بين محاولة حماية الاقتصاد المحلى وبين الرغبة فى توفير شروط اجتذاب استثمارات متطورة فى الوقت نفسه واعطائها حرية الحركة بعيدا عن القيود التى يلزم العمل بها محليا . فإقامة مثل هذه المناطق يعطى الإستثمارات الاجنبية مزايا الموقع ، بمعنى القدرة على الإنتفاع من موارد محلية متوفرة بأسعار رخيصة نسبيا ، من أهمها

الأيدى العاملة الرخيصة ، أو القرب من مواطن مواد أولية أو طاقة رخيصة ، وكذا القرب من الأسواق ، بما فى ذلك إمكان فتح أسواق جديدة . وهكذا يمكن عن طريق هذه المناطق إيجاد فرص لاستخدام الموارد المحلية المتوفرة دون الاضطرار إلى تحمل نفقات ومتطلبات استيراد العناصر الاخرى النادرة والتى لا يراد تعديل أوضاع الإقتصاد المحلى من أجل تسهيل استيرادها . وينظر إلى هذا الأسلوب أيضا على أنه يساعد المنتجين المحليين على الاحتكاك المباشر مع الأساليب الإنتاجية المتطورة التى يدخلها المستثمرون فى هذه المناطق وعلى الحصول على جانب من احتياجاتهم بكلفة منخفضة مما ينتج فيها . إن هذه الدعاوى التى تبدو منطقية تنطوى على عدد من المحاذير التى يجب التنبه إليها :

- ان هذه المناطق تفتح مجالا مغريا أمام عابرات الجنسية لتنفذ من خلاله إلى أسواق جديدة . وهذه الشركات تحظى عادة بفرصة كبيرة باعتبار انها تتحكم فى التكنولوجيا المتطورة ، وهى أقدر من غيرها على التوسع بحكم أنها دولية النشاط . ومعنى هذا أن أول المستفيدين من هذه المناطق هى الشركات التى تسعى إلى فرض هيمنتها على العالم الثالث ، وبذا تتحول المناطق إلى ممر لتأكيد التبعية على الدولة وجيرانها .

- هناك نوع آخر من المستثمرين يتصف بأنه يتعامل فى رأس المال المغامر الذى يجد فى هذه المناطق فرصة للعمل بعيدا عن الضوابط العادية التى تحكم النشاط الاقتصادى ، حيث يستفيد من التسهيلات التى تقدمها سواء فى شكل موارد رخيصة أو إعفاءات ضريبية ، ويبنى مكاسبه على أساس تقليد الماركات العالمية الشهيرة والإستفادة من عدم خضوع هذه المناطق عادة للرقابة التى تفرض على الصناعات النظامية . ومن المعلوم أن هذا النوع من الاستثمار استفاد من تسهيلات المناطق الحرة فى هونج كونج وسنغافورة لاقامة نشاطات انتهى الأمر إلى اتخاذ اجراءات قانونية ضدها ، وأغلقت بعد أن حقق أصحابها أرباحا طائلة .

- فاذا تركنا جانبا ما ينطوى عليه النوعان السابقان من مآخذ ، فإن إقامة هذه المناطق يعنى ترك اختيار الصناعات المتطورة لرأس المال الأجنبى الذى يعمل وفق اعتبارات ربحيته الخاصة وليس وفق أولويات خطة تنمية الإقتصاد المحلى . وبناء عليه فان ما يكتسبه المنتجون والعمال المحليون من خبرات لا يعدهم بالضرورة لنقل هذه الخبرة إلى الداخل . وينتهى الأمر بهم إلى الإنفصال عن الإقتصاد الوطنى .

- من جهة أخرى فان ما تمنحه المنطقة الحرة من مزايا يمكنها من استقطاب العديد من النشاطات التى قد تحظى مستقبلا بأولوية متقدمة فى خطة تنمية الاقتصاد المحلى ، وتعوق اقامتها داخله نتيجة لعدم حصولها على مزايا مماثلة داخله . بالمقابل فان ارتباط الاقتصاد الوطنى بهذه المناطق يجعله يوجه قدرا متزايد من موارده لتزويدها باحتياجاتها . ويعنى هذا أن هذه المناطق تتجه شيئا فشيئا إلى التحكم فى مسار التنمية ، بدلا من أن تكون مجرد رافد لها .

ولقد لعبت لبنان دور منطقة حرة كبيرة فى المشرق العربى ، بما اتبعته من أساليب تجارية وسيطة ، وما انشأته من صناعات مرتبطة بالرأسمالية العالمية ، فأدت بذلك إلى ضغوط كبيرة على دول المشرق وبخاصة مصر التى كانت معظم مواردها موجهة إلى المعركة . وترتب على هذا أن نشأت انماط جديدة ، كان لها أعمق الأثر على المجتمع المصرى . فقد جمعت لبنان إلى هذا النشاط نشاطا مدمرا آخر هو السياحة الترفيهية التى اجتذبت عددا من الفتيات اللائى يقدمن المتعة الرخيصة من أجل المال ، إضافة الى ما عرف باسم تجارة الشنطة التى رحبت بها الفئات الجديدة الساعية إلى الكسب السريع ، والتى كان أهم واجهاتها تجار شارع الشوارلى . وعندما أدى هذا النمط إلى نتيجته المحتومة وهى انهيار المجتمع اللبنانى واستغراقه فى حرب أهلية ، انتقل هذا النمط إلى منطقة بورسعيد . ومن المعلوم ان فكرة اقامة منطقة حرة فى مدينة بورسعيد تعود الى منتصف الستينات ، على أساس جعلها اداة لكسر الحصار الإقتصادى الذى أرادت الدول الرأسمالية فرضه على الإقتصاد المصرى ، وفى وقت لم تكن أبعاد الإستعمار الحديث ومخاطر عابرات الجنسية قد تكشفت بالكامل . ومع ذلك فإن الفكرة حينما نفذت فى عهد الردة تحولت بها إلى أردأ صور المناطق الحرة ، وهى المنطقة التجارية الحرة ، لتصبح نقطة جذب وتقوية للفئات الجديدة التى أريد لها ان تنمو لتصبح سندا للردة ، ولتشيع فى الشعب المصرى التطلعات الإستهلاكية التى تجعل منه أداة استقبال جيدة لنمط التنمية الذى أريد له أن يحل محل منهج التنمية المستقلة الذى انتهجته ثورة يوليو من قبل . وأصبحت هذه المنطقة صالة عرض للمنتجات الإستهلاكية الرديئة التى ترد من مناطق التصنيع التبعى فى جنوب شرق آسيا ، تفتح لها السوق المصرى وتنشىء سلوكيات إنحرافية تعمل فى التهريب وفى تجارة العملة . وهكذا جرى من خلال هذه المنطقة استقطاب جانب كبير من موارد الإقتصاد الوطنى ، المالية والبشرية ، وهو ما كان له أثره البالغ على العمالة الزراعية فى شرق الدلتا كنموذج للآثار السلبية التى صبت فى نمط التحول من الإنتاج إلى الأنشطة الطفيلية . وبدلا من استيعاب دروس التجربة والعمل على إعادة الاقتصاد الوطنى إلى مساره الصحيح ، ظهرت مؤخرا دعوى من أخطر ما تفتقت عنه أذهان عملاء الردة وهى تحويل شبه جزيرة سيناء إلى منطقة حرة . إن هذه الدعوى تضيف إلى المحاذير سالفة الذكر مخاطر أمنية تتضاءل أمامها مخاطر اتفاقية كامب ديفيد ، لأنها تكمل ما استهدفته الإتفاقية من تسليم الأرض التى بذل من أجلها الدم المصرى ، والتى بررت باستردادها تلك الاتفاقية ، إلى أصحاب حلم إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل . فمن غير المعقول أن يقدم رأس المال الأجنبى على الاستثمار فى سيناء إذا كانت هناك شبهة أن تكون مسرحا لعمليات عسكرية مقبلة . ولذلك فسوف يسعى رأس المال هذا الى تأمين وجوده بإشراك اسرائيل فى المنطقة ، وإلى الحصول على تأكيدات صريحة وضمنية بأنها لن تتعرض من جانب مصر إلى عمليات عسكرية تهدد منشآتها بالتدمير . وإذا كانت الحجة التى تساق ضد المطالبة بالغاء اتفاقية كامب ديفيد أو استخدام أدوات لاظهار مشاعر الشعب المصرى لتأييد تحركات الشعب الفلسطينى لاسترداد حقوقه هى الإعتراف بأن استقلال مصر منقوص لأنها لا تملك حرية الدفاع عن سيناء ، فإن هذه الدعوى تأتى

كتأكيد لتخلى مصر نهائيا عن إمكانية الدفاع عن أراضيها فى وجه عدوان هو بالضرورة مقبل ، بما تظهره إسرائيل من أدلة على أنها غير راغبة فى سلام من أى نوع كان . إن على قوى الشعب العاملة أن تغلق نهائيا ملف المناطق الحرة بوجه عام ، ومنطقة سيناء بوجه خاص .

سادسا ـ التكامل الاقتصادى العربى :ـ

٤/٦/١ ـــ لعل واحدا من الأمور التى استقرت فى نفس المواطن العربى أن أمله فى تحقيق وحدة عربية يصعب أن يتحقق فى قفزة واحدة إلى دولة وحدة كبرى تمضى به قدما فى طريق التنمية والرفاهة ، وأن عليه لذلك ان يتقبل ما يسمى بالمنهج الوظيفى الذى يأتى التكامل الإقتصادى فى المقدمة منه . وقد تعددت الجهود العربية فى سبيل إقامة هذا التكامل ، خلال الخمسينات والستينات ، لتشمل :

- عقد اتفاقيات عربية من أجل تحرير التبادل التجارى وانتقال الأموال .
- ربط التعاون الاقتصادى بالأمن وهو ما ترتب عليه انشاء المجلس الاقتصادى العربى فى اطار معاهدة الدفاع المشترك .
- انشاء مجلس الوحدة الاقتصادية كجهاز يسعى إلى تحقيق وحدة إقتصادية عربية وفق برنامج زمنى محدد . وقد تصادف أن أعلن الزعيم جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس أثناء مناقشة مشروع اتفاقيته ، مما عزز الآمال بقرب تحقيق الوحدة التى تستكمل تحرير الإقتصاد العربى وتحقيق دعوة الزعيم لأن يكون بترول العرب للعرب . ومع ذلك سرعان ما تحركت القوى المضادة للوحدة العربية ، لتؤجل تصديق الدول العربية (المستقلة آنذاك ، وكان معظمها فى المشرق العربى) على اتفاقية الوحدة ، لتقيم مصر (الجمهورية العربية المتحدة) على أرضها مجلسا مؤقتا للوحدة فى ١٩٦٠ إلى ان دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٦٤ ليبدأ المجلس عمله بقرار بإنشاء السوق العربية المشتركة ، التى تعثرت مسيرتها هى الأخرى نتيجة سعى قوى داخلية وخارجية للوقوف فى وجهها .
- محاكاة نظام الأمم المتحدة فى إنشاء العديد من المنظمات المتخصصة فى مختلف المجالات القطاعية ، ثم التقاعس عن إمدادها بالإمكانيات اللازمة للقيام بالوظائف التى استهدفت منها ، وظهور تضارب وتداخل بينها فى أعمالها ، مما أثار قضية التنسيق فيما بينها .
- إنشاء صندوقين للنقد والإنماء على غرار الصندوق والبنك الدوليين ، ثم الحد من نشاطيهما تغليبا لهذين الأخيرين ، ومنح مجال أوسع للحركة أمام صناديق التنمية القطرية التى يمكن من خلالها تغليب أساليب التعامل الثنائى على التعامل متعدد الأطراف .
- إنشاء عدد كبير من الإتحادات النوعية العربية التى كان يرجى لها ان تحقق تعاونا قطاعيا بين وحدات

الانتاج القطرية ، ولكنها تركت مشلولة ماديا وفنيا .

- محاولة إنشاء عدد من المشروعات المشتركة التى ركزت فى البداية على مجالات النقل والإتصال ، ثم أخذت فيما بعد شكل شركات قابضة مشتركة أى صناديق أخرى ، دون أن توضع أمامها خطة قومية تستطيع أن تختار بموجبها مشروعات مشتركة تموِّلها مما عهد إليها به من موارد .

- وقد تعرض هذا الإطار المؤسسى الضخم إلى الإنهيار نتيجة ما ترتب على توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد من تجميد عضوية مصر فى التجمع العربى ، ونقل كثير من هذه المنظمات إلى مواقع جديدة مما أفقدها الكثير من الفاعلية التى كانت لها فى مقرها الأصلى فى مصر .

- وقد حاول العرب تعويض هذا الموقف بتحويل مؤتمر قمة عمان فى ١٩٨٠ إلى مؤتمر اقتصادى ، أقر إستراتيجية للعمل الاقتصادى المشترك ، وميثاقا للعمل الإقتصادى القومى ، وعقدا للتنمية العربية المشتركة ، واتفاقية لاستثمار رؤوس الأموال العربية ، كما صيغت إتفاقية جديدة لتيسير التبادل التجارى العربى ، ووضع مشروع خطة للعمل العربى المشترك . غير أن هذه المواثيق ظلت كلها بلا فاعلية نتيجة لتزايد عوامل الفرقة العربية .

- السعى إلى إغلاق الباب أمام تطوير النظام التكاملى القومى بالتركيز على أنظمة تكاملية إقليمية ، فكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يمثل ناديا للأغنياء لا يضع فى توجهاته العمل على إحداث تقارب بينهم وباقى الوطن العربى على الأجل الطويل .

- وقد تكررت محاولات دول المغرب العربى لإنشاء جهاز تكامل خاص بهم . غير أن تفجر الخلافات السياسية بينها ، وسعى كل منها منفردا أن يوثق علاقاته بالسوق الأوروبية المشتركة التى التحقت بها المملكة المغربية مؤخرا ، حال دون تحقيق أى من هذه المحاولات حتى الآن ، ولو ان هناك جهودا تجرى حاليا لتجديد المحاولة ، وقد نجحت مؤخرا .

- وترك هذا مصر محصورة فى وادى النيل ، لتتكرر محاولات اقامة تكامل مع السودان دون إحراز تقدم يذكر ، خاصة فى ظل ما يعانيه السودان من مشاكل نتيجة ما أصابه على يد النظام الفاسد الذى ساد فى السبعينات كانعكاس للثورة المضادة فى مصر . وقد دفع ذلك مصر إلى الإنضمام إلى مجلس إقليمى آخر ، لتصبح المجالس الإقليمية البديل المتصاعد للتكامل العربى .

- ورغم ما صاحب الحقبة النفطية من انتقال كبير لليد العاملة بين الدول العربية ، فقد فشلت هذه الدول فى تنفيذ أى من الاتفاقيات التى عقدتها بشأن تنظيم هذا الإنتقال . وهكذا ظل العنصر البشرى مهضوم الحق فى عصر الوفرة المالية .

- ومع تسارع التكاثر المالى فى السبعينات تدفقت الأموال العربية إلى خارج المنطقة العربية ، وتعرضت

إلى الكثير من المخاطر التى زاد من حدتها التضخم العالمى الذى استنفد جانبا كبيرا من قيمتها . وتحت دعوى استعادة الأموال العربية إلى وطنها ، تجرى محاولات مكثفة لتصوير انتقال الأموال على أنه أهم عناصر التكامل . ومن ثم بدأت المطالبة بإدخال تعديلات على النظم الإقتصادية العربية ، خاصة فى الدول المتلقية لرأس المال لكى توفر ما يسمى بالمناخ الاستثمارى المطمئن لرأس المال العربى الخاص ليصبح هو المسيطر على إعادة هيكلة الاقتصاد العربى . ومع ذلك فرغم ما حاولته الدول ذات العجز لاجتذاب المال العربى ، فانه لا يزال يتبع الناموس الذى يخضع له دائما وهو الإنتقال إلى الإقتصادات الأقوى دون اتفاقيات ، ولا يبدى استعدادا للمغامرة بالإنتقال إلى الدول العربية التى تزايدت مديونياتها واضطربت أوضاعها الاقتصادية .

- وتتصاعد فى الوقت نفسه الدعاوى التى تقول بأن فشل التكامل الإقتصادى العربى يرجع إلى أنه تم من خلال قنوات رسمية ، بينما الأجدر أن يعتمد على القطاع الخاص المتحرر من هذه القيود . وبدأت بعض الدول (الخليجية) تمتنع عن سداد حصصها فى كثير من المنظمات العربية ، حتى أن الجامعة العربية ذاتها أصبحت مهددة بالشلل . ولذلك أصدر المجلس الإقتصادى والإجتماعى العربى قرارا بتشكيل لجنة برئاسة الدكتور سليم الحص (من لبنان) لإعادة النظر فى الهيكل المؤسسى للمنظمات العربية . وتكمن وراء هذا القرار محاولة لتحجيم النظام التكاملى القومى لصالح التجمعات الإقليمية التى تقوم على عمل رسمى بضرورة الحال (حتى فى مجلس التعاون الخليجى) .

إن جانبا هاما من الخلل الذى تعرضت له مسيرة التكامل الاقتصادى العربى يرجع إلى الإحتكام إلى مناهج نظرية معيبة ، كما يرجع جانب آخر إلى بعض المزايدات التى تتسم بها أنظمة عربية ترفع لواء الوحدة العربية وتعمل ضدها فى الوقت نفسه ، لأنها تعمل ضد شعوبها صاحبة المصلحة فى الوحدة . غير ان المسؤولية الكبرى تقع على مصر التى استسلمت للثورة المضادة التى هلل أنصارها للقطيعة العربية حتى تسهل مهمة التتبيع إلى القوى الرأسمالية العالمية المؤيدة لها ، وعملوا على استثارة النعرة الفرعونية تمشيا مع نعرة تهويد فلسطين ، وذهب آخرون إلى رفع شعار الإسلامية بإيعاز من قوى عربية تريد استمرار عزل مصر عن قيادة أمتها العربية إلى بر الامان . وكان القرار بعودة مصر إلى الحظيرة العربية قرارا تفرضه هذه القوى ليكون استرجاعا من جانبها هى لا عملا إيجابيا من مصر ، وليتم على دفعات وبمعارضات مسرحية ، وتصور القضية كما لو كانت رجعة من أجل اسهام فى فك الضائقة الإقتصادية التى خلقتها الردة ، ومشاركة فى حل المشاكل الأمنية التى وقعت فيها دول أرادت ان تقصى مصر عن القيادة لتتولاها هى ، وكأن التكامل فيها قيادة وأتباع . ان هذا كله يفرض على الشعب العربى فى مصر ، وعلى الأمة العربية جمعاء ، أن يعيدا مسيرة التكامل إلى طريقها الصحيح ، وأن يجعلاها خطوة قوية على درب الوحدة الشاملة .

٤ / ٦ / ٢ ــ وإذا كانت التجربة السابقة التى امتدت على مدى أكثر من أربعين عاما قد تركت العرب أكثر تفرقا مما كانوا عليه من قبل ، فإن المرحلة المقبلة لا تحتمل مثل هذا التراخى ، وإلا أفلتت الفرصة من أيديهم الى الابد :

- فالعصر الحالى لا يعطى القوة إلا للكيانات الكبيرة ، شريطة أن تسعى هذه الكيانات إلى التطوير المستمر . وإذا كانت مصر كبيرة الجم نسبة إلى باقى الدول العربية ، فإن حجمها لا يزال دون الحد المطلوب ، كما أنها تكتسب قوة مضاعفة إذا بنت حركتها ضمن إطار اقليمى واسع يشمل الوطن العربى كله .

- ونحن نواجه تحركا سريع الخطى فى أوروبا الغربية نحو درجة أرقى من التكامل تقترب بها من الوحدة السياسية الكاملة . وسوف يحدث هذا عددا من التغيرات فى منظومة العلاقات الخارجية لجميع الدول العربية ، سواء تلك التى لها علاقات تقليدية وتاريخية بأوروبا ، أو تلك التى تزايدت أهمية الروابط الاقتصادية بينها وبين أوروبا نتيجة للنمط الذى اتبعته فى تنمية اقتصاداتها . والملاحظ أنه حتى التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربى تسعى الى التفاوض منعزلة مع أوروبا الغربية مما يضعها دائما فى موقف الطرف الأضعف . فالتجمع الخليجى يعانى الكثير من تعنت دول السوق المشتركة إزاء المنتجات الصناعية الجديدة التى صممت بمساعدات أوروبية بغرض التعامل مع تلك السوق . ودول المغرب العربى لها صلات اقتصادية وثيقة مع السوق المشتركة ، ولا تزل تجاهد من أجل ضمان حقوق عمالها الذين هاجروا إلى جنوب أوروبا ليعملوا فى أدنى الوظائف ومع ذلك يتعرضون اليوم للتعطل والاستبعاد . إن هذه العلاقات العربية الأوروبية التى تبدو متباينة ، هى جزء من ظاهرة واحدة ، هى تصاعد قوة المركز الرأسمالى . ولأبد لمواجهته من تكامل عربى على المستوى القومى لا التشرذم الإقليمى .

- وفى مواجهة توجه العرب إلى الوحدة ، ابتدعت فكرة إنشاء جماعة لدول حوض البحر الابيض المتوسط . وكانت دول جنوب أوروبا (باستثناء فرنسا ، وإلى حد ما إيطاليا) أقل نموا من دول الشمال . غير أن السوق الأوروبية نجحت مؤخرا فى الإمتداد جنوبا إلى أسبانيا والبرتغال واليونان ، بل وتركيا . وهكذا أصبح الساحل الشمالى للبحر الأبيض جزءا من تجمع تكاملى متطور صناعيا ، وعلى دول الجنوب فيه أن تعالج المشاكل المشتركة التى تهم الدول المطلة عليه من خلال منظور تكاملى عربى حتى لا تشد واحدة بعد الأخرى لأن تكون ضمن حظيرة تابعة للسوق المشتركة .

- واذا نجح جورباتشوف فى سياساته الاصلاحية فسوف يشهد المستقبل القريب تطورات فى اتجاهين : الأول هو تسارع معدلات نمو الإنتاج المدنى المتطور فى أوروبا الشرقية ، والثانى تزايد حجم المبادلات الإقتصادية بين كل من المجموعتين الأوروبيتين . ويفرض هذا على الدول العربية أن تعيد حساباتها مجتمعة لكى توظف هذه التطورات لصالحها .

- وعلينا أن ندرك ان الإقليم التكاملي الناجح لابد أن يلحظ ضرورة توفر مقومات التقارب بين أعضائه ، جغرافيا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وكذا سياسيا . كذلك فان امتداد حدود الإقليم أفقيا يتطلب منه أن يبذل جهدا من أجل إحداث عوامل تقارب بين مناطق الامتداد وبين ما حققه من خلال مسيرته التكاملية . ومن هنا فإن معيار العروبة لا يستند فقط إلى الشعار القومي الذي يكسبه خاصية فريدة يندر أن تشاهد فى أقليم آخر (حتى فى أوروبا) ، بل أنه يستمد أهميته من أنه يتطابق مع المقومات التي يجب توفرها كشرط لنجاح الإقليمي التكاملي .

- غير أن انفراد الاقليم العربي (وأى اقليم اخر يضم الدول العربية كجزء منه) بشدة التباين فى الدخل ، حيث يضم دولا من أعلى دول العالم دخلا ، وأخرى من أقلها دخلا ، رغم أنها تشترك جميعا فى انها لا تزال فى أولى مراحل النمو ، يتطلب النظر الى المسار التكاملي كسلسلة من المراحل التي تقلل من هذه الفروق قبل الأخذ بالأدوات التي تعامل جميع الأطراف كما لو كانوا فعلا متساوين . ومن هنا فإن التجمعات الإقليمية الأصغر من المستوى القومي يجب أن تعامل على أساس مرحلي وهو ما يتطلب منها جهودا توجه إلى التقارب القومي ، لا العزلة ، فى أجل منظور .

- واذا كان للتكامل المستهدف للوحدة أدواته الخاصة ، فإن هذا لا يجب أن يعتبر نافيا للتعاون على نطاقات أوسع ، بل إنه على العكس من ذلك يحث عليه ويكسب أعضاء التكامل قدرة أكبر عليه ، سواء فى التعاون مع دول وتجمعات العالم الثالث الذي يعتبر واحدا من أركان التصحيح الواجب إدخاله على النظام الإقتصادي العالمي ، أو مع باقى دول العالم وفقا لقاعدة التكافؤ فى التعامل الدولي . وتعظم القدرة على التعاون إذا انطلق من قاعدة تكاملية عربية ، إذ أن المشاهد أن المحاولات الفردية التي تقوم بها دول عربية تجعلها تتعرض إلى اتخاذ مواقف متضاربة وإلى العجز عن تعظيم جدوى ما تقدمه إلى الآخرين .

- وعلى هذا الأساس فان توثيق التعاون مع دول القارة الأفريقية أمر حيوى لكل من العرب والأفارقة . غير ان القارة بتفاوتاتها الضخمة لا تصلح لأن تكون اقليما تكامليا فى الأجل المنظور . وعلى المجموعة العربية توجيه التعاون العربي الأفريقي إلى ما فيه مصلحة الطرفين . ومن أهم الاعتبارات التي يجب أن يقوم عليها هذا التعاون رفع قدرة دول القارة الأفريقية على التنمية المستقلة والخروج من حلقات الإستغلال التي تريد الرأسمالية العالمية أن تفرضها عليها ، وعلى النجاة من أطماع الاستعمار الصهيوني الذي يعتبر التوسع فى أفريقيا هو الخطوة التالية والمعززة للهيمنة التي يسعى لفرضها على العالم العربي .

- بالمثل فان التعاون مع الدول الإسلامية أمر واجب من أجل مساعدة هذه المجموعة من الدول النامية للخروج من حلقات التخلف التي تحيط بها ، خاصة وأن هذه الدول تشكل أسواقا طبيعية للصناعات الناشئة فى الوطن العربي . غير أن الرابطة التي تجمعها لا تجعل منها بالضرورة أساسا

صالحا لإقامة إقليم تكاملى على نفس القدر من الصلاحية التى يقوم عليها تكامل دول الوطن العربى . ومن الملفت للنظر أن قيام التجمع الإسلامى أدى إلى إنشاء نسق مؤسسى يقارب فى تعقيده النسق المؤسسى العربى ، ومع ذلك لم تحدث مراجعات له على النحو الذى يتعرض له هذا الأخير . بل إن بعض وحدات النسق العربى ، خاصة الصناديق القطرية تعمل فى خدمة المنظومة الإسلامية ، لكنها لا تجرى هذا العمل من منظور تكاملى عربى .

من كل هذه الاعتبارات يتضح ان التكامل العربى هو ضرورة موضوعية ، وأن المحاولات التى تبذل من أجل اضعافه ، سواء من قبل بعض الأنظمة العربية التى تسعى للحصول على موقع متميز بإضعاف العمل العربى القومى ، أو من جانب الرأسمالية العالمية التى يهمها إبقاء العالم العربى فى حالة مستمرة من الضعف والتمزق ؛ أو من التيارات المعادية للقومية العربية التى تريد تذويب الدول العربية فى تجمعات أكبر حتى تتوه قدراتها (خاصة المالية) بداخلها ، هذه المحاولات كلها يجب أن تقاوم ، وأن توضع علاقات الوطن العربى المتكامل مع المجموعات الأخرى للدول النامية فى إطارها الصحيح وهو التعاون . ومن ثم لابد من التمييز بين الأدوات والتنظيمات التى تصلح لكل من نوعى العلاقات .

٤/٦/٣ ــ إن مفهوم التكامل يقوم على أساس تجميع القوى الإقتصادية لجميع الدول المشاركة فيه على أساس التحول باقتصادها الى الية للعمل تقترب به من العمل كاقتصاد واحد ، تنتقل فيه عوامل الإنتاج والمنتجات دون قيد وتترابط أنشطته الاقتصادية بصلات أفقية ورأسية ، وهو ما يتطلب قدرة على تصور وتبنّى أهداف تنموية مشتركة ، وعلى تحقيق توازن دقيق بين المغانم والمغارم من التحولات الإقتصادية التى تطرأ على اقتصاد كل دولة عضو فى هذا التكامل . هذا التوازن لا يعنى التعادل وإلا كانت حصيلة التكامل صفرا . إن سلامة العمل التكاملى تقضى بأن يكون اجمالى العائدات أكبر من مجموع الاعباء ، والمطلوب هو جعل صافى العائد موزعا على نحو عادل بين الجميع مع مراعاة ضرورة التقريب بين المستويات ، وهو ما يجعل للدول الأقل نموا وضعا خاصا حتى تلحق بشقيقاتها . وحتى يكون التكامل الإقتصادى العربى خطوة على طريق الوحدة العربية يجب أن تراعى فيه الإعتبارات التالية :

- مراجعة الخبرة السابقة والخبرات المقارنة والإستفادة من دروسها .
- التصدى للمحاولات التى تبذل من أجل تقليصه فى تجمعات جزئية متنافرة تستهدف عزل مصر وبالتالى الفصل بين مشرق الوطن العربى ومغربه ، وتلك التى تحاول تمييعه بتوسيع النطاق إلى تجمعات لا تفى بشروط التكامل .
- إعادة النظر فى الاطار المؤسسى لاجهزة التكامل العربى ليس تحت ذريعة تخفيض النفقات ، وانما من منطلق زيادة الفاعلية ، وهو ما يقتضى وضع برنامج زمنى لاستكمال مراحل التكامل بقدر أكبر من الواقعية .

- تأكيد المشاركة الشعبية ، ليس بالسماح للأفراد كقطاع خاص يتولى رسملة المؤسسات التكاملية ، وإنما من خلال إدخال عناصر التمثيل النيابى فى الإطار المؤسسى ، وهو ما يتطلب إيمان الأنظمة العربية جميعا بالأسلوب الديموقراطى فى الحكم .

- إن تعدد مؤسسات التكامل وأجهزة العمل المشترك لا يعنى ان تنضم كل دولة عربية إلى جميع وحدات النسق التكاملى بمجرد حصولها على الإستقلال كما حدث فى الماضى ، بل لابد من أن تتدرج عضوية كل دولة وفق إمكانياتها ، وأن يسعى التجمع التكاملى إلى رفع هذه الإمكانيات لكى تستكمل عضوية مؤسساته فى الوقت المناسب .

- فإذا اقتضى الأمر البدء على نطاق دون المستوى القومى ، فان هذا لا يتم على أساس إقليمى جزئى ، وإنما بين دول استوفت الشروط للإنضمام الكامل لتقوم بعدئذ بالعمل على استكمال متطلبات العضوية الكاملة للباقين .

- وحتى لا تتحول مؤسسات التكامل الى جزر بيروقراطية منعزلة يجب وضعها ضمن نسق متكامل ، يعطى حرية الحركة لكل منها وفقا للتخصصات ، ويتيح فرصة للتخطيط على المستوى القومى لمسيرة التكامل . ويعنى هذا إعطاء دور أكبر للمجلس الإقتصادى والإجتماعى ومساندته بسلطة تمثيلية شعبية حتى يأتى رسم مراحل التكامل متفقا مع التطور الفعلى والأوضاع المستجدة عربيا ودوليا .

- تطوير مفهوم التكامل من مجرد تحقيق حريات الانتقال الى تخطيط للانتاج يزيد من روابط الاقتصادات العربية ويجعلها أقوى وأقدر على تحقيق أهداف التنمية العربية . ومن هذا المنطلق يجب تطوير مجلس الوحدة الإقتصادية ، الذى يتهدده حاليا الالغاء ، ليكون إدارة للسوق المشتركة وفق المفهوم الإنتاجى المعزز بحريات الإنتقال ، وهو ما يعنى انشغاله بالتخطيط للتنمية العربية ، بينما يتولى المجلس الاقتصادى تخطيط العمل العربى المشترك فى ضوء متطلبات هذه التنمية .

- إيلاء إهتمام أكبر لتنظيم انتقال اليد العاملة العربية وفق متطلبات التنمية العربية وليس وفق قوى السوق التى أحالت الانسان إلى سلعة لا حقوق بشرية لها . ويعنى هذا ألا يفقد العمال حقوقهم القانونية أو يحرموا من حقوقهم السياسية والإجتماعية نتيجة الإنتقال لخدمة اقتصادات عربية أخرى . ويفرض هذا تطوير التنظيمات النقابية على المستوى القومى وإيجاد نظام قضائى قومى يسترد للعمال حقوقهم ويحفظهم من المناورات العبثية التى ترتكبها أنظمة عربية لاستخدامهم كأداة ضغط سياسى ، ومن محاولات أخرى تستهدف تحويلهم إلى بورجوازية صغيرة تفترسها الرأسمالية الكبيرة .

- التخلى عن النظرة إلى المال العربى كما لو كان غنيمة يتسابق الجميع فى استلابها . إن المال يمكن أن يستخدم فى حل مشاكل التمويل حيث يفتقد ولكن هذا لا يعنى أن هذه هى وظيفته الأولى والأخيرة . إن المطلوب هو إنشاء قدرة ذاتية على التراكم الرأسمالى بالإستعانة بالمال العربى ، وليس مجرد

تيسير انتقاله ليستخدم فى بناء التراكم الرأسمالى بمجرد تمويل استيراده من الخارج . وعلى التخطيط القومى أن يضع هذا نصب عينيه .

- ومن المهم تطوير صندوق النقد العربى ليصبح قادرا على الوفاء بجميع الوظائف التكاملية التى حددتها له اتفاقيته ، من حيث مساعدة الدول ذات العجز وتسوية المدفوعات الجارية خارج إطار الهيمنة التى تمارسها الأجهزة النقدية الرأسمالية ، وتنشيط التبادل التجارى العربى وتنسيق السياسات النقدية والمالية وأسعار الصرف ، وأن يتحول تدريجيا إلى بنك مركزى للبنوك المركزية العربية ، حتى لا يكون صورة مشوهة لصندوق النقد الدولى ، وحتى لا يجمد نشاطه فى الحدود التى يسعى حاليا لفرضها عليه من التركيز على تمويل التجارة الخارجية لبعض الدول التى تعانى من مشاكل فى تسويق منتجات أعدت أصلا للتصدير للعالم الخارجى ، وتصادف صعوبات فى تحويل الصادرات إلى الوطن العربى بسبب المشاكل الإقتصادية التى تعانيها الدول التى تعتبر أسواقا واعدة لها .

- كذلك يجب إعطاء دور أكبر للصندوق العربى للإنماء لدراسة المشروعات الأساسية التى تتضمنها خطة التنمية العربية ،وبوجه خاص تلك التى تلزم للنهوض بإقتصادات الدول العربية لتصبح أقدر على اللحاق بركب التكامل . وبناء عليه تتحول الصناديق القطرية إلى قنوات للمساهمة فى تمويل هذه المشروعات حتى لا تكون أداة تغرى أصحابها بممارسة الضغط من خلال شروط التعامل الثنائى .

- ويجب وضع المشروعات المشتركة فى إطارها الصحيح لأن التكامل لا يقوم فقط بمثل هذه المشروعات التى تفسر غالبا بانها مشاركات فى رأسمال مشاريع حجمها أكبر من أن تتبناه دولة واحدة ، خاصة اذا كانت فقيرة . إن المشروعات الجديرة بالاعتبار هى المشروعات التى تحقق أهدافا مشتركة حتى ولو كانت قطرية . وفى هذه الحالة تكون المشاركة بعناصر مختلفة للإنتاج وليس فقط بالمال ، وبتحقيق المنتجات لأهداف ذات أهمية قومية ، سواء كانت إنتاجية أو إستهلاكية . ومن هذا المنطلق فإن مشاريع الأمن الغذائى ، قطرية كانت أم قومية ، يجب أن تعطى أولوية متقدمة وأن توفر لها فرص النجاح وتعويض أى ربحية تنتقص بسبب اعتبارات الأمن القومى .

- اجراء تنسيق داخل كل دولة بين الأجهزة القطرية المعنية بأوجه معينة من أوجه التكامل . ويجب أن يتم هذا من خلال وحدة تلحق برئاسة الوزراء حتى تكون فى موقع يملك اعطاء التوجهات لمختلف الاجهزة ، وتكون هذه الوحدة على اتصال بأعمال المجلس الاقتصادى وما يتفرع عنه من أجهزة . كذلك تنشأ فى أجهزة التخطيط المركزية وحدات للتخطيط التكاملى حتى يمكن تحقيق الترابط المنشود بين الخطط العربية ، وتكون هذه الوحدات على اتصال بمجلس الوحدة الإقتصادية باعتباره المسؤول عن التخطيط على المستوى القومى للتنمية .

إن عودة مصر إلى مجالات العمل العربى المشترك تفرض عليها أن تعمل على تصحيح أوضاعه

والمضى به قدما نحو تعزيز خطى التكامل . ويتطلب هذا حدوث تغير جذرى فى مفهوم التنمية الذى تأخذ به ، حيث أن التكامل هو القاعدة الصلبة للإعتماد الجماعى على النفس ، وهو ما يجدد تبريره فى العزم على تحقيق التنمية المستقلة ، وما يقتضيه ذلك من إعادة النظر فى هيكل وأسس العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية . وعلى قوى الأمة العربية العاملة أن تناضل من أجل سيادة هذا المفهوم ، الذى يظهر مدى التلازم بين الأمرين : حقوق القوى العاملة المنتجة فى التنمية ، ووحدة الأمة العربية .

شركة الفجر للطباعة
العاشر من رمضان
ت : ٣٦٢٨٨١ ـــ ٠١٥

رقـــم الايـــداع / ٨٩/٨٥٢٩

الـتـــرقيم الـدولـــى / ١٢٣ ـ ٤٤٢ ـ ٩٧٧

إن أول درس أتت به الثورة لحظة قيامها هو أنه يستحيل علي دولة أن تمضي في طريق التحرر السياس والاقتصادى مستبقية التركيبة الطبقية التي أسهمت في الماضي في ربط مصيرها إلي الاستعمار وفي العمل علي تعزيز قبضته عليها .

لقد كانت هذه التركيبة تخضع لطبقات الإقطاع والرأسمالية المستغلة التي جمعت في قبضتها فائض النشاط الاقتصادي الذي تبنيه سواعد قوي الشعب العاملة تاركة لها « الفقر والجوع والمرض »

محمود الإمام

